

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١٣)

السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي



الدكتور أحمد قرّان الزهراني



السلطة السياسية والإعلام
في الوطن العربي

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١٣)

السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي(*)

الدكتور أحمد قرّان الزهراني

(*) في الأصل، هذا الكتاب هو أطروحة دكتوراه نُوقِشَت وأُجيزت في قسم الصحافة في كلية الإعلام بجامعة القاهرة عام ٢٠١٣م، وقد أضيف إليها فصل عن السياسة ومفاهيمها وتطبيقاتها مع بعض التعديلات المنهجية فضلاً عن ترتيب الفصول لتكون على صيغة كتاب.

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الزهراني، أحمد قرّان

السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي/ أحمد قرّان الزهراني.

٣٠٤ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٣)

ببليوغرافية. ص ٢٨٥ – ٢٩٨.

ISBN 978-9953-82-703-2

١. السلطة السياسية ـ البلدان العربية. ٢. الإعلام ـ البلدان العربية.

أ. العنوان. ب. السلسلة.

302.23

العنوان بالإنكليزية

Political Power and Media in the Arab World

by Ahmad Qurran Al-Zahrani

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١٥

الإهداء

إلى:

السياسيين الشرفاء... وهم قلّة؛

الإعلاميين الشرفاء... وهم نُدرة؛

المثقفين الشرفاء... وهم بين بين؛

الأحرار... وهم كثرة.

المحتويات

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

قائمة الجداول

خلاصة الكتاب

إن العلاقة الجدلية التي تربط السلطة السياسية والفكرية والاجتماعية بوسائل الإعلام هي علاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين هذه الأطراف وبين وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية، بينما تحكم تلك العلاقة التوجهات السياسية والفكرية والاجتماعية للدول غير الديمقراطية والتي لا تزال تسيطر على وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولكي نكشف جوانب هذه العلاقة فإن علينا أن نسلط الضوء في البدء على البناء السياسي والمفاهيم النظرية للسياسة وأنظمة الحكم والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، ومن ثم العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالسلطة السياسية.

إن الأفكار السياسية دائماً ما ترتبط بالأحداث الاجتماعية وفق سياقات زمانية ومكانية، وأنساق اجتماعية واقتصادية، حيث لم تتبلور الدولة قديماً بالشكل الذي هي عليه حالياً، وقد تبلورت الأفكار السياسية الحديثة وفق متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت في مسار الفكر السياسي وأحدثت تغيرات جوهرية في الحياة العامة والبنى الاجتماعية، وبالتالي وصلت فكرة الدولة القديمة إلى ما هي عليه الآن من شكل ومفهوم وتنظيم، فأصبحت الدولة ذات مفهوم سلطوي لا يمكن قيامها دون سلطة حاكمة تستطيع إدارة الدولة وبسط نفوذها على مساحتها الجغرافية بشكل كامل.

أولاً: خصائص السلطة

يمكن تحديد خصائص السلطة في ما يلي:

- سلطة الدولة هي سلطة أصيلة غير مشتقة ولا مفوضة بل مستقلة.
- سلطة الدولة هي سلطة عامة وعليا.
- سلطة الدولة هي سلطة منفردة: حيث تنفرد بوضع القواعد والقوانين كافة في الدولة بهدف تحقيق المصلحة العامة.
- سلطة الدولة هي سلطة محتكرة: حيث تحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية والمادية وغيرها.
- سلطة الدولة هي سلطة مؤسساتية[١].

لقد تنوعت أنظمة الحكم عبر التاريخ تحت مسميات عديدة ومختلفة، لكن الغالب فيها كانت السلطة المطلقة للقيصر أو الإمبراطور أو الملك، كما تعددت المسميات في التاريخ الإسلامي، فمن خلافة راشدة إلى إمارة إلى سلطنة إلى ملكية وجمهورية، ولكل من هذه المسميات أنظمته وقوانينه، كما أن لكل من هذه الأنظمة طريقته في اختيار ولي الأمر أو الأمير أو الملك أو السلطان أو الرئيس.

١ - التنشئة السياسية

تعد التنشئة السياسية جزءاً من التنشئة الاجتماعية العامة، بحيث ذهب بعض المفكرين إلى أنها تبدأ مع الإنسان منذ مراحله التعليمية الأولى وفق توجهات كل مجتمع، حيث يتعلم الفرد أنماط السلوك السياسي للمحافظة على المكتسبات السياسية للنظام القائم، والتي تفضي بالتالي إلى المشاركة السياسية، والتي هي حق من حقوق الفرد كما هي حق من حقوق الحاكم، وتعني السلوك والأنشطة التي يمارسها أعضاء المجتمع بهدف اختيار ممثليهم في الحكومات والهيئات السياسية، والمساهمة في صنع السياسات، والتأثير في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها[٢].

---

(١) عصام علي الدبس، **النظم السياسية: الكتاب الأول: أسس التنظيم السياسي** (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٣٤.

(٢) ثروت مكي، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥)، ص ٦٥.

٢ ـ المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية تقود إلى الإصلاح السياسي الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة، حيث بدأ استخدام هذا المصطلح في ظل انتشار مبدأ الديمقراطية ورغبة المجتمعات في تطوير آليات الحكم والمشاركة السياسية. ويشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى أنه العملية التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمع سياسياً، أو قطاعات منه بحيث يتواكب مع التطورات والتغيرات المستمرة[٣]. كما تشير المفاهيم النظرية إلى أن الإصلاح السياسي يقود عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتحول إلى المشاركة السياسية وممارسة السلطة وفق بنية سياسية جماعية[٤].

وهذا المفهوم هو ما ينقص الأنظمة العربية التي تنتهج أنماطاً جامدة من الحكم، حيث اتجهت إلى تعزيز الإجراءات الأمنية وتضييق هامش الحريات وعدم الاهتمام بحقوق الإنسان، وقد أدى ذلك إلى غياب الإرادة السياسية في التغيير، وهذا يعني الفشل السياسي والاقتصادي والثقافي العربي، وبالتالي فإن عملية الإصلاح السياسي ستصبح حتمية في المراحل القادمة، ولن تستطيع النُّظم العربية الجامدة الاستمرارية في ذات النمط من السياسة والحكم، وستسعى الشعوب العربية إلى المشاركة في العملية السياسية وتحسين الأداء المجتمعي العام[٥].

إن على الأنظمة العربية أن تبدأ مرحلة جديدة من عملية الإصلاح في مفاصل الدولة كافة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث تتمثل مؤشرات الإصلاح السياسي في الوطن العربي والتي تتعلق بالتحول الديمقراطي بما يلي:

أ ـ وجود دستور يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم.

ب ـ استقلال المؤسسات التشريعية والهيئات القضائية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

ج ـ حرية وسائل الإعلام.

---

(٣) رباب عبد الرحمن هاشم، **الإعلام والإصلاح السياسي في مصر** (القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠٠١)، ص ٢٠.

(٤) عيسى عبد الباقي، **الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب** (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٣.

(٥) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٣٧٠.

د ـ الشفافية والرقابة والمحاسبة.

هـ ـ احترام حقوق الإنسان.

و ـ فعالية النظام السياسي وترشيد السلطة[٦].

٣ ـ الديمقراطية مفهوماً وثقافة

إن الديمقراطية كآلية والديمقراطية كثقافة تعزز فكرة تداول السلطة، فعبر الأولى تتحول الديمقراطية إلى وسيلة، وبواسطة الثانية تغدو سيرورة، وإذا كانت الديمقراطية آلية إجرائية لإدراك شيء ما وتنفيذه، فإن الديمقراطية كثقافة عملية ذهنية، ومحرك لإنتاج الأفكار والمفاهيم، التي تؤدي إلى أن يصبح المجتمع في حركة دائمة، ينتج الديمقراطية والأيديولوجيا، ومفاهيم الحرية والعدل والمساواة، والقوانين المنظمة للحياة، مما ينتج منه حياة مدنية يقودها الشعب، تحت إدارة النظام الحاكم[٧].

ولا يمكن تطبيق الديمقراطية الجادة من دون أن تكون هناك انتخابات تتسم بالحرية والشفافية، فمن خلال الانتخابات يمكن توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، وتأسيس ثقافة السياسة الديمقراطية، واستقلال المجتمع المدني عن الدولة[٨].

إن نصيب البلدان العربية الحديثة من فكرة الديمقراطية يكاد يكون ضئيلاً مقارنة بالدول الغربية، حيث قدمت نموذجاً للدولة القهرية المتعالية للمجتمع، والمتحكم في كل تفاصيل الحياة الفردية والجماعية في المجتمع العربي، حتى أصبح عصياً على أن يستقل بذاته في ظل غياب الدستور، وبالتالي استباحت الأنظمة العربية أبسط المبادئ المنبثقة من حقوق الإنسان، وهي مبادئ العدالة الاجتماعية[٩].

ونظراً إلى الركود السياسي الذي عانته البلدان العربية عبر عقود من الزمن فإن التدرج في الإصلاح السياسي وإنشاء منظمات المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية وزيادة مساحة حرية الرأي والتعبير، هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى دولة

---

(٦) السيد يسين، «قياس الديمقراطية العربية: تجربة مرصد الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية،» في: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية: وقائع ورشة عمل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٥٤.

(٧) أمحمد مالكي [وآخرون]، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٧٥.

(٨) عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، ص ١٧٠.

(٩) مالكي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٤.

ديمقراطية تتيح للشعوب المشاركة في صناعة القرار السياسي، والمساهمة في البناء الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

٤ ـ الحرية مفهومها وتطبيقاتها

ولا يمكن تطبيق فكرة الديمقراطية بعيداً من الحرية السياسية، حيث يرى مونتسكيو أن الحرية السياسية هي أصل الحريات وشرط تحققها، وأن انعدامها يعني انعدام ممارسة الحريات بكل أشكالها الفكرية والعقدية والتملك، وهي لا توجد ولا تطبق إلا في الأنظمة المعتدلة، ويرى أن الحرية لا تتأتى إلا من خلال ما تسمح به القوانين والأنظمة السائدة، وإلا ستتعرض الحريات إلى الانتهاك والضرر[١٠].

إن الحرية تعني جملة ما يتمتع به الأفراد في الدولة الحديثة من حقوق مدنية وسياسية، وهي حقوق تكفلها التشريعات والأنظمة والقوانين، والفرد في هذه الحالة لا يحقق ذاته إلا في إطار الدولة، لأن الدولة هي من عليها حماية أمن الفرد والمجتمع، وحماية ملكيته وحريته الشخصية[١١].

إن الوطن العربي ليس بمعزل عن الأسباب والمؤثرات المحلية والدولية التي جعلت من حكوماته التخلي عن بعض سيطرتها على الإعلام، وهو ما أعطى مساحة من حرية التعبير عبر وسائل الإعلام، حيث هناك مدخلان نظريان لتناول قضية حرية الإعلام: **الأول**، تقاني يركز على المتغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية، التي أحدثت نقلة نوعية من خلال انتشار الأقمار الصناعية وشبكات الإعلام التي أدت إلى أن تساير الحكومات العربية هذه التغييرات من دون تعديل جذري في السياسات والتشريعات الإعلامية التي تتحكم في أنشطة الإعلام؛ أما المدخل **الثاني**، فيتمثل بالمدخل المجتمعي حيث يأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية المحلية والدولية، إضافة إلى ضغوط القوى الدولية على الحكومات العربية للتغيير من سياستها التي تحد من حرية الرأي والإعلام[١٢].

---

(١٠) مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١١) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٢١.

(١٢) عواطف عبد الرحمن، «حرية الإعلام العربي: التحديات والبدائل،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي الرابع بعنوان «الإعلام بين الحرية والمسؤولية» الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٨، ص ١ ـ ٢.

إن الحرية الإعلامية عنصر مهم من عناصر الديمقراطية وتطبيقاتها، وهي السبيل إلى العدل والمساواة وحرية الرأي والتعبير، ولا يمكن بالتالي تطبيق الديمقراطية وممارسة الحرية بكل أشكالها بعيداً من حقوق الإنسان وتطبيقاتها، ذلك أن مفهوم حقوق الإنسان يشكل أبعاداً إنسانية أخرى غير البعد السياسي الذي كانت ترتبط به بصورة مباشرة. فحيث إن الإنسان كائن اجتماعي يعيش في إطار نظام حكم له فلسفته الاجتماعية والسياسية، والتي تحدد في إطارها الحقوق والواجبات، فإن من حقه أن يتمتع بهذه الحقوق والواجبات التي ضمنتها له التشريعات السماوية والقوانين والأنظمة العالمية، وهي حقوق مدنية ودينية وثقافية واجتماعية وسياسية، معنية بالحريات الشخصية في كل جوانبها.

لقد تضمنت الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تمت الموافقة عليه بقرار الجمعية العامة رقم (٢١٧ أ ـ ٣ ـ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨)، أن الكرامة الفطرية، والحقوق المتساوية لكل أعضاء الأسرة الإنسانية هي أساس الحرية، والعدالة، والسلام العالمي، وأن الدول الأعضاء قد تعهدت بأن تعمل مع الأمم المتحدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيد والعمل بها، وجاءت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتغطي سائر العناصر التي تحفظ كرامة الإنسان وحريته.

كما إن من ضمن وسائل تطبيق الديمقراطية فكرة المجتمع المدني والتي تعود إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى... ثم بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقاً على الدولة، وقادراً على تنظيم نفسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة ورقيبها[١٣].

٥ ـ الإعلام في خدمة السياسة

يرتبط حق الاتصال بالحق الكامل للفرد والجماعات في التعبير عن آرائهم، والحصول على المعلومات التي تؤثر في حياتهم اليومية، وفي الحق

(١٣) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٤٢.

في التأثير في القيادات السياسية والاجتماعية بما يخدم المصالح العامة والمشتركة[١٤].

وتؤدي وسائل الإعلام دوراً هاماً في خدمة السياسة، وذلك لتأكيد شرعية الحكومات أو لدعم قوى وتأمين مصالح جماعات مختلفة سواء اقتصادية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية، ويختلف دور الصحافة من دولة إلى أخرى، حسب مستوى الحرية وديمقراطية الدولة وباختلاف سياسة الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، واختلاف أوضاعها ومكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تتمتع به من حرية واستقلالية وما تسعى إليه من تحقيق لأهدافها وغاياتها[١٥].

ثانياً: العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي

توصف العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي بأنها علاقة تأثير متبادل، لكن حجم التأثير يختلف بين الطرفين وفق طبيعة العلاقة بينهما، ووفق شكل النظام السياسي ودرجة الديمقراطية التي يتمتع بها، ودرجة الحرية السياسية التي يتمتع بها الإعلام في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، ودرجة استجابة النظام السياسي لملاحظات وآراء وسائل الإعلام تجاه القضايا، وتجاه الأداء الحكومي لتلك القضايا[١٦].

وتُعَد العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية علاقة وثيقة ومهمة، متوافقة ومختلفة، يتأثر ويؤثر كلا النظامين في الآخر، ولعل تحليل تلك العلاقة يطرح النماذج التفسيرية التالية:

ـ نموذج علاقة العداء: ويمثل هذا النموذج حالة العداء والخصومة بين النظامين، حيث إن الإعلاميين يرون أنهم لا يمكن أن يعيشوا تحت سيطرة السياسيين، وبالتالي يراقبونهم حتى لا يسيئوا استخدام السلطة، ومن هنا تبدأ عملية الخصومة.

(١٤) راسم محمد الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٧.

(١٥) هيفاء أحمد المعشي، «دور الصحافة اليمنية في التنمية السياسية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٠١.

(١٦) عادل عبد الغفار، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩)، ص ١١٦.

ـ نموذج التبادل الاجتماعي: وهذا النموذج يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين على أنها علاقة اجتماعية، تسعى إلى خدمة أهداف كل من النظامين.

ـ نموذج الاعتماد والتكيف: وهذا النموذج يقدم النظامان في إطاره مضموناً معتمداً على التعاون والعلاقة المتبادلة رغم اختلاف الأهداف بينهما.

ـ نموذج «العلاقة ذات الأبعاد الثلاثة» وهو نموذج جاكسون ـ بيك وكروس: وهذا النموذج يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين والجمهور، ويرى أن الإعلاميين هم أكثر تحرراً في هذه العلاقة لأن الجمهور والسياسيين يعتمدون على وسائل الاتصال للاحتفاظ بقوتهم(١٧).

والإعلام السياسي يؤدي دوراً سياسياً في تدعيم المشاركة السياسية، وتدعيم مفاهيم المشاركة السياسية، و«لذلك يبرز دوره في غرس ما يسمى بثقافة المشاركة التي تُعَد إحدى سمات المجتمعات المتقدمة، والتي يؤمن فيها الفرد بذاته وأهميته وقيمة اشتراكه مع الآخرين في صنع القرار السياسي لخدمة مجتمعه»، وهي أيضاً تؤثر بشكل كبير في تشكيل الوعي بالعملية السياسية(١٨).

١ ـ الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية

لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور العملية السياسية من دون العملية الإعلامية؛ فالعلاقة بين النظامين في أي مجتمع هي علاقة جوهرية، لا يمكن أن يستغني نظام عن النظام الآخر، إذ إن كلاً من النظامين يتأثر ويؤثر في الآخر، وفق المعطيات الاجتماعية والسياسية، فوسائل الإعلام غالباً تكون أداة مساعدة للعمل السياسي، والنظام السياسي يكون مصدراً مهماً من مصادر وسائل الإعلام، وليس بمقدور أي نظام سياسي أداء دوره بعيداً من وسائل الإعلام(١٩)، حيث تخدم وسائل الإعلام النظام السياسي بطرق مختلفة، بشكل مباشر وغير مباشر، كما تساعد وسائل الإعلام الحكومات في تكوين رأي عام

---

(١٧) بسيوني إبراهيم حمادة، **الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٢)، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

(١٨) غادة موسى صقر، «العلاقة بين التعرّض للصحافة المطبوعة ومشاركة المرأة السياسية في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠٠٥،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦، ص ٨٤٢.

(١٩) كمال الدين جعفر عباس، **الاتصال السياسي** (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ٤١، وكمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص ١٤٧.

حول قضية من القضايا، وتسعى من خلال ما تقدمه من معلومات إلى توحيد الناس خلف الحكومة(٢٠).

وتزود وسائل الإعلام الجمهور إضافة إلى المعلومات السياسية، بمعلومات ثقافية عامة، تشكل رافداً للمعرفة بالحياة والسياسة والعالم المحيط به، وتزيد معارفه، وتدله على المبادئ والقيم الإنسانية، وكيف يحقق طموحاته وأهدافه، وكيف يتعامل مع المجتمع والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تدور في بيئته(٢١). كما تقوم وسائل الإعلام بخدمة الأنظمة السياسية بطرق مختلفة، وتستخدم السياسة الخارجية للدول وسائل الإعلام كمعاون لإيصال رسالتها بفعالية كبيرة.

وتؤثر وسائل الإعلام في إدراك الفرد للسياسة وتصوره لها من حيث قبول أو رفض النظام السياسي، وتسعى إلى تحقيق التأييد للنظام السياسي واستقراره، كذلك تقوم بوضع حاجات الأفراد والجماعات أمام صانعي القرارات، وتشارك النظام السياسي في طرح الأفكار. وتختلف وسائل الإعلام باختلاف النظم السياسية القائمة؛ ففي النظم الليبرالية تعبِّر وسائل الإعلام عن الآراء المتنافسة، وتتيح للفرد حرية التعبير والتأييد أو المعارضة، وتسمح بتدفق المعلومات، وتقوم وسائل الإعلام بمراقبة عمل السلطة، أما في النظم الشمولية فتحتكر الدولة وسائل الإعلام وتسيطر عليها، وتسعى إلى رقابة مضامينها وبرامجها، وتستخدمها لإضفاء الشرعية على النظام السياسي، وفي الدول النامية تتعدد أنظمة وسائل الإعلام، ومدى ارتباطها بالنظام السياسي من نظام إلى آخر حسب توجهات النظام وشكله، إلا أن الأنظمة السياسية في الدول النامية تستخدم وسائل الإعلام بشكل عام كأداة للمساعدة في تحقيق وحدة المجتمع وتقوية نفوذ الدولة(٢٢).

وتمثّل وسائل الإعلام بمختلف أنواعها أهمية حيوية في حياة الإنسان المعاصر، حيث يستقي منها الكثير من المعارف والمهارات والأخبار والأحداث الجارية.

كما تؤدي وسائل الإعلام عدة وظائف أخرى لعل من أهمها:

---

(٢٠) Brian McNair, *An Introduction to Political Communication*, 3rd ed. (London: Routledge, 2003).

(٢١) Robert Hassan, *Media, Politics and the Network Society* (New York: Open University Press, 2004).

(٢٢) مكي، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، ص ١٢٧ ـ ١٢٩.

- الوظيفة السياسية، وتتمثل بإعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية، بحيث تصبح جزءاً من العملية السياسية.

- الوظيفة التعليمية، من خلال عرض الأفكار والآراء ومناقشتها.

- الوظيفة المعلوماتية.

- الوظيفة الثقافية.

- الوظيفة الاقتصادية.

- الوظيفة التاريخية[٢٣].

٢ - وسائل الإعلام والمجتمع

إن العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع هي علاقة تكامل وتأثر وتأثير، فكما أن لوسائل الإعلام وظائف اجتماعية تقوم بها لخدمة المجتمع، فإن المجتمع يقوم بالتأثير في وسائل الإعلام، من خلال دعمها والتفاعل مع ما تطرحه من أفكار وآراء ومضامين سياسية واجتماعية وثقافية.

ارتبطت الصحافة، منذ بداية صدورها، بالسلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، وكانت تحكم هذا الارتباط الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تحكمه قوة ونفوذ السلطة السياسية من جانب، واستقلالية وقوة الصحافة من جانب آخر، ورغم ما شاب هذا الارتباط من شد وجذب إلا أن السلطة السياسية استخدمت الصحافة كأداة رئيسية في ترويج مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى الجمهور بكل شرائحه واتجاهاته. كما تعاملت الصحافة مع النظم السياسية على أنها مصدر مهم للحصول على الأخبار السياسية والاقتصادية التي تتبناها الحكومات، سعياً إلى كسب ثقة القارئ وبالتالي سرعة الانتشار وقوة التأثير في المجتمع.

وقد حاولت السلطة السياسية إخضاع الصحافة لها والسيطرة عليها، إلا أن النظم السياسية التي تتبنى الديمقراطية والحرية الإعلامية لم تستطع حكوماتها أن تفرض سيطرتها على الصحافة، بينما استطاعت الحكومات غير الديمقراطية السيطرة على الصحافة وتوجيهها حسب رؤية الحكومة، وفرض إرادة السلطة على الصحافة

---

(٢٣) محمد حسام الدين إسماعيل، **المسئولية الاجتماعية للصحافة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ٦٥.

في عدم الخروج عن المسار الذي رسمته الحكومة، وبالتالي التأثير في توجهات القراء وترتيب أولويات القضايا لديهم والتي تتبناها الحكومات وتسعى إلى تبنيها من قِبل الجمهور.

ثالثاً: الأنظمة السياسية العربية والإعلام

تحرص الحكومات العربية بشكل كبير على فرض سيطرتها على وسائل الإعلام، رغبة في اكتمال سيطرتها على سائر الأنظمة الاجتماعية، حيث استطاعت الأنظمة العربية تسخير وسائل الإعلام لدعم نفوذها السياسي والأيديولوجي والترويج لأفكارها ومواقفها، والتأثير في القرارات التي تخدم سياستها في الحكم(٢٤).

إن وسائل الإعلام وبما تمتلكه من أدوات مؤثرة تقوم في قضية المشاركة السياسية بمجموعة من الأدوار، من أهمها أنها تؤدي دوراً أساسياً في التنشئة السياسية من خلال عملها على تعديل الاتجاهات وتغييرها ومشاركتها في تكوين القيم، وأنها مصدر مهم يستقي منه الأفراد معلوماتهم السياسية، إضافة إلى أنها قنوات اتصال بين النخب السياسية والجمهور، وتساعد الأفراد على إدراك الموضوعات السياسية الهامة وتعمل على زيادة وعيهم السياسي، ذلك أن الصحافة جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية، من خلال نشر آراء ومصالح القوى والتيارات المختلفة(٢٥).

يؤدي الإعلام السياسي دوراً سياسياً في تدعيم المشاركة السياسية، وتدعيم مفاهيم المشاركة السياسية، «لذلك يبرز دوره في غرس ما يسمى بثقافة المشاركة التي تعد إحدى سمات المجتمعات المتقدمة، والتي يؤمن فيها الفرد بذاته وأهميته وقيمة اشتراكه مع الآخرين في صنع القرار السياسي لخدمة مجتمعه»، وهي أيضاً تؤثر بشكل كبير في تشكيل الوعي بالعملية السياسية(٢٦).

---

(٢٤) عواطف عبد الرحمن، **قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧).

(٢٥) جمال عبد العظيم أحمد، «دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي: دراسة ميدانية،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، السنة ٢، العدد ١ (٢٠٠٠)، ص ١٦٢.

(٢٦) صقر، «العلاقة بين التعرّض للصحافة المطبوعة ومشاركة المرأة السياسية في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠٠٥،» ص ٨٤٢.

رابعاً: الإعلام والسلطة السياسية في السعودية

لقد قسَّم وليام رووف الصحافة العربية وفق علاقتها بالأنظمة السياسية إلى صحافة ولاء وتعبئة وتعددية. والصحافة في السعودية ليست مستقلة عن سلطة الحكومة منذ تأسيسها، وهي بالتالي تندرج تحت صحافة الولاء المطلق للنظام الحاكم، حيث مرت بثلاث مراحل منذ نشأة الدولة السعودية الحديثة، وهي مرحلة صحافة الأفراد، ثم مرحلة دمج بعض الصحف ببعضها الآخر، ثم مرحلة صحافة المؤسسات.

ولكل مرحلة من هذه المراحل خصوصيتها وظروفها السياسية والاقتصادية، حيث عانت صحافة الأفراد مالياً وفنياً، ما دفع بالمسؤولين إلى تبني فكرة دمج بعض الصحف ببعض في محاولة لرفع مستواها الاقتصادي والفني، وقد دعمتها الحكومة مالياً حتى تتمكن من أداء مهمتها، لكنها كانت تعاني أيضاً مادياً وفنياً، وهو ما أدى إلى إنشاء مؤسسات صحفية ذات أهداف اقتصادية ربحية، فأنشئت المؤسسات الصحفية، وهي مؤسسات ليست تابعة للحكومة بشكل مباشر ولكنها ليست مستقلة في ما تطرحه من قضايا.

فمن جانب تعود مرجعية الصحف إلى مؤسسات إعلامية اقتصادية مستقلة، تهدف إلى الانتشار والتأثير والكسب المالي والاقتصادي، والمشاركة المجتمعية، ومن جانب آخر تخضع مرجعيتها الفكرية والسياسية إلى التوجهات الحكومية، حيث لا تستطيع الصحافة السعودية النشر في قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية لا تتفق مع توجهات الحكومة، وهي بذلك تحدد مسار اتجاهات القراء نحو القضايا المنشورة، وعلى الرغم من الانفتاح الإعلامي الكبير الذي حدث خلال السنوات الأخيرة المتمثل بالقنوات الفضائية الحكومية والخاصة، ومساحة الحرية التي تتمتع بها تلك القنوات، وما تقدمه وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للجمهور من مساحة لحرية الطرح والمشاركة في تناول القضايا العامة. إلا أن الصحافة السعودية ما زالت تنتهج الأسلوب ذاته في التبعية لتوجهات الحكومة في كل القضايا، وعدم مقدرتها على خلق مساحات للحرية للحديث في الشأن السياسي الذي لا يتفق مع رؤية الحكومة السعودية، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن رؤية قراء الصحف السعودية حول اعتمادهم عليها في معرفتهم بالقضايا السياسية، ومدى ثقتهم في الصحافة السعودية في ما تطرحه من قضايا، ومدى رضاهم عن الصحافة السعودية في ظل تبنيها لتوجيهات ورؤى الحكومة، وفي ظل الانفتاح الإعلامي الكبير ووجود منافذ إعلامية لا تخضع للرقابة أو لتوجيهات

الحكومة، ولذا كانت هذه الدراسة (**التعرض للصحافة السعودية اليومية وعلاقته بترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي**) لمعرفة مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية في معرفته بالقضايا السياسية، ومدى ترتيب أولويات القضايا السياسية الداخلية والخارجية من قبل الصحافة السعودية للجمهور السعودي. ولقد أثبتت هذه الدراسة ضيق مساحة حرية الرأي، وسلبية النظرة لدى المتلقي لأغلب القضايا السياسية التي تطرح في الصحافة السعودية.

إن السلطة السياسية في الوطن العربي وعلى مختلف نماذج الحكم فيها ما زالت تسيطر على وسائل الإعلام بكل أشكالها، حتى إن وسائل الإعلام الخاصة التي يؤدي رأس المال دوراً كبيراً في توجهاتها ما زالت تخضع بشكل كبير لتوجهات السلطات السياسية.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

مقدمة

«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

ارتبطت الصحافة منذ بداية صدورها بالسلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، وكانت تحكم هذا الارتباط الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تحكمه قوة السلطة السياسية ونفوذها من جانب، واستقلالية الصحافة وقوتها من جانب آخر. وبالرغم مما شاب هذا الارتباط من شدٍّ وجذبٍ، إلا أن السلطة السياسية استخدمت الصحافة كأداة رئيسية في ترويج مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى الجمهور بكل شرائحه واتجاهاته. كما تعاملت الصحافة مع النظم السياسية على أنها مصدر مهم للحصول على الأخبار السياسية والاقتصادية التي تتبناها الحكومات، سعياً إلى كسب ثقة القارئ وبالتالي سرعة الانتشار وقوة التأثير في المجتمع. وقد حاولت السلطة السياسية إخضاع الصحافة لها والسيطرة عليها، إلا أن النظم السياسية التي تتبنى الديمقراطية والحرية الإعلامية لم تستطع حكوماتها أن تفرض سيطرتها على الصحافة، بينما استطاعت الحكومات غير الديمقراطية السيطرة على الصحافة وتوجيهها حسب رؤية الحكومة، وفرض إرادة السلطة على الصحافة في عدم الخروج عن المسار الذي رسمته الحكومة، وبالتالي التأثير في توجهات القراء وترتيب أولويات القضايا لديهم التي تتبناها الحكومات وتسعى إلى تبنّيها من قبل الجمهور.

إذاً، العلاقة الجدلية التي تربط السلطة السياسية والفكرية والاجتماعية بوسائل الإعلام هي علاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين هذه الأطراف وبين وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية، بينما تحكم تلك العلاقة التوجهات السياسية والفكرية والاجتماعية

للدول غير الديمقراطية التي لا تزال تسيطر على وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولكي نكشف جوانب هذه العلاقة علينا أولاً تسليط الضوء على البناء السياسي والمفاهيم النظرية للسياسة وأنظمة الحكم والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، ومن ثم العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالسلطة السياسية.

إن الأفكار السياسية دائماً ما ترتبط بالأحداث الاجتماعية وفق سياقات زمانية ومكانية، وأنساق اجتماعية واقتصادية، حيث لم تتبلور الدولة قديماً بالشكل الذي هي عليه حالياً. وقد تبلورت الأفكار السياسية الحديثة وفق متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت في مسار الفكر السياسي وأحدثت تغيرات جوهرية في الحياة العامة والبنى الاجتماعية، وبالتالي وصلت فكرة الدولة القديمة إلى ما هي عليه الآن من شكل ومفهوم وتنظيم، فأصبحت الدولة ذات مفهوم سلطوي لا يمكن قيامها من غير سلطة حاكمة تستطيع إدارة الدولة بسط نفوذها على مساحتها الجغرافية بشكل كامل.

وفي العربية السعودية، الصحافة ليست مستقلة عن سلطة الحكومة منذ تأسيسها، وهي بالتالي تندرج تحت صحافة الولاء المطلق للنظام الحاكم، حيث مرت بثلاث مراحل منذ نشأة الدولة السعودية الحديثة، وهي: مرحلة صحافة الأفراد، ثم مرحلة دمج بعض الصحف ببعضها الآخر، ثم مرحلة صحافة المؤسسات؛ ولكل مرحلة من هذه المراحل خصوصيتها وظروفها السياسية والاقتصادية، حيث عانت صحافة الأفراد مالياً وفنياً، ما دفع بالمسؤولين إلى تبني فكرة دمج بعض الصحف بعضها ببعض في محاولة لرفع مستواها الاقتصادي والفني، وقد دعمتها الحكومة مالياً حتى تتمكن من أداء مهمتها، لكنها كانت تعاني أيضاً مادياً وفنياً، حتى وصل بها الأمر إلى إنشاء مؤسسات صحفية ذات أهداف اقتصادية ربحية، فأنشئت المؤسسات الصحفية، وهي مؤسسات ليست تابعة للحكومة بشكل مباشر ولكنها ليست مستقلة في ما تطرحه من قضايا. فمن جانب، تعود مرجعية الصحف إلى مؤسسات إعلامية اقتصادية مستقلة تهدف إلى الانتشار والتأثير والكسب المالي والاقتصادي والمشاركة المجتمعية، ومن جانب آخر تخضع مرجعيتها الفكرية والسياسية للتوجهات الحكومية، حيث لا تستطيع الصحافة السعودية النشر في قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية لا تتفق مع توجهات الحكومة، وهي بذلك تحدد مسار اتجاهات القراء نحو القضايا المنشورة.

وعلى الرغم من الانفتاح الإعلامي الكبير الذي حدث خلال السنوات الأخيرة المتمثل بالقنوات الفضائية الحكومية والخاصة، وبمساحة الحرية التي تتمتع بها تلك القنوات، وما تقدمه وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للجمهور من مساحة لحرية الطرح والمشاركة في تناول القضايا العامة، إلا أن الصحافة السعودية ما زالت تنتهج ذات الأسلوب في التبعية لتوجهات الحكومة في كل القضايا، وعدم مقدرتها على خلق مساحات للحرية للحديث في الشأن السياسي الذي لا يتفق مع رؤية الحكومة السعودية، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن رؤية قراء الصحف السعودية حول اعتمادهم عليها في معرفتهم بالقضايا السياسية، ومدى ثقتهم بالصحافة السعودية في ما تطرحه من قضايا، ومدى رضاهم عن الصحافة السعودية في ظل تبنيها لتوجيهات الحكومة ورؤاها، وفي ظل الانفتاح الإعلامي الكبير ووجود منافذ إعلامية لا تخضع للرقابة أو لتوجيهات الحكومة. ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية في معرفته بالقضايا السياسية، ومدى ترتيب أولويات القضايا السياسية الداخلية والخارجية من قبل الصحافة السعودية للجمهور السعودي. ولقد أثبتت هذه الدراسة ضيق مساحة حرية الرأي، وسلبية النظرة لدى المتلقي لأغلب القضايا السياسية التي تطرح في الصحافة السعودية.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

مدخل منهجي

١ ـ مشكلة الدراسة

تحتل العربية السعودية موقعاً سياسياً واقتصادياً ودينياً هاماً على الخريطة العربية والإسلامية والدولية. فهي تمتلك ـ إلى جانب موقعها الديني من خلال وجود الحرمين الشريفين على أراضيها ـ مخزوناً كبيراً من النفط، وهو ما يؤثر في السياسة الاقتصادية العالمية، حيث أدت أدواراً مهمة في استقرار الاقتصاد العالمي من خلال سعيها إلى استقرار أسواق النفط.

في جانب آخر، يتسم نظام الحكم في العربية السعودية بالشمولي، والذي لا يتيح قدراً كبيراً من الحرية للصحافة، ولا يسمح بالنقد المباشر لأداء الحكومة، كما لا يسمح لأي جماعة أو مؤسسة بالتدخل السياسي المباشر، ويسعى إلى تناول القضايا السياسية حسب رؤيته وخططه وأهدافه، وهو ما يجعل الحكومة تحتكر القرارات السياسية وتبتّ فيها بناء على توجهاتها.

على أن هناك أحداثاً كبيرة مرت بها العربية السعودية وتغيرات إصلاحية كان لها تأثير في الحراك السياسي، لعل من أهمها إنشاء مجلس للشورى ومركز الحوار الوطني وهيئة حقوق الإنسان التابعة للحكومة إضافة إلى جمعية حقوق الإنسان الخاصة، وهيئة البيعة، وبعض منظمات المجتمع المدني والتي ستقود إلى تغييرات إصلاحية جديدة. وتتسم السعودية بخاصية كثرة نسبة الشباب من سكانها، وتعليمهم وفق أحدث

الأساليب التعليمية، من خلال الابتعاث الذي تبنته الحكومة للجنسين في أغلب دول العالم، إضافة إلى زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة داخل البلد، وكل ذلك سيؤدي إلى حركة اجتماعية وعلمية وسياسية تنعكس على مستوى المشاركة السياسية، ذلك لأن الخريجين من الجامعات الغربية سيتطلعون إلى المشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدهم.

كما أن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام تزيد احتمال تأثر الجمهور المتلقي بمحتويات معيِّنة لوسائل الإعلام، وحسب مساحة تعرُّض الجمهور لوسائل الإعلام واعتمادهم عليها تكون عملية التأثر؛ حيث تكون التغيرات في شدة اعتمادهم عليها لمعرفة الأحداث، وفي اختلافات أهدافهم الشخصية، ووسطهم الاجتماعي، والفائدة المحتملة من المحتويات المطروحة، وسهولة الوصول إلى المحتويات[(١)].

إن الصحافة السعودية ليست بعيدة من مثيلاتها من الصحف اليومية التي تصدر في أنحاء العالم كافة، في تعاطيها مع الحكومات والجمهور بأشكال مختلفة وفق تبعية هذه الوسائل، ومدى استقلاليتها عن القرارات الحكومية من عدمه؛ وذلك في ظل سياسة تحتكم إلى النظام الملكي المتحكم في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها، وفي ظل عدم وجود مؤسسات مدنية مستقلة يمكن لها أن تؤثر في صناعة القرارات السياسية؛ وفي ظل تبعية الصحافة السعودية للحكومة وخضوعها لتوجيهاتها، وعدم استقلاليتها، وعدم تمتعها بمستوى من الحرية التي تتيح لها مناقشة القضايا بكل أشكالها بشفافية؛ ولأن المتلقي للصحافة السعودية المهتم بالشأن السياسي الداخلي والخارجي عادة ما يلجأ إلى الصحافة، ولأن الدراسات الإعلامية في كثير منها أثبتت أن الصحافة تقوم بترتيب أولويات القضايا للجمهور من خلال تعرضه لوسائل الإعلام والاعتماد عليها.

٢ ـ أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى علاقة التعرض للصحافة السعودية اليومية بترتيب الأولويات للقضايا السياسية في بلد كالعربية السعودية، ومدى اعتماد الجمهور السعودي على وسائل الإعلام للتعرف إلى القضايا السياسية، حيث إن نموذج ترتيب الأولويات أحد أهم مقاييس التأثيرات الهامة لوسائل الإعلام بما يمثله من فرضية تفيد بأن هناك

---

(١) ملفين ل. ديفلير، وساندرا بول روكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمة كمال عبد الرؤوف، ط٤، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٤١٤.

علاقة إيجابية بين أولويات وسائل الإعلام وأولويات اهتمامات الجمهور، ويهتم أيضاً بدراسة التبادلية بين الجمهور ووسائل الإعلام في تحديد أولويات القضايا السياسية التي تهم الجمهور، ويفترض أن وسائل الإعلام توجه الجمهور إلى الاهتمام بقضايا معيِّنة[٢]. كما أن نموذج اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام لمعرفة القضايا السياسية تزيد من تأثير وسائل الإعلام في الجمهور، ولأن الدراسات الإعلامية المتعلقة بالقضايا السياسية تفتح آفاقاً جديدة لدى صاحب القرار ولدى وسائل الإعلام لتطوير العلاقة بينهما، وكذلك رغبة من الباحث في تزويد المكتبة العلمية ببحث عن القضايا السياسية في الصحافة السعودية اليومية في ظل متغيرات مستجدة وحديثة، محلية وعربية ودولية.

٣ ـ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف التي ستفضي إلى معرفة علاقة التعرض للصحافة بترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحافة السعودية اليومية ومن أهم هذه الأهداف:

أ ـ أهم الأشكال الكتابية التي تطرح من خلالها القضايا السياسية.

ب ـ أهم الأطر الجغرافية التي تناولتها الصحافة السعودية اليومية.

ج ـ الشخصيات السياسية الأكثر اهتماماً في الصحافة.

د ـ معرفة أهم القضايا السياسية التي تطرحها الصحافة السعودية اليومية.

هـ ـ مدى التوازن في طرح جوانب المادة الصحفية السياسية في الصحافة السعودية.

و ـ معرفة مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة في معرفته بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية.

ز ـ أهم القيم التي تضمنتها المادة الصحفية السياسية في الصحافة السعودية اليومية.

ح ـ معرفة القائم بالاتصال في الصحافة السعودية اليومية، وجنسيته.

ط ـ معرفة مدى العلاقة بين التعرض للصحافة السعودية من قبل الجمهور السعودي وترتيب الأولويات للقضايا السياسية.

---

(٢) Charles U. Larson, *Persuasion, Reception and Responsibility* (Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company, 1986).

ي - أهم مصادر المادة التحريرية في الصحف السعودية.

ك - معرفة مستوى حرية معالجة الصحافة السعودية اليومية للقضايا السياسية.

ل - مدى رضا الجمهور عن الصحافة السعودية.

م - معرفة السمات والخصائص الديمغرافية لجمهور قراء الصحف السعودية.

٤ - تساؤلات الدراسة وفروضها

أ - التساؤلات

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلين رئيسيين هما:

الأول: ما مدى العلاقة بين التعرض للصحافة السعودية من قبل الجمهور السعودي وترتيب أولويات القضايا السياسية؟

ثانياً: ما مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية في الحصول على المعلومات حول القضايا السياسية؟

ب - الفروض

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الجمهور السعودي للصحف اليومية، وترتيب أولويات القضايا السياسية.

الفرض الثاني: تتأثر العلاقة بين مدى قارئية الجمهور السعودي للصحف اليومية، وترتيب أولويات القضايا السياسية لديه بتأثير متغير أهم الصحف اليومية السعودية المفضلة لديه.

الفرض الثالث: هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الصحف السعودية اليومية بالمتغيرين التاليين:

(١) مستوى حرية معالجة الصحافة للقضايا السياسية.

(٢) مستويات الاتجاه نحو الصحافة السعودية.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطات ذات دلالة احصائية بين مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أولويات القضايا السياسية.

الفرض الخامس: هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أولويات القضايا السياسية لديه وبين أهداف اعتماد الجمهور على الصحف السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية.

الفرض السادس: كلما زادت ثقة القراء في ما تطرحه الصحافة السعودية، زاد اعتمادهم عليها في معرفتهم بالقضايا السياسية.

الفرض السابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية وبين ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي.

٥ ـ الإجراءات المنهجية

أ ـ نوعية البحث

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث التحليلية التي تهتم بوصف الظواهر وتحليلها وهو ما يسفر عن تقديم صورة موضوعية عن الظاهرة قيد البحث، حيث تعتمد هذه الدراسة على تحليل المادة الصحفية السياسية في الصحف السعودية اليومية، كما تعتمد على الدراسة الميدانية التي تعنى بالجمهور في محاولة للوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة.

ب ـ مجتمع البحث

مجتمع البحث مصطلح علمي منهجي يرمز إلى من يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث، سواء كان مجموعة، أو أفراداً، أو مؤسسات، وذلك طبقاً لموضوع البحث ومجاله ومشكلته[٣]. ويتمثل مجتمع الدراسة بما يلي:

(١) **الدراسة التحليلية**: وسيطبق على الصحف السعودية اليومية التي تصدر عن مؤسسات صحفية سعودية وتخضع لنظام المطبوعات والنشر السعودي ونظام المؤسسات الصحفية السعودي، وتتمثل بثماني صحف تصدر من المدن السعودية الكبيرة وهي: **البلاد، الجزيرة، الرياض، عكاظ، المدينة، الندوة، الوطن، اليوم.**

(٣) صالح بن حمد العساف، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية** (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣)، ص ٩١.

(٢) الدراسة الميدانية: يتسم المجتمع السعودي بسرعة التحولات الاجتماعية والتكيف مع متغيرات العصر، وخاصة التعامل مع وسائل الإعلام، حيث يشهد المجتمع السعودي توسعاً في التقنيات الاتصالية والمعلوماتية، وأصبح يتمتع بالتعامل ونقل أنواع من الثقافة الإعلامية، كما استطاع المجتمع السعودي أن يستفيد من متغيرات العصر وأن يتعامل مع وسائل الإعلام الحديثة وفق رؤية حديثة، وتأتي فئة المثقفين الذين ينتشرون في كل أنحاء المملكة الأقرب إلى التفاعل السياسي والثقافي والإعلامي. ولعل الأندية الأدبية بما تقدمه من برامج ثقافية وفكرية وسياسية، ومن خلال جمهورها النوعي تمثل مركزاً مهماً في الرؤية الثقافية والاجتماعية والسياسية للبلد. لهذا فقد اختار الباحث جمهور الأندية الأدبية التي تنتشر في المملكة، ويرتادها جمهور متنوع ومتعدد الاتجاهات، ليطبق الدراسة الميدانية عليها.

(٣) العيِّنة: تتمثل الدراسة التحليلية بالصحف السعودية اليومية والعيِّنة الميدانية بجمهور الأندية الأدبية في السعودية. وقد جاءت العينتان كما يلي:

(أ) **عيِّنة الدراسة التحليلية:** نظراً إلى أن موضوع الدراسة من الموضوعات المفتوحة على كل صفحات الجريدة، ويشمل المقالة والرأي والخبر والتحقيق والحوار والتقرير، ولكثرة أعداد الصحف السعودية التي تبلغ ثماني صحف، فقد اختار الباحث عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مدة زمنية للدراسة، إضافة إلى أن حداثة هذا التاريخ ستؤدي إلى نتائج حديثة وحيوية، فقد تم تحديد الصحف السعودية اليومية مكاناً للدراسة التحليلية، وهي تتكون من ثماني صحف في كل من مدينة الرياض (**الرياض** و**الجزيرة**) ومدينة جدة (**عكاظ** و**البلاد** و**المدينة**) ومدينة مكة المكرمة (**الندوة**) ومدينة أبها (**الوطن**) ومدينة الدمام (**اليوم**). وقد استخدم الباحث عيِّنة الأسبوع الصناعي والمتمثل باثنين وخمسين أسبوعاً لعام ٢٠٠٩، واثنين وخمسين أسبوعاً أخرى لعام ٢٠١٠.

(ب) العيِّنة الميدانية: اختار المؤلف جمهور الأندية الأدبية ليطبق عليه الدراسة الميدانية، لأنه يتشكل من طبقات علمية وعمرية وجنسية متعددة، فإلى جانب الأستاذ الجامعي والموظف الذي يشغل وظيفة عليا هناك الطالب الجامعي والمرأة بكل مستوياتها التعليمية، كما أنه جمهور فاعل في الوسط الثقافي والسياسي والاجتماعي والإعلامي، ووجود أندية أدبية تغطي مناطق السعودية كافة سيكون له مردود إيجابي على الدراسة، حيث يوجد فيها ستة عشر نادياً أدبياً. ويتمثل جمهور الأندية الأدبية بالجنسين (ذكوراً وإناثاً) من المثقفين والأدباء والإعلاميين، وطلبة الجامعة، وهذه الفئة

من الفئات القارئة نظراً إلى متابعتهم الأحداث وحضورهم ومشاركتهم في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات الثقافية والفكرية والإعلامية والفنية.

ج ـ أدوات البحث

تخضع هذه الدراسة لنوعين من أدوات البحث، هما:

(١) **استمارة تحليل المضمون**: وهي أداة بحث يتم استخدامها للوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم، حيث ينبثق تحليل المضمون الذي يعتمد على الاستبانة من مبدأ أن هناك جوانب سلوكية لدى الإنسان لا يمكن معرفتها وتحديدها من خلال مساءلته أو استجوابه مباشرة، وإنما من خلال ما يكتبه، أو يقوله أو يرسمه[٤].

وقد اعتمد المؤلف في الجانب التحليلي على استمارة تحليل المضمون باعتبارها تقدم وصفاً كمياً منتظماً للوحدات الموضوعية، كما اختار الوحدة الموضوعية في الصحف لتطبيق الدراسة عليها.

(٢) **الاستبانة**: هي أسلوب من أساليب جمع البيانات التي تستهدف استثارة الأفراد بطريقة منهجية ومقننة، لتقديم حقائق أو أفكار معيِّنة في إطار موضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في إجابات المبحوثين[٥].

وتستخدم إدارة الاستبانة لاستجواب الجمهور حول قضية محددة، تتضمن العديد من الأسئلة ذات الأبعاد المختلفة، بهدف الوصول إلى إجابات تفضي إلى نتائج تعتمد عليها الدراسة في نتاجها الأخيرة، وسيعتمد الباحث عليها في الدراسة الميدانية حيث أصبحت الاستبانة من أدوات البحث التي تطبق كثيراً في معظم الدراسات الإنسانية والعلمية؛ وذلك للاستفادة منها في تجميع المعلومات الضرورية للوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

د ـ الصدق والثبات

ويقصد به صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، وارتفاع مستوى الثقة وتوافق الإجابات في النتائج التي يتوصل إليها الباحث. وتجرى اختبارات الصدق

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٥) محمد عبد الحميد، **دراسة الجمهور في بحوث الإعلام** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣)، ص ١٨٣.

والثبات في أثناء العمل وقبل مناقشة النتائج، للتأكد من فهم مجتمع الدراسة للأسئلة البحث، وبعدها من الغموض، وللتأكد من أن أداة البحث قد حققت النتائج بشكل علمي دقيق.

- **الصدق**: ويقصد بالصدق (Validity) صلاحية الأداة لقياس ما يراد قياسه، أو صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، وهو ما يقود إلى ارتفاع مستوى الثقة في ما توصل إليه الباحث من نتائج يمكن تعميمها على المجتمع الكلي(٦).

- **الثبات**: تعتبر عملية الثبات (Reliability) ذات أهمية كبيرة في محاولة الوصول إلى اتفاق شبه كامل في النتائج، بحيث يستخدم الباحثون أسلوباً واحداً على سائر المواد للحصول على النتائج نفسها(٧).

(١) صدق وثبات استمارة تحليل المضمون: تم عرض استمارة تحليل المضمون والاستبانة على عدد من أساتذة الإعلام، لتحكيمها، وقد أبدوا بعض الملاحظات القيمة التي أخذ بها الباحث، وتم تعديلها ومن ثم تفريغ المادة العلمية بها، وإجراء اختبار الصدق والثبات. واستعان الباحث بمحلل متعاون ومتخصص للتأكد من الثبات التحليلي بين المحلل وبين الباحث، وتم استخدام معادلة هولستي (Holisti) لاختبار الثبات على استمارة تحليل المضمون، وذلك لحساب مُعامل الاتفاق بين المحللين. وقد اختار الباحث ٨٠ وحدة لكل الصحف، بمعدل عشر وحدات للصحيفة.

- **معادلة هولستي**:

$$\frac{\text{٢ ت}}{\text{ن١ + ن٢}}$$

(ت) = تعني مجموع وحدات الاتفاق بين المحكِّمين.
ن١ + ن٢ = مجموع الوحدات التي تم تحليلها وعددها ٨٠ وحدة.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{٢ × ٧٣ = ١٤٦ × ١٠٠}}{\text{٨٠ + ٨٠ = ١٦٠}} = \text{٩١,٢٥ بالمئة}$$

(٦) سلوى إمام، «الصدق والثبات في استمارتي الاستقصاء وتحليل المضمون،» **المجلة العلمية لكلية الإعلام** (جامعة القاهرة)، العدد ١ (تموز/يوليو ١٩٨٩).
(٧) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** (جدة: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ٢١٦.

وتبين نتائج التحليل أن معدل الثبات جاءت بنسبة ٩١,٢٥ بالمئة، وهي نسبة عالية ومقبولة، وتدل على ثبات استمارة تحليل المضمون وصدقها.

(٢) **صدق الاستبانة وثباتها:** تم عرض الاستبانة على مجموعة من أساتذة الإعلام لتحكيمها(*)، وقد أبدوا بعض الملاحظات، فعدلها الباحث وتم توزيعها على الجمهور، وإعادة تطبيق (١٠ بالمئة) من مجموع الاستبانات الصحيحة، أي عدد (٢٧) استبانة بعد ثلاثة أسابيع من تطبيقها في المرة الأولى على المبحوثين من ضمن إطار العيِّنة التي تم تطبيق الاستبانة عليها، وبلغت قيمة مُعامل الثبات (٩١,٥ بالمئة)، وهو ما يدل على ثبات الاستبانة وصلاحية قياسها وتطبيقها.

(*) تم عرض الاستبانة واستمارة تحليل المضمون معاً على عدد من أساتذة الإعلام لتحكيمها وهم:
ـ أ. د. ليلي عبد المجيد. عميدة كلية الإعلام، جامعة القاهرة سابقاً.
ـ أ. د. عثمان العربي، رئيس قسم الإعلام، جامعة الملك سعود ـ الرياض.
ـ أ. د. هشام عطية، أستاذ الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
ـ أ. د. محرز غالي، أستاذ الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الأول

المفاهيم النظرية للسياسة وتطبيقاتها

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

يتناول هذا الفصل المفاهيم النظرية للسياسة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والحرية ومجالاتها، وأنظمة الحكم، ومفاهيم الدولة والسلطة، والتنشئة السياسية، والمشاركة السياسية، ودور كل منها في بناء دولة ديمقراطية تعنى بحفظ الحقوق والمساواة والعدالة الاجتماعية.

أولاً: مفهوم السياسة

يلتبس مفهوم السياسة وتعريفاتها رغم بساطته الظاهرية وكثرة تداوله بين الطبقات الاجتماعية كافة. ولعل تداخله مع العديد من الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والدينية والقانونية والأيديولوجية، يجعل عملية تحديد مفهومه بشكل دقيق أمراً ملتبساً، لكن المناهج العلمية استطاعت من خلال الأدوات العلمية أن تجد له مقاربة تعريفية رغم ما يصاحب ذلك من عدم الدقة في الطرح[١].

وقد عرفتها القواميس المتخصصة بتعريفات مختلفة، حيث تمثل مفهوم السياسة كما عرّفه قاموس **العلوم الاجتماعية** بإشراف من منظمة اليونسكو بأن السياسة «تعنى بممارسة الأعمال الإنسانية التي تسوي أو تدعم وتتابع الصراع بين الصالح العام وبين مصالح الجماعات الخاصة، والتي تشمل دائماً استعمال القوة أو السعي إليها»[٢].

ويشير الباحث الأمريكي بيل إلى أن السياسة هي تأثير اللغة، وتأثير القوة والسلطة، حيث إن من شأن اللغة أن تساعد على إيجاد إطار أساس للباحثين في مجال تحليل الخطاب السياسي[٣].

---

(١) إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي** (عمَّان: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) Julius Gould and William L. Kolb, eds., *A Dictionary of the Social Sciences*, Compiled under the Auspices of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (Paris: Tavistock Publications, 1964).

(٣) محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي** (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧)، ص ٦٩.

وصنف عبد الخالق عبد الله تعريفات السياسة إلى أربعة مفاهيم تختلف عن بعضها البعض وفق مسلماتها الفكرية ومنطلقاتها الفلسفية وإجراءاتها العلمية وتوجهاتها المنهجية. وهذه التعريفات أو المفاهيم تتمثل بالآتي:

١ ـ المفهوم الفلسفي للسياسة

ارتبط هذا المفهوم تاريخيا بالفيلسوف أفلاطون الذي يرى أن الإنسان الوحيد المؤهل لممارسة السياسة والحكم هو الشخص الحاذق والمحب للمعرفة والباحث عن الحقيقة والذي يقدر الجمال والفن والمعتدل في رغباته وأخلاقياته، بينما كان الفكر الفرعوني المصري القديم أول من اشتغل بالسياسة في ظل قيام نظام الدولة الذي أسسه فرعون، وأدار به الدولة بشكل مطلق، وكذلك اعتقد الآشوريون والسومريون في العراق أن الدولة يحكمها الإله من خلال حاكم بشري هو حاكم الدولة، وجاءت نظرة الصينيين إلى السياسة تجسيداً عملياً لأفكار وتعاليم كونفوشيوس الذي وثق علاقة الحاكم بالمحكوم، كما ارتبط هذا التعريف الفلسفي بالفلاسفة الإغريق، وانتقل إلى الفكر الإسلامي من خلال ابن سيناء والفارابي، والفكر المسيحي من خلال القديس أوغسطين والقديس توما الأكويني، وقد نظر هؤلاء إلى السياسة نظرة تأملية أخلاقية، حيث رأوا أن السياسة عمل صالح نبيل يتوجه إلى الصالح العام من خلال علاقته بالجماعة والاعتبارات المجتمعية أكثر من علاقته بالفرد والمصالح والاعتبارات الشخصية والذاتية.

٢ ـ المفهوم الواقعي للسياسة

في حين اتسم التعريف الفلسفي بالمثالية المطلقة والنخبوية والتي لا يمكن تحقيقها في الواقع، جاء المفهوم الواقعي كرد فعل فكري ونظري على التعريف الفلسفي ولكي يكون بديلاً ينبع من الواقع ويقرب السياسة إلى الحقائق والوقائع الحياتية المعيشة، ويركز على جوهر السياسة ويبحث عن حقيقتها وينظر اليها كما هي متداولة في حياة الناس، وليس كما يتصورها الفلاسفة، ولهذا فإن السياسة تعني إدارة السلطة وممارستها وكيفية المحافظة عليها، فلا سياسة بدون سلطة ولا سلطة بدون سياسة، وبالتالي لا سلطة ولا سياسة بلا دولة، وقد ظهر هذا المفهوم الواقعي للسياسة على يد المفكر الايطالي ميكافيللي الذي رأى أن الغاية تبرر الوسيلة، بحيث إن أية وسيلة توصل لتحقيق غاية ما، فهي مشروعة دون النظر في سياقاتها الأخلاقية والمشروعة، وقد ربط

السياسة بالسلطة، وعرف السياسة بأنها وسيلة من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، وتعظيم النفوذ وتحقيق المكاسب الشخصية والفئوية والوطنية.

٣ ـ المفهوم القانوني للسياسة

يأتي هذا المفهوم ليشير إلى تداخل السلطة بالسياسة وتلازمها، فإذا كانت السلطة تتمثل بالقوة والنفوذ والحكم والصراعات، فإن السياسة تتمثل بمؤسسات وإدارات ودستور وقوانين وقرارات وأنظمة، وبالتالي يكوّنان مفهوم الدولة، وهو ما يفضي تباعاً إلى التعريف القانوني للسياسة، حيث يركز هذا المفهوم على الدولة أكثر من السلطة لأن السلطة توحي بمعان سلبية تنفر من السياسة وتدل على القيود والتحكم، لهذا جاء هذا المفهوم ليؤكد أن السياسة هي الدولة بكل مؤسساتها وتوجهاتها، حيث يتمثل بالدولة الصراع والسلطة والحكم والمؤسسات والقرارات والأنظمة والدستور واللوائح والقوانين المنظمة للحقوق والواجبات والاختصاصات التي تحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأن الدولة في المقام الأول كيان قانوني يرسخ وجوده من خلال عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وقد كان المفكر البريطاني «توماس هوبز» ١٥٨٨م «هو من ربط بين قيام الدولة وممارسة السياسة وبين العقد الاجتماعي الذي يلزم المحكوم بأن يتنازل عن سلطاته لصالح الدولة مقابل حياة كريمة آمنة مطمئنة، وهو ما يجعل هذا المفهوم أكثر وضوحاً ورواجاً بحيث يستمد رواجه من مركزية الدولة وخضوعها لمجموعة من القوانين والمؤسسات الرسمية التي تشكل الدولة».

٤ ـ المفهوم السلوكي للسياسة

جاء هذا المفهوم ليكشف محدودية المفاهيم السابقة وضيق الأطر التي تتناولها السياسة في الحياة الإنسانية. فإذا كان المفهوم الفلسفي يعاني التجريد والتعميم للسياسة، فإن المفهوم الواقعي يعاني التحديد المخلّ والذي يجرد السياسة من القيم الأخلاقية. كما أن المفهوم القانوني يعاني تضييق مفهوم السياسة واختصارها في الدولة ومؤسساتها مغيباً في ذلك الإنسان ودوره في كثير من مجالات الحياة، وبالتالي جاء المفهوم السلوكي ليعطي أبعاداً كبيرة للسياسة ودوراً أكثر شمولية يتعلق بشكل مباشر بالإنسان ونشاطه وسلوكياته. وقد جاء هذا المفهوم كرد فعل سلبي على محاولات حصر السياسة في الأطر القانونية والدستورية للدولة. ورأى المنظّرون الجدد أن السياسة موجودة خارج الدولة أكثر منها في الدولة، وأن السياسة الموجودة في المجتمع

أهم كثيراً من السياسة الموجودة في الدولة ومؤسساتها، حيث إن السياسة المرتبطة بالدولة ما هي إلا شكلانية، أما جوهر السياسة فهو خارج الدستور حيث يتمثل بالإنسان الذي يمارس السياسة في كل مناحي الحياة. فالسياسة تبدأ من الإنسان وتنتهي إليه، فهو محور السياسة، حيث يقول التعريف السلوكي: إن السياسة ليست سلطة ولا غاية نبيلة، ولا سلطة نتنافس من أجل الفوز بها، ولا هي مجرد دولة بكل نظمها؛ وإنما هي نشاط حياتي وسلوك إنساني، حيث إن الإنسان متعدد الأنشطة والاهتمامات والسلوكيات التي تتراوح بين ما هو اجتماعي واقتصادي وديني وثقافي. ويأخذ السلوك السياسي أشكالاً مختلفة؛ منها ما يتعلق بالاهتمام العابر بالشأن العام، ومنها ما يتعلق بالشكل السياسي البارز والمؤثر كالمشاركة في الانتخابات والتصويت والممارسة الإدارية لنشاط سياسي. وقد تميز المفهوم السلوكي للسياسة من غيره بأنه قرَّبها إلى الإنسان وجعلها ضمن ممارساته اليومية وسلوكياته الحياتية[٤].

إنّ كل مفهوم من هذه المفاهيم للسياسة يحمل نقاط قوة وضعف، بحيث لا يمكن جمعها في مفهوم موحد وهو ما جعل مفهوم السياسة محل جدل العلماء والمفكرين.

إن الأفكار السياسية دائماً ما ترتبط بالأحداث الاجتماعية وفق سياقات زمانية ومكانية، وقد تبلورت الأفكار السياسية الحديثة وفق متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت في مسار الفكر السياسي وأحدثت تغيرات جوهرية في الحياة العامة والبنى الاجتماعية، وهو ما كان له الأثر في ظهور انقسامات في الرؤى السياسية ما بين مدافع عن الحرية الفردية الرأسمالية والمفهوم الاشتراكي المدافع عن حقوق العمال والطبقات الفقيرة، ومن خلال هذا الانقسام ظهرت العديد من النظريات السياسية التي أسست لمفاهيم وأفكار سياسية مختلفة، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أ ـ النظرية الرأسمالية

ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر متأثرة بالمدرسة الطبيعية التي سادت أفكارها في فرنسا وتقوم على فكرة سيادة القانون، وأن للإنسان حقوقاً طبيعية يجب على النظام السياسي المحافظة عليها والعمل من أجل تحقيقها، ولكنها لم تتبلور إلا على يد عالمَين بارزَين ظهرت من خلال دراساتهما الأفكار الفردية بصورة متكاملة، وبشكل خاص في الجوانب السياسية وهما:

---

(٤) عبد الخالق عبد الله، **حكاية السياسة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٦٣.

ـ جون ستيوارت مل، ١٨٠٦ ـ ١٨٧٣ الذي دافع عن الحرية الفردية من تدخل الدولة، ودعا إلى حرية الرأي، وأن التضاد الحر في الآراء يؤدي إلى انتصار الأفكار القيِّمة، ودافع عن الحكم النيابي الديمقراطين وأرجع سيادة الدولة إلى الأفراد المكونين للمجتمع.

ـ هربرت سبنسر، ١٨٢٠ ـ ١٩٠٢، وقد حاول الدفاع عن حرية الأفراد وحقوقهم في التعبير ضد الدولة، ورأى أن حقوق المجتمع التي تعتبر حقوقاً طبيعية تحتاج إلى حريات فردية حتى لا يتم فرض إرادة إنسان ما على الآخرين بالقوة، وأن تدخل الدولة ينحاز غالباً إلى جماعات معينة ضد مصالح جماعات أخرى، ولذا فإن تدخل الدولة يؤدي إلى الحد من الحريات.

ورأى أنصار هذه النظرية أن وظيفة الدولة يجب أن تقتصر على الوظيفة الحمائية التي تتلخص في:

(أ) حماية الوطن والأفراد من أي عدوان خارجي.

(ب) حماية الملكية الخاصة.

(ج) حماية الحقوق المنبثقة عن العقود وإلزام كل أفراد المجتمع بها.

(د) حماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

وقد ساهمت النظرية الرأسمالية في إثراء الحرية الفردية، وحماية الحقوق، وقامت بالحد من تدخل الحكومات بشكل سلبي في الحياة الاعتيادية للأفراد، وسعت إلى تطوير النظم الديمقراطية والمشاركة الشعبية في كل مؤسسات الدولة.

ب ـ النظرية الاشتراكية

تنطلق هذه النظرية من مفهوم العدالة الاجتماعية لكل أطياف المجتمع من خلال عدالة توزيع الدخل، وأن الملكية الجماعية هي الأساس لتحقيق هدف العدالة. وكان صاحب كتاب **اليوتوبيا** (*Utopia*) عام ١٥١٦ توماس مور قد دعا إلى مجتمع مثالي يقوم على الملكية الجماعية ويعمل على التخلص من الفقر من خلال تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، بينما يعد روبرت أوين (١٧٧١ ـ ١٨٥٨) أحد أهم رواد الفكر الاشتراكي، حيث انطلق من فكرة أن ترك المنافسة حرة بين أفراد المجتمع تعتبر هي المسؤولة عن الفقر وانتشاره في المجتمع، وأنها المسؤولة عما يعانيه العمال من بؤس

وفقر. كما ظهر شارل فورييه (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) ولوي بلان (١٨١٣ ـ ١٨٨٢) في السياق ذاته ويدعوان إلى جعل العامل شريكاً في رأس المال، ويتم توزيع الدخل من العمال بناء على إنتاجية العمل. وظهر في الوقت ذاته سان سيمون (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) ونادى بالاهتمام بمصلحة العاملين. ولكن هذه الدعوات جميعها لم تحقق ما كان يدعو إليه منظِّروها، ولم تستطع أن تقف حائلاً تجاه تدهور الحياة المعيشية للعمال وتدني مستوى الدخل وزيادة البطالة[٥].

ج ـ النظرية الماركسية

بدأت أفكار ماركس الذي درس في الثمانينيات تنتشر في الأوساط السياسية والثقافية في ألمانيا بشكل خاص، وتدحض فكرة الديمقراطية الاشتراكية، وكان العالم يمر بفترة كساد اقتصادي وتضييق سياسي، ما دعم تنبؤ ماركس بأزمة الرأسمالية وتحليلة لبنية الدولة. وقام كل من كاوتسكي وبرنشتاين بنقل أفكار ماركس، والتقيا به وبأنجلز الذي يعتبر المنظر الثاني لهذه الأفكار. وتتحدث هذه النظرية عن استغلال طبقات العمال من البروليتاريا لمصلحة الرأسمالية، وأن العمال لن يحصلوا على القيمة الكاملة لأعمالهم، ولن تتحقق طموحات العمال إلا بامتلاك ناتج أعمالهم، وأنه كلما تطورت الراسمالية أصبح العمال أكثر فقراً، ورأت أن تدخل الدولة قد يؤدي إلى تحسن الأجور وظروف العمل[٦].

وبالرغم من أن هذه النظرية تأخذ اسم منظّرها الأول ماركس إلا أنه لا يمكن إهمال جهود أنغلز ـ ومن بعده لينين ـ في بلورة النظرية وتطبيقاتها فعلياً. وقد انطلقت من هذه النظرية أربع نظريات متعددة الرؤى وهي:

(١) المادية الجدلية (الديالكتيكية): وهذه النظرية هي الأساس الفلسفي لنظرية ماركس، وقد وضع أسسها المفكر الالماني هيغل، الذي رأى أن العالم حقيقة متغيرة، وأن الفكر نتاج المادة وأن الحياة ما هي إلا عبارة عن صراع الأضداد المتعارضة.

---

(٥) نظام بركات، عثمان الرواف ومحمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة** (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)، ص ١١٥ و١١٩ ـ ١٢٠.

(٦) **موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين**، تحرير تيرنس بول وريتشارد بيلامي؛ ترجمة مي مقلد؛ مراجعة طلعت الشايب، ٢ ج (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩).

(٢) **المادية التاريخية**: رأى ماركس في هذه النظرية أن هناك تلازماً طردياً بين الظروف الاجتماعية والمادية، وأن التغيرات المادية في المجتمع تنعكس على العلاقات الاجتماعية.

(٣) **صراع الطبقات**: يرى ماركس أن الصراع بين طبقات المجتمع دافعه اقتصادي مادي من أجل امتلاك وسائل الإنتاج، وأنه سيؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متعارضتين كل طبقة تحاول استغلال الطبقة الأخرى، وقد يؤدي ذلك بالتالي إلى تحديد مسار التاريخ الإنساني عبر العصور.

(٤) **نظرية الثورة الاجتماعية**: ارتبطت هذه النظرية بالنظرية المادية ونظرية صراع الطبقات. ففي حالة عجز قوى الإنتاج عن استيعاب التحديث في وسائل الإنتاج ينشأ صراع بين الطبقة القديمة بمحاولتها المحافظة على علاقات الإنتاج القديمة والمحافظة على امتيازاتها من خلال استخدام القوة والسلطة، وبين الطبقة الجديدة التي تسعى إلى بناء علاقات إنتاجية جديدة، وتضطر لتحقيق ذلك إلى اللجوء إلى الثورة وأحياناً العنف للسيطرة على السلطة وتغيير علاقات الإنتاج بالقوة[٧].

د ـ النظرية السياسة الإسلامية (الفكر السياسي الإسلامي)

لم تكن السياسة بمفاهيمها المختلفة ولا الدولة بتنظيماتها المدنية قائمة في عهد النبي (ﷺ) ولا أثناء ولاية الخلفاء الراشدين، لكنها مورست بشكل مختلف في بداية الخلافة الأموية والتي تحولت فيها الخلافة إلى إمارة أو ملكية عضوض أو جبرية، أو تسلطية فردية، فقد روى أبو عبيدة عن رسول الله (ﷺ) أنه قال: «إن أول دينكم بدأ نبوة ورحمة، ثم يكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملكاً وجبرية». وفي حديث آخر رواه أحمد بن حنبل عن سفينة، سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: «الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك». (حديث شريف).

وبحسب الصراع الذي حدث على السلطة ولدت الفرق السياسية التي بدورها أنتجت الفرق المذهبية، فنشأت السياسة ونشأ منها العقل المذهبي: السُّنة والشيعة والإباضية والخوارج، وهي التي تمثل الفرق السياسية الأولى في التاريخ الإسلامي، وكان لكل مذهب من هذه المذاهب امتداد أو مرجع سياسي؛ فالفرقة **الأولى** (مذهب

(٧) بركات، الرواف والحلوة، المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

السنة والجماعة) جاءت وفق مرحلة تطلبت حينها توافقاً جماعياً بما اصطلح عليه عام الجماعة، والذي ظهر بعد أربعين سنة من الهجرة النبوية في إشارة إلى الإجماع الذي تم بموجبه القبول بحكم معاوية بن أبي سفيان بعد تنازل الحسن بن علي بن أبي طالب عن السلطة له. والفرقة **الثانية** حيث ارتبط مصطلح الشيعة بمناصري علي بن أبي طالب وأبنائه من بعده حيال الحكام الذين نازعوا علي بن أبي طالب سلطته، واغتصبوها لاحقاً من أبنائه والمتمثلين بالأمويين والعباسيين، ثم بأثر رؤيتهم الخاصة للخلفاء الراشدين الذين يرون أنهم اغتصبوا أيضاً الحكم من علي بن أبي طالب أثناء سقيفة بني ساعدة. أما الفرقة **الثالثة**، فهي المتعارف عليها قديماً بالإباضية والمرتبطة تاريخياً بعبد الله بن إباض المتوفى سنة (٨٦هـ) والذي قاد فرقة معتدلة للخروج على أمراء الدولة الأموية. والفرقة **الرابعة** هي الخوارج التي نشأت في نهاية الخليفة عثمان بن عفان وبداية خلافة علي بن أبي طالب، نتيجة للصراعات والخلافات السياسية تجاه الحكم.

لقد تصارعت هذه الفرق السياسية الدينية فيما بينها حول الخلافة والحكم والسلطة، بينما لم تدخل في مواجهات مع الديانات الأخرى والفلسفات اليونانية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في مسيرة الدولة الإسلامية، فحين تفرغت الذهنية السنية لميدان الرواية والفقة، مارست المذاهب الأخرى الجديدة كالمعتزلة على سبيل المثال مناظرات فارسية مع المانوية، ودخل بعض المفكرين الإسلاميين في جدل كلامي ومناظرات متعددة، فناظر أبو الهذيل اليهود، وابن حزم ناقش بعض الأفكار اليهودية والمسيحية، ومثله الكندي والفارابي وابن رشد وابن باجه، وهو ما يدل على أن الفكر الإسلامي لم يواجه مشاكل مع الفكر الخارجي، ولم يمارس صراعاً فكرياً مع المعتقدات الأخرى[٨].

وإذا كان الإسلام قد انطلق في بداياته انطلاقة روحية، فإن الأسئلة حول علاقة السياسة بالدين، ودوره في الحياة الاجتماعية، وهل الدين الإسلامي دين متجانس سياسياً وروحياً، ومتناغم بين الدين والدولة، وهل الحكم سلطوي أم هو ديمقراطي شوري؟ وهي أسئلة تتناغم ومراحل التاريخ الإسلامي، لكن الواقع الذي يفرض نفسه هو أن العلاقة المتميزة بين الدين والسلطة في الإسلام شرط أساسي لا غنى عنه لبناء

---

(٨) عبد الجواد ياسين، **السلطة في الإسلام: نقد النظرية السياسية** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٤ ـ ٣٠.

المجتمع المدني، ولهذا لم يفكر الإسلام في بناء الدولة وإقامتها، لكن الدولة كانت أحد منتجاته الجانبية الحتمية(٩).

لقد تنوعت أنظمة الحكم في التاريخ الإسلامي تحت مسميات عديدة، فمن خلافة راشدة إلى إمارة، إلى سلطنة إلى ملكية وجمهورية؛ ولكل من هذه المسميات أنظمته وقوانينه. كما أن لكل من هذه الأنظمة طريقته في اختيار ولي الأمر أو الأمير أو الملك أو السلطان أو الرئيس، ولعل أهم طرق اختيار ولي الأمر تأتي عن طريق البيعة.

عرفت البيعة منذ عهد رسول الله (ﷺ) في بيعة العقبة وبيعة الرضوان ثم بيعة الخلفاء الراشدين من بعده، قال تعالى:﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً**﴾(١٠). وروى الإمام مسلم في **صحيحه** عن ابن عمر (رضي الله عنهما) حديث عن رسول الله (ﷺ) فيه يقول «من مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

ولعل «من أهم مقومات الدولة الإسلامية نظام البيعة الذي اختص به الإسلام على سائر الأنظمة السياسية»؛ فالبيعة كما عرفها القلقشندي هي «اجتماع أهل الحل والعقد... ليعقدوا الإمامة لمن يستجمع شرائطها» وهي واجبة شرعاً. فقد استدل علماء الإسلام على وجوب البيعة ببيعتي العقبة والرضوان، وذلك عن طريق أهل الحل والعقد من العلماء والوجهاء وأهل المشورة ومن عامة الناس والموجبة تولية إمام يقوم بمهام الشرع ويحكم بين الناس الذين بايعوه على السمع والطاعة. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾(١١). وهذا يؤكد وجوبية الطاعة لولي الأمر الذي يجب عنه بالتالي حفظ الدين وتنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وبسط العدل والمساواة، مقابل البيعة له في المنشط والمكره، وبالتالي لا يجوز الخروج عليه لقوله (ﷺ) كما جاء في **صحيح مسلم**: «مَنْ خَلَعَ يَداً مِنْ طَاعَة لَقِيَ اللَّه تَعَالَى يَوْم الْقِيَامة لَا حُجَّة لَهُ». وهي إشارة واضحة بوجوب البيعة لمن يختاره المسلمون، وقد تعددت أنواع البيعات؛ فمنها ما هو خاص كبيعة ولي الأمر، ومنها ما هو عام كالبيعة في مناشط الحياة.

(٩) برهان غليون، **نقد السياسة: الدين والدولة**، ط ٤ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧).
(١٠) **القرآن الكريم**، «سورة الفتح،» الآية ١٠.
(١١) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

ومن أنواع البيعات ما يلي:

(١) البيعة على الإسلام، بأن تبايع الأمة ولي الأمر على أن يكون الدين الإسلامي هو المشرع والأصل في الحكم.

(٢) البيعة على السمع والطاعة، وهما ركنان أساسيان من أركان استقرار الحكم، كما أنهما سبيلان للتقدم الحضاري في كل مستويات الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية.

(٣) البيعة على عدم منازعة الأمر أهله، حيث فرض الإسلام عدم النزاع مع الخلفاء والسلاطين، فقد أمر الرسول (ﷺ) أصحابه بأن لا ينازعوا أولي الأمر ما تولوه من أمور الأمة، فقد روى عبادة بن الصامت أنه قال: «بايعنا رسول الله (ﷺ) على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله» (**صحيح مسلم**).

(٤) البيعة على القول بالعدل والحق، وتستند هذه البيعة إلى وجوب قول الحق للسلطان وعدم النفاق والتزلف حتى في حالة الخوف من العقاب.

(٥) بيعة الولاء للإسلام، ويندرج في حكمها بيعة الجهاد في سبيل الله وعدم موالاة المشركين والهجرة في سبيل الله إذا اقتضى الأمر ذلك.

كما أن هناك بيعة خاصة تتعلق بالنظم الحديثة ومنها:

(أ) **البيعة في النظام الملكي**: وهذا الحكم لم تنص الشريعة على كيفيته أو القواعد المنظمة له ولا القوانين الدالة على شكل البيعة فيه، حيث يؤول الحكم بالوراثة، وتأتي البيعة من أهل الملك وأقاربه ثم تأتي من العلماء وعامة الوزراء والقضاة وشيوخ القبائل[١٢]. وهذا النظام الملكي نوعان:

النوع الأول: ملكية مطلقة بحيث تتركز سلطات الدولة جميعها في يد الملك الذي تولى الحكم بطريق الوراثة، وهو بالتالي لا يستمد السلطة من الشعب، رغم وجود هيئات معاونة وحكومة منظمة، لكنها تخضع بالتالي إلى سلطته ورأيه الفردي.

النوع الثاني: الملكية الدستورية، والتي تعطي للشعب سلطة في اختيار ممثليه، وهي نوع من الحكم الملكي الديمقراطي[١٣].

---

(١٢) أحمد محمود آل محمود، **البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق** (عمّان: دار الرازي، [د. ت.])، ص ٦٨ ـ ٨٤.

(١٣) حسين عثمان محمد عثمان، **النظم السياسية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠)، ص ٢١٧.

(ب) **البيعة الخاصة بالنظام الجمهوري**: وفي هذا النظام يقوم أهل الحل والعقد المتمثلون بأعضاء المجالس النيابية على مختلف مسمياتها بمبايعة رئيس الجمهورية مع اعتبار اختلافات كثيرة في كيفية اختيار رئيس الجمهورية من بلد إلى بلد[١٤].

ويحكم العمل السياسي في الإسلام عدد من القواعد من أهمها:

ـ **سيادة الشرع**: بحيث تهيمن محكمات الشريعة على كل السلطات، وأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو شرع الله، وأن القانون الإلهي هو المصدر للحكم والسلطات.

ـ **سلطة الأمة**: وإذا كان الحكم الأعلى هو الشرع، فإن السلطة السياسية مصدرها الأمة، وإن الأمة هي من تختار من يتولى أمرها، وذلك من خلال أهل الحل والعقد أو العهد من الإمام السابق.

ـ **سيادة القضاء**: حيث يمثل القضاء سلطة إلهية لا سلطان عليها، وعليه يجب أن يكون مستقلاً ولا سلطان عليه إلا الشرع.

ـ **صيانة الحقوق والحريات العامة**: فقد جاءت نصوص الشريعة لتحقيق مصالح العباد، كافِلة لهم حقوقهم وحرياتهم، ومن أهم مقاصد الشريعة في هذا الجانب حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض، كما أن من مقاصدها الحرية والعدل والمساواة.

ـ **الحسبة**: وهي ولاية أساسية من الولايات العامة في الحكم الإسلامي، والمتمثلة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ـ **الشورى**: وهو أصل رئيسي من الأصول الكلية في سياسة الحكم في الإسلام، فالأمة هي مصدر السلطات. قال تعالى: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**﴾[١٥]، ولهذا كان للشورى دور كبير في أنظمة الحكم في الإسلام[١٦].

هـ ـ النظريات الثيوقراطية (الدينية)

وهذه النظرية التي تتضمن ثلاث نظريات تُرجِع السيادة إلى الله سبحانه وتعالى، فهو مصدر السلطات، وتتمثل هذه النظريات بما يلي:

---

(١٤) آل محمود، المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

(١٥) **القرآن الكريم**، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

(١٦) صلاح الصاوي، **التعددية السياسية في الدولة الإسلامية** (القاهرة: دار الإعلام الدولي، ١٩٩٢)، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(١) **نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم**: هذه النظرية تذهب إلى إعطاء الحكام صبغة إلهية، وكأنهم آلهة على الأرض يحكمون الناس، ويتصرفون في أمورهم من دون حدود، وكانت هذه النظرية سائدة في مصر الفرعونية ولدى الرومان والصينيين والفرس[١٧].

(٢) **نظرية الحق الإلهي المباشر**: وهذه النظرية تخفف من سلطة النظرية السابقة، وتذهب إلى أن الحكام ليسوا آلهة، ولكن الله سبحانه وتعالى اختارهم مباشرة، واصطفاهم من دون غيرهم، وهم وحدهم من اختصهم بالحكم والسلطة، وأنه ليس للمحكومين يد في اختيارهم ومحاسبتهم عن أفعالهم مهما كانت، وعليهم طاعة الحاكم حتى ولو كان مستبداً، وهو بالتالي يكون مسؤولاً أمام الله الذي اختاره واختصه بالسلطة والحكم والدولة.

(٣) **نظرية الحق الإلهي غير المباشر**: تجنح هذه النظرية إلى الاعتدال مقارنة بالنظريتين السابقتين، فالله سبحانه وتعالى لا يختار الحاكم مباشرة وإنما بطريق غير مباشر، فالله يوجه الأحداث التاريخية وإرادة البشر نحو هذا الاختيار، وبالتالي فالناس مسيَّرون وليسوا مخيَّرين في هذا الاختيار، وكل هذه النظريات ما هي إلا تبرير لسلطة مطلقة للحكام، وبالتالي لا يمكن محاكمته أو مساءلته من قبل المحكومين[١٨].

و ـ نظرية العقد الاجتماعي للسلطة

هذه النظرية تصدر من إرادة الشعب، ويتم اختيار الحاكم من قبل الأمة أو الشعب، وأن السلطة تنتقل من الشعب إلى الحاكم بناء على عقد اجتماعي. وقد اختلف المفكرون حول صياغة هذه النظرية واختصاصاتها، وتنسب هذه النظرية إلى «هوبز» و«لوك» و«روسو» ولكل منهما رؤيته حول هذه النظرية:

رؤية هوبز: يرى هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) أن الأفراد يتنازلون عن حقوقهم تنازلاً كلياً للحاكم، ويذهب إلى أن الحقوق التي لا يتنازل عنها الأفراد إلى الحاكم فإنها ستكون محل أطماع ومنازعات وحروب، ويرى أن سلطات الحاكم لا حدود لها، وليس للأفراد الخروج أو الثورة على الحاكم مهما أتى من أعمال لا تلقى القبول لديهم.

---

(١٧) يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠).

(١٨) محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ الأنظمة السياسية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧)، ص ٢١ ـ ٢٢.

رؤية لوك: يعارض لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) سلطة الحاكم المطلقة، لأن في هذه الحالة لا ضمانات لتحقيق الحريات بدون تقييد لسلطة الحاكم، على أن واجب الأفراد طاعة الحاكم طالما أنه يتصرف في الحدود المقررة له في العقد الاجتماعي، وأن هناك بعض الحقوق للأفراد لا يمكن التنازل عنها كحقوق الملكية، ويرى لوك أن على الأفراد مقاومة الحاكم وتقويمه وعزله عند الضرورة، إذا ما خرج عن شروط العقد الاجتماعي الذي بينهما.

رؤية روسو: يرى جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م) أن الأفراد يتنازلون عن حقوقهم كاملة للمجموع بحيث يتنازلون عنها باعتبارهم أفراداً إلى كونهم كياناً جماعياً مقابل تمتعهم بحريات وحقوق مدنية تقررها لهم الجماعة السياسية التي اختاروها، وهو بهذا يكرس سلطة الجماعة السياسية وسيادتها، وأن الأغلبية هي على حق دائم حتى لو أن رؤيتها لم تتفق مع الأقلية[١٩].

ولقد ميز مونتسكيو بين ثلاثة أشكال للحكم: **الأول**، النظام الجمهوري، وفي هذا الشكل تكون السلطة بيد الشعب إذا كان ديمقراطياً، أو بيد طبقة من الشعب إذا كان أرستقراطياً. و**الثاني**، النظام الملكي، وتمارَس فيه السلطة من قبل شخص واحد هو الملك. أما **الثالث** فهو النظام الاستبدادي، وهو نظام يفتقد العدالة والحرية والمساواة[٢٠].

إن هذه النظريات السياسية التي تفضي إلى اختيار شكل الحكم السياسي مرت بتجارب ومحكّات حقيقية، حتى وصلت إلى كثير من النضج، واستطاعت أن تترك الشعب يحكم من خلال الحرية التي ارتضتها المجتمعات الحديثة في اختيار النظام السياسي الذي يحافظ على مصالحها وحقوقها ويحقق لها الحرية والعدل والمساواة.

ثانياً: مفهوم الدولة

تتعدد المفاهيم النظرية للدولة، وتكويناتها، ولكنها تتفق على أن الدولة كيان جغرافي وإنساني واجتماعي وسياسي وقانوني منظم، نشأت لصيانة الحقوق، وتكونت من الأسرة في بداية الأمر ثم العشيرة فالقبيلة ثم تطور بناؤها عبر المراحل الزمنية

---

(١٩) عثمان، **النظم السياسية**، ص ١٥٤ ـ ١٦٢.

(٢٠) مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ١٣٥.

المتعاقبة، وحسب الحاجة التي صاحبت كل فترة، وحسب الصراعات والحروب والحاجة إلى التنظيم وحماية الملكيات الفردية والجماعية.

مفهوم الدولة لدى ابن خلدون يرتبط بنظريته في العصبية ارتباطاً عضوياً، لأن العصبية تقود إلى وحدة الدولة بالقوة والغلبة، ثم إذا ما استقر الأمر واستحكم لأهل النصاب المخصوص في الدولة ورسخ مفهوم الانقياد والتسليم بالأمر لهم لم يحتاجوا بعد ذلك إلى عصبية لأن الأمر ينتظم باشتراطات الدولة وبنيانها(٢١).

ولقد اختلف كل من فيبر ودوركايم في تعريف الدولة؛ ففي حين يعرف فيبر الدولة على أساس قوتها المادية (أي احتكارها للعنف المشروع)، يعرفها دوركايم على أساس وظيفتها التنظيمية، بحيث يرى أن المجتمع كلما كان أكثر تعقيداً واختلافاً كانت هناك حاجة إلى تنسيق أجزائه في وحدة تكون هي العضو المسؤول عن تحقيق الخير والعدالة والاستقرار للمجتمع، بينما يرى فيبر أن المجتمعات الحديثة مجتمعات متعددة الأقطاب، ورأى بالضرورة أن المجتمع السياسي يتكون من حكام ومحكومين، وتحدث عن قضايا التمثيل السياسي والديمقراطي، بحيث يكون هناك قادة تتيح للجماهير المشاركة في عملية صنع القرار. وقد أدت نظرة فيبر إلى التفكير في إنشاء مؤسسات تنظمه سياسياً واجتماعياً وهو ما يسمى بعدئذ بالدولة، حيث يطلق مصطلح الدولة على مالكي وأصحاب السلطة، ورأى فيبر أن الديمقراطية التمثيلية الحديثة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن الحكم السياسي والتشريعات السياسية، وهو ما يؤسس لمفهوم الدولة التي تستطيع تحقيق العدل(٢٢).

إن الدولة «عبارة عن كيان معنوي يتأسس من خلال تجمع أفراد يمثلون الشعب في منطقة جغرافية معينة، يخضعون لسلطة الدولة التي تسيِّر أمورهم، بحيث ينقادون إليها جميعاً بموجب القانون الذي تفرضه عليهم»(٢٣). والدولة كيان مؤسسي اجتماعي وإنساني وجغرافي محدد المعالم، سكانياً وسيادياً، ولها سياسة داخلية وخارجية، تؤدي وظائف مهمة في حياة الشعوب(٢٤). والدولة كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل بمجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي واجتماعي معين

---

(٢١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تقديم وتحقيق إيهاب محمد إبراهيم (القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٦٦.

(٢٢) **موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين**، ج ٢، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢٣) محمد شحرور، **الدين والسلطة: قراءة معاصرة للحاكمية** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٤)، ص ٢٣٥.

(٢٤) عبد الله، **حكاية السياسة**، ص ٢١٠.

تفرضه سلطة عليها تتمتع بحق استخدام القوة»[٢٥]. والدولة هي «مجموعة من الأفراد تسمى الشعب، تستقر على إقليم معيَّن، ولها سلطات سياسية حاكمة تملك فرض أوامرها على الأفراد المحكومين»[٢٦].

كما أن الدولة نظام قانوني وسياسي، تتميز بالشكل والتكوين، والسلطة والقانون، والسيادة والاستقلال، وتوافر العناصر المادية والدستورية من شعب وإقليم وسلطان، بحيث يمتد سلطانها على الأشخاص والمكونات كافة الموجودة داخل حدودها الجغرافية، وفق أنظمة تنطلق من سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية[٢٧].

- **نشأة الدولة ومراحل تطورها:**

نشأت الدولة حسب رؤية «لوك» لصيانة الحقوق والحريات الفردية والجماعية وحماية الملكيات، وتنفيذ الأحكام، من خلال إنشاء ثلاث سلطات: **الأولى**، تشريعية وتتمثل برأي الأمة من خلال المجالس النيابية على مختلف مسمياتها. و**الثانية**، تنفيذية وتتمثل بالسلطة القضائية. و**الثالثة**، هي السلطة الاتحادية وتتمثل بالمسؤولية الخارجية للدولة[٢٨].

وقد مرت بمراحل تاريخية هي:

١ ـ **المجتمعات البدائية**: حيث تكونت من الأسرة والقبيلة لتتلاحم في وحدات اجتماعية بشرية وجغرافية ومعتقدات دينية، إدراكاً منها للفوائد الاقتصادية والإنسانية التي تجمعهم.

٢ ـ **الدولة والإمبراطوريات القديمة**: وتشمل هذه المرحلة الإمبراطوريات التي جاءت بعد المرحلة البدائية كالإمبراطوريتين الرومانية واليونانية.

٣ ـ **دول القرون الوسطى**: وقد تمثلت بما يلي:

أ ـ التجمع الإقطاعي: حيث انفرد كل سيد باقطاعياته وملكياته الخاصة.

ب ـ الملكيات الأوروبية في العصور الوسطى: حيث كانت هذه الممالك مقسمة إلى إقطاعيات ومقاطعات تحكم بواسطة الإقطاعيين الذين عبروا عن ولائهم للملك.

---

(٢٥) بركات، الرواف والحلوة، **مبادئ علم السياسية**، ص ١٤٢.
(٢٦) عبد الوهاب، **مبادئ الأنظمة السياسية**، ص ٢٤.
(٢٧) عمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ٢٨.
(٢٨) بركات، الرواف والحلوة، **مبادئ علم السياسية**، ص ١٥٠ ـ ١٥٤.

ت ـ سلطة الكنيسة: التي حاولت توحيد السيطرة على الإقطاعيات والممالك، في محاولة لتاسيس إمبراطورية مسيحية ذات مرجعية دينية.

ث ـ الدولة الإسلامية: حيث أدى ظهور الإسلام إلى إنشاء الدولة الإسلامية وحاولت تقويض الدول الأخرى، وامتازت الدولة الإسلامية بالتطور والتنظيم.

٤ ـ **الدولة القومية الحديثة**: نشأت في أوروبا وقامت على روابط وطنية وحدود جغرافية معروفة واعتمدت على التجارة ونمو المدن وتكوين ثقافات ومصالح مع الدول الأخرى، وظهرت فكرة الوطنية والانتماء والتنظيمات الحديثة ذات المرجعيات العلمية، وتتألف عناصر الدولة الحديثة من: الشعب (الأمة) والوطن والحكومة والسيادة.

٥ ـ **الدولة الحديثة**: إن النموذج الحديث للدولة لم يعد يدافع عن نظرية الدولة التي تحقق غايات الأرستقراطية الحاكمة، ولا عن الدولة الدينية التي تحتكر السيادة دون الأمة أو الشعب، ولا عن دولة السلطنة التي يفرض القادة العسكريون فيها أنفسهم بقوة السلاح والقهر، ولا عن الدولة القبلية التي تسير وفق الأعراف والتقاليد الموروثة، بل إن النموذج الحديث للدولة هو تلك المجتمعات المنظمة في إطار قوة مركزية تتحلى بالسيادة، وتستند في وجودها إلى إرادة أعضائها ومشاركتهم الفعلية، وتتمتع بشرعية قانونية وسياسية[٢٩].

ولا تنشأ المجتمعات التاريخية إلا في كنف الدول، حيث لا سبيل إلى أن تعيش المجتمعات من دون دولة تنظِّم كيانها الداخلي وتتقدم وتنتج، وتتفاوت الدول في درجة تطورها ونظمها بتفاوت التنظيم الذاتي للجماعات السياسية التي تتكون منها، وإنشاء الدول من أعظم نتاج الفكر الإنساني لأنها مكنت المجتمعات من أن تقوم وتنتج وأن تنظم نفسها وتؤمن أمنها داخلياً وخارجياً، وأن تنظم الجماعات وتحافظ على حقوقهم وممتلكاتهم[٣٠].

ولا يمكن للدولة القيام والتشكل إلا وفق عناصر ثلاثة هي:

(١) الشعب: ويعتبر من أهم عناصر قيام الدولة، ويتطلب أن يكون بين أفراده رابط ومصير ورغبة واحدة في قيام الدولة واستمراريتها.

---

(٢٩) معتز الخطيب، محرّر، **مأزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠)، ص ٢٣ و٣٩.

(٣٠) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ١٣.

(٢) الإقليم: ويعني الحيِّز الجغرافي الذي يقيم فيه أفراد الشعب، ويمارسون فيه حياتهم.

(٣) السلطة: وهي الهيئة الحاكمة التي تشرف على الإقليم ومن يقيم عليه، وفق أنظمة وقوانين تسنها وتحمي من خلالها حدودها ووحدتها، ووفق القوة التي تمتلكها لتطبيق القوانين وسن التشريعات وحماية الممتلكات الخاصة والعامة[٣١].

ثالثاً: مفهوم السلطة

تختلف الرؤى حول مفهوم السلطة وبداياتها ومراتبها باختلاف نظريات السلطة، حيث إن ظاهرة السلطة كما يراها الجبرتي تعود إلى التطور العائلي، التي ترجع بالسلطة إلى رب الأسرة ثم كبير العائلة، فرأس العشيرة وشيخ القبيلة ثم رأس الدولة أو سلطة الدولة. وهناك مفهومان رئيسيان للسلطة: المفهوم **الأول**، يحيل مفهوم السلطة إلى قيام الدولة بشكلها المنظم وأنها لم تظهر الا بعد أن نشأت الدولة ببنيانها التنظيمي؛ بينما يرى المفهوم **الآخر** أنها ظهرت قبل قيام الدولة وتمثلت بالأسرة والقبيلة؛ وأن السلطة توجد أيضاً في الأحزاب والجماعات والمنظمات ووسائل الإعلام، وبالتالي لا تقتصر على الدولة؛ وأن السلطة لها مستويات مختلفة، وأياً كان الأمر فإنه بوجود جماعة إنسانية تظهر الحاجة إلى سلطة تدير شؤونها وتحافظ على مصالحها؛ وأن هناك سلطات متنوعة ومتعددة، فداخل سلطة الدولة الواحدة توجد سلطات متعددة تتمثل بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتأخذ السلطة شرعيتها من المنطلق الفكري للدولة[٣٢].

إن وجود السلطة كمفهوم مؤسسي يعتبر عاملاً مهماً في بناء الدولة الحديثة، وتعتبر السلطة الحاكمة ركيزة أساسية من ركائز التنظيمات السياسية، ويشترط في هذه السلطة امتلاك القوة لبسط سيطرتها على إقليم الدولة وتأمين الاستقرار الداخلي والدفاع عن إقليم الدولة من العدوان الخارجي، ويمكن تحديد خصائص السلطة في ما يلي:

١ - سلطة الدولة هي سلطة أصيلة.

---

(٣١) شحرور، **الدين والسلطة: قراءة معاصرة للحاكمية**، ص ٢٣٥.

(٣٢) فاروق أبو زيد، **الإعلام والسلطة: إعلام السلطة وسلطة الإعلام** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٧)، ص ١٧ ـ ١٩.

٢ – سلطة الدولة هي سلطة عليا.

٣ – سلطة الدولة هي سلطة منفردة: حيث تنفرد بوضع كل القواعد والقوانين في الدولة بهدف تحقيق المصلحة العامة.

٤ – سلطة الدولة هي سلطة محتكرة: حيث تحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية والمادية وغيرها.

٥ – سلطة الدولة هي سلطة مؤسساتية بحيث تقوم بفصل السلطة الاعتبارية لشخصية الحاكم وبين شخص الحاكم كفرد من الشعب[٣٣].

والسلطة في الإسلام «تعني قيام الحاكم بخدمة المحكومين ورعايتهم بالعدل لقوله (ﷺ): «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، ويقوم الحكم في الإسلام على ثلاث ركائز هي:

أ ـ الشورى: قال تعالى: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**﴾، وقال تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾[٣٤].

ب ـ العدل: حيث قال الله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾[٣٥].

ج ـ الشرعية أو **(الطاعة)**: والمعني بذلك طاعة ولي الأمر من أهل الحل والعقد، قال تعالى: ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ**﴾[٣٦]، حيث يستمد الحاكم شرعيته من طاعة الشعب وولاء الحاكم[٣٧].

إن «السلطة العامة والسلطة السياسية بشكل خاص لا يمكن فهمها إلا من خلال النظر إليها على أنها تفاعل بين من يمارسها ومن تمارس عليه، وعلى أنها علاقة بين الذين يتولونها ومجموع البيئة الاجتماعية التي تمارس فيها»[٣٨].

---

(٣٣) عصام علي الدبس، **النظم السياسية: الكتاب الأول: أسس التنظيم السياسي** (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٣٤.

(٣٤) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

(٣٥) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٥٨.

(٣٦) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

(٣٧) إبراهيم شحبي، **السلطة والهوية: ملامح من تشكلات المجتمع السعودي** (لندن: طوى للنشر والإعلام، ٢٠١١)، ص ١٧ ـ ١٩.

(٣٨) شوكت اشتي، **علم الاجتماع السياسي: مقدمة توضيحية** (بيروت: دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٢٣٦.

رابعاً: التنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية جزءاً من التنشئة الاجتماعية العامة، بحيث ذهب بعض المفكرين إلى أنها تبدأ مع الإنسان منذ مراحله التعليمية الأولى وفق توجهات كل مجتمع، حيث يتعلم الفرد الأنماط والسلوك السياسي للمحافظة على المكتسبات السياسية للنظام القائم.

يرى غابريل ألموند (Gabriel Almond) أن التنشئة السياسية عملية تتشكل بها الثقافة السياسية، حيث يكون لدى كل نظام سياسي هياكل تنفذ مهمة التنشئة السياسية وتلقن المبادئ السياسية التي تحتوي على قيم سياسية وتوجيه المهارات السياسية للمواطنين وللنخب الاجتماعية[٣٩].

وأشار إليها «هايمن» (Hyman) في كتابه **التنشئة السياسية** بأنها: عملية تعلم الفرد أنماطاً سلوكية ومعايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تساعد على أن يتعايش سلوكياً معها[٤٠].

ويعرّفها البشر بأنها «عملية تطويرية يكتسب فيها الناشئة معلومات ومعارف عن البيئة السياسية من خلال مصادر اجتماعية متعددة مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بطريقة تساعدهم على فهم عناصر هذه البيئة وتؤثر في وعيهم ومواقفهم وسلوكهم»[٤١].

والتنشئة السياسية هي تعلُّم الفرد قيم المجتمع وثقافته السياسية بشكل تدريجي ومتواصل عبر مراحل حياته، انطلاقاً من الثقافة السياسية التي تسود مجتمعه، فإن كانت الثقافة السياسية ديمقراطية، فستؤدي بالتالي إلى خلق مواطن يؤمن بالحرية والتعددية السياسية والعقدية، أو أنها تمكن الفرد من التكيف مع النسق السياسي بحيث يكون مؤيداً أو معارضاً وفق ثوابت سياسية مجتمعية متعارف عليها، ويعطي كل من مفكري السياسة تعريفات حسب الوظيفة التي يؤديها النسق السياسي، فالبعض يرى أنها مجرد أداة للحفاظ على النسق السياسي القائم، بحيث يتشرب الفرد هذه القيم السياسية السائدة في المجتمع، ويراها آخرون أداة مفتوحة لخدمة التنمية السياسية حسب كل الاحتمالات والتوجهات[٤٢].

---

(٣٩) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, *Comparative Politics: A Developmental Approach* (Boston, MA: Little, Brown and Company, 1966).

(٤٠) Herbert Hiram Hyman, *Political Socialization: A Study in the Psychology of Political Behavior* (New York: Free Press, 1959).

(٤١) البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ص ١٣٢.

(٤٢) أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ص ٢٠٥.

كما أن التنشئة السياسية عملية يكتسبها الفرد من خلال معلومات وحقائق وقيم سياسية تنبع من سياق المجتمع، ويكوِّن من خلالها مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيديولوجية التي تنعكس على ممارساته اليومية التي تحدد فاعليته السياسية، وتساعده على استمرارية نشاطه في الإبقاء على النظام السياسي(٤٣).

وتمارس مؤسسات المجتمع التي تتم من خلالها التنشئة السياسية دوراً هاماً وتأثيراً متبايناً حسب المرحلة العمرية والتعليمية للفرد، وتتألف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية من المؤسسات التالية:

١ ـ **الأسرة**: وهي نواة المجتمع وتمثل أهمية في تكوين السلوك السياسي للإنسان، وتأصيل القيم السياسية من خلال تربية الوالدين لأبنائهم، تلك القيم والواجبات التي يجب عليهم تأديتها للمجتمع.

٢ ـ **المؤسسة التعليمية**: تمارس المؤسسات التعليمية دوراً كبيراً في توجيه الشباب نحو سلوك سياسي معين، ويؤدي التعليم دوراً مهماً في رفع مستوى الوعي السياسي للأفراد من خلال نقل المعارف والقيم السياسية، وتأكيد الشعور بالانتماء الوطني وتنمية مهارات المشاركة في بنائه.

٣ ـ **الأصدقاء**: يمثل الأصدقاء محوراً مهماً في تبني الآراء والتوجهات السياسية، التي تعتبر رافداً مهماً للأسرة في التنشئة السياسية للأبناء.

٤ ـ **وسائل الإعلام**: تمثل مصدراً رئيسياً للتنشئة السياسية لدى سائر أفراد المجتمع، حيث تعمل على نشر ثقافات سياسية معينة، أو تدعيم ثقافة سائدة، أو تعمل على تغيير ثقافة سياسية قائمة، وتقوم وسائل الإعلام في الدول غير الديمقراطية وخاصة المملوكة للدولة في توفير الحقائق حسب وجهة نظر الحكومة، كما تقوم بتدعيم شرعية الأنظمة القائمة وترسيخ مفاهيم التوجه السياسي القائم(٤٤).

ولقد أثبتت الدراسات العلمية أثر وسائل الإعلام في تكوين الفرد اجتماعياً

---

(٤٣) مولود زايد الطيب، **دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع** (عمّان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، ٢٠٠١)، ص ٩ ـ ١١.

(٤٤) نشأت إدوار أديب، **الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري: دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ٢٣.

وسياسياً، وأن هذه الوسائل بكل أشكالها تمثل مصدراً مهماً ومكملاً في التأثير في الأفراد في تنشئتهم الاجتماعية والسياسية[٤٥].

خامساً: المشاركة السياسية

هي السلوك والأنشطة التي يمارسها أعضاء المجتمع بهدف اختيار ممثليهم في الحكومات والهيئات السياسية، والمساهمة في صنع السياسات، والتأثير في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها[٤٦].

١ ـ مستويات المشاركة السياسية

يحدد كارل دويتش (Karl Deutch) ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية وهي:

أ ـ النشطاء السياسيون

يأتون في المرتبة العليا في العمل السياسي ويشترط أن تتوافر فيهم ما يلي:

- عضوية في إحدى المنظمات السياسية.
- الحضور المستمر للاجتماعات السياسية.
- المشاركة المباشرة في الحملات السياسية الانتخابية.
- الحديث لوسائل الإعلام عن القضايا السياسية.

ب ـ المهتمون بالأنشطة السياسية

وهم المتابعون للفعل السياسي ومن يدلون بأصواتهم في الانتخابات.

ج ـ غير المهتمين بالأنشطة السياسية

وهم لا يشاركون بشكل مباشر أو باستمرارية بالعمل السياسي، وإنما تأتي مشاركتهم في أوقات الأزمات، وحين تتعرض مصالحهم للخطر[٤٧].

---

(٤٥) البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ص ١٣٧.

(٤٦) ثروت مكي، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥)، ص ٦٥.

(٤٧) Karl Deutch, «Social Mobilisation and Political Development,» *Americain Political Science Review*, vol. 55 (September 1961).

٢ ـ دوافع المشاركة السياسية

تتعدد الدوافع الشخصية للمشاركة السياسية، حيث لا يمارسها إلا الإنسان العاقل الذي يعي دوره الاجتماعي والإنساني، ويعي أن مشاركته ستعود عليه وعلى مجتمعه بفائدة معنوية أو مادية، والمشاركة السياسية واجب وطني وفعل إرادي، وللمشاركة السياسية دوافع تتمثل بما يلي:

أ ـ دوافع نفسية

حيث يسعى المشارك إلى إثبات وجوده كإنسان حر قادر على اتخاذ مواقف سياسية في قضية ما، إذ يشعر من خلال مشاركته السياسية بالطمأنينية والثقة بنفسه.

ب ـ المشاركة كتعبير عن الوعي السياسي

حيث إن دافع الواجب الوطني والمسؤولية الاجتماعية وكونه جزءاً من المجتمع له واجبات وعليه واجبات تدفعه إلى المشاركة السياسية.

ج ـ إرادة تعبير

المشاركة السياسية كإدارة للتعبير عن المطالب المجتمعية والفردية.

د ـ دوافع دينية وعرقية

المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية.

هـ ـ الخوف من السلطة

حيث يندفع الإنسان إلى المشاركة السياسية لا عن قناعة وإنما اعتقاداً منه أنه أمر حكومي سلطوي.

و ـ المنصب أو الوظيفة

المشاركة السياسية طلباً لمنصب أو موقع وظيفي أفضل.

ز ـ دفاعاً عن أضرار وخطر محتمل

فقد لا يكون الإنسان ميالاً إلى المشاركة السياسية إلا أن أحداثاً يمر بها الوطن

تهدد مصالحه وقيمه ومعتقداته، تدفعه إلى المشاركة السياسية لدفع أضرار أو خطر محتمل.

ح - مظهر تضامني

المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي[٤٨].

سادساً: النخب السياسية

يرجع مفهوم النخبة إلى الباحثَين الإيطاليَين باريتو وموسكا، وذلك من خلال الدراسة الاجتماعية التي قدماها في أوائل القرن العشرين، حيث أكدا أن المجتمعات تنقسم إلى طبقتين: حاكمة ومحكومة. وأشارا إلى أن النخبة مجموعة من الأشخاص توافرت فيهم شروط تميزها من بقية أفراد المجتمع تتمثل بالقدرة والثروة والمواهب المتعددة، وأن الحكام لا بد من أن يكونوا أقل من المحكومين، وكان باريتو يدعو إلى نظام السوق الحر المرتبط بدولة ليبرالية، بينما رأى «موسكا» في جانب آخر أن النخب لا تستطيع أن تحكم بالقوة بل إنها تحتاج إلى الشرعية الأخلاقية التي تتيحها الصيغ السياسية كالحق الإلهي للملوك أو السيادة الشعبية، وبالتالي فإن النخبة ترتبط بالكيفية التي يعمل من خلالها النظام السياسي من خلال فهم العلاقة التي تربط بين السلطة والمجتمع، وعلاقة الحاكم بالمحكوم[٤٩].

إن دراسة النخبة «تنطوي في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد فئة محدودة حاكمة؛ تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..؛ وتؤدي أدواراً طلائعية داخل النسق السياسي وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وأخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات في ما يخص صناعة هذه القرارات»[٥٠].

وللنخب خصائص يمكن إيجازها في ما يلي:

---

(٤٨) أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٤٩) **موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين**، ص ١٣٠ ـ ١٣٣.

(٥٠) إدريس لكريني، «النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية،» **الديمقراطية** (مؤسسة الأهرام)، العدد ٢٥ (٢٠٠٧)، ص ٥٢.

١ – إن النخبة تمثل أقلية في المجتمع.

٢ – إنها تمتلك القوة، ما يجعلها صاحبة إصدار القرار السياسي.

٣ – إن النخبة لا تعني الحكم الفردي أو العسكري بل هي جماعة لها امتداد جماهيري تعبر عن مصالح المجتمع.

٤ – إن أفرد النخبة السياسية يحظون باعتراف من جانب الأغلبية صريح أو ضمني بتميزهم.

٥ – إن أفراد النخبة السياسية ليسوا مؤبدين في مراكزهم، بل يتغيرون وفق التحول السياسي والاجتماعي.

٦ – دورة النخبة تكون سريعة في الأنظمة الديمقراطية، ومتوقفة في المجتمعات والأنظمة غير الديمقراطية.

٧ – وجود صراع بين النخب، ما ينفي مقولة التجانس بينها، خاصة بين النخب الحاكمة والمعارضة.

٨ – تتباين طرق تشكل النخب، فإما أن تاتي بالانتخابات أو بالتعيين والوراثة، أو بالقوة[٥١].

ولعل النخب العربية وبما تعرض له الوطن العربي من غياب للقيم الإنسانية المتمثلة بالعدل والحرية والمساواة، قد فقدت صدقيتها، وترابطها مع شعوبها، ولذا فإن أزمة «الصفوة العربية» أزمة مركبة، تأتي في مقدمتها أزمة القيم ولها عدة جوانب من بينها:

أ ـ ضعف مصداقية الصفوة العربية.

ب ـ الهزائم والإحباطات التي تعرضت لها الشعوب العربية، وكانت مسؤولية الصفوة السياسية.

ج ـ فقدان الثقة بين الشعوب العربية والصفوة أو النخب السياسية، بسبب الفشل وغياب المصداقية.

يمكن تصنيف النخب العربية إلى عدة فئات هي:

ـ الأنبياء والرسل.

(٥١) أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ص ١٧١.

- الفلاسفة والعلماء.
- القيادات الحاكمة والسياسيون.
- أصحاب المواهب الأخرى(٥٢).
- القيادات الدينية.
- الأحزاب السياسية.
- النقابات العمالية والمتخصصة.
- المثقّفون والكتاب.
- هيئات حقوق الإنسان.
- منظمات المجتمع المدني.

إن تباين المجتمع العربي - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً - عن المجتمعات الأخرى، يدل على أن هناك نخباً سياسية عربية تحمل خصوصيات المجتمع العربي، حيث تطبع الموروثات الثقافية والمعتقدات الدينية النخبة السياسية العربية بطابعها، فهي نخبة تقليدية قبلية دينية تسلطية، رغم وجود نخبة عصرية. إلا أن أنظمة الحكم في الوطن العربي إما أنها عسكرية أو ثورية أو تقليدية، وهذا يعني أن الحكم العربي يتمثل بشخص أو أسرة أو قلة مستبدة بالسلطة، وبالتالي فإن النخب السياسية العربية لا تأخذ صفة النخب الديمقراطية التي دعت إليها النظريات الديمقراطية(٥٣).

سابعاً: الإصلاح السياسي

يعتبر مفهوم الإصلاح السياسي من المفاهيم الحديثة، حيث بدأ استخدام هذا المصطلح في ظل انتشار مبدأ الديمقراطية ورغبة المجتمعات في تطوير آليات الحكم والمشاركة السياسية. كما يشير المفهوم إلى أنه: «العملية التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمع سياسياً، أو قطاعات منه بحيث يتواكب مع التطورات والتغيرات المستمرة»(٥٤).

---

(٥٢) محمود محمد الناكوع، **أزمة النخبة في الوطن العربي** (بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص ١٥ - ١٦.
(٥٣) أبراش، المصدر نفسه، ص ١٦٧.
(٥٤) رباب عبد الرحمن هاشم، **الإعلام والإصلاح السياسي في مصر** (القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠٠١)، ص ٢٠.

والإصلاح السياسي كما تشير المفاهيم النظرية يقود عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتحول إلى المشاركة السياسية وممارسة السلطة وفق بنية سياسية جماعية(٥٥).

وقد استخدم مفهوم الإصلاح العربي عند بروز الحركة التجديدية عند المصلحين الدينيين بدءاً من حمدان خوجة ورفاعة الطهطاوي، ثم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وابن باديس. كما استخدم سياسياً في نهاية حكم الدولة العثمانية، حتى أصبح الإصلاح يعني الإصلاح النهضوي بعد مرحلة الثورات التحريرية في الوطن العربي، بينما يستخدم اليوم في العديد من المجالات سياسياً واقتصادياً وتعليمياً، سعياً إلى الوصول إلى مرحلة الديمقراطية التي تعني سلطة الشعب والمشاركة الفعلية في إدارة الدولة(٥٦).

تنتهج الأنظمة العربية أنماطاً جامدة من الحكم، حيث اتجهت إلى تعزيز الإجراءات الأمنية وتضييق هامش الحريات وعدم الاهتمام بحقوق الإنسان، فأدى ذلك إلى غياب الإرادة السياسية في التغيير، ما يعني الفشل السياسي والاقتصادي والثقافي، وبالتالي فإن عملية الإصلاح السياسي ستصبح حتمية في المراحل القادمة، ولن تستطيع النظم العربية الجامدة الاستمرارية في ذات النمط من السياسة والحكم، وستسعى الشعوب العربية إلى المشاركة في العملية السياسية وتحسين الأداء المجتمعي العام(٥٧).

إن على الأنظمة العربية أن تبدأ مرحلة جديدة من عملية الإصلاح في جميع مفاصل الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث تتمثل مؤشرات الإصلاح السياسي في الوطن العربي والتي تتعلق بالتحول الديمقراطي بما يلي:

١ ـ وجود دستور يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم.

---

(٥٥) عيسى عبد الباقي، **الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب** (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٣.

(٥٦) بومدين بوزيد، «قوة الشارع في التغيير السياسي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر،» في: أمحمد مالكي [وآخرون]، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢١٨.

(٥٧) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٣٧٠.

٢ ـ استقلال المؤسسات التشريعية والهيئات القضائية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

٣ ـ حرية وسائل الإعلام.

٤ ـ الشفافية والرقابة والمحاسبة.

٥ ـ احترام حقوق الإنسان.

٦ ـ فعالية النظام السياسي وترشيد السلطة[٥٨].

وتشير الأدبيات العلمية إلى أن هناك أربعة مداخل نظرية مفسرة للإصلاح السياسي وهي:

١ ـ مدخل التحديث (Modernizatoin)

يسعى هذا المدخل إلى تعميم عصر النهضة في أوربا بكل آلياته إلى كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي، وقد تم تحديد ثلاثة أبعاد لعملية التحديث هي: البعد التكنولوجي، ثم البعد المؤسسي التنظيمي، ثم الاتجاهي الموقفي، كما أن هناك مؤشرات لعملية التحديث وهي: زيادة درجة التحضر، نمو المعرفة، انتشار وسائل الإعلام، المشاركة السياسية[٥٩].

وقد أشار كتاب **الرجل السياسي** (*Political Man*) الصادر عام ١٩٦٠ للمفكر ليبست (SM Lipset) إلى أن التنمية الاقتصادية أساس في الاستقرار والتنمية السياسية، وقد وزع الدول الناطقة باللغة الإنكليزية إلى ديمقراطيات مستقلة، وديمقراطيات غير مستقرة، ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات غير مستقرة، ودكتاتوريات غير مستقرة، ودكتاتوريات مستقرة، وأجرى مقارنة بينها وفق الثروات التي تمتلكها، ومستوى التعليم والتحضر، ووجد أن البلدان ذات الديمقراطيات المستقرة، تتمتع بمستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، ورأى أن التنمية الاقتصادية أدت إلى الديمقراطية[٦٠].

---

(٥٨) السيد يسين، «قياس الديمقراطية العربية: تجربة مرصد الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية،» في: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية: وقائع ورشة عمل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٥٤.

(٥٩) عبد الباقي، **الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب**، ص ١٥.

(٦٠) Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: The Johns Hopkins University Press, 1963).

٢ ـ مدخل التحول الديمقراطي (Democratic Transition)

يعني هذا المدخل المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، بحيث يكتمل في هذه المرحلة تأسيس نظام جديد، والتحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وقد ميز صموئيل هانتنغتون بين ثلاثة أنماط رئيسية للتحول الديمقراطي وهي:

أ ـ **مرحلة التحول**: وفيها تقود النخبة الحاكمة في النظام السلطوي عملية التحول إلى نظام ديمقراطي.

ب ـ **مرحلة الإحلال**: وتتمثل بالتحول إلى نظام ديمقراطي تقوده القوى المعارضة، من خلال تغيير النخبة الحاكمة.

ج ـ **مرحلة الإحلال التحولي**: ويحدث هذا التحول عبر التوافق بين القوى الحاكمة والمعارضة، والتوافق على التغيير والتحول إلى النظام الديمقراطي.

٣ ـ المدخل البنيوي

ويستند هذا المدخل إلى أن التغيير والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي يأتي عبر مراحل تأريخية طويلة المدى، ويتم التحول وفقاً إلى فكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة والعوامل المحيطة بها.

٤ ـ مدخل التفسير الخارجي

ويركز هذا المدخل الذي استحدثه صموئيل هانتنغتون على تحليل طبيعة التغيير ونوعيته في النظام السلطوي تجاه الديمقراطية، والقوى الدافعة إلى الإصلاح السياسي. فإلى جانب العوامل الداخلية المتمثلة بالأزمات السياسية أو الاقتصادية، هناك عوامل خارجية دولية، تؤدي في النهاية إلى عملية الإصلاح السياسي ومن ثم التحول الديمقراطي[٦١].

ثامناً: الديمقراطية

الديمقراطية تعني في مفهومها الشامل سلطة الشعب، وهي مجموعة من المبادئ والآليات لأنظمة الحكم، تقوم على أساس إرادة الأمة في انتخاب الحاكم، وتنفيذ منهج التعددية السياسية والفصل بين السلطات[٦٢].

---

(٦١) عبد الباقي، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٦٢) أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي السني: نحو خلافة ديمقراطية** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٨)، ص ٢٥٥.

إن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً أو نظاماً للحكم فحسب بل إنها أيضاً نظام اجتماعي، بحيث إنه كلما تقدمت العلاقات الديمقراطية داخل المجتمع زادت فرص قيام نظام ديمقراطي سياسي، فالديمقراطية نظام شامل للحكم والمجتمع، لا يقبل التجزئة، ولا يمكن قيام نظام ديمقراطي إلا من خلال توافر العناصر التالية:

١ ـ الحرية، وتعني حرية الرأي والنشر والتنظيم، بحيث يمارس المواطنون حقوقهم في نشر آرائهم وأفكارهم وتنظيم الجمعيات السياسية.

٢ ـ التعددية السياسية والحق في المشاركة السياسية وفي الشأن العام، بحيث لا يمكن احتكار السلطة.

٣ ـ النظام التمثيلي، والمتضمن الحق في الترشح إلى المجالس النيابية والبلدية، حسب ضمانات قانونية ودستورية.

٤ ـ إقامة النظام السياسي على قاعدة الفصل بين السلطات.

٥ ـ التداول السلمي للسلطة وإقرار مبدأ حق الأكثرية الفائزة في السلطة.

٦ ـ أن يكون هناك نظام دستوري يمثل النظام الأساسي للدولة، وينظم سلطاتها كاملة.

٧ ـ النظام الاقتصادي الذي يتمتع خلاله المواطنون بحقوق العدل والمساواة[٦٣].

لكن الديمقراطية لا تترجم بالتعبير عن إرادة الأكثرية بل بمضمون عمل السلطة، وتوافق أعمالها وممارساتها مع إرادة الأكثرية وفق القواعد القانونية والأخلاقية التي يؤمن بها الشعب، ولكي تتحقق الديمقراطية في الواقع السياسي، فإنه يجب على الشعب أن يكون مؤمناً بمبادئ الديمقراطية، ومدركاً لأهميتها في الحياة السياسية[٦٤].

إن الديمقراطية كآلية والديمقراطية كثقافة تعزز فكرة تداول السلطة، فعبر الأولى تتحول الديمقراطية إلى وسيلة، وبواسطة الثانية تغدو سيرورة، وإذا كانت الديمقراطية

---

(٦٣) **المشروع النهضوي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٧٣ ـ ٧٥.
(٦٤) موسى إبراهيم، **الفكر السياسي الحديث والمعاصر** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١١)، ص ٣٣٨.

آلية إجرائية لإدراك شيء ما وتنفيذه، فإنها كثقافة عملية ذهنية، ومحرك لإنتاج الأفكار والمفاهيم، التي تؤدي إلى أن يصبح المجتمع في حركة دائمة، ينتج الديمقراطية والأيديولوجيا، ومفاهيم الحرية والعدل والمساواة، والقوانين المنظمة للحياة، مما ينتج عنه حياة مدنية يقودها الشعب(٦٥).

ولا يمكن تطبيق الديمقراطية الجادة دون أن تكون هناك انتخابات تتسم بالحرية والشفافية، فمن خلال الانتخابات يمكن توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، وتأسيس ثقافة السياسة الديمقراطية، واستقلال المجتمع المدني عن الدولة(٦٦).

إن نصيب البلدان العربية الحديثة من فكرة الديمقراطية يكاد يكون ضئيلاً مقارنة بالدول الغربية، حيث قدمت نموذجاً للدولة القهرية المتعالية للمجتمع، والمتحكم في كل تفاصيل الحياة الفردية والجماعية في المجتمع العربي، حتى أصبح عصياً على أن يستقل بذاته في غياب الدستور، وبالتالي استباحت الأنظمة العربية أبسط المبادئ المنبثقة من حقوق الإنسان، مبادئ العدالة الاجتماعية(٦٧).

إن الأنماط الفكرية المتعلقة بالديمقراطية تتباين بتباين التيارات الفكرية والسياسية، فالإسلاميون التحديثيون يعتبرون أن الديمقراطية ما هي إلا تطبيق معاصر للشورى في الإسلام، وأن مبادئها لا تتعارض مع ثوابت الإسلام الأصلية، بينما يتبنى الإسلاميون التقليديون مبدأ أن الديمقراطية تتعارض مع قيم الإسلام ومبادئه، وهي بالتالي ليست دخيلة عليه فحسب، بل إنها ضد الإسلام، في حين يتبنى الليبراليون مفهوم الديمقراطية بشكلها المدني، ولكل فريق أسبابه. ففي الوقت الذي يراها الإسلاميون التقليديون أنها ضد الإسلام، يراها الإسلاميون الحداثيون أنها امتداد لمبدأ الشورى، ويراها الليبراليون بأنها تحقق مطالبهم ورؤاهم في الحياة السياسية، على «أن الديمقراطية مفهوم ملتبس: فخلا المملكة العربية السعودية، لا يوجد نظام حكم في العالم لا يدّعي قادته ورموزه وصلاً بالديمقراطية بغض النظر عن مدى التزامهم بها»(٦٨).

---

(٦٥) مالكي [وآخرون]، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، ص ٧٥.

(٦٦) عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**: **علاقات التفاعل والصراع**، ص ١٧٠.

(٦٧) مالكي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٦٨) معتز بالله عبد الفتاح، **المسلمون والديمقراطية**: **دراسة ميدانية** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨)، ص ٣٠.

تاسعاً: مفهوم الحرية ومجالاتها

الحرية السياسية في رأي مونتسكيو هي أصل الحريات وشرط تحققها، وانعدامها يعني انعدام ممارسة الحريات بكل أشكالها الفكرية والعقدية والتملك، وهي لا توجد ولا تطبق إلا في الأنظمة المعتدلة، ويرى أن الحرية لا تتأتى إلا من خلال ما تسمح به القوانين والأنظمة السائدة، وإلا ستتعرض الحريات للانتهاك والضرر[٦٩].

إن الحرية تعني جملة ما يتمتع به الأفراد في الدولة الحديثة من حقوق مدنية وسياسية، وهي حقوق تكفلها التشريعات والأنظمة والقوانين، والفرد في هذه الحالة لا يحقق ذاته إلا في إطار الدولة، لأن الدولة هي من عليها حماية أمن الفرد والمجتمع، وحماية ملكيته للحرية الشخصية[٧٠].

والحرية السياسية لا تعني أن يفعل الإنسان كل ما يريده، وإنما يفعل ما يسمح له القانون به، ولا يجبر على فعل ما لا يرغب أو ما هو ممنوع ومحظور فعله، ولا يمكن تطبيق ذلك في ظل أنظمة تجمع بين السلطات وتسيطر عليها، وقد ركز مونتسكيو على ضرورة الحرية، ودعا إلى ترسيخ الفصل بين السلطات، والمحافظة على عناصر مهمة تقوم بعملية توازنية في الحكم وهي:

١ - **الجماعات الوسيطة**: ويعنى بها الطبقة الوسطى التي تتضمن المثقفين والنبلاء والذين يقومون بدور اجتماعي ومعنوي للدولة.

٢ - **اللامركزية**: حيث اعتبرها عاملاً مهماً وفعالاً ضد الاستبداد، لأنها تمنح الحرية في الإدارة، وتجنب الاستبداد في القرارات.

٣ - **الأخلاق**: وقد أعطى هذا الجانب فعالية كبرى، وذهب إلى أن الأخلاق تقود حقيقة إلى الإصلاح وتطوير المجتمع[٧١].

إن حرية الرأي عقيدة في حياة الإنسان، وعلى ذلك فإنه لا بد من أسس تقوم عليها وتستند إلى شرعيتها، ومن هذه الأسس:

١ ـ الأساس الفلسفي

حيث آمن هذا الأساس أو المذهب بحرية الرأي بشكل عام وينقسم إلى مذهبين:

---

(٦٩) محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٧٠) بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، ص ٢١.

(٧١) إبراهيم، **الفكر السياسي الحديث والمعاصر**، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

أ ـ المذهب الفلسفي النظري التجريدي

ويرى هذا المذهب أن الإنسان حالة استثنائية عن الكائنات الأخرى، فهو الكائن الوحيد الذي بإمكانه أن يشكل مستقبله وفق إرادته الحرة، ولكن لديه خاصية الإسهام والمشاركة مع الناس الآخرين في تسيير شؤون الحياة وتحقيق طموحاته وما يصبو إليه من حياة كريمة وسعادة واستقرار.

ب ـ المذهب الفلسفي الواقعي النفعي

ويعني هذا المذهب أن المنفعة هي الركيزة الأساسية في أي عمل نقوم به، وبالتالي فإن حرية الرأي والتعبير تحقق منافع مهمة منها:

- حرية الرأي وسيلة للتقدم.
- حرية الرأي أداة لإصلاح الحكم.
- حرية الرأي وسيلة رقابة الشعب على الحاكم.
- حرية الرأي وسيلة لرد الطغيان ومقاومة الظلم.
- حرية الرأي وسيلة للتعبير عن الذات.

٢ ـ الأساس القانوني

يستند الأساس القانوني إلى:

أ ـ المبادئ الدستورية العليا للجماعة: حيث إن حرية الرأي مبدأ أساسي نصت عليه الدساتير التي تتبنى الديمقراطية، وهذا المبدأ يعبر عن إرادة المجتمع وضميره، وان الحقوق والحريات العامة، وحدة حقيقية تظهر أن الدولة ليست ذات سلطة مطلقة، وأن عليها أن تحترم حقوق الفرد والوسائل المفضية إلى تحقيق تلك الحقوق.

ب ـ حقوق الإنسان والدساتير: حيث تعتبر الدساتير وبنود حقوق الإنسان ضامنة للحرية الفردية، وفي الوقت ذاته يجب على المواطنين حكاماً ومحكومين التقيد بها وعدم الخروج على مبادئها، وإلا عد ذلك خروجاً على الشرعية[٧٢].

---

(٧٢) أحمد جلال حماد، **حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية: بحث مقارن في الديمقراطية الغربية والإسلام** (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٩٧ ـ ١٣٦.

وقد أشار «لوك» إلى أن على الناس أن يقبلوا القيود والضوابط لدعم الحقوق الأساسية التي تؤمن الحرية الفردية والتشديد عليها، كما أدرك أن تأمين الحرية أمر أساسي في إطار القانون، وبناء على ذلك فإن الحرية قد وهبت للناس على شرط ألّا يستخدموها بطريقة تضر بالآخرين(٧٣).

أثبتت التجارب «أن حرية التعبير ليست مجرد فلسفة مثالية، إنما هي ممارسات واقعية تحكمها العوامل السياسية والمصالح الاقتصادية والسياقات السوسيوثقافية التي تختلف باختلاف المجتمعات والعصور»(٧٤).

ولقد دعم الإسلام الحرية الإنسانية بدعائم تتحقق من خلالها الحرية وهي:

ج ـ **الشورى**: قال تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾(٧٥). وهذا الخطاب موجه إلى النبي (ﷺ)، وهو ما يعني وجوب تقبل الرأي في رحمة منه ولين جانب، ويعني هذا العمل به وجوباً من قبل الحكام من بعد النبي (ﷺ)، وقوله تعالى: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**﴾.

د ـ **المناصحة**: ويعني ذلك وجوب المناصحة بين المسلمين خاصتهم وعامتهم، ففي **الصحيحين** عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) قال: «بايعت رسول الله (ﷺ) على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.. والنصح لكل مسلم» (حديث شريف).

هـ ـ **طاعة ولي الأمر في غير معصية**: فقد رأى أهل العلم أن ولاية الأمر لا تقتصر على الحكام، وإنما هم جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين الذين ينعقد بهم الأمر كالحكام والقضاة والعلماء ورؤساء الجند الذين يرجع إليهم في الحاجات والمصالح العامة.

و ـ **التأمين من الخوف والجوع**: حيث دعم الإسلام الحرية بتأمين الناس من الجوع والخوف، قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ**

---

(٧٣) ستيفين م. ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة فريال حسن خليفة، ٣ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨)، ج٢: **الحداثة والمعاصرة: طريق المجتمع المدني**، ص ٤٨.

(٧٤) عواطف عبد الرحمن، **قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧)، ص ١ ـ ٢.

(٧٥) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[٧٦]، وقوله تعالى: ﴿**الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**﴾[٧٧].

ز ـ **مقاومة الظلم**: لقد عالج الإسلام الظلم وحث على مقاومته، قال تعالى: ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[٧٨]، وقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا**﴾[٧٩]، وتكون مقاومة الظلم باليد فإن لم يستطع فباللسان فإن لم يستطع فبالقلب وذلك أضعف الإيمان[٨٠].

إن الوطن العربي ليس بمعزل عن الأسباب والمؤثرات المحلية والدولية التي جعلت من حكوماته التخلي عن بعض سيطرتها على الإعلام، ما أعطى مساحة من حرية التعبير عبر وسائل الإعلام، حيث إن هناك مدخلين نظريين لتناول قضية حرية الإعلام:

ـ المدخل التكنولوجي: يركز على المتغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية، والتي أحدثت نقلة نوعية بانتشار الأقمار الصناعية وشبكات الإعلام التي أدت إلى أن تساير الحكومات العربية هذه التغييرات دون تعديل جذري في السياسات والتشريعات الإعلامية التي تتحكم في أنشطة الإعلام.

ـ المدخل المجتمعي: حيث يأخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية المحلية والدولية، إضافة إلى ضغوط القوى الدولية على الحكومات العربية للتغيير من سياستها التي تحد من حرية الرأي والإعلام[٨١].

إن الحرية الإعلامية عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية وتطبيقاتها، وهي السبيل إلى العدل والمساواة وحرية الرأي والتعبير.

---

(٧٦) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ٨٢.
(٧٧) المصدر نفسه، «سورة قريش،» الآية ٤.
(٧٨) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٢٤.
(٧٩) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية ١٣.
(٨٠) حماد، **حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية: بحث مقارن في الديمقراطية الغربية والإسلام**، ص ١٩٤.
(٨١) عواطف عبد الرحمن، **قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧)، ص ١ ـ ٢.

عاشراً: حقوق الإنسان

شكل مفهوم حقوق الإنسان أبعاداً إنسانية أخرى غير البعد السياسي الذي كانت ترتبط به بشكل مباشر، فحيث إن الإنسان كائن اجتماعي يعيش في إطار نظام حكم له فلسفته الاجتماعية والسياسية والتي تحدد في إطارها الحقوق والواجبات، فإن من حقه أن يتمتع بهذه الحقوق والواجبات التي ضمنتها له التشريعات السماوية والقوانين والأنظمة العالمية، وهي حقوق مدنية ودينية وثقافية واجتماعية وسياسية، معنية بالحريات الشخصية في كل جوانبها.

لقد عانى الإنسان على مر الزمن الظلم والاستبداد، وعاشت الشعوب في ظل القمع والطبقية والتسلط، وكانت الغلبة للقوة والهيمنة، وكانت الأعراف والتقاليد هي من يقر ويحدد الحقوق والواجبات، لذا حاول الإنسان أن يحمي حقوقه الفردية والجماعية من خلال مرجعية تحقق له مطالبه في العدل والمساواة، ولم يكن مفهوم حقوق الإنسان معروفاً، ولم تكن هناك حماية لتلك الحقوق، فكانت القوة والغلبة هي العنصر المتحكم في الحقوق العامة والخاصة(٨٢).

إن حقوق الإنسان ليست وليدة حقبة زمنية محددة، ولم تنطلق من أيديولوجيا محددة، بل هي عملية تراكمية تأريخية متتالية ومتعاقبة، ناضل الإنسان عبر عقود من الزمن حتى تتحقق له حريته وحقوقه، وزادت من قيمتها الديانات السماوية، وحددت أطرها ومعالمها(٨٣).

لمفهوم حقوق الإنسان جانبان أساسيان: **الأول**، ما يتعلق بكرامة الإنسان من حقوقه الثابتة والطبيعية، وهي ما تتعلق بأسلوب حياته وحريته؛ و**الثاني**، الحماية القانونية المتمثلة بتنظيم هذه الحقوق وتحديدها، والمحافظة على تنفيذها، من خلال مرجعية نظامية توضح الحقوق وكيفية التعامل معها وتنفيذها.

لقد أصبحت حقوق الإنسان محل اهتمام عالمي، تطورت وفق سياقات سياسية واجتماعية، وأصبحت ظاهرة إنسانية دولية، يحددها عاملان مهمان هما: **أولاً**، إن

---

(٨٢) جاك دونلي، **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق**، ترجمة مبارك علي عثمان (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٨٣) أحمد بلحاج السندك، **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات وطنية ودولية** (الرباط: بابل للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٨ ـ ١٠.

حقوق الإنسان وحرياته الفردية أصبحت شأناً عالمياً، ولم تعد مقصورة على فئات الإصلاحيين والمفكرين والثوريين الذي طالبوا بها في القرون الماضية؛ **ثانياً**، انتقلت العناية بحقوق الإنسان من المبادئ الأخلاقية والأيديولوجية السياسية والنظريات الفلسفية إلى الممارسة الواقعية من قبل الهيئات والمنظمات والجماعات والأفراد[٨٤].

تضمنت الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تمت الموافقة عليه بقرار الجمعية العامة ذي الرقم ٢١٧ أ ـ ٣ ـ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، على أن الكرامة الفطرية، والحقوق المتساوية لكل أعضاء الأسرة الإنسانية هي أساس الحرية، والعدالة، والسلام العالمي، وأن الدول الأعضاء قد تعهدت بأن تعمل مع الأمم المتحدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيد والعمل بها، وجاءت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتغطي جميع العناصر التي تحفظ كرامة الإنسان وحريته ومنها:

جاء في المادة الأولى: إن كل الكائنات البشرية ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والضمير، ويجب أن يتصرفوا نحو بعضهم البعض بروح الأخوة.

وجاء في المادة الثانية: للشخص كل الحقوق والحريات الموضحة في هذا الإعلان، بدون تفرقة من أي نوع، مثل العنصر، اللون، الجنس، اللغة، الدين، والرأي السياسي أو أي رأي أو وضع آخر.

وفي المادة الثالثة: لكل شخص الحق في الحياة، والحرية، وأمنه الشخصي.

وفي المادة الثامنة عشرة: لكل شخص الحق في حرية الفكر، والضمير، والدين.

وفي المادة التاسعة عشرة: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير.

وفي المادة الحادية والعشرين: لكل شخص الحق في أن يشترك في حكومة بلده مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية... وأن تكون إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة[٨٥]. وهذه المواد الصريحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشدد على

(٨٤) مصطفى الفيلالي، «نظرية تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات،» في: برهان غليون [وآخرون]، **حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٤.

(٨٥) دافيد ب. فورسايت، **حقوق الإنسان والسياسة الدولية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣)، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠ و٣٢٤.

كرامة الإنسان، وحريته في التعبير، وحريته في التفكير، وممارسته لحقوقه في المشاركة السياسية.

إن التصنيف الأبرز لحقوق الإنسان يتمثل بما يلي:

الحقوق الشخصية: وتشمل: الحق في الحياة والأمن والإقامة والتنقل وحرمة السكن والمراسلات.

الحقوق الفكرية وتشمل: حرية الرأي والتعبير، والعقيدة، والصحافة والنشر، وحرية تكوين الجمعيات.

الحقوق السياسية: وتتمثل بحق المواطنة، والانتخابات، والترشح، والحق في الوظائف والمناصب العامة، وحق اللجوء السياسي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل بالملكية، والعمل، والتعليم، والضمان الاجتماعي[٨٦].

من حق الإنسان أن يمارس حرية التعبير والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي شكل كان، سواء كان مطبوعاً، أو مكتوباً، أو في قالب فني، إلا ما يحدد القانون حجبه أو منعه، بحيث يكون ضرورياً إما لاحترام حقوق الآخرين، وإما لحماية الأمن الوطني أو المصلحة العامة، أو النظام والآداب العامة[٨٧].

حادي عشر: المجتمع المدني

لعل الإشكاليات التي تحيط دائماً بالمفاهيم المجتمعية، كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية، والليبرالية والهوية وغيرها، قد أحاطت بمفهوم المجتمع المدني وجعلته ملتبساً كغيره من المفاهيم التي لها صلة بالمجتمع والسلطة والحكم، ولعل تطور الفكر السياسي وتغيراته منذ عهد الإغريق وحتى الدولة الحديثة وبالتالي تطور منظمات المجتمع المدني وتنوع اختصاصاتها وتشكلاتها واتساع مجالاتها وتعدد مهامها، جعل المفهوم أكثر جدلية والتباساً.

---

(٨٦) علي يوسف الشكري، **حقوق الإنسان بين النص والتطبيق: دراسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م** (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٣٠.

(٨٧) الصادق شعبان، «الحقوق السياسية للإنسان العربي في الدساتير العربية،» في: غليون [وآخرون]، **حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**، ص ٣٠٠.

ولم يستقر الباحثون على مفهوم ثابت وقابل للاستخدام للمجتمع المدني، فقد استخدمه هيغل كوسيط بين الدولة والمواطن، بينما يرى مونتسيكو أن المجتمع المدني يقف مقابل الفرد والدولة، بحيث إن كل ما لا ينتمي إلى الفرد والدولة فهو يمثل المجتمع المدني، بينما استخدم جون لوك مفهوم المجتمع المدني استخداماً سياسياً، في حين ميّز غرامشي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وأكد دور الأحزاب والنقابات والبنى المستقلة عن الدولة وذلك من خلال دمجه في البنية السياسية للدولة. أما كارل ماركس فقد رأى أن المجتمع المدني هو الميدان الذي يتحرك فيه الإنسان مدافعاً عن مصالحه الشخصية، إلا أن كل تلك المفاهيم لم تعالج بشكل محدد التباس مفهوم المجتمع المدني[٨٨].

مما سبق يمكن تقريب تحديد مفهوم المجتمع المدني على أنه تلك الهيئات ـ على اختلاف مسمياتها ـ التي تسعى إلى التوفيق بين الفرد والحاكم، وبين الدولة والمجتمع من خلال الحصول على استحقاقات المجتمع والمحافظة على حقوق الإنسان.

ولعل لمحة سريعة لتاريخ منظمات المجتمع المدني تعطي دلالة على أهميتها في بناء الدول واستقرارها، وتطورها. فقد أدت التجمعات الصغرى عبر التاريخ دوراً في تأسيس مفهوم المجتمع المدني. فالقرية الصغيرة لها مجلس مصغر هو بمنزلة الحاكم، يسعى إلى تنظيم المعيشة الاقتصادية التي تشكل العمود الفقري في الحياة البشرية، في الوقت ذاته كان للقبيلة شيخ أو قائد له معاونون يسعون إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكانت الأسواق التجارية بما فيها من أعراف وأنظمة تمثل مجتمعاً مدنياً وإن لم يكن بالمفهوم الحديث.

ولعل العدالة التي رأى شيشرون أنها أساس للحياة والقانون البشريين المنظمين، هي الهدف الأساسي لتكوين منظمات المجتمع المدني، لأنها تسعى إلى تحقيق العدالة الإنسانية بين طبقات المجتمع وفئاته بعيداً من العنصرية والطبقية والحزبية، وبما أن المجتمع المدني تنظيم سياسي بالدرجة الأولى إلا أنه لا يلغي كونه تنظيماً اجتماعياً بدرجة أخرى، بل لعل أنشطته اجتماعية أكثر من كونها سياسية، فلئن استند المجتمع عند أفلاطون كما يقول جون إهرنبرغ إلى تقسيم العمل، فإنه عند أرسطو كان متشكلاً من قدرات طبيعية أخلاقية مختلفة، بينما اعتمد شيشرون على القدرة الإنسانية الشاملة على

(٨٨) أحمد شهاب، **المجتمع العربي والدولة المعاصرة** (بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠٠٧)، ص ٣٣.

المشاركة في العقل القويم الذي يتناغم مع الطبيعة. كما يرى «شيشرون» أن الفوضى المتأصلة في عالم المصالح الخاصة والأحكام الشخصية يمكن التغلب عليها عن طريق تنظيم المجتمع المدني طبقاً لمبادئ العقل، كما أن معارضته لكل أشكال الاستغلال وأهمية إعادة التوزيع الاقتصادي أكدت أهمية المجتمع المدني[٨٩].

لقد دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى... ثم بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقاً على الدولة، وقادراً على تنظيم نفسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة ورقيبها[٩٠].

يربط جون رولز تحقيق العدالة بالمجتمع المدني، فهو يحدد تصوره للعدالة بالطريقة التي تجعل المجتمع المدني ممكناً ومستقراً، فالعدالة قيمة محورية بالنسبة إلى المجتمع المدني. لهذا فإن تحقيق العدالة في كل مناحي الحياة يدعم المجتمع المدني وينظمه وفق آليات المساواة في الحقوق والواجبات[٩١].

وقد نشأت مؤسسات المجتمع المدني في الغرب بشكل لافت، واستطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة، وأن تسهم في تطور المجتمعات وتنميتها، وتحقيق معدلات مرتفعة من الحرية واحترام حقوق الإنسان، كما مارست الأمم المتحدة دوراً كبيراً في نشر ثقافة المجتمع المدني من خلال حثها الحكومات على تبني تلك المؤسسات، ومن خلال إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها والتي أنيط بها متابعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول الأعضاء، بينما لم تكن مؤسسات المجتمع المدني غريبة على المثقف العربي من حيث فاعليتها وما تعنيه وما تقوم به من دور هام في البنية الثقافية الغربية، بل كانت غريبة عليه من حيث كونها من المحظورات لدى الأنظمة العربية. ورغم أنها تحولت إلى مؤسسات وجمعيات منتظمة في بنية الدولة العربية الحديثة، الا أن أدوارها تظل مشتتة وموزعة بين ما هو سياسي واجتماعي.

---

(٨٩) جون إرنبيرغ، **المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين**، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٥٩.

(٩٠) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٤٢.

(٩١) ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ج٢: **الحداثة والمعاصرة: طريق المجتمع المدني**، ص ١٦٤.

وتتعدد أدوار منظمات المجتمع العربي حسب توجهاتها واختصاصاتها، وتكمن هذه الأدوار في ما يلي:

١ ـ **منظمات مطلبية**، وهي المنظمات التي تطرح مطالب المواطنين في مواجهة السلطة.

٢ ـ **تقديم خدمات**، حيث تقوم هذه المنظمات بتقديم خدمات عامة كالتعليم والصحة.

٣ ـ **تقديم الرعاية**، حيث تقوم برعاية ذوي الحاجة وكبار السن.

٤ ـ **التنمية الاقتصادية**، من خلال ما تقوم به من أنشطة اقتصادية، أو ما تطرحه من أفكار تنموية.

٥ ـ **نشر الثقافة**، حيث تقوم بتقديم أنشطة ثقافية وتشجيع الفنون وثقافة الحوار والتسامح.

٦ ـ **النهوض بالبيئة**، تقدم بعض الخدمات التي تحافظ على البيئة.

٧ ـ **التعبئة السياسية**، ترتبط هذه المنظمات بجهات سياسية، وتقوم بالتعبئة لصالح هذه الجهات السياسية.

٨ ـ **التواصل مع الشعوب**، من خلال جمعيات الصداقة، وتوثيق العلاقات بين المنظمات الداخلية والخارجية.

٩ ـ **مكافحة الحروب**، تسعى إلى توطيد السلام ومكافحة الاتجاهات العدوانية.

١٠ ـ **مراقبة الحكومات**، تهتم بمراقبة الحكومات، ومكافحة الفساد، وحماية حقوق المواطنين.

١١ ـ **دفع التطور السياسي**، وذلك من خلال تعميق الديمقراطية والدفع إلى مزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي. ورغم قيام هذه المنظمات وممارستها هذه الأدوار إلا أنها تعمل في بيئة سياسية غير مناسبة، ما يضعف من أدوارها ويقلل من تأثيرها[٩٢].

---

(٩٢) مصطفى كامل السيد، «المجتمع المدني في الوطن العربي: معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظات حول أدواره المتعددة،» ورقة قُدِّمت إلى: المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح: =

إن المجتمع المدني بمفهومه البنيوي هو «المجتمع الذي يمارَس فيه الحكم على أساس الأغلبية السياسية الحزبية واحترام حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتنظَّم فيه العلاقات الإنسانية والعملية على أساس المساواة والديمقراطية وفق المؤسسات الحديثة كالبرلمان والأحزاب والنقابات والجمعيات»[٩٣].

= **أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح: الإسكندرية ٢١ ـ ٢٢ يونيه/ حزيران ٢٠٠٤**، تحرير ممدوح سالم (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٩٣) محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ١٣.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثاني

الإطار النظري

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

تنطلق هذه الدراسة من خلال نظريات تقيس علاقة التعرض للصحافة السعودية اليومية بترتيب أولويات الجمهور نحو القضايا السياسية واعتمادهم على الصحافة في معرفة القضايا السياسية، حيث سيطبق المؤلف في هذه الدراسة نظرية ترتيب الأولويات، ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام لمعرفة مدى علاقة التعرض للصحافة السعودية اليومية بترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي، ومدى اعتمادهم على الصحافة في معرفته بالقضايا السياسية.

أولاً: نظرية ترتيب الأولويات

تنطلق نظرية ترتيب الأولويات من فرضية أن لوسائل الإعلام تأثيراً في تركيز انتباه الجمهور نحو الاهتمام بموضوعات وأحداث وقضايا معيَّنة ما يؤدي إلى اهتمام الجمهور بهذه القضايا. و«تهتم بحوث ترتيب الأولويات بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع» إضافة إلى أن هناك عوامل تصاحب مضمون الرسالة الإعلامية تتمثل بترتيب رسالة معيَّنة من بين رسائل ومضامين مختلفة، وتركز هذه النظرية على مقدرة وسائل الإعلام في تغيير الاتجاهات وفقاً لنموذج الآثار الموحدة لوسائل الإعلام[1].

وتسعى الصحافة من منظور مهني إلى تنظيم وعرض المواد الإخبارية والقضايا في ترتيب يوحي بأهمية هذه الموضوعات، ويعكس سياستها تجاه هذه المواد المنشورة. ويطلق على هذه العملية ترتيب الأولويات للوسيلة الإعلامية[2].

---

(١) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الإتصال ونظرياته المعاصرة**، ط ٤ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢) محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤)، ص ٣٤١ ـ ٣٤٣.

١ ـ نشأة نظرية ترتيب الأولويات

انطلقت هذه النظرية من خلال مفهوم وضع الأجندة مع دراسة ماكومبس و«شو» عام ١٩٦٨، والتي اختبرت حينها إمبيريقياً، عندما حاولا تفسير الكيفية التي يفكر بها الناس في بعض القضايا والأسباب التي تدفعهم إلى التفكير واختلاف معدلات الاهتمام بتلك القضايا، وقد توصلا إلى نتيجة مفادها أن هناك ارتباطاً دالاً بين حجم تغطية وسائل الإعلام لتلك القضايا ومعدلات التغطية وبين الاهتمام الذي يوليه الجمهور المتلقي لتلك القضايا، حيث أشار برنارد كوهن عام ١٩٦٣، إلى هذا المفهوم بشكل غير مباشر، زاعماً أن وسائل الإعلام قد لا تنجح دائماً في توجيه الجمهور إلى كيفية التفكير في القضايا لكنها تنجح بشكل كبير إلى توجيهنا إلى القضايا التي نفكر فيها. وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات الإعلامية التي عنيت بدراسة وسائل الإعلام والجمهور بالمضمون الإعلامي(٣).

ويشير ملفين ديفلير وساندرا بول روكيتش إلى ماكسويل ماكومبس، ودونالد شو (McCombs and Shaw) بأنهما قد وضعا أواخر الستينيات الافتراض الأساسي للنظرية، وأصبحت النظرية الرئيسية لحملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٨، حيث تم إعداد استمارة تحليل مضمون لكيفية تقديم الصحف وغيرها من وسائل الإعلام للأخبار السياسية عن المرشحين والموضوعات الهامة التي تتم مناقشتها بشكل مركز، كما تم إجراء استقصاء لتقييم معتقدات الجمهور الذي استجاب للبحث حول أهمية الموضوعات المثارة التي تغطيها وسائل الإعلام في تلك الحالة، وقد وجد أن هناك توافقاً بين كمية الانتباه لقضية ما في الصحافة، ومستوى الأهمية لدى الناس لهذه القضية بعد أن تعرضوا لوسائل الإعلام(٤).

٢ ـ ملامح نظرية ترتيب الأولويات

تشكلت ملامح نظرية ترتيب الأولويات، والتي تتلخص في أن الجمهور الذي يتعرض لوسائل الإعلام سيتم ترتيب أولوياته حول القضايا المطروحة عبر تلك

(٣) أحمد زكريا أحمد، **نظريات الإعلام: مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام والجمهور** (المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٩)، ص ١٦.

(٤) ملفين ل. ديفلير وساندرا بول روكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمة كمال عبد الرؤوف، ط ٤ (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٣٦٦.

الوسائل، مطابقة للتصور حول القضايا التي تطرحها تلك الوسائل بناء على هذه الفرضية[٥].

وأشار مؤسسا هذه النظرية إلى أنها اتصفت بالملامح التالية:

- النمو المتزايد في اختباراتها الإمبيريقية.
- قابليتها للتكامل مع العديد من النظريات الأخرى في مجال الاتصال الجماهيري.
- قدرتها على توليد أفكار بحثية جديدة[٦].

٣ ـ اتجاهات نظرية ترتيب الأولويات

أكد العديد من الباحثين أن ترتيب الأولويات تتضمن ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: وضع أجندة الجمهور.

الاتجاه الثاني: وضع أجندة السياسة العامة.

الاتجاه الثالث: وضع أجندة وسائل الإعلام.

على أن هذه النظرية وكما تؤكد الدراسات مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتمثلها دراسة ماكومبس و«شو» عام ١٩٧٢، والتي أثبتت أن اهتمام الجمهور بالقضايا يتأثر باهتمام المضمون في وسائل الإعلام.

المرحلة الثانية: عندما طبق الباحثان بنفسهما عام ١٩٧٧، افتراضات تناولت القضايا البارزة لدى الناخبين، أثبتت أن الناخبين الذي يتعرضون لوسائل الإعلام تتأثر أجندتهم بالقضايا المطروحة ضمن أجندة وسائل الإعلام.

المرحلة الثالثة: دراسة المتغيرات الوسطية والمتمثلة في المهنة والمستوى التعليمي ومحل الإقامة وهي متغيرات تلعب دورا مهما في تحديد أولويات الجمهور وتأثرهم بأجندة وسائل الإعلام[٧].

---

(٥) محمود السماسيري، «نظرية ترتيب الأولويات وأثرها في الدراسات الإعلامية: مقاربة نقدية،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر العلمي الرابع لأكاديمية أخبار اليوم، الذي عُقِدَ في القاهرة أيام ٢٣ ـ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٣٥٢.

(٦) Maxwell McCombs and Donald Shaw, «The Agenda-Setting Function of Mass Media,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 1, no. 4 (October 1972).

(٧) أحمد، **نظريات الإعلام: مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام والجمهور**، ص ١٧ ـ ١٨.

٤ ـ فرضية نظرية ترتيب الأولويات

أثبتت الدراسات التي أجراها ماكومبس و«شو» على الناخبين في مدينة «شابل هيل» أثناء انتخابات ١٩٦٨، أن هناك ارتباطاً قوياً بين ترتيب أولويات وسائل الإعلام وبين ترتيب أولويات الجمهور، أو بين أجندة تلك الوسائل وبين أجندة الجمهور. وقادت هذه الدراسة إلى فرضية مفادها أن وسائل الإعلام ترتب أولويات الجمهور من خلال تركيزها على موضوعات معيِّنة(٨).

٥ ـ مراحل بناء الأولويات

اختلفت الدراسات التي تناولت المراحل التي يمكن من خلالها ترتيب أولويات جمهور وسائل الإعلام، فمنهم من رأى أن أربعة أشهر تكفي لإثبات قدرتها في ترتيب الأولويات، وأشارت دراسة جيرالد ستون وماكومبس عام ١٩٨١ إلى أن الفترة المتاحة تتراوح من شهر إلى ستة أشهر، ووجد الباحثان وينتر وايال في دراستهما حول الحقوق المدنية وتغطية صحيفة **النيويورك تايمز** لهذه القضية من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٧٦ أن فترة أربعة إلى ستة أسابيع كافية لترتيب الأولويات بين الصحيفة والجمهور، بينما وجد بسيوني عام ١٩٩١، أن شهراً واحداً كافٍ لبناء هذه العلاقة، لكنّ الباحثين لانغ ولانغ أشارا إلى أن ترتيب الأولويات يتم من خلال ست مراحل هي:

أ ـ تناول الصحافة بعض القضايا ومن ثم إبرازها.

ب ـ إن بعض القضايا وحتى تلك التي تثير الاهتمام تحتاج إلى أكبر قدر من التغطية.

ج ـ وضع القضايا التي تثير الاهتمام في الإطار الذي يسهّل من فهمها ليتم إدراكها من قبل الجمهور.

د ـ إن اللغة المستخدمة تؤدي دوراً مهماً في التأثير في مدركات الجمهور حول القضية وأهميتها.

هـ ـ الربط بين الأحداث التي أصبحت مثيرة لاهتمام الجمهور وبين بعض الرموز التي يسهل التعرف إليها على الخريطة السياسية.

---

(٨) McCombs and Shaw, Ibid.

و ـ حينما يتحدث الأفراد الموثوق فيهم حول قضية ما فإن ترتيب الأولويات يتزايد بشكل كبير ويتم بسرعة[٩].

٦ ـ مستويات نظرية ترتيب الأولويات

تنقسم هذه النظرية إلى مستويين هما:

المستوى الأول: ويتمثل بالنظر إلى وسائل الإعلام على أنها تطرح القضايا بصورة معيَّنة حتى تحدث تأثيراً في الجمهور المتلقي، حيث تحاول أن تدفع الجمهور إلى التفكير في القضايا التي تمنحها اهتماماً أكثر، وتبرزها بشكل واضح.

المستوى الثاني: ويتمحور حول مدى الاهتمام الذي توليه وسائل الإعلام لبعض الجوانب والسمات في القضايا وإغفال السمات الأخرى التي لا تريد التركيز عليها أو ترغب في إهمالها، وهذا يجعل وسائل الإعلام هي التي تقترح الطريقة التي يفكر بها الجمهور حول ملامح وأبعاد كل قضية من القضايا والأحداث المطروحة[١٠].

٧ ـ المتغيرات المؤثرة في ترتيب الأولويات

اكتشفت الدراسات التي تبنت نظرية ترتيب الأولويات، أن هناك متغيراً مستقلاً ويتمثل بأجندة وسائل الإعلام، ثم المتغير التابع والمتمثل بأجندة الجمهور، وقد تم توسيع النظر إلى المتغيّر التابع بحيث اشتمل على أجندة الجمهور، وأجندة صانعي القرار، ما زاد من أهمية النظرية، وتعميقها، وإبراز مرونتها وتراثها العلمي، لكن الباحثين اكتشفوا أن هناك متغيرات مهمة ربما تكون مؤثرة بشكل كبير في عملية ترتيب الأولويات، وتتمثل بما يسمى المتغيرات الوسيطة. وقد أعلى واتسن من قيمة هذه المتغيرات وتأثيرها في ترتيب الأولويات، وتتمثل المتغيرات الوسيطة كما رآها بعض الباحثين بطبيعة القضايا، وهل هي (مجردة أم ملموسة؟). وتعني القضايا المجردة، تلك القضايا التي لا يتمتع أفراد الجمهور حيالها بخبرات شخصية، ويصعب عليهم تفهمها وتصورها، أما القضايا الملموسة فهي تلك القضايا التي يعيشها الجمهور ويتمتع بخبرات شخصية حيالها ويسهل عليهم فهمها، وتتمثل بما يلي:

---

(٩) عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ص ٣٤٨.
(١٠) أحمد، **نظريات الإعلام: مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام والجمهور**، ص ٤٧ ـ ٤٩.

ـ أهمية القضايا.

ـ الخصائص الديمغرافية: والمتمثلة بالسن والمستوى التعليمي والنوع والسكن وغيرها.

ـ الاتصال الشخصي: ويتمثل بالاتصالات والحوارات والمناقشات بين الأفراد.

ـ توقيت إثارة القضية.

ـ نوع الوسيلة المستخدمة: وتعني الوسيلة التي يتم من خلالها ترتيب الأولويات، حيث أثبتت الدراسات أن الراديو لا يشكل أهمية كبرى في هذا الشأن، بينما يأتي التلفزيون والصحافة كوسيلة مهمة في ترتيب الأولويات.

ـ المدى الزمني لوضع الأولويات: فكل ما كان المدى الزمني الذي تطرح خلاله القضية قصيراً كان التأثير أكبر[١١].

٨ ـ تأثيرات نظرية ترتيب الأولويات في الجمهور

تعد هذه النظرية من نظريات التأثير في الجمهور، حيث ترى أن وسائل الإعلام تمارس تأثيراً في الجمهور من خلال تركيز هذه الوسائل على قضايا معيِّنة وإهمال أخرى في عملية انتقائية مقصودة[١٢].

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن هذه النظرية تحدث تأثيراً في عدة مستويات وهي:

أ ـ مستوى خلق الوعى والإدراك بالقضايا المطروحة وأهميتها.

ب ـ ترسيخ القضايا من خلال كسب ثقة الجمهور في معالجة وسائل الإعلام لتلك القضايا.

ج ـ التغطية المكثفة لترسيخ الاتجاه والسلوك نحو هذه القضايا وإشعار الجمهور بأهميتها[١٣].

(١١) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٣٠.

(١٢) ميرفت محمد الطرابيشي، «ترتيب أولويات القضايا السياحية لدى الجمهور المصري: دراسة تحليلية وميدانية،» **مجلة البحوث الإعلامية** (جامعة الأزهر، القاهرة)، العدد ١١ (١٩٩٩)، ص ١٧٠.

(١٣) Shanto Iyengar, «Television News and Issues Hypothesis,» *American Political Quarterly*, vol. 7, no. 4 (October 1979), p. 396.

٩ ـ نقد نظرية ترتيب الأولويات

على الرغم من الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه النظرية، وسعت إلى اختبار فروضها والتوسع في دراستها خلال القرن الماضي، ورغم ما رآه بعض الباحثين من نضج هذه النظرية وتميزها ومرونتها، فإنها ما زالت تتعرض لبعض صور النقد في بعض جوانبها، ففي حين رأى غريفين أنه على الرغم من أن ماكومبس و«شو» قد اعتبرا أن وظيفة هذه النظرية حقيقة قائمة وواقعية، إلا أن البحوث التي طبقت هذه النظرية بعد ذلك أشارت إلى أن النتائج ليست مؤكدة وإنما هي محتملة، في حين رأى ماكويل ووينداهل أن التأثيرات غير واضحة، ما إذا كانت ناتجة من أجندة وسائل الإعلام أم من الاتصال الشخصي، إضافة إلى التباين والاختلاف بين صور الأجندات المختلفة والمتمثلة بأجندة الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، إضافة إلى عدم تحديد مستوى النية أو العمد أو الهدف الخاص بوسائل الإعلام، والتساؤل حول نقطة البداية وما إذا كانت تبدأ بواسطة وسائل الإعلام أو بالجمهور أو مؤسسات النخبة التي تعمل كمصدر إخباري لوسائل الإعلام(١٤).

كما أن هناك انتقادات أخرى وجهت لنظرية ترتيب الأولويات تتمثل بما يلي:

ـ تعدد الأساليب المنهجية في بحوث هذه النظرية.

ـ ضيق المجال الذي تتناوله بحوث هذه النظرية.

ـ التركيز على التأثير قصير المدى من قبل وسائل الإعلام وإغفال الطبيعة التراكمية التي تبثها.

ـ التركيز على موضوعات متخصصة وإهمال موضوعات أخرى تنقلها وسائل الإعلام للناس(١٥).

أ ـ سلبيات نظرية ترتيب الأولويات

رأى عدد من الباحثين أن هناك سلبيات أخرى تحيط بهذه النظرية ومنها:

(١) إن وسائل الإعلام هي المنوط بها تحديد أجندة الجمهور من خلال تبنيه لأجندة وسائل الإعلام.

---

(١٤) عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ص ٣٥٣.

(١٥) مكاوي والسيد، **الإتصال ونظرياته المعاصرة**، ص ٢٩٨.

(٢) إن هذه النظرية صيغت على أساس العلاقة الارتباطية التي ترى أن أجندة وسائل الإعلام تؤثر في أجندة الجمهور دون اعتبار للعوامل والمتغيرات الأخرى، ما يجعلها غير فاعلة.

(٣) تضارب الدراسات التي تبنت هذه النظرية من حيث تأثير متغير طبيعة القضايا في عملية وضع الأجندة، فبينما أكدت دراسات أخرى قوة دور وسائل الإعلام في وضع أجندة القضايا الملموسة كان النقيض بالنسبة إلى القضايا غير الملموسة، كما أن بعض الدراسات تتضارب حسب تصنيف القضايا وطبيعتها، لعدم وجود معايير لتصنيف القضايا.

(٤) ظهور الإنترنت جعل التساؤل حول دور الصحافة التقليدي في وضع الأجندة محل اهتمام الباحثين وما إذا كانت هذه النظرية لا تزال ملائمة ويمكن اختبار افتراضاتها في ظل وسائل الاتصال الحديثة.

(٥) ظهور إشكالية بين الباحثين في تحديد المدى الزمني الملائم لتأثيرات وضع الأجندة وبروز القضايا أو غيرها من الأجندة الإعلامية في تفكير الجمهور.

(٦) انتقاد دينس ماكويل لهذه النظرية وأن لها حدوداً واتصالاً من زوايا متعددة بمداخل أخرى ليست واضحة بما فيه الكفاية، وبالتالي عدم كفايتها كنظرية ومرشد في البحث، ولهذا فإن الأفضل أن تعمل في إطار نظرية التنشئة الاجتماعية[١٦].

ب ـ إيجابيات النظرية

شكلت نظرية ترتيب الأولويات حدثاً مهماً في الدراسات العلمية الإعلامية، حيث يجمع كثير من الباحثين على أن ظهور هذه النظرية أسهم في تحقيق طفرة علمية على المستوى الأكاديمي والعلمي، وأشار العديد من الباحثين إلى إيجابيات كثيرة لهذه النظرية من أهمها:

(١) تأكيد صاحبي هذه النظرية ماكومبس وشو (McCombs and Shaw) أنها نظرية متميزة وخصبة ومثمرة، وقادرة على التطور وإفراز توجهات حديثة في مجال الدراسات، من خلال التطور التاريخي في أدبياتها البحثية، وقدرتها التكاملية مع مجالات أخرى في علوم الاتصال، وقدرتها على بحث قضايا جدية[١٧].

---

(١٦) أحمد، **نظريات الإعلام: مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام والجمهور**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٧) McCombs and Shaw, «The Agenda-Setting Function of Mass Media».

(٢) تعد هذه النظرية من أكثر الأطر النظرية استخداماً في الدراسات الإعلامية، كما إن لها مدى كبيراً في تأثيرها العلمي في مجال الدراسات الإعلامية وإفرازها لأطر نظرية أخرى تتمثل بما يلي:

(أ) توحد الأجندة.

(ب) بناء الأجندة.

(ج) التأطير.

(د) الاستثارة المعرفية.

(هـ) إن هذه النظرية تجمع بين السياسة والإعلام، وهما قطبان مهمان في صناعة القرارات، وأن كل منهما يغذي الآخر.

(و) المرونة في اختيار الإطار الزمني للدراسات المستخدمة لهذه النظرية، حيث يمكن أن تكون مدة زمنية طويلة، ويمكن أن تكون مدة زمنية متوسطة أو قصيرة، وقد تكون متواصلة، وقد تكون متقطعة، وهذه المرونة تزيد من أهمية هذه النظرية وانتشار استخداماتها.

(ز) ساهمت هذه النظرية كما يقول الباحثون في زيادة فهم دور وسائل الإعلام للمجتمع، وتأثير تلك الوسائل في المجتمع تأثيراً بعيد المدى.

(ح) مرونة هذه النظرية في إمكان استخدام وتنفيذ تطبيقات بحثية وفق أساليب علمية مختلفة: تحليلية وميدانية وتجريبية[١٨].

(ط) أتاحت هذه النظرية الفرصة في التوسيع في مجالات بحثية متنوعة، فلم تقتصر على دراسة وسائل الإعلام والجمهور بل تعدت ذلك إلى دراسة الشخصيات والمؤسسات المختلفة.

(ي) أفرزت هذه النظرية من خلال الدراسات تيارات صحفية جديدة، كتيار الصحافة الشعبية أو الصحافة المدنية[١٩].

أكدت عدة دراسات وجود علاقات واضحة بين وسائل الإعلام وأولويات الجمهور، وفى علم السياسة أيضاً استخدمت نظرية وضع الأجندة بكثافة. فاهتم

---

(١٨) أحمد، المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٩) David Weaver and Sung Kim, «Quality in Public Poll Reports,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 14 (2002).

علماء السياسة من خلال هذه النظرية برسم وتوضيح كيف يحدد ممثلو السياسة (الحكومة - البرلمان - الأحزاب السياسية) أولوياتهم وإعطاء الانتباه أو التجاهل لقضايا معيِّنة، وأخذ قرارات أو عدم أخذ قرارات بخصوصها. وتركزت أبحاث علماء السياسة حول وضع الأجندة على العوامل السياسية مثل وجود قضايا في الأجندة الخاصة بأحد ممثلي السياسة وتأثيرها في ممثل سياسي آخر.

وهناك دراسات أخرى تؤكد وجود قوى لوسائل الإعلام وتأثير لها في الأجندة السياسية، فمثلاً يرى كوب (Cobb) وايلدر (Elder) ١٩٧١، أن وسائل الإعلام يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في إدراج القضايا في الأجندة التابعة للنظام السياسي وتزيد من فرصه إدراج تلك القضايا في الأجندات المؤسسية. أما إدواردز (Edwards) وود (Wood) ١٩٩٩، فقد أكدا وجود تأثير لوسائل الإعلام المستقلة في أجندة الرئيس الأمريكي، لكن كوك (Cook) ١٩٨٣ يرى أن صناع السياسة يتأثرون بمشاهدة الأخبار التليفزيونية والاهتمام بالقضية المغطاة لتكون أكثر أهمية، ثم التفكير في أخذ قرار حكومي بشأنها[٢٠].

لقد كشفت الدراسات الإعلامية أن هناك توافقاً بين التركيز على موضوع معيَّن في الصحافة وبين مستوى اهتمام الناس بهذا الموضوع بعد تعرضهم لوسائل الإعلام، حيث نجحت الصحافة في إقناع الجماهير بأن يروا أن هناك موضوعات أهم من موضوعات أخرى.

ولهذا فإن إبراز وسائل الإعلام لقضايا معيِّنة وأشخاص محددين يؤدي إلى تضخيم تلك القضايا وجعلها من القضايا ذات الأولوية، حتى وإن لم تكن كذلك، ذلك لأن وسائل الإعلام وبما تملكه من سطوة تستطيع أن ترتب أولويات القضايا لدى الجمهور.

١٠ - كيفية استفادة الباحث من هذه النظرية

سعى الباحث إلى اختبار فروض هذه النظرية بتطبيقها على الصحافة السعودية والجمهور السعودي نحو القضايا السياسية من خلال معرفة مدى ترتيب الصحافة السعودية اليومية لأولويات الجمهور السعودي نحو القضايا السياسية، إضافة إلى معرفة الارتباط بين

(٢٠) Stefaan Walgrave and Peter Van Aelst, «The Contingency of the Mass Media's Political Agenda Setting Power: Toward a Preliminary Theory,» *Journal of Communication*, vol. 56 (2006).

حجم تغطية الصحافة للقضايا السياسية وبين الاهتمام الذي يوليه الجمهور المتلقي لتلك القضايا، إضافة إلى معرفة مدى تأثير طبيعة القضية السياسية في علاقة الارتباط بين ترتيب الأولويات في الصحافة وبين ترتيب أولويات الجمهور السعودي المتلقي.

ثانياً: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

تعتبر نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام نظرية «بيئية» حيث تركز على العلاقة بين النظم الصغرى والمتوسطة والكبيرة ومكوناتها، فهي تنظر إلى المجتمع على أنه كائن عضوي، وتؤكد أن وسائل الإعلام جزء مهم من النسيج الاجتماعي للمجتمع الحديث، وأن لوسائل الإعلام علاقات متعددة بالأفراد، والجماعات، والمنظمات، والمؤسسات الاجتماعية، وقد تسلط الضوء على الصراعات، وقد تكون متعاونة، وديناميـة ومتغيرة، أو ساكنة ومنتظمة، وقد تكون قوية ومباشرة، أو ضعيفة وغير مباشرة، وتقوم هذه العلاقة كما تراها النظرية على التبعية، وقد تكون العلاقة مع وسائل الإعلام كافة، أو مع بعض أجزائه(٢١).

١ ـ نشأة النظرية

هذه النظرية اهتم بها ملفين ديفلير وروكيتش (Defleur and Rokeach) في السبعينيات وهي جزء من نظرية الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية، والذي يشكل بدوره علاقات الجمهور مع وسائل الإعلام، فالأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام لتحقيق أهدافهم وتأييد حقوقهم في المعرفة، ويحتاجون إلى الترفيه والتسلية من قبل وسائل الإعلام، باعتبارها مصدراً من مصادر تحقيق أهدافهم ورغباتهم، وتقوم هذه النظرية على دعامتين:

أ ـ إن لدى الأفراد أهدافاً شخصية واجتماعية متنوعة يسعون إلى تحقيقها من خلال المعلومات التي تتوافر عن طريق المصادر المختلفة.

ب ـ إن نظام وسائل الإعلام يتحكم في مصادر تحقيق الأهداف الخاصة بالأفراد، حيث تمر هذه المصادر بمراحل عديدة حتى تصل الى المتلقي. فهي تمر بمرحلة استقاء المعلومة ثم نشرها فإعدادها وترتيبها وتنسيقها، ثم نشرها بصورة أخرى، وفي

---

(٢١) ديفلير وروكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ص ٤١٤.

هذه الحالة يؤكد صاحبا النظرية أن المعلومات لا يمكن اختزالها في الأخبار وتجاهل التسلية والترفيه لأنها تعتبر مجالاً من مجالات المعلومات، حيث تحقق أهدافاً عديدة تتمثل بتنمية المعلومات لدى الأطفال، ودعم العادات والتقاليد الاجتماعية، لأن مفهوم المعلومات يشمل كل الرسائل التي تبثها وسائل الإعلام، وتؤثر في طريقة أفكار الناس وتصرفاتهم[٢٢].

٢ ـ الركائز التي تقوم عليها النظرية

حدد الباحثون ركيزتين تقوم عليهما النظرية وهي:

أ ـ الأهداف

وتعني أن الأفراد والجماعات والمنظمات المختلفة حين يريدون تحقيق أهدافهم فإن عليهم الاعتماد على موارد يسيطر عليها أشخاص أو جماعات أو منظمات.

ب ـ المصادر

وتعني أن الأفراد والمنظمات لكي يحققوا أهدافهم فإنهم يسعون إلى المصادر المختلفة، حيث تعد وسائل الإعلام أُم المصادر التي يسعون اليها ليحصلوا على معلوماتهم منها ليحققوا أهدافهم.

وتتحكم وسائل الإعلام في ثلاثة أنواع من مصادر المعلومات وهي:

(١) جمع المعلومات من أحداث حقيقية أو خيالية، ويكون الإنسان مهتماً بها.

(٢) تنسيق المعلومات، وتحويلها إلى عمل فني أو ثقافي أو اجتماعي، وبثه من خلال إحدى وسائل الإعلام.

(٣) نشر المعلومات والقدرة على توزيعها إلى جمهور محدد[٢٣].

٣ ـ آثار الاعتماد على وسائل الإعلام

حدد كل من ملفين ديفلير وسادرا بول روكيتش عدداً من الآثار الناتجة من اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام وهي:

---

(٢٢) عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ص ٢٩٨.

(٢٣) مكاوي والسيد، **الإتصال ونظرياته المعاصرة**، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

أ ـ الآثار المعرفية

وتشتمل التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام على مجالات عدة هي:

(١) **الغموض**: وترتبط مشكلة الغموض بالآثار المعرفية لوسائل الإعلام، وتتكون مشكلة الغموض إما من نقص في المعلومات، أو تضارب فيها، أو تناقضها، أو عدم وضوحها، وتحدث غالباً في حالات الأحداث غير المتوقعة، كاغتيال زعيم أو حدوث كارثة مفاجئة، فالجمهور في هذه الحالة يقع تحت طائلة الاعتماد على وسائل الإعلام التي لا تستطيع أن تقدم المعلومات كاملة عن الحدث، والجمهور يعي دور الحدث، لكنه يبحث عن التفاصيل المهمة والكاملة.

(٢) **تكوين الاتجاه**: حيث تسعى وسائل الإعلام إلى استخدام المعلومات في تكوين اتجاهات الجمهور نحو القضايا والشخصيات والآراء الجديدة، للاهتمام بها مثل الأزمات والحروب وغيرها.

(٣) **ترتيب الأولويات**: تسعى وسائل الإعلام في هذه الحالة إلى ترتيب أجندة الجمهور نحو قضية معيِّنة، ومحاولتها ترتيب أولوياتهم حسب أولوياتها.

(٤) **زيادة المعتقدات واتساع المعارف**: تسهم وسائل الإعلام في زيادة معتقدات وتوسيع معارف الجمهور، من خلال تعليمهم أماكن ومعارف ومعتقدات وشخصيات جديدة.

(٥) **القيم**: تسعى وسائل الإعلام إلى تقديم القيم المشتركة وإيضاحها وترويجها والمحافظة عليها مثل: الأمانة، الحرية، والتسامح، وغيرها من قيم الحقوق المدنية والاجتماعية[٢٤].

ب ـ التأثيرات الوجدانية

تقدم وسائل الإعلام رسائل ترتبط بالعملية الوجدانية، وتؤثر في مشاعر وعواطف الجمهور، وذلك من خلال التأثيرات التالية:

(١) **الفتور العاطفي**: هناك فرض يرى أن زيادة التعرض المكثف إلى موضوعات العنف في الرسائل التي تبثها وسائل الإعلام يؤدي إلى الشعور بالتبلد واللامبالاة،

---

(٢٤) برهان شاوي، **مدخل في الإتصال الجماهيري ونظرياته** (عمّان: دار الكندي، ٢٠٠٣)، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

وهو ما ينقص الرغبة في مساعدة الأخرين، للشعور بأن ما يعرض من عنف هو الحياة الواقعية.

(٢) **الخوف والقلق**: إن ما تعرضه وسائل الإعلام من أحداث تتسم بالعنف والرعب والكوارث والاغتيالات، تؤثر في مشاعر الجمهور وتزيد من خوفهم وقلقهم.

(٣) **التأثيرات الأخلاقية والمعنوية**: إن الدعم المعنوي والأخلاقي لا يمكن تطويره دون التأثيرات المباشرة لوسائل الإعلام، فرسائل وسائل الإعلام التي يحمل مضمونها: رفع الروح المعنوية ورفع مستوى الأخلاق، تزيد من عملية التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام، فالعناصر الوجدانية في تشكيل اتجاهات الجمهور يمكن أن تكون لها نتائج اجتماعية معيِّنة، فوجود معلومات إيجابية ومنظمة حول الجماعات والفئات التي ينتمي اليها الجمهور، يكون له تأثير معنوي وإيجابي في الأفراد الذين يعتمدون على وسائل الإعلام[٢٥].

ج ـ التأثيرات السلوكية

وفقاً لـ «ديفلير» و«روكيتش» فإن التأثيرات السلوكية تنحصر في ما يأتي:

(١) **التنشيط**: ويعني القيام بعمل من قبل الفرد نتيجة للتعرض لوسائل الإعلام «وهو المنتج النهائي لربط الآثار المعرفية والوجدانية»، وقد يكون هذا التنشيط إيجابياً مفيداً للمجتمع، كاتخاذ مواقف ضد التدخين، أو المطالبة بالمساواة وغيرها، وقد يكون سلبياً ضاراً بالمجتمع، مثل التورط في أعمال ضد المجتمع، ومحاكاة الجرائم أو أي عمل مضر بالمجتمعات.

(٢) **الخمول**: الخمول ضد التنشيط، ويتمثل بعدم قيام الفرد بأي فعل، كالمشاركة السياسية، والتصويت وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، ويحدث هذا في حالة التغطية المبالغ فيها من قبل وسائل الإعلام، فيتسرب إلى الأفراد الملل والإحساس بعدم جدوى ذلك، أو الإحساس بعدم الفرق بين الكاسب أو الخاسر من وجهة نظرهم[٢٦].

---

(٢٥) مكاوي والسيد، المصدر نفسه، ص ٣٢٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٣) **نماذج نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام**: إن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، نظرية عملية نفسية إدراكية، تزيد من احتمالية تأثر الفرد بمضامين وسائل الإعلام، وقد قدم صاحبا هذه النظرية ديفلير وروكيتش لذلك التصور هذا النموذج:

(أ) **نموذج عملية تأثير محتويات وسائل الإعلام في الأفراد**: يشير هذا النموذج إلى أن هناك فرداً يتفحص وسائل الإعلام، ليتخذ قراره في ما يرغب في متابعته عبر أي وسيلة، أو شخصاً يتصل بشكل عرضي بمضمون الوسيلة وتحدث مجموعة من الخطوات:

الخطوة الأولى: يتسم باختيار ما يرغب فيه القائم بالنشاط، وينتقي مضموناً معيناً، ويتوقع من خلال تعرضه لما قام باختياره أن يحقق أهدافه، المتمثلة بالفهم والتوجيه والتسلية، ويعتمد في توقعاته على تجربة أو خبرة سابقة، أو عن طريق علاقاته مع الأصدقاء، أو إشارات من وسائل الإعلام كخريطة البرامج مثلاً.

الخطوة الثانية: تتمثل بأن هناك جوانب أخرى من عملية الاعتماد ذات أهمية كبيرة، حيث إن الذين يتعرضون لوسائل الإعلام ليسوا جميعهم يقومون بالفعل ذاته وبالقدر عينه من الاعتماد، كما أنه ليس كل الأفراد الذين تعرضوا لوسائل الإعلام ستتحرك بواعث اهتماماتهم، وتتوقف شدة اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام من خلال الفروق الواضحة في الأهداف الشخصية والوضع الاجتماعي للشخص، والتوقع بالفائدة المحتملة، وسهولة الوصول إلى المحتوى.

الخطوة الثالثة: تتمثل بالمشاركة والمساهمة في الأنشطة وتنسيق المعلومات.

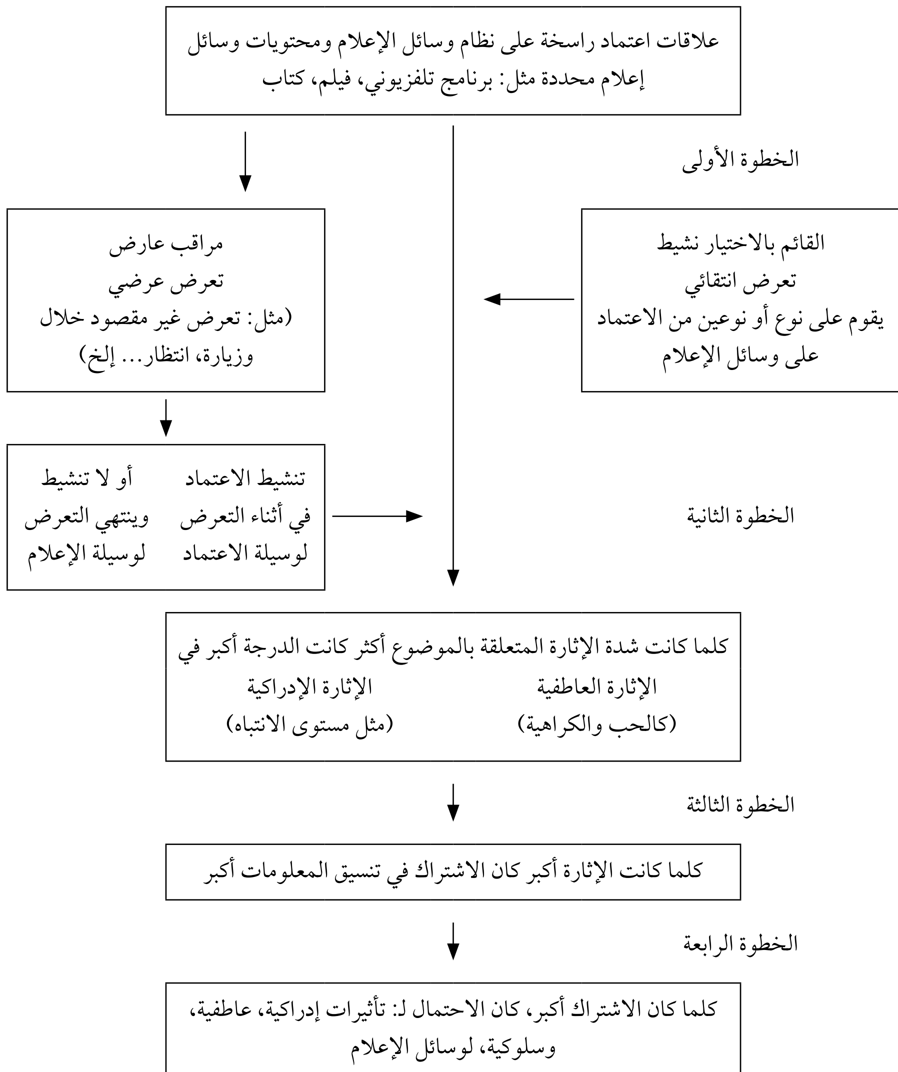
الخطوة الرابعة: تتمثل بأن المشاركين بشكل كبير في تنسيق المعلومات هم الأكثر قابلية للتأثر بمضمون وسائل الإعلام، لهذا تهتم بحوث الإعلام بالآثار الإدراكية والمواقف والمعرفة والقيم والتأثيرات الوجدانية، كالخوف والحب والكراهية[٢٧] (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ١)).

---

(٢٧) ديفلير وروكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ص ٤٣١.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

نموذج عملية تأثير محتويات وسائل الإعلام في الأفراد



وإذا كان النموذج السابق يحاول توضيح الكيفية التي تتم بها عملية التأثير والآثار المحتملة لاعتماد الفرد على وسائل الإعلام، فإن هناك تصوراً لنموذج متكامل لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام كما تَصوره صاحبا النظرية، ملفين ديفلير وساندرا بول روكيتش، ويتمثل بهذا النموذج.

(ب) **النموذج المتكامل لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام**: يشتمل هذا النموذج على قائمة معقدة من المتغيرات التي تؤدي إلى التأثيرات المحتملة لوسائل الإعلام، حيث يشير النموذج المتكامل لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام إلى آثار تلك الوسائل في الأفراد نتيجة الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والجمهور والأنظمة الاجتماعية، ويمكن تلخيص العلاقة التي يرمز إليها النموذج في ما يلي:

أولاً، لكل مجتمع قوى مختلفة ومتنوعة ومتعددة الاتجاهات، تتميز بثقافة خاصة تعبر عن القيم والعادات والتقاليد وأنماط سلوكية يتم نقلها عبر رموز لفظية وغير لفظية، وبناء على ذلك فإن الأحداث التي تنطلق من المجتمع الذي يضم مجموعة من النظم الاجتماعية تحكمها الوظيفة البنائية، تحدث علاقات اعتماد متبادلة بين هذه النظم الاجتماعية ووسائل الإعلام، وهذه القوى منها ما يدعو إلى الحفاظ على تراث المجتمع واستقراره، من خلال الإجماع، والسيطرة، والتكيف الاجتماعي، وتوجد في المقابل قوى تدعو للصراع والتغيير، وتحدث هذه العمليات على مستوى البناء الاجتماعي بكليته، أو بين جماعات أو مراكز اجتماعية، ويتضمن هذا البناء عناصر رسمية وغير رسمية.

ثانياً، عناصر الثقافة والبناء الاجتماعي تؤثر في وسائل الإعلام إيجاباً وسلباً، وتحدد خصائص وسائل الإعلام المتمثلة بما يلي: الأهداف؛ الموارد؛ التنظيم؛ البناء؛ العلاقات المتبادلة.

وهذه الخصائص تتحكم في عملية تسليم المعلومات التي تتحكم فيها وسائل الإعلام، بقدر ما تكون متاحة، وبقدر مركزيتها، وبالتالي تؤثر في ما تقوم به وسائل الإعلام من أنشطة وسياسات تشغيلية، كما تؤثر العناصر الثقافية والبناء الاجتماعي في الأفراد، ويساهم في «تشكيل الفروق الفردية، والفئات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية» ويعمل على خلق حاجات الأفراد كالتسلية والفهم والتوجيه. ويحدد الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي طريقة تطوير الناس واعتمادهم على وسائل الإعلام لإشباع حاجاتهم الاجتماعية والنفسية، ويفضي ذلك إلى التنوع في تأثير وسائل الإعلام في الأفراد.

ثالثاً، تغطي وسائل الإعلام الأحداث التي تقع داخل النظام الاجتماعي، وتختار الرسائل الإعلامية التي ترغب في بثها، وتركز على القضايا التي ترسلها إلى الجماهير.

رابعاً: يعتبر الفرد هو العنصر الأساسي كعضو ضمن الجمهور المتلقي لرسائل وسائل الإعلام، وهؤلاء الأفراد يعيشون ضمن بناء متكامل للواقع الاجتماعي، تم تشكيله من خلال التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والانتماء إلى جماعات، وعوامل تكيف اجتماعية أخرى، إضافة إلى الخبرة، هؤلاء الأفراد يستخدمون وسائل الإعلام لإكمال بناء الواقع الاجتماعي الذي لا يدركونه بالخبرة، ولهذا فإن علاقات الاعتماد المتبادل بين النظام الاجتماعي ووسائل الإعلام تتحكم في تشكيل الرسائل الموجهة إلى الجمهور.

خامساً، لن يكون لرسائل الإعلام تأثير كبير إذا كان الواقع الاجتماعي للأفراد محدداً ومفهوماً، ويلبي مطالبهم وحاجاتهم، قبل الرسائل الإعلامية أو أثنائها، ولن يؤثر إلا من خلال تدعيم القيم والمعتقدات وأنماط السلوك، أما إذا لم يكن لدى الأفراد واقع اجتماعي حقيقي يسمح لهم بالفهم فإنهم بالتالي سيعتمدون على وسائل الإعلام لفهم واقعهم الاجتماعي، فيكون تأثير وسائل الإعلام فيهم أكبر وأكثر، خاصة في المعرفة وتغيير الاتجاهات السلوكية.

سادساً، المعلومات التي تتدفق من قبل وسائل الإعلام تجاه الأفراد تؤثر بشكل مباشر، وكذلك المعلومات التي تتدفق من قبل الأفراد تؤثر أيضاً في وسائل الإعلام، مثل الاعتراض الجماهيري على قرارات معيِّنة، أو تمرير قوانين لتغيير سياسات وتشغيل وسائل الإعلام (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٢))[٢٨].

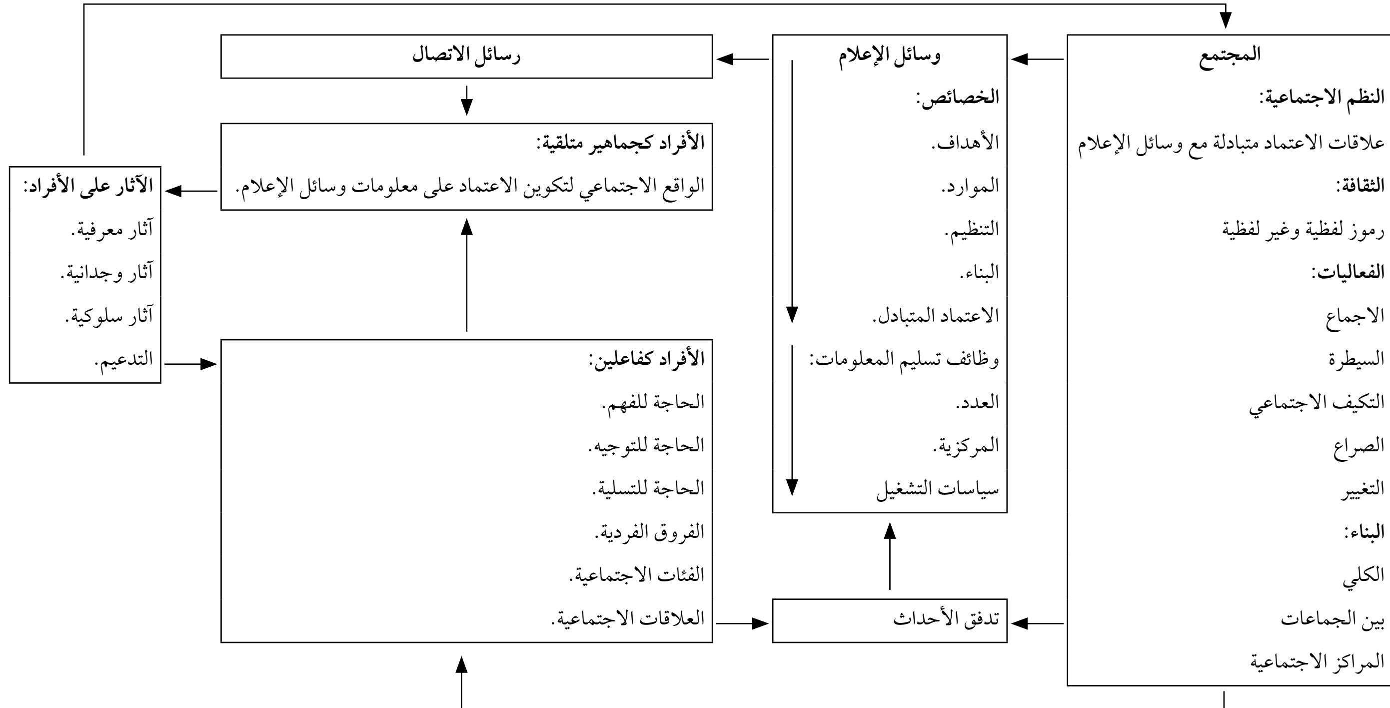
إن العلاقات بين المجتمع والنظم السياسية ووسائل الإعلام هي علاقات متبادلة في طبيعتها، وقوة النظم الإعلامية تأتي من الاعتماد المتبادل بين النظم والمنظمات والجماعات والأفراد واستئثار وسائل الإعلام بمصادر المعلومات والتحكم فيها، وإن النظام الإعلامي هو نظام المعلومات التي تتحكم في ثلاثة أنواع من الاعتماد على المصادر المعلوماتية وهي:

- جمع المعلومات.
- تمثيل المعلومات.
- تمييز المعلومات.

(٢٨) مكاوي والسيد، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

النموذج المتكامل لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام



وفي محاولة لتعريف النظرية كسر روكيتش وديفلير العلاقة المتبادلة بين المجتمع ووسائل الإعلام والجمهور في علاقات الاعتماد البنائية على مستوى الماكرو (مثل العلاقة بين نظم وسائل الإعلام والنظام السياسي)، وعلاقات الفرد بوسائل الإعلام على المستوى الميكرو، وإعادة تعريف نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام تقوم على تحديد علاقات الاعتماد التبادلية بين الأفراد ونظم وسائل الإعلام من خلال تدخل متغيرات عديدة، مثل البيئات الاجتماعية ونشاط النظم الإعلامية، وعلاقات الاعتماد المتبادلة، وتشتمل على علاقات وسائل الإعلام مع النظام الاقتصادي والسياسي والنظم الاجتماعية الأخرى (مثل النظام التعليمي والديني) والعلاقة بين نظام وسائل الإعلام والنظام الاقتصادي والاجتماعي علاقة تبادلية[٢٩].

ثالثاً: الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة للباحث طريقاً ممهداً يستطيع من خلاله أن يصل إلى أهدافه من خلال معرفة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، وتتمثل بما يلي:

١ ـ الدراسات التي تناولت الصحافة السعودية

ـ دراسة عزة عبد العزيز عبد اللاه عثمان، «دور الصحافة السعودية في ترتيب أولويات قضايا المرأة لدى الجمهور النسائي السعودي: دراسة تحليلية ميدانية، (٢٠٠٩)»[٣٠]. لقد احتلت المشاركة السياسة للمرأة السعودية الترتيب الثاني في أولويات صحيفة **الرياض**، وركزت الصحيفة في موضوعاتها على ضرورة مساهمة المرأة في بناء المجتمع، وأكدت أجندة المرأة في الصحيفة أهمية مناقشة قضايا المرأة السعودية في إطار دعم مسيرة التنمية، وتوصلت الدراسة إلى التوافق بين صحيفة **الرياض** وصحيفة **عكاظ** في إعطاء الأولوية لقضية اقتصار عمل المرأة على مجالات معيِّنة، وأظهرت الدراسة اهتمام صحيفة **عكاظ** بالمرأة وفق الأطر الشرعية وتوعيتها، وتبنت موضوعات

(٢٩) Z. Tai and T. Sun, «Media Dependencies in the Cyber Age: The Case of the 2003 SARS Epidemic in China,» Paper Presented at: The Annual Meeting of the International Communication Association, Sheraton New York, New York City, 2009.

(٣٠) عزة عبد العزيز عبد اللاه عثمان، «دور الصحافة السعودية في ترتيب أولويات قضايا المرأة لدى الجمهور النسائي السعودي: دراسة تحليلية ميدانية،» ورقة قُدِّمت إلى: **المؤتمر العلمي الأول: الأسرة والإعلام وتحديات العصر** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٩)، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٥.

مثل العنف ضد المرأة، وخلصت إلى غياب عدة قضايا هامة من قائمة أولويات صحيفة **عكاظ** خلال فترة الدراسة.

وأظهرت الدراسة أن موضوعات المرأة في صحيفة **الوطن** جاءت متعددة النتائج، حيث احتلت قضية عمل المرأة في مجالات معيِّنة أولى أولويات الصحيفة، وجاءت قضية العنف لتحتل الترتيب الثاني. واحتلت قضية قيادة المرأة للسيارة وتعدد الزوجات والإجبار على الزواج المرتبة الثالثة، بينما جاءت المشاركة السياسية للمرأة السعودية في المرتبة الرابعة من أولويات صحيفة **الوطن**. وعالجت صحيفة **اليوم** قضية عمل المرأة في مجالات معيِّنة، واعتمدت الصحيفة في معلوماتها المنشورة على القرارات الوزارية والإحصاءات المعتمدة من الجهات رسمية، وخلصت الدراسة إلى أن صحيفة **اليوم** لم تحرص على مناقشة العديد من الموضوعات الحساسة بالنسبة إلى المرأة السعودية. وفي ما يتعلق بعلاقة المرأة السعودية بوسائل الإعلام، فقد أوضحت الدراسة اختلاف أجندة قضايا المرأة لدى الجمهور النسائي السعودي عن أجندة الصحف وخاصة القضايا التي احتلت الترتيبات الأولى في أجندة قضايا المرأة السعودية. ولوحظ أن هناك فجوة بين ما تقدمه وسائل الإعلام وبين الحاجات الفعلية للمرأة. وأكدت الدراسة أن دوافع قراءة موضوعات قضايا المرأة في الصحف السعودية تمثلت بالدوافع النفعية كمراقبة البيئة، والمعرفة والتعلم في ما يتعلق بترتيب الوسائل الإعلامية كمصدر للمعلومات الخاصة بقضايا المرأة السعودية.

- دراسة بدر أحمد كريم، «الدوافع الاجتماعية للتعرض للصحف السعودية، (٢٠٠٧)»[٣١]: سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الحاجات الاجتماعية التي دفعت القراء السعوديين للتعرض للصحف السعودية. وأظهرت الدراسة أن القراء السعوديين أبدوا اهتماماً إلى التعرض للصحف السعودية، وكشفت عن ضعف الدوافع الاجتماعية الرئيسية التي تدفع القراء السعوديين إلى التعرض للصحافة، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم مناسبة مستوى رضا القراء عن الطرق التي عالجت بها الصحف السعودية الموضوعات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن معالجة الصحف السعودية للموضوعات الاجتماعية اتسمت بسمات متعدد منها: عناية الصحف بالموضوعات الاجتماعية، واعتماد مصادر متعددة، مع الالتزام بالصراحة والوضوح، فإن الدراسة انتهت إلى عدم

(٣١) بدر أحمد كريم، **الدوافع الاجتماعية للتعرض للصحف السعودية** (الرياض: مطبوعات مركز غزوة للدراسات والاستشارات الإعلامية، ٢٠٠٧)، ص ٣٨١ و٣٨٥.

قدرة الصحافة السعودية على إقناع القراء بإمكان اعتمادهم عليها لفهم الموضوعات الاجتماعية.

- دراسة عبد الله محمد سعد أبو راس، «معالجة مواقع الإنترنت الإخبارية العربية لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية»، (٢٠٠٧)[٣٢]. سعت الدراسة إلى رصد مواقع الإنترنت الإخبارية السعودية والعربية وتتبعها لعملية الإصلاح في العربية السعودية، ورصد خطاب تلك المواقع واتجاهاتها نحو عملية الإصلاح، واستكشاف القوى الفاعلة وتحليل خطاباتها. وتوصلت الدراسة التي اعتمدت على منهج تحليل الخطاب إلى تباين مواقف تلك المواقع تجاه الإصلاح في العربية السعودية بين مؤيد ومعارض حسب توجهات وأيديولوجية كل موقع، وكشفت النتائج أن غالبية المواقع محل الدراسة كانت معارضة للإصلاح السياسي والتغيير، بينما تبنى فكرة الإصلاح السياسي عدد قليل من تلك المواقع.

- دراسة علي بن شويل القرني، «معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة، (٢٠٠٦)»[٣٣]: أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم التغطيات تتجه نحو الإيجابية، ما يعكس موقفاً متوقعاً، كون الصحافة تسعى إلى تبني مواقف إيجابية نحو السلطة التي تمثلها القطاعات والإدارات المختلفة في الدولة. كما أشارت إلى أن الصحافة أتاحت الفرصة للمواطنين كي يعبروا عن آرائهم ومواقفهم من القطاعات الإدارية في الدولة، وقد وصلت هذه النسبة إلى أكثر من ثلاثين بالمئة من مقالات ورسائل المواطنين. أما ما يتعلق بالدور النقدي للصحافة، فبينما تتجه المحتويات التي تتضمنها الصحيفة من أخبار وتقارير وتحقيقات إلى جانب إيجابي، تتبنى المقالات ورسائل الجمهور والكاريكاتير جوانب أكثر نقدية من غيرها.

- دراسة عبد الملك عبد العزيز الشلهوب، «العوامل المؤثرة في مصداقية الصحف السعودية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية»، (٢٠٠٥)[٣٤]:

---

(٣٢) عبد الله محمد سعد أبو راس، «معالجة مواقع الإنترنت الإخبارية العربية لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، ٢٠٠٧).

(٣٣) علي أحمد بن شويل القرني، **معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة** (الرياض: مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٣٤) عبد الملك عبد العزيز الشلهوب، «العوامل المؤثرة على مصداقية الصحف السعودية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية،» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** (كلية الإعلام، جامعة القاهرة)، العدد ٢٤ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥).

أوضحت نتائج الدراسة تمتع صحيفتي **الرياض** و**الجزيرة** بمقروئية عالية لدى أفراد العيِّنة، كما كشفت الدراسة أن وسائل الإعلام بما فيها الصحافة، ليست المصادر الرئيسية التي حصل أفراد العيِّنة من خلالها على معلوماتهم، وإنما من خلال الفضائيات والإنترنت، وهذا الضعف في أداء الإعلام السعودي يتمثل بضعف صدقية الصحف السعودية، وبُعد وسائل الإعلام السعودية عن طرح ومناقشة القضايا التي تهم الجمهور السعودي.

- دراسة محمد القمشع، «دور الصحافة في تحديد أولويات الشباب الجامعي نحو القضايا الوطنية: دراسة تطبيقية»، (٢٠٠٤)[٣٥]: حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين أجندة الجمهور وأجندة الصحف في ما يتعلق بالقضايا الوطنية.

- دراسة ساعد العرابي الحارثي ومراد محمد عثمان عاصي، «أطر استفادة الشباب في المملكة العربية السعودية من الجرائد والمجلات: بحث ميداني»[٣٦]. وقد أشارت نتائجها إلى أن العلاقة والتفاعل بين هذه الوسائل والمتلقين لا يزالان غير معروفين تماماً، ولا تزال الساحة الإعلامية في المملكة بحاجة إلى الكثير من الأبحاث التي تهدف إلى معرفة علاقة المتلقي بالوسيلة، وقياس مدى الانتشار، ومدى الاستخدام والاستفادة، وتحقيق إشباع الرغبات، وقوة التأثير، وغير ذلك من العوامل التي تحقق للوسيلة أهدافها وللمتلقي حاجاته ورغباته. فالشباب السعودي يمثل النسبة الكبرى من المتعلمين في المجتمع، ولهذا تناول هذا البحث الشباب السعودي لمعرفة أطر استخدامه للصحافة المطبوعة المحلية والوافدة، وكذلك دوافع الاستخدام، وبالتالي انتشار الصحافة والمكانة التي تحتلها بين وسائل الإعلام الأخرى كأحد مصادر معلوماته، إضافة إلى معرفة ما تحظى به هذه الصحافة من صدقية لدى هؤلاء الشباب.

كما اتضح من النتائج أن الشباب السعودي كثير الاستخدام للصحافة المطبوعة المحلية منها والوافدة، وأن أهم دوافع القراءة: الاطلاع على أخبار المملكة والعالم الإسلامي بشكل أولي، بينما تأتي أخبار الوطن العربي في المرتبة الثالثة، وتبين من ذلك أن أخبار الرياضة وتقاريرها ليست من الدوافع المهمة لقراءة الصحف والمجلات، واتضح أيضاً أن صحفاً غير سعودية تلقى إقبالاً كبيراً من الشباب أكثر مما تحظى به

---

(٣٥) محمد بن علي القمشع، «دور الصحافة في تحديد أولويات الشباب الجامعي نحو القضايا الوطنية: دراسة تطبيقية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٤)، ص ١١٥.

(٣٦) ساعد العرابي الحارثي ومراد محمد عثمان عاصي، «أطر استفادة الشباب في المملكة العربية السعودية من الجرائد والمجلات: بحث ميداني،» **مجلة جامعة الملك سعود** (الرياض)، العدد ٢ (١٩٩٠)، ص ٢٣٣ ـ ٢٦٣.

بعض الصحف المحلية. ومن أهم النتائج الأخرى أن الشباب السعودي لا يثق كثيراً في الصحف وكذلك المجلات، وبهذا تكون العلاقة المتبادلة بين كثرة الاستخدام للصحافة والثقة بها علاقة سلبية.

ـ دراسة حمزة بيت المال وفهد الطياش، «قارئية الصحافة السعودية اليومية، (٢٠٠٣)»[٣٧]: وقد أظهرت النتائج أن ما يقرب من نصف أفراد العيِّنة يطلعون على الصحف مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، ويشترك في المتوسط ثلاثة أفراد في قراءة نسخة الصحيفة الواحدة، كما أوضحت النتائج أن هناك تأثيراً للمتغيرات الديمغرافية في رؤية وعادة قارئية الصحف لدى أفراد العيِّنة. فقارئية الصحف تزداد في منطقة صدور الصحيفة، وهذا يبدو أنه متوقع، إذ إن من المفترض أن الصحيفة تركز جل خدماتها الإعلامية لجمهور المنطقة التي تصدر فيها، كذلك كانت هناك دلالة للعمر والمستوى التعليمي بعادة الاطلاع على كل صحيفة سعودية يومية. وأظهرت نتائج هذه الدراسة في جانب آخر عملية الاتصال الصحفي، وبينت لنا وجهة نظر الجمهور المتلقي في الصحافة السعودية اليومية، بعبارة أخرى عكست مقولة أن الصحافة مرآة المجتمع ليصبح المجتمع مرآة الصحافة.

٢ ـ دراسات تتعلق بنظرية ترتيب الأولويات

أ ـ دراسات عربية

ـ دراسة بسيوني حمادة، «العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة في مصر، (١٩٨٦)»[٣٨]: وتعَدّ هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة مدى العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور في ترتيب أولويات القضايا العامة في مصر الأولى في هذا المجال، حيث تناول الباحث الصحف المصرية عن طريق تحليل مضمون هذه الصحف، كما أجرى دراسة ميدانية في مدينة القاهرة، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج المهمة منها: وجود ارتباط إيجابي بين ترتيب الأولويات لدى الصحف وترتيب الأولويات لدى أفراد العيِّنة نحو القضايا العامة في مصر.

---

(٣٧) حمزة بيت المال وفهد الطياش، «مقروئية الصحف السعودية،» ورقة قُدِّمَت إلى: المنتدى الإعلامي السنوي الأول الذي أقامته الجمعية السعودية للإعلام والاتصال بالرياض عام ٢٠٠٣، ص ١٩ ـ ٢١.

(٣٨) بسيوني إبراهيم حمادة، «العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة في مصر،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٦).

كما أثبتت الدراسة وجود ارتباط بين أجندة صحيفة **الأهرام** كعيِّنة للصحف القومية وبين أجندة قراء الصحف القومية، وتوصلت أيضاً إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين أجندة الصحف الحزبية وبين أجندة قرائها.

ـ دراسة عائشة عبد الله إبراهيم راشد، «علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة، (١٩٩٤)»[٣٩]: وتناولت الدراسة الجدل النظري حول الصحافة والسلطة السياسية، وقامت برصد الأبعاد الخاصة بطبيعة النظام السياسي في الإمارات من جانب، والاتجاهات التحريرية في الصحف، والأبعاد الخاصة بالقائمين بالاتصال من جانب آخر، وعلاقة كل ذلك بالسلطة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها، أن السلطة تؤثر في الأداء الصحفي بشكل مباشر من خلال تمويل السلطة للصحف، كما أثبتت الدراسة صحة الفرض الذي يشير إلى أن للسلطة المحلية للإمارة تأثيراً أكثر من سلطة الاتحاد في الأداء الصحفي.

ـ دراسة آمال كمال طه، «دور الصحافة في وضع أولويات اهتمام الشباب نحو القضايا القومية: دراسة تحليلية وميدانية، (١٩٩٧)»[٤٠]: وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تؤديه الصحافة المصرية في تحديد أولويات اهتمامات الشباب إزاء القضايا القومية. وقد أظهرت أن الدافع الرئيسي وراء التعرض للصحف لدى أفراد العيِّنة هو التعرف إلى الأحداث الجارية، وهي نتيجة تدعم دور الصحافة كوسيلة إخبارية لدى المبحوثين. وقد اختلفت معدلات التعرض للصحف باختلاف المتغيرات الديمغرافية للمبحوثين، كما توصلت إلى أن أكثر الأبواب التي يقبل الجمهور على قراءتها كانت الأخبار ثم الحوادث ثم الصفحات الرياضية، وأثبتت الدراسة وجود علاقة بين ترتيب أولويات القضايا لدى المبحوثين وبين كل من السن والمنطقة السكنية، كما أثبتت تفوق الصحف على غيرها من وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات.

ـ دراسة مرفت محمد الطرابيشي، «ترتيب أولويات القضايا السياحية لدى الجمهور المصري: دراسة تحليلية وميدانية، (١٩٩٩)»[٤١]: تهدف الدراسة إلى الكشف

---

(٣٩) عائشة عبد الله إبراهيم راشد، «علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٤)، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٤٠) آمال كمال طه، «دور الصحافة في وضع أولويات اهتمام الشباب نحو القضايا القومية: دراسة تحليلية وميدانية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٧)، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٧.

(٤١) الطرابيشي، «ترتيب أولويات القضايا السياحية لدى الجمهور المصري: دراسة تحليلية وميدانية،» ص ٢٠١ ـ ٢٠٣.

عن العلاقة بين أولويات اهتمام الصحف المصرية بالقضايا السياحية وبين أولويات اهتمام الجمهور المصري بهذه القضايا، وقد أثبتت وجود ارتباط إيجابي معتدل بين أجندة القضايا السياحية والصحف القومية والحزبية المصرية، واتضح وجود ارتباط إيجابي معتدل القوة بين أجندة القضايا السياحية في الصحافة المصرية وبين أجندة الجمهور المصري.

كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط إيجابي دال إحصائياً بين أجندة الصحف الحزبية وأجندة القضايا السياحية لدى الجمهور، وكشفت عن زيادة اعتماد الجمهور على الصحف المصرية القومية في الحصول على المعلومات السياحية، لهذا زادت قدرة هذه الصحف على وضع أجندة القضايا لدى قرائها مقارنة بالصحف الحزبية.

ـ دراسة هدى باقر نعمت، «دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات القضايا العامة لدى الجمهور في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية ميدانية، (٢٠٠١)»[٤٢]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات الجمهور الإماراتي نحو القضايا العامة، وقد جاءت النتائج لتؤكد أن هناك علاقة قوية بين أجندة الصحف وأجندة القراء، وأن هناك تزايداً في قدرة الصحف الإماراتية على ترتيب أولويات القضايا العامة لدى الجمهور في الإمارات، وأنه يوجد ارتباط إيجابي بين الأجندة المركبة للصحف الإمارتية وبين أولويات القراء، وأثبتت الدراسة أنه كلما زاد حجم مناقشة القضايا العامة بين الجمهور زادت قوة الارتباط بين أجندة الجمهور وأجندة وسائل الإعلام.

ـ دراسة خالد بن سعيد الصواعي، «دور الصحافة العمانية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا المحلية لدى الرأي العام، (٢٠٠٥)»[٤٣]: وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها، أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق بين ترتيب القضايا المحلية في صحيفتي **عمان** و**الوطن** محل الدراسة، لكن ترتيب هذه القضايا في الصحيفتين اختلف عنه في ترتيب ذات القضايا لدى المبحوثين. وأظهرت الدراسة

(٤٢) هدى باقر نعمت، «دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات القضايا العامة لدى الجمهور في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية ميدانية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠١)، ص ١٥٣ ـ ١٥٥.

(٤٣) خالد بن سعيد الصواعي، «دور الصحافة العمانية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا المحلية لدى الرأي العام،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٨.

وجود ارتباط إيجابي بين الصدقية التي تحظى بها الوسيلة لدى الجمهور ومقدار التوافق بين أولويات هذه الوسيلة وأولويات الجمهور، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن شبكة الإنترنت والفضائيات العربية تقدمت على حساب وسائل إعلام أخرى محلية وخارجية يتابعها الجمهور العماني ويتلقى معلوماته من خلالها.

ـ دراسة أمجد بدر القاضي، «دور الإعلام الأردني في تنمية وعي الشباب الجامعي وتشكيل الأجندة والأولويات الخاصة بهم: دراسة ميدانية وتحليلية، (٢٠٠٦)»[٤٤]: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل القضايا التي يفكر فيها الجمهور وإبرازها، ومعرفة الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في تنمية معرفة الشباب في مختلف القضايا التي تخصهم. وقد أظهرت النتائج أن تعرض شباب الجامعات الأردنية لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة أكثر من الوسائل المطبوعة، وأن أهم الأسباب التي تدفعهم إلى التعرض لوسائل الإعلام الأردنية تتمثل بمتابعة الأحداث الجارية والتفاعل معها وقضاء وقت الفراغ، كما توصلت إلى أن قلة من الشباب الجامعي الأردني بيَّن أن وسائل الإعلام الأردنية تؤثر في تكوين اتجاهاته وتشكيلها.

ـ دراسة حنان أحمد سليم، «علاقة الفضائيات الإخبارية والصحف والجماعات المرجعية بتشكيل الاهتمامات نحو قضايا الإصلاح السياسي لدى الرأي العام المصري، (٢٠٠٦)»[٤٥]: وقد سعت الدراسة إلى معرفة علاقة الفضائيات الإخبارية والصحف... بتشكيل الاهتمامات نحو الإصلاح السياسي، وأبرزت نتائج الدراسة التحليلية أن هناك اهتمامات بارزة بالإصلاح السياسي، كما أوضحت الدراسة أن كثافة التعرض للمضمون الإخباري بالفضائيات والصحف يمثل متغيراً مهماً في تدعيم تأثيرات تلك الوسائل في تشكيل اهتمامات الرأي العام المصري، وأوضحت وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المبحوثين في ما يتعلق بمتغير الصدقية والاعتماد وسهولة الوصول إلى المعلومات نحو الفضائيات والصحف.

ـ دراسة نسرين طنطاوي، «الصحافة المصرية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا القومية لدى قادة الرأي بالمجتمع المحلي بالتطبيق على محافظة المنيا،

(٤٤) أمجد بدر القاضي، «دور الإعلام الأردني في تنمية وعي الشباب الجامعي وتشكيل الأجندة والأولويات الخاصة بهم: دراسة ميدانية وتحليلية،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣.

(٤٥) حنان أحمد سليم، «علاقة الفضائيات الإخبارية والصحف والجماعات المرجعية بتشكيل الاهتمامات نحو قضايا الإصلاح السياسي لدى الرأي العام المصري،» ورقة قُدِّمَت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢٠٠٩)»[٤٦]: وقد أشارت إلى أن الصحف المصرية جاءت في مقدمة المصادر التي يعتمد عليها قادة الرأي للحصول على المعلومات ومتابعة الأخبار، وأن دوافع التعرض للصحافة المصرية جاءت لمعرفة تطورات الأحداث والقضايا، والمساعدة في تكوين رأي بشأن القضايا المطروحة ثم دوافع معرفة القضايا التي تشغل الرأي العام. كما كشفت الدراسة عن تراجع معدل اعتماد قادة الرأي على الصحف كمصدر للمعلومات عن القضايا القومية، واعتمادهم على مصادر أخرى مثل: الفضائيات الخاصة والعربية، وبينت النتائج تقدم قضايا الإصلاح السياسي في المرتبة الأولى من بين القضايا الأخرى.

ـ دراسة عبد العزيز الجبوري، «دور الصحافة العراقية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا السياسية لدى الشباب»، (٢٠١٢)[٤٧]: وقد أشارت إلى أن الصحف محل الدراسة اعتمدت على الخبر بشكل أساسي بنسبة ٥٨,٨ بالمئة، من جملة الأشكال الصحفية، وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب كل من الصحف لهذه الأشكال، كما بيّنت الدراسة أن الأحداث السياسية (خارجية ـ داخلية) هي الدافع الرئيسي لقراءة الصحف عند عيِّنة الدراسة، وجاءت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في مقدمة المصادر التي يعتمد عليها الشباب العراقي للحصول على المعلومات السياسية.

ب ـ دراسات أجنبية (ترتيب الأولويات)

ـ دراسة ماكسويل ماك كومبس، «ترتيب الأجندة في وسائل الإعلام (١٩٧٢)»[٤٨]: وهي أول دراسة في ترتيب الأجندة في وسائل الإعلام، وكان هدفها الرئيسي هو التحقق من قدرة وسائل الإعلام على ترتيب أجندة الناخبين أثناء حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٦٨، حيث أثبتت الدراسة قدرة وسائل الإعلام على وضع أجندة

(٤٦) نسرين حسام الدين حسن طنطاوي، «الصحافة المصرية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا القومية لدى قادة الرأي بالمجتمع المحلي بالتطبيق على محافظة المنيا،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠.

(٤٧) عبد العزيز خلف خليل الجبوري، «دور الصحافة العراقية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا السياسية لدى الشباب،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، ٢٠١٢)، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٤٨) McCombs and Shaw, «The Agenda-Setting Function of Mass Media».

الناخبين، كما أثبتت الارتباط الإيجابي بين أجندة التلفزيون أثناء الانتخابات وبين أجندة المشاهدين من خلال إدراكهم القضايا التي أثارها التلفزيون.

- دراسة ميشال سالوين وتوني أتواتر، «أجندة القضايا البيئية في وسائل الإعلام» (١٩٨٥)[٤٩]: وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة أجندة الصحافة حول القضايا البيئية بأجندة الجمهور، وقد توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بأجندة القضايا البيئية في وسائل الإعلام وبين أجندة الجمهور حول القضايا نفسها، وقد استطاعت وسائل الإعلام أن ترتب أجندة الجمهور حول القضايا البيئية من خلال نقل المعلومات إلى الجمهور، وبالتالي التأثير في ترتيب أولوياتهم في القضايا البيئية.

- دراسة واين وانتا ويو وي هو، «اختبار الفاصل الزمني في وضع الأجندة، (١٩٩٢)»[٥٠]: توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بين درجة التعرض لوسائل الإعلام من قبل الجمهور وبين معدل اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا التي تثيرها، وإلى وجود ارتباط بين إدراك الجمهور للقضايا وبين أجندة وسائل الإعلام.

- دراسة باتريك روسلر وميتشيل شينك، «ترتيب أجندة العمل الانتخابي ووسائل الإقناع وتأثيرات الإعلام في الجمهور الألماني» (٢٠٠٠)[٥١]: طبقت هذه الدراسة على عيِّنة من الأفراد الذين تعرضوا لوسائل الإعلام إبان الحملة الانتخابية في ألمانيا، فأظهرت النتائج قدرة وسائل الإعلام على وضع أجندة الجمهور في ما يتعلق بعملية الانتخابات، وأن تأثيرات وسائل الإعلام في وضع أجندة الجمهور تزيد متى ما تنوعت سبل الإقناع في صياغة رسائل وسائل الإعلام.

- دراسة جولي دك وآخرين، «وضع الأجندة والتحزب السياسي والحملات الانتخابية (٢٠٠٣)»[٥٢]: أظهرت الدراسة أن أجندة الأحزاب في الانتخابات أثرت في

---

(٤٩) Michael B. Salwen and Tony Atwater, «Media Agenda-Setting with the Environment Issues,» *Journalism Quarterly* (Summer 1985).

(٥٠) Wayne Wanta and Yu-Wei Hu, «Time Lag Differences in the Agenda-Setting Process: An Examination of Five News Media International,» *Journal of Public Opinion Research* (vol. 6, no. 3 (1994)).

(٥١) Patrick Rossler and Michael Shenk, «Cognitive Bonding and the German Reunification Agenda Setting and Persuasion Effects of Mass Media,» *International Journal Public Research*, vol. 12, no. 1 (2000).

(٥٢) Julie Duck, Thomas Morton and Kate Fortey, «Agenda Setting and Political Partisanship in an Election Campaign: Reinforcing and Undermining Partisan Voting Intentions,» paper presented at: The Annual Meeting of the International Communication Association, Marriott Hotel, San Diego, 2003.

أجندة الجمهور نحو القضايا المهمة في المجتمع الأسترالي، وتوصلت إلى أن أهمية القضية الشخصية للفرد أدّت دوراً في تبنيه أجندة الأحزاب في الانتخابات الأسترالية، فكلما كانت القضية ذات صلة له تبنّاها الفرد.

- دراسة ميتروك وآخرين، «المستويان الأول والثاني لبناء ووضع الأجندة: بالتطبيق على العلاقة بين الإرهاب والرئيس ووسائل الإعلام (٢٠٠٦)»[٥٣]: سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور الاتصالات الرئاسية نحو الإرهاب وتشكيل المحتوى الإعلامي في إبراز القضية في الفترة من ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلى نهاية عام ٢٠٠٤، أي معرفة ما إذا كانت تغطية قضايا الإرهاب في قناتين إخباريتين ونشراتهما الإخبارية المسائية والعلاقات الرئاسية بهما لهما تأثير في بعضهما بعضاً وتأثير في أجنداتهما، وتوصلت إلى أن إبراز القضايا المتعلقة بالإرهاب كانت في أجندات الاتصالات الرئاسية ووسائل الإعلام، وهي ثلاث قضايا (الحرب على الإرهاب والأمن الداخلي والإرهاب نفسه)، بينما جاءت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر والهجمات الإرهابية وهي القضايا البارزة في المرتبتين الرابعة والخامسة في الأجندة الرئاسية، وتنعكس على الأجندة الإعلامية. وكانت أهم السمات البارزة في قضية الإرهاب في الأجندة الرئاسية هي التكتيكات المستخدمة في الحرب على الإرهاب والمداخل التنظيمية للأمن الداخلي ومنع الإرهاب والحملات المناهضة للإرهاب. أما في الأجندة الإعلامية فكانت أبرز سمات القضايا هي التكتيكات المستخدمة في الحرب على الإرهاب ومنعه، والحملات الدولية عليه، والجهود العسكرية للحرب على العراق والجماعات والأفراد الإرهابيين على التوالي. وقد وجدت الدراسة علاقة دالة إحصائية بين بروز القضايا وتكرارها في الأجندتين الإعلامية والرئاسية حيث جاءت القضايا نفسها التي يهتم بها الرئيس الخاصة بالإرهاب في وسائل الإعلام الخاضعة للتحليل. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين تكرار سمات قضايا الإرهاب المستخدمة في الجهود الاتصالية الرئاسية وسمات القضايا التي تستخدمها وسائل الإعلام.

- دراسة فيليب بالماغرين، «ترتيب الأجندة بين وسائل الإعلام والقضايا المحلية والقومية» (٢٠٠٧)»[٥٤]: حيث أجرى من خلال هذه الدراسة مقارنة بين أجندة وسائل

---

(٥٣) M. A. Mitrook [et al.], «First and Second Level Agenda Building and Agenda Setting: Terrorism, the President, and the Media,» paper presented at: The Annual Meeting of the International Communication Association, Dresden International Congress Centre, Dresden, Germany, 2009.

(٥٤) Philip Palmagreen, «Agenda-Setting with Local and National Issuse,» *Communication Research*, vol. 4, no. 4 (2007).

الإعلام بالنسبة إلى القضايا المحلية وبين القضايا القومية، من خلال دراسته لصحيفة إسبانية من جانب، ومن جانب آخر للقنوات التلفزيون الأمريكية الرئيسية والمتمثلة بـ «ABC ـ CBS ـ NBC»، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين تغطية الصحف للقضايا المحلية وإدراك الجمهور لتلك القضايا وأهميتها، وكذلك جاءت النتيجة مطابقة على التلفزيونات، أما في جانب القضايا القومية، فقد أثبتت الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين التغطية التلفزيونية للقضايا القومية من ناحية، وإدراك الجمهور بأهميتها من جانب آخر.

ـ دراسة م. د. ماتساغانيس، «العلاقة بين أجندة الجمهور وعلاقات الاعتماد على وسائل الإعلام والتهديد دراسة تجريبية (٢٠٠٩)»(٥٥): تعدُّ هذه الدراسة خطوة أولى ومحاولة للتكامل بين اثنتين من نظريات الإعلام (نظرية وضع الأجندة ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام)، وذلك بهدف دراسة العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام في ظل ظروف تتسم بتهديد الجمهور. وقد أكدت الدراسة عدم ثبوت الفرض القائل بأن الأفراد الذين يشعرون بالتهديد المتزايد أكثر اعتماداً على وسائل الإعلام، أي أنها لم تتوصل إلى إثبات الفروض الخاصة بنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، ولم تثبت علاقة بين مستويات التهديد وأجندة الجمهور، وأشارت النتائج إلى أن أجندة الأفراد بالنسبة إلى القضايا المهمة تعتمد على الصحف في المعلومات، لتحقيق الأهداف المتمثلة بالفهم الاجتماعي.

ـ دراسة سبيرو كيوسيز وآخرين، «وضع الأجندة والتهيئة المعرفية وقضية ملكية الأحزاب: استعراض العلاقات بينهم وتأثيرها في قرارات التصويت الانتخابي (٢٠٠٩)»(٥٦): تختبر هذه الدراسة طبيعة العلاقات بين وضع الأجندة والتهيئة المعرفية وقضية ملكية الأحزاب السياسية في التأثير في قرارات التصويت خلال الانتخابات المحلية السويدية. وأشارت النتائج إلى أن تتابع عملية وضع الأجندة والتهيئة المعرفية والتصويت تقدم إطاراً محدداً لما يطلق عليه «نظرية ملكية القضية». وقد خلص الباحث إلى تصميم نموذج قائم على أن الانتباه إلى وسائل الإعلام الإخبارية والنقاش يؤدي

(٥٥) Matthew D. Matsaganis, «Power of Issues, Issues of Power: An Experimental Study of Links between Public Agenda, Media Dependency Relations, and Threat,» paper presented at: The Annual Meeting of the International Communication Association, Sheraton New York, New York City, 2009.

(٥٦) Spiro Kiousis, Jesper Stromback and Michael McDevitt, «Agenda Setting, Issue Ownership, and Priming: Exploring Linkages and Impact on Vote Choice,» paper presented at: The Annual Meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Sheraton Boston, 2009.

إلى أهمية القضية المدركة وقوة الرأي ووضوح الأيديولوجيا السياسية وأخيراً قرار التصويت.

٣ ـ دراسات تتعلق بنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

أ ـ دراسات عربية

ـ دراسة هشام عطية عبد المقصود محمد، «علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها في أنماط الأداء الصحفي في التسعينيات (١٩٩٨)»[٥٧]: سعت هذه الدراسة إلى رصد أنماط تعامل النخب السياسية المصرية مع الصحافة في ما يتعلق بمعدلات قراءة مختلف الصحف المصرية، وأنماط تفضيلات النخب لمختلف الصحف والمضامين الصحفية ودوافع التفضيل، ورصد تقييم النخب لدور الصحافة في عملية صنع القرار. وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد اعتماد النخب السياسية على الصحافة من خلال ما أولوه من صدقية تفوق أي وسيلة إعلامية أخرى. وأظهرت النتائج اعتماد النخب السياسية المصرية على الصحافة من خلال منحها أولوية في تلبية مختلف الحاجات المعرفية والتوجيهية مقارنة بغيرها من وسائل الإعلام الأخرى، واكتملت حدود تحقق فروض نموذج الاعتماد، من خلال تأكيد عمليات التأثير المرتدة من قبل مجموعات النخب على أدوار الصحافة المصرية وأدائها.

ـ دراسة جمال عبد العظيم أحمد، «دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي» (٢٠٠٠)[٥٨]: وقد هدفت إلى معرفة مدى اعتماد قادة الرأي على وسائل الإعلام عامة، والصحافة خاصة، كمصدر لمعرفتهم السياسية، والتأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي والنظام الصحفي والجمهور. وقد توصلت إلى العديد من النتائج، من أهمها: اعتمد قادة الرأي العام على وسائل الإعلام في الحصول على معلوماتهم السياسية بنسبة ٣٧,٣ بالمئة، كما اتصل ١٩ بالمئة من مفردات العيِّنة بوسائل الإعلام، وهذا يؤكد الاعتماد المتبادل ما بين وسائل الإعلام والجمهور. كما أثبتت الدراسة أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الاعتماد على وسائل الإعلام وبين المعرفة الخاصة

---

(٥٧) هشام عطية عبد المقصود محمد، «علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها في أنماط الأداء الصحفي في التسعينيات،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٨).

(٥٨) جمال عبد العظيم أحمد، «دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي: دراسة ميدانية،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، السنة ٢، العدد ١ (٢٠٠٠)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣.

بعدد أعضاء مجلس الشعب وعدد الدوائر الانتخابية. وقد ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية وبين المعرفة بعدد أعضاء مجلس الشعب، وفي إطار العلاقة بين المتغيرات المختلفة لنظرية الاعتماد (النظام الاجتماعي والنظام الصحفي، والجماهير) أشارت النتيجة إلى أن المحددات الخاصة بالنظام السياسي/ الاجتماعي عليها الدور الأول في تفعيل المشاركة في العملية الانتخابية ويليها المحددات الخاصة بالجمهور، وتوصلت الدراسة إلى أن ٥٣,٣ بالمئة اعتمدوا على الصحافة في تكوين آرائهم السياسية عن الانتخابات، وعلى ذلك فإن العلاقة بين النظام السياسي ووسائل الإعلام والجمهور هي علاقة اعتماد متبادلة تفاعلية.

ـ دراسة السيد بهنسي حسن، «مدى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام المصرية أثناء الأزمات: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات» (٢٠٠٠)[٥٩]: خلصت الدراسة إلى أن التلفزيون المصري ثم الصحف المصرية ثم الإذاعة المصرية على الترتيب في مقدمة وسائل الإعلام التي يعتمد عليها الجمهور أثناء الأزمات، وأظهرت وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين وسائل الإعلام المصرية الثلاث في ما يتعلق بأسباب اعتماد الجمهور عليها أثناء الأزمات. وأشارت الدراسة إلى وجود درجة عالية من الاقتران بين درجة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام المصرية ودرجة اعتماده عليها، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الثلاث: التلفزيون ـ الصحافة ـ الإذاعة، أثناء الأزمات بشأن التأثيرات المترتبة على اعتماد الجمهور على هذه الوسائل.

ـ دراسة إيناس أبو يوسف، «الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات: دراسة ميدانية» (٢٠٠١)[٦٠]: سعت هذه الدراسة إلى رصد مدى اعتماد طلاب جامعة القاهرة على وسائل الإعلام في استقاء معلوماتهم السياسية، وقد أظهرت نتائجها مدى اعتماد الطلاب على وسائل الإعلام في استقاء المعلومات الخاصة أثناء الأزمات، واتفقت مع مدخل التهيئة المعرفية، حيث ارتبطت أولويات القضايا لدى الطلاب المبحوثين مع القضايا ذات النصيب الأكبر من الاهتمام الإعلامي لدى المصادر

(٥٩) السيد بهنسي حسن، «مدى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام المصرية أثناء الأزمات: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، العدد ٤ (٢٠٠٠)، ص ٢٩.

(٦٠) إيناس أبو يوسف، «الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات: دراسة ميدانية،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، السنة ٢، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠٠١)، ص ١١٩.

الإعلامية المتاحة على الساحة العامة. كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من طلاب العيِّنة أجابت بأنها تحرص على قراءة الصحف بنسبة ٨٥,٩ بالمئة من مجموعة العيِّنة، بينما جاءت برامج التلفزيون في المرتبة الثانية بنسبة ٧٢,٣ بالمئة وجاءت الإذاعة في المرتبة الثالثة.

ـ دراسة أميرة محمد العباسي، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الاعلان في تفعيل هذه المشاركة: دراسة ميدانية» (٢٠٠١)[٦١]: سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى علاقة مجتمع الدراسة بوسائل الإعلام المصرية، حيث أشارت إلى ارتفاع نسبة تعرض النساء للوسائل الإعلامية التقليدية (التلفزيون والصحافة والإذاعة)، كما أظهرت ضعف الإقبال من المبحوثات على متابعة الموضوعات الإخبارية والسياسية، وأكدت نتائجها أن النظرة إلى دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودعمها يجب أن يتم في إطار سياق مجتمعي، وليس الاعتماد الكلي على وسائل الإعلام، وتلقي المبحوثات مسؤولية كبيرة على تلك الوسائل لوجود قصور في الأداء حول القضايا السياسية المتعلقة بالمرأة. وقد تصدَّر التلفزيون والصحف والإذاعة والندوات والمناقشات المباشرة قائمة الوسائل الإعلامية والاتصالية الأقدر على القيام بمهمة رفع الوعي السياسي لدى المرأة المصرية.

ـ دراسة وليد فتح الله بركات، «اعتماد الشباب الجامعي الكويتي على وسائل الإعلام في المعرفة بالقضايا العربية والدولية» (٢٠٠٣)[٦٢]: استهدفت الدراسة التعرف إلى وسائل الإعلام التي يسعى إليها الشباب الجامعي الكويتي إلى الحصول على المعلومات عن الأحداث الجارية في ضوء نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وقد انتهت إلى أن تلفزيون الكويت حظي بثقة كبيرة لدى المبحوثين، وتوصلت إلى أن صحيفة **الوطن** الكويتية هي أهم مصدر صحفي محلي لكل الموضوعات. وأثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة بين الوسيلة التي يعتمد عليها المبحوث للحصول على الأخبار وبين كثافة التعرض لوسائل الإعلام، وأخرى بين الوسيلة التي يعتمد

---

(٦١) أميرة محمد العباسي، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، السنة ٢، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠٠١)، ص ٥٠ ـ ٥٣.

(٦٢) وليد فتح الله بركات، «اعتماد الشباب الجامعي الكويتي على وسائل الإعلام في المعرفة بالقضايا العربية والدولية،» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، العدد ١٨ (٢٠٠٣)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

عليها المبحوث للحصول على الأخبار عن انتخابات الرئاسة الامريكية وبين نوع المبحوث.

ـ دراسة عبد الله زلطة، «اتجاهات النخبة الصحفية المصرية نحو اداء القنوات التلفزيونية الاخبارية: دراسة تطبيقية (٢٠٠٥)[٦٣]: تعرفت إلى آراء واتجاهات النخبة الصحفية المصرية نحو الأداء المهني للقنوات التلفزيونية والإخبارية في ظل نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وقد أكدت المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة صدقية كل من القنوات الإخبارية العربية والقنوات الإخبارية الاجنبية، ولا بين درجة ثقة أفراد النخبة الصحفية في ما تبثه كل هذه القنوات، ولا بين درجة التزام كل من القنوات الإخبارية العربية والقنوات الأجنبية بأخلاقيات مهنة الإعلام من وجهة نظر النخبة الصحفية المصرية. وبيَّنت الدراسة أن نسبة ٣٩ بالمئة من إجمالي العيِّنة أكدت أن القنوات الإخبارية ناجحة في التأثير في جمهور الصحفيين المصريين.

ـ دراسة سلام أحمد عبده، «قراءة الصحف الحزبية والخاصة وعلاقتها باتجاهات القراء نحو الإصلاح السياسي: دراسة ميدانية» (٢٠٠٥)[٦٤]: طبقت هذه الدراسة نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، واستهدفت معرفة العلاقة بين قراءة الصحف الحزبية والخاصة وبين اتجاهات القراء نحو رؤية الحكومة للإصلاح السياسي كهدف رئيسي، وكذا التعرف إلى العلاقة بين كثافة التعرض للصحف واتجاهات القراء نحو الإصلاح السياسي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين معدل قراءة الصحف الحزبية والخاصة وموضوع الدراسة بين اتجاهات قراء هذه الصحف نحو الإصلاح السياسي. وهذا يعني أن رؤية المبحوثين تأثرت بقراءة الصحف. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مستوى ثقة قراء صحف **الوفد** و**المصري** و**اليوم** و**الأسبوع**، وبين اتجاهاتهم نحو الإصلاح، في حين أظهرت عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى ثقة قراء صحف **الأهالي** و**الأحرار** و**العربي**

(٦٣) عبد الله زلطة، «اتجاهات النخبة الصحفية المصرية نحو أداء القنوات التلفزيونية الإخبارية: دراسة تطبيقية،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر «مستقبل وسائل الإعلام العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٥، ص ٩٣٦ ـ ٩٣٧.

(٦٤) سلام أحمد عبده، «قراءة الصحف الحزبية والخاصة وعلاقتها باتجاهات القراء نحو الإصلاح الساسي: دراسة ميدانية،» **المجلة المصرية للدراسات المتخصصة** (كلية التربية النوعية، جامعة عين شمس، القاهرة)، العدد ١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٢٦ ـ ٢٨.

وصوت **الأمة**، وبين اتجاههم نحو الإصلاح السياسي، بينما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المعالجة في صحيفة **المصري اليوم** للإصلاح السياسي وبين اتجاه قراء الصحيفة.

ـ دراسة نائلة إبراهيم عمارة، «دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو الانتخابات الرئاسية في مصر» (٢٠٠٦)[٦٥]: تعرفت هذه الدراسة إلى نوعية المصادر التي اعتمد عليها الجمهور المصري للحصول على المعلومات حول الانتخابات، وقياس المتغيرات الديمغرافية للمبحوثين على مستوى المعرفة وشد الانتباه نحو الانتخابات، وقد أظهرت نتائجها عدم وجود تأثير لمتغير النوع على كل من مستوى المعرفة وشدة الاتجاه نحو الانتخابات الرئاسية في مصر. كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لنوع الوسيلة التي يعتمد عليها الأفراد في اكتسابه للمعلومات العامة عن الانتخابات الرئاسية، وانتهت إلى أن الأكثر اعتماداً على وسائل الإعلام الحكومية هم الأكثر إيجابية في اتجاهاتهم نحو الانتخابات من المعتمدين على وسائل أخرى.

ـ دراسة حسن أبو شنب وماجد تربان، «اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على وسائل الإعلام الجديدة في الحصول على المعلومات أثناء الأزمات: دراسة تطبيقية على الأزمة الداخلية الفلسطينية» (٢٠٠٨)[٦٦]: تعرفت هذه الدراسة إلى مدى اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على وسائل الإعلام الجديدة للحصول على المعلومات وقت الأزمات، فأشارت نتائجها إلى أن طلبة الجامعات الفلسطينية اعتمدوا بالدرجة الأولى على الفضائيات العربية، ثم مواقع الإنترنت، وجاءت الإذاعة المحلية ضمن قائمة الاعتماد على وسائل الإعلام بشكل دائم، وجاء تلفزيون فلسطين في المرتبة الأولى بنسبة ٦٣,٥ بالمئة، يليه الفضائيات العربية، وجاءت الصحف المحلية الفلسطينية في المرتبة الأولى من حيث الاعتماد على الصحف أثناء الأزمات.

---

(٦٥) نائلة إبراهيم عمارة، «دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو الانتخابات الرئاسية في مصر،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٦٦) حسن أبو شنب وماجد تربان، «اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على وسائل الإعلام الجديدة في الحصول على المعلومات أثناء الأزمات: دراسة تطبيقية على الأزمة الداخلية الفلسطينية،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي الرابع لشعبة علوم الإعلام «وسائل الإعلام الجديدة وآفاق المستقبل»، الذي أقامته الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام بالقاهرة عام ٢٠٠٨، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

- دراسة عبد الحكيم عبد الله عمر مكارم، «دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات اليمنية» (٢٠٠٩)[٦٧]: وقد أظهرت نتائج الدراسة اهتماماً مرتفعاً لدى شباب الجامعات اليمنية بمتابعة القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية وما تعرضه وسائل الإعلام من مواد ووقائع وما يطرح من مشكلات سياسية، وجاءت وسائل الإعلام في مقدمة المصادر التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في المشاركة في العمل السياسي، والإدلاء بالصوت في الانتخابات، والمناقشة السياسية بينما احتلت الأسرة والأصدقاء وزملاء الدراسة مراكز تالية. واتفقت نتائج الدراسة مع مدخل الاعتمادية على وسائل الإعلام في استقاء المعلومات السياسية - خاصة وقت الأزمات - كما أثبتت وجود علاقة ارتباطية طردية جزئية للمعرفة السياسية بمعدل التعرض للصحف اليمنية والعربية والأجنبية، حيث ثبتت صحة العلاقة الارتباطية الطردية للمعرفة السياسية بمعدل التعرض للصحافة اليمنية والعربية، في حين لم تثبت صحة العلاقة الارتباطية الطردية للمعرفة السياسية بمعدل التعرض للصحافة الأجنبية. وكشفت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين المعرفة السياسية ومعدل التعرض للراديو والقنوات التلفزيونية اليمنية والعربية والأجنبية.

ب - دراسات أجنبية (الاعتماد على وسائل الإعلام)

- دراسة روبرت هيرد، «إدراك الجمهور لاحتياجاته من المعلومات والاستفادة من مضمون وسائل الإعلام أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الامريكية» (١٩٨٥)[٦٨]: كشفت هذه الدراسة عن ماهية المعلومات التي يحتاج إليها الجمهور ويبحث عنها أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، وقدرة وسائل الإعلام على تحقيق رغبات الجمهور في الحصول على تلك المعلومات. وقد جمع الباحث المعلومات للتأكد من اتجاهات الجمهور ومعرفة إدراكهم لحملة الانتخابات، ومدى تغطيتها من قبل وسائل الإعلام، ونوعية المعلومات التي حصلوا عليها. وأظهرت الدراسة، أن الجمهور من أفراد العيِّنة

---

(٦٧) عبد الحكيم عبد الله عمر مكارم، «دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات اليمنية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٩)، ص ١٩٤.

(٦٨) Robert E. Hurd, «Public Perceptions of Its Information Needs and the Utility of News Media Content during the 1984 Presidential Election Campaign,» paper presented at: The Annual Meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication 68th, Memphis, TN, 1985.

كانوا يبحثون عن المعلومات المتعلقة بكفاءة المرشح وقدرته السياسية، وأن مثل هذه المعلومات تستطيع أن تحدد لهم كيفية التصويت في الانتخابات.

- دراسة ويليام لوغز وساندرا بول - روكيتش، «علاقة أنماط قراءة الصحف ببعض المتغيرات» (١٩٩٣)[٦٩]: توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة عدم وجود ارتباط بين مستوى التعليم وبين مستوى الاعتماد على وسائل الإعلام، وذلك لثقة المبحوثين الحاصلين على مستوى مرتفع من التعليم بإدراكهم لمختلف القضايا الاجتماعية وبالتالي انتفاء الحاجة إلى الاعتماد على الصحف في معرفة تلك القضايا.

- دراسة غاري آلِن وآخرين، «المعرفة السياسية لدى الأطفال وتذكرهم للقصص الإخبارية السياسية» (١٩٩٧)[٧٠]: وقد أجريت على الأطفال لمعرفة مدى تذكرهم لبعض الأحداث المتعلقة بانتخابات الرئاسة الأمريكية، في محاولة من الباحث للربط بين المستوى الدراسي والمعرفة والوعي السياسي، ومدى تذكرهم للمعلومات الواردة في الأخبار المتعلقة بالانتخابات. وقد توصلت الدراسة إلى أن الوعي والمعرفة لدى الأطفال حول الموضوع السياسي الذي تضمنته الأخبار أكثر قدرة على الاستنتاجات وبناء توقعات ذات دلالة وذلك أكثر من الوسائل الأخرى.

- دراسة يانغ - هوان لي، «الاعتماد على وسائل الإعلام ومواقع الشبكات الاجتماعية» (٢٠٠٨)[٧١]: تعرفت هذه الدراسة إلى تأثير اعتماد الفرد على وسائل الإعلام في اتجاه الفرد نحو الاشتراك في مواقع الشبكات الاجتماعية، حيث ينظر الباحث إلى اعتماد الفرد على وسائل الإعلام كمؤشر للتنبؤ باتجاه الفرد نحو تلك المواقع المخصصة للشبكات الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز الدوافع التي أدّت دوراً في الاتجاه نحو استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية هي الدوافع الفردية والاجتماعية، في حين كانت بعض الدوافع الأخرى غير ذات صلة باستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية. وبيّنت أن الإناث كُن أكثر إظهاراً للعلاقة بين الاعتماد على وسائل الإعلام واستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية أكثر من الذكور.

---

(٦٩) William E. Loges and Sandra J. Ball-Rokeach, «Dependency Relations and Newspaper Readership,» *Journalism Quarterly*, vol. 70 (1993).

(٧٠) Gary Allen [et. al.], «Children's Political Knowledge and Memory of Political News Stories,» *Child Study Journal*, vol. 27, no. 3 (1997).

(٧١) Yang-Hwan Lee, «Individual Media Dependency (IMD) and Social Networking Website: Exploring Relations between Motivational Dimensions of IMD and SNW Use,» Paper Presented at: The Annual Meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal, Quebec, Canada, 2008.

- دراسة شابيرو وباريغا، «التطابق العاطفي والاعتماد على وسائل الإعلام وواقعية القصص الإعلامية» (٢٠٠٩)[٧٢]: تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى التطابق العاطفي بين الجمهور والشخصيات بالقصة الإعلامية وظروف حدوث ذلك التطابق. وقد أثبتت الدراسة أن القصص الإعلامية ذات التطابق العاطفي أسرع في القراءة لدى المبحوثين من القصص الإعلامية التي لا تشتمل العواطف أو حتى تشتمل عدم التطابق العاطفي. وأشارت الدراسة إلى أن استدعاء المبحوثين للعاطفة كان أسرع في حالة القصص الإعلامية ذات التطابق العاطفي من القصص التي لا تشتمل على التطابق العاطفي، وتوصلت إلى أن القصص الإعلامية ذات التطابق العاطفي والقصص التي لا تثير العواطف على حد سواء تدرك باعتبارها أكثر واقعية من القصص الإعلامية التي لا تشتمل على تطابق عاطفي.

- دراسة جون دايفيس، «تأثير الاعتماد على وسائل الإعلام في اتخاذ قرارات التصويت في الانتخابات» (٢٠١٠)[٧٣]: تهدف الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين الاعتماد على وسائل الإعلام واتخاذ قرارات التصويت في الانتخابات، حيث يرى الباحث أنه في العالم المثالي تنتج وسائل الإعلام تغطية موضوعية غير متحيزة للقضايا السياسية، وبالتالي تتخذ قرارات التصويت من جانب المواطنين الواعين بأكثر القضايا أهمية لهم والتصويت للمرشحين الذين سيخدمون اهتماماتهم بأفضل الطرق. وقد أظهرت الدراسة أن التعرض المكثف لوسائل الإعلام الإخبارية، واتساع الهدف الذي يتعرضون من أجله يؤدي إلى التأثير الإيجابي في قرار التصويت لديهم، وأن المتغيرات الديمغرافية كالنوع والعرق والسن والدخل والتعليم، كان لها دور هام في التأثير خلال تعرض الجمهور للأخبار السياسية عن طريق وسائل الإعلام، حيث كان المبحوثون الأكبر سناً أكثر اهتماماً بالسياسة، وأكثر رغبة في أن يتم إعلامهم بالمعلومات السياسية. وأوضحت الدراسة أن إدراك الأهمية القوية للإنترنت متغير سلبي للتنبؤ باستخدام وسائل الإعلام للمعلومات السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن المبحوثين الأصغر سناً والأعلى في الاهتمام السياسي كانت قراراتهم الانتخابية قائمة على موقف المرشح من القيادة وسمات القيادة لديه، وأثبتت أن المبحوثين الذين ينظرون إلى المجلات

---

(٧٢) Michael A. Shapiro and Claudia A. Barriga, «Emotional Congruency, Media Dependency, and the Realism of Media Stories,» paper presented at: The Annual Meeting of the International Communication Association, Dresden International Congress Centre, Dresden, Germany, 2009.

(٧٣) John Davis, «The Effect of Media Dependency on Voting Decisions,» paper presented at: The Annual Meeting of the International Communication Association, Marriott, Chicago, 2009.

المطبوعة كمصدر مهم للمعلومات السياسية كانوا يميلون إلى اتخاذ قراراتهم الانتخابية بناء على القضايا وسمات القيادة.

٤ ـ حدود الاستفادة من الدراسات السابقة

الإرث العلمي هو عملية تراكمية، تتأثر وتؤثر بشكل تتابعي، والنظريات العلمية أسس تبنى عليها الدراسات اللاحقة، وتستفيد من منجزاتها ونتائجها. كما إن الدراسات السابقة طريق يعبر من خلاله الباحث إلى دراسات جديدة تفضي إلى نتائج جديدة تفيد المجالات العلمية والإنسانية. ويتضح من خلال رصد الدراسات السابقة التي تمثلت بدراسات تناولت وسائل الإعلام السعودية ودراسات عربية تناولت وسائل الإعلام العربية ودراسات أجنبية تناولت وسائل الإعلام الأجنبية، اعتمدت على الدراسة التحليلية والميدانية، والراصد لنتائج هذه الدراسات يجد اتفاقاً في نتائجها ويجد اختلافات أيضاً في بعض نتائجها. ولعل الاتفاق في تلك النتائج يأتي من خلال بعض فروض نظريات الدراسة، التي تعنى بشكل عام بحالة الإنسان وسلوكياته، حتى وإن اختلفت تلك الحالة من مجتمع إلى آخر. أما أوجه الاختلاف، فلعل السياقات الزمانية والمكانية تؤدي دوراً كبيراً في تلك الاختلافات. ولعل مستوى الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام في دول ولا تتمتع بها بذات المساحة في دول أخرى من أسباب اختلاف نتائج الدراسات، فالحرية الممنوحة لوسائل الإعلام الأجنبية ليست ممنوحة لوسائل الإعلام العربية بالمستوى والمساحة ذاتيهما، والحرية الممنوحة لوسائل الإعلام في السعودية ليست بالمستوى والمساحة ذاتيهما الممنوحة لوسائل الإعلام في بعض البلدان العربية. إذاً فمستوى الحرية لتلك الوسائل يعطيها حرية في الطرح والتناول لمختلف القضايا حسب ما يرغبه الجمهور الذي يزيد اعتماده على وسائل الإعلام متى ما وجد صدقية في طرح تلك الوسائل لكل القضايا، وبالتالي ستؤثر فيه وفي أجندته. لكن الجمهور إذا لم يجد بغيته من وسائل الإعلام، ولم يشعر بصدقيتها في الطرح، فإن الأثر سيكون بسيطاً، وسيبحث عن مصادر أخرى غير وسائل الإعلام في استقاء معلوماته.

ـ الدراسات السعودية؛ لم تتناول القضايا ذات البعد السياسي، وجاءت نتائجها قريبة من المتوقع، بحيث لم يتحقق للجمهور تطلعاته في تناول القضايا بشفافية، لهذا لم يعتمد الجمهور السعودي كثيراً على الوسائل الإعلامية السعودية في معرفة القضايا

السياسية الداخلية والخارجية في ظل بدائل كثيرة لعل من أهمها الفضائيات الإخبارية وشبكة الإنترنت.

- الدراسات العربية؛ وإن تمتعت بهامش حرية أكبر إلا أنها لم تتناول بشكل مركز الجماعات المرجعية ودورها في صناعة الحدث، وتأثيرها في مسارات وسائل الإعلام، عدا بعض الدراسات التي تناولت الإصلاح السياسي، وصناعة القرار، وإن بشكل عارض.

- الدراسات الأجنبية؛ اهتمت كثيراً بصناع القرار والمرجعيات المهمة، انطلاقاً من هامش الحرية الكبير الذي تتمتع به وسائل الإعلام الأجنبية مقارنة بهامش الحرية الممنوح لوسائل الإعلام العربية.

- الدراسات السابقة؛ لم تخرج عن إطارات معتادة، تتمثل بمدى تأثير وسائل الإعلام في الجمهور، ومدى العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور، ومدى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام في معرفته بالقضايا والأحداث الآنية، دون النظر في مساحة الحريات التي يجب أن تُمنح لوسائل الإعلام، والتغييرات التي تحدثها وسائل الإعلام بشكل مباشر في أنماط وسلوك الجمهور المستخدم لتلك الوسائل، وتأثير وسائل الإعلام في القرارات السياسية والاجتماعية، وتنمية حس المشاركة في تبني قضايا حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وإعطاء المرأة حقوقها كاملة، والعلاقة المباشرة بين وسائل الإعلام والنخب السياسية. كما اهتمت تلك الدراسات بالمتغيرات الوسيطة، وبخاصة المتغير الديمغرافي وعلاقته بتلك الوسائل.

على أن الباحث يؤكد أن هذه الدراسات إرث علمي كبير أضاف - ولا شك - لمسيرة الإعلام في العالم، واستطاعت هذه الدراسات أن تحقق مستوى كبيراً من طموحاتها، من خلال تطبيق الكثير من نتائجها على وسائل الإعلام في العالم، ومن خلال منظور التراكم المعرفي، فإن الباحث قد حقق العديد من المنافع المعرفية والعلمية والإعلامية والإنسانية من الدراسات السابقة وذلك على أربعة محاور:

١ - استفاد الباحث من الدراسات السابقة في جانب المفاهيم النظرية من خلال الكيفية التي يتم بها تطبيقها على الدراسة، ومدى تحقق فروض هذه النظريات، وسلبياتها وإجابياتها.

٢ ـ اتسعت مدارك الباحث حيال موضوع البحث، وفتحت له آفاقاً جديدة، سواء من خلال المتغيرات الرئيسية للدراسة أو المتغيرات الأخرى والتي أضافت الكثير من المفردات البحثية.

٣ ـ استفاد الباحث في كيفية تسلسل الأفكار، وكيفية تبني أفكار جديدة، والكيفية التي يسير عليها البحث العلمي بشكل دقيق، وكيفية اختيار العيِّنة وصياغة الأسئلة والفروض.

٤ ـ استفاد الباحث كثيراً من الدراسات السابقة في كيفية تصميم استمارة تحليل المضمون ومفردات الاستمارة، وشكلها، كما استفاد منها في كيفية تصميم الاستبانة وأساليب وضع الأسئلة، وكيفية مناقشة النتائج، والربط بينها وبين فروض الدراسة وأسئلتها ومقارنة ذلك بنتائج الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

علاقة السلطة السياسية بوسائل الإعلام

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

يرتبط حق الاتصال بالحق الكامل للفرد والجماعات في التعبير عن آرائهم، والحصول على المعلومات التي تؤثر في حياتهم اليومية، وفي الحق في التأثير في القيادات السياسية والاجتماعية بما يخدم المصالح العامة والمشتركة[1].

وتؤدي الصحافة دوراً هاماً في خدمة السياسة، وذلك لتأكيد شرعية الحكومات أو لدعم قوى وتأمين مصالح جماعات مختلفة؛ اقتصادية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية. ويختلف دور الصحافة من دولة إلى أخرى، بحسب مستوى الحرية وديمقراطية الدولة، وباختلاف سياسة الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، واختلاف أوضاعها ومكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تتمتع به من حرية واستقلالية وما تسعى إليه من تحقيق لأهدافها وغاياتها[2].

إن العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي توصف بأنها علاقة تأثير متبادل، لكن حجم التأثير يختلف بين الطرفين وفق طبيعة العلاقة بينهما ووفق شكل النظام السياسي ودرجة الديمقراطية التي يتمتع بها، ودرجة الحرية السياسية المتاحة للإعلام في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، ودرجة استجابة النظام السياسي لملاحظات وسائل الإعلام وآرائها تجاه القضايا، وتجاه الأداء الحكومي لتلك القضايا، حيث تعد وسائل الإعلام قنوات اتصالية فعالة بين النخب السياسية الحاكمة والرأي العام، انطلاقاً من تصورات النخب الحاكمة لمجريات الأحداث وعكسها للرأي العام من خلال وسائل الإعلام، كما تعكس اتجاه الرأي العام بشأن معالجة النظام السياسي للقضايا المختلفة. وتسهم وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية على النظم السياسية، ويمكن لها أن تقوم بتقويض تلك الأنظمة من خلال النقد الدائم لفاعلية الأنظمة، ويمكن أن تستخدم النظم

---

(١) راسم محمد الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٧.

(٢) هيفاء أحمد المعشي، «دور الصحافة اليمنية في التنمية السياسية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٠١.

السياسية وسائل الإعلام في التعرف إلى توجهات الرأي العام تجاه السياسات التي تنفذها والاتجاهات التي تتبناها الأنظمة الحاكمة[٣].

والصحافة بما تقدمه من موضوعات متنوعة «تساهم في تشكيل الخريطة الإدراكية للأفكار، وتؤثر في الاتجاهات، وتهيئة الجمهور نفسياً لتقبل وقائع سياسية معينة، وتساعد على خلق تقارب في القيم والمفاهيم بين الجمهور والنظام السياسي، «على اعتبار أن اتجاهات الفرد نحو النظام تعتمد في الأصل على الصورة السياسية التي يكوِّنها الفرد عن النظام السياسي من خلال وسائل الإعلام[٤].

أما في ما يخص الأنظمة العربية فإن الحكومات العربية تفرض بشكل كبير سيطرتها على وسائل الإعلام، وبشكل خاص على الصحافة، رغبة في اكتمال سيطرتها على سائر الأنظمة الاجتماعية. وقد استطاعت الأنظمة العربية تسخير الصحافة لدعم نفوذها السياسي والأيديولوجي والترويج لأفكارها ومواقفها، والتأثير في القرارات التي تخدم سياستها في الحكم[٥].

إن العلاقة بين الأنظمة السياسية والصحافة علاقة أزلية، حيث تشارك الصحافة في عملية التنمية التي تقودها الحكومة، وترتبط هذه العلاقة بعدة مستويات، وافتراضات، حيث يفترض أن هناك استقلالية للصحافة عن الحكومة، كما أن هناك حالة من التعاون بينهما بحيث تكون الصحافة مرادفة للحكومة، بينما تقوم الحكومة بتشجيع الصحافة، وفي مستوى آخر السلطة تلزم الصحافة بتبعيتها وتنفيذ أجندتها[٦].

والميول السياسية هي «مجموعة من الخصائص الثابتة المستقرة على المستوى الفردي، والتي تنظم قبول أو عدم قبول الرسائل التي يتلقاها الفرد، وتشمل على الاهتمامات والقيم والخبرات والعرق والانتماء الأيديولوجي»[٧].

---

(٣) عادل عبد الغفار، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩)، ص ١١٦.

(٤) عائشة عبد الله إبراهيم راشد، «علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٤)، ص ١٨.

(٥) عواطف عبد الرحمن، **قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧).

(٦) راشد، «علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» ص ١٧.

(٧) شيماء ذو الفقار زغيب، **نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤)، ص ١٠٨.

وتعتمد الأنظمة الحاكمة على وسائل الإعلام لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية لاستقرار تلك الأنظمة، لعل من أبرزها الحفاظ على النظام السياسي وتحقيق التكامل السياسي وخلق إجماع عام حول القضايا التي يسعى النظام إلى نشرها[٨].

إن المفاهيم والمقاييس التي استخدمها الباحثون لوصف القبول بالوعي السياسي تمثل في: الخبرة السياسية؛ الانغماس السياسي؛ الانتباه والثقافة؛ الحدة السياسية.

فالأفراد الأكثر وعياً بالسياسة يتلقون معظم الرسائل وهم على وعي بها وأكثر قدرة على انتقادها وممارسة العملية الانتقائية لأنهم يقيمون هذه الرسائل في ضوء خلفياتهم الأيديولوجية، ولكن في المقابل فإنهم يكونون في حالات أخرى أكثر قابلية للتأثير. أما الأفراد الأقل وعياً بالسياسة فهم أقل اهتماماً بها، وبالتالي فهم يتلقون قدراً محدوداً من الرسائل، ويحكمون عليها من خلال خلفياتهم السابقة لأنهم يفتقرون إلى المعلومات ذات السياقات السياسية الآنية، فينخفض بالتالي معدل التأثر بوسائل الإعلام. أما بالنسبة إلى الأفراد ذوي المستويات المتوسطة من الوعي السياسي فهم أكثر تأثراً بوسائل الإعلام[٩].

ويشير بسيوني إلى أن علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماع السياسي اهتموا بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل إنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال، وأشار كذلك إلى إحدى الدراسات التي استهدفت معرفة الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال في إضفاء الشرعية على الأنظمة السياسية، حيث اتضح ما يلي:

١ ـ أن وسائل الاتصال تساعد الأنظمة السياسية على الاحتفاظ بالأوضاع السائدة والإبقاء على المعتقدات والسلطات القائمة.

٢ ـ أن الوظيفة الشرعية لوسائل الاتصال لا تحدث بعيداً من النظام الاجتماعي والسياسي حيث تعتمد وسائل الإعلام في بقائها على بقاء هذه الأنظمة واستمراريتها.

---

(٨) فوزية عبد الله آل علي، «علاقة جمهور الإمارات بوسائل الإعلام،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان «مستقبل وسائل الإعلام العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة في أيار/ مايو ٢٠٠٥، ص ٢١٧.

(٩) زغيب، **نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام**، ص ١٠٦.

٣ ـ أن وسائل الإعلام تضفي الشرعية على النظام السياسي، لأن بقاءها مرهون ببقاء النظام نفسه[١٠].

لكن الأهمية الكبرى للعلاقة التي تربط بين الإعلام والسياسة تكمن في أن كلاً منهما يتأثر ويؤثر في الآخر، فلا يمكن تصور أنظمة سياسية بدون وسائل إعلام تربط بينها وبين مفردات المجتمع، حيث إن المتلقي يعتمد على وسائل الاتصال كجسر يربط بينه وبين صانعي القرارات، فوسائل الإعلام تشارك في العملية السياسية من خلال تسليط الضوء على قضايا معينة، ومن شأن ذلك أن يدعم أو يغيِّر الصورة الذهنية لدى الجمهور، وبالتالي التأثير في سلوكه السياسي[١١].

وتتسم العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين بسمات ثلاث هي:

أ ـ بكونها غير ثابتة وذات إشكالية ومشكوك فيها.

ب ـ إن هذه العلاقة بالغة الأهمية لأنها تستأثر بالجانب الأكبر من اهتمام الإعلاميين، لأن النخب السياسية يمثلون أهمية للإعلاميين لارتباط القصص الإخبارية والموضوعات السياسية بتلك النخب.

ج ـ أما السمة الثالثة فهي صعوبة خضوع العلاقة بينهما للدراسة والتحليل لأن كلاً منهما له منظوره الشخصي، بحيث تنطلق هذه العلاقة من خلال وظائف مختلفة بينهما، فالإعلاميون يرون أن وظيفتهم تكمن في جمع المعلومات وتقديمها للجمهور بطريقة موضوعية، وتفسيرها له حتى يفهم أعمال النظام وأداءه، وأن الإعلاميين يمثلون الرأي العام تجاه القضايا التي تتبناها الأنظمة، وهناك وظيفة تخدم الطرفين تكمن في أن الإعلاميين يقومون بتشكيل الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهمه، ويقومون بإعلام الحكومة عن اتجاهات الرأي العام، والوظيفة الأهم هي من وجهة نظر الإعلاميين رؤيتهم بأنهم شركاء في العملية السياسية من خلال تركيز الانتباه على قضايا معينة، فالاتصال يؤثر في صنع القرار من خلال الأسلوب الذي يتم به عرض قضية ما،

---

(١٠) بسيوني إبراهيم حمادة، **الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٢)، ص ٨١ ـ ٨٢.

(١١) أميرة محمد العباسي، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، السنة ٢، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠٠١)، ص ٣.

ومن خلال عرض الوقائع والحقائق، ومن خلال المناصرين والخصوم، والذين يدرك المسؤولون أهمية دورهم وتأثيره في الرأي العام(١٢).

والصحافة وبما تقدمه من معلومات تشكل مصدراً مهماً لقياس الرأي العام وتشكيل اهتماماته وتحدي اتجاهاته نحو القرارات والمواقف التي تتبناها السلطة السياسية «كما أنها تلعب دوراً مهماً في سياسات الدول الداخلية والخارجية، حيث أصبحت أداة مؤثرة في صناعة القرارات السياسية، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في تسليط الضوء على القضايا الهامة والمشكلات التي تأتي في مقدمة اهتمامات النظام السياسي»(١٣).

إن وسائل الإعلام وبما تمتلكه من أدوات مؤثرة تقوم في قضية المشاركة السياسية بمجموعة من الأدوار، من أهمها أنها تؤدي دوراً أساسياً في التنشئة السياسية من خلال عملها على تعديل الاتجاهات وتغييرها ومشاركتها في تكوين القيم، وأنها مصدر مهم يستقي منه الأفراد معلوماتهم السياسية، إضافة إلى أنها قنوات اتصال بين النخب السياسية والجمهور، وتساعد الأفراد على إدراك الموضوعات السياسية الهامة، وتعمل على زيادة وعيهم السياسي، ذلك أن الصحافة جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية، بنشرها آراء ومصالح القوى والتيارات المختلفة(١٤).

والعلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية تعد علاقة وثيقة ومهمة، متوافقة ومختلفة، يتأثر ويؤثر كلا النظامين في الآخر، ولعل تحليل تلك العلاقة تطرح النماذج التفسيرية التالية:

(١) نموذج علاقة العداء: ويمثل هذا النموذج حالة العداء والخصومة بين النظامين، حيث يرى الإعلاميون أنهم لا يمكن أن يعيشوا تحت سيطرة السياسيين، وبالتالي يراقبونهم حتى لا يسيئوا استخدام السلطة، ومن هنا تبدأ عملية الخصومة.

---

(١٢) حمادة، المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٣) حنان أحمد سليم، «علاقة الفضائيات الإخبارية والصحف والجماعات المرجعية بتشكيل الاهتمامات نحو قضايا الإصلاح السياسي لدى الرأي العام المصري،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر بعنوان «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ص ١٨٦.

(١٤) جمال عبد العظيم أحمد، «دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي: دراسة ميدانية،» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام)، السنة ٢، العدد ١ (٢٠٠٠)، ص ١٦٢.

(٢) نموذج التبادل الاجتماعي: وهذا النموذج يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين على أنها علاقة اجتماعية لخدمة أهداف كل من النظامين.

(٣) نموذج الاعتماد والتكيف: وهذا النموذج يقدم النظامان في إطاره مضموناً معتمداً على التعاون والعلاقة المتبادلة رغم اختلاف الأهداف بينهما.

(٤) نموذج «العلاقة ذات الأبعاد الثلاثة» (لجاكسون ـ بيك وكروس): وهو يصور العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين والجمهور، ويرى أن الإعلاميين هم أكثر تحرراً في هذه العلاقة لأن الجمهور والسياسيين يعتمدون على وسائل الاتصال للاحتفاظ بقوتهم[١٥].

والإعلام السياسي يؤدي دوراً سياسياً في تدعيم المشاركة السياسية ومفاهيمها، و«لذلك يبرز دوره في غرس ما يسمى بثقافة المشاركة التي تعد إحدى سمات المجتمعات المتقدمة والتي يؤمن فيها الفرد بذاته وأهميته وقيمة اشتراكه مع الآخرين في صنع القرار السياسي لخدمة مجتمعه» وهي أيضاً تؤثر بشكل كبير في تشكيل الوعي بالعملية السياسية[١٦].

والصحافة في البلدان العربية ذات الأيديولوجية الواحدة، أو ذات النظام التعددي، غالباً ما تكون أداة للحكومة أو للحزب الذي تصدر عنه لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية، ويتم استغلالها من قبل الحكومات أو الأحزاب لتحقيق مصالح سياسية، وبالتالي لا تقوم الصحافة العربية بدورها الحقيقي والحيوي، ولا تستطيع بالتالي نقل الحقائق والأحداث والوقائع السياسية للجمهور بشكل حقيقي وبتوخي الصدقية[١٧].

ولقد قسم وليام رووف الصحافة العربية وفق علاقتها بالأنظمة السياسية إلى ثلاثة أنظمة هي:

(أ) صحافة الولاء وتتبع الأنظمة العربية التقليدية.

(ب) صحف التعبئة، وتتبع الأنظمة العربية الثورية واليسارية.

(ج) الصحافة التعددية، وتتبع الأنظمة ذات الديمقراطيات الناشئة[١٨].

---

(١٥) حمادة، **الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي**، ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

(١٦) غادة موسى صقر، «العلاقة بين التعرض للصحافة المطبوعة ومشاركة المرأة السياسية في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠٠٥،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر بعنوان «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، الذي أقامته كلية الإعلام، جامعة القاهرة في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ص ٨٤٢.

(١٧) المعشي، «دور الصحافة اليمنية في التنمية السياسية،» ص ١٠٩.

(١٨) William A. Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World*, Contemporary Issues in the Middle East (New York: Syracuse University Press, 1979).

إن الأساس في تصنيف النظم الإعلامية يرتبط بالفكر السياسي الذي تنتهجه الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تحدد أطر العلاقة التي تربط بين وسائل الإعلام والأنظمة الحاكمة وبينها وبين الأفراد، فالأنظمة الإعلامية ترتبط بشكل كبير بنوع الحكومة التي تعمل تحت مظلتها وتعكس وتدعم فلسفة هذه الحكومة[١٩].

لقد تفاوتت العلاقة بين الصحافة والسلطة منذ ظهرت الصحافة، واتسمت هذه العلاقة بين الشد والجذب، والأخذ والرد، وظهرت رؤى ونظريات تتتبّع هذه العلاقة وترصد واقعها، وتحدد على أساس ذلك الإطار النظري الذي يفسر تلك العلاقة، ودور الصحافة في المجتمع ومدى ممارستها للحرية الإعلامية[٢٠].

تقوم الصحافة، وبما تمثله من دور في دعم العملية السياسية والإصلاح السياسي والديمقراطية بوظائف متنوعة، تخدم من خلالها المجتمع من جانب، وتوثق تأثيرها في المسار السياسي والديمقراطي، وهذه الوظائف تتمثل بما يلي:

- المحافظة على حق الجمهور في المعرفة: وذلك من خلال نقل الأخبار بحيادية، وشرحها، ونشر الآراء المتباينة والمختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية التي تهم الجمهور.

- إتاحة الفرصة لنقاش كل القوى في المجتمع بشكل حر، للوصول إلى أفضل الحلول.

- المساهمة في استقلالية الإعلام، عبر تحولها إلى ساحة للتعبير عن سائر الآراء والأفكار المختلفة، وإتاحة الفرصة للجمهور للتعبير عن آرائه وأفكاره في كل القضايا السياسية المطروحة.

- الرقابة على مؤسسات المجتمع، وكشف الفساد، وإساءة استخدام السلطة، وانحراف المسؤولين وفسادهم.

- إتاحة الفرصة للجمهور في المشاركة السياسية، عبر توفير المعلومات حول القضايا السياسية، ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم في الانتماء إلى الأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية.

---

(١٩) محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤)، ص ٤١٩.

(٢٠) محمود علم الدين وأشرف صالح، **مقدمة في الصحافة** (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٤)، ص ١٦٥.

- المساعدة في صنع القرار، إذ إن لوسائل الإعلام - خاصة في الأنظمة الديمقراطية - دوراً كبيراً في صنع القرارات السياسية، بينما تنحسر بشكل كبير في الأنظمة السلطوية.

- التأثير في اتجاهات الرأي العام، حيث تسعى إلى التأثير في الرأي العام وتشكلاته، من خلال تزويده بالمعلومات وشرحها، وبالتالي التأثر بها وبتوجهاتها، واتخاذ القرارات، إذ إن الجمهور غالباً ما يتفاعل مع مضامين وسائل الإعلام، ومن خلال ذلك تستطيع الأنظمة معرفة توجهات الجمهور الأمر الذي يرشدها إلى القرارات التي تؤثر بشكل إيجابي في المجتمع[٢١].

ويمكن لوسائل الاتصال التأثير في العملية السياسية بعدة طرق منها:

- تأثيرها في المنافسات الانتخابية، من حيث كونها أكثر الوسائل التي تحمل آراء السياسيين المرشحين ووعودهم إلى الناخبين.

- توجه نظر الناخبين إلى الإجراءات التي يتخذها السياسيون، ولا يدركها الناخبون بشكل مباشر.

- تأثيرها في رؤية الناخبين حول الأهمية النسبية للقضايا المختلفة التي يطرحها المرشحون[٢٢].

إن علاقة وسائل الإعلام بالأنظمة السياسية في العالم بشكل عام هي علاقة ترابط ومصالح مشتركة، وتباينات في الرؤى والتوجهات، وهذا ما أفرز نظريات تتناول هذه العلاقة، ودور وسائل الإعلام بشكل عام في المجتمع، وهذه النظريات هي:

أولاً: نظريات علاقة وسائل الإعلام بالأنظمة السياسية

١ - نظرية السلطة أو النظرية السلطوية

تبحث هذه النظرية في العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام؛ فلقد نشأت هذه النظرية في القرن السابع عشر، في إنكلترا وتستند إلى فلسفة السلطة المطلقة للحاكم،

---

(٢١) Jennings Bryant and Susan Thompson, *Fundamentals of Media Effect* (New York: McGraw Hill, 2001).

(٢٢) راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، **التسويق السياسي والإعلام: الإصلاح السياسي في مصر** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

أو لحكومته، أو لكليهما معاً. وتتقاطع هذه النظرية مع رؤية أفلاطون، وأرسطو، وميكيافلي، وهيغل؛ والتي ترى أن الحق الأول في نشر المعلومات والحقائق التي تصل إلى الشعوب هو للسلطة، وفي ظل النظام السلطوي كانت الشعوب محكومة بعاملين هما: **الأول**، عامل الدين؛ وكان يوظف لتمجيد الحاكم والسلطة مقابل إخضاع الشعب لرؤية السلطة؛ و**الثاني**، عامل السلطان؛ والذي لا يؤمن بالحرية والديمقراطية.

وقد فرضت هذه النظرية بعض القيود على وسائل الإعلام ومنها:

أ ـ قيد التراخيص

حيث سعت الأنظمة السلطوية (Authoritarian) إلى جعل تراخيص وسائل الإعلام خاضعة لها ولا تمنحها إلا للأشخاص الذين تثق فيهم ولا ترتاب في إخلاصهم لها ولسياستها، وظلت السلطة تحتكر الصحف والنشرات، حتى تولَّد عن ذلك نظام الاحتكار.

ب ـ قيد الرقابة

فقد فرضت السلطة رقابة على المسائل السياسية والدينية، وعينت مشرفين لذلك.

ج ـ المحاكمات

حيث تُوجه السلطة لوسائل الإعلام تهماً تصل إلى حد الاتهام بالخيانة العظمى، أو المشاركة في نشاط لا يتفق واستراتيجيات السلطة، دون محاكمة عادلة.

د ـ الرشى أو المصروفات السرية

فقد اعتمدت السلطة للسيطرة على وسائل الإعلام المنح المالية السرية لأصحاب الصحف ولشراء ذمم الصحفيين وضمائرهم، لكي تكسب تأييدهم في كل الإجراءات التي تتخذها.

هـ ـ قيد الضرائب

حينما وجدت السلطة أن كل الإجراءات لم تمثل وسيلة ضغط وأنها اعتمدت على

التوزيع في مداخيلها ومصروفاتها فقد اعتمدت على فرض الضرائب حتى تعجز عن مواصلة إصدارها وتحمُّل أعبائها(٢٣).

٢ ـ نظرية الحرية أو النظرية الليبرالية

يرجع تاريخ تشكُّل هذه النظرية إلى عصر النهضة الأوروبية، ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث بلور عدد من المفكرين المبادئ التي عارضت وانتقدت الاتجاهات السلطوية التي سادت حينذاك، وكان من أبرز هؤلاء المفكرين جون ميلتون الذي شدد على أن حرية النشر حق طبيعي لجميع البشر، وليس لأحد الحق في الحد منه أو منعه. ثم جاء جون لوك ليُبلورَ فكرته حول الحرية، ودعا البرلمان البريطاني إلى إلغاء الرقابة على الصحافة في عام ١٩٦٥، وهو ما حدث لاحقاً، حيث ألغيت الرقابة المسبقة على الصحافة البريطانية، وأبيح للأفراد إصدار الصحف دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص من السلطة، وجاء هذا القرار نتيجة لأفكار المفكر بلاكستون الذي شدد على ضرورة حرية الصحافة في قيام دولة حرة، وأن من حق أي إنسان أن ينشر ما يرغب في نشره، ويعاقب بعد ذلك إذا ما نشر ما يخالف الحقيقة. وقد حدد دينيس ماكويل عناصر رئيسية لهذه النظرية من أهمها:

أ ـ يجب أن يكون النشر غير خاضع لأي رقابة مسبقة.

ب ـ يجب أن يكون النشر والتوزيع مفتوحاً لأي شخص أو جماعة من دون الحصول على رخصة مسبقة من السلطة.

ج ـ إن النقد الموجه للحكومة أو للأحزاب أو أي مسؤول لا يجب أن يؤدي إلى العقاب بعد النشر.

د ـ ألّا يكون هناك أي إكراه أو إلزام للصحفي.

هـ ـ عدم وجود أي نوع من القيود على المعلومات للنشر.

و ـ ألا يكون هناك أي قيد على تلقي المعلومات أو إرسالها عبر الحدود القومية.

ز ـ أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني التام داخل مؤسساتهم الصحفية.

---

(٢٣) محمود متولي ولطفي عبد القادر، **الإعلام وحرية المجتمع في موكب التاريخ** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧)، ص ٩١.

وقد ساهمت النظرية الليبرالية (Libertarian) في تحرير الصحافة من سيطرة السلطة، وأنهت كثيراً من القيود التي كانت مفروضة عليها[٢٤].

٣ ـ نظرية المسؤولية الاجتماعية

تعود نشأة هذه النظرية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الأوساط العلمية في أمريكا وأوروبا بدراسة دور وسائل الإعلام في هذه المجتمعات، وما ينبغي أن تقوم به من وظائف تجاه الفرد والمجتمع والمؤسسات الحكومية والإعلامية، وما تتطلبه المرحلة من إعادة النظر في كثير من القوانين والتوجهات، وفي ظل تطور النظرة الليبرالية وفلسفة الحرية، والتي ناقشت العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع والدولة، وكان لتوماس جيفرسون دور في تحديد المهام الوظيفية للصحافة ودورها في المجتمع، ومع تطور مفهوم الحرية تطورت حرية وسائل الإعلام وانفتاحها إلى درجة الخطورة، حيث سعت إلى الربح، دون مراعاة الحرية العامة والخاصة، ما دفع المفكرين إلى إيجاد إطار تحدد فيه الدور الوظيفي للصحافة، في إطار فكرة المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility)، ويتركز في تقديم المثل العليا، كالموضوعية والصدق والاهتمام بمشكلات المجتمع، والسعي إلى تحقيق الخير للإنسانية، والعمل على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وعدم الخضوع لهيمنة الربح والتعبير عن الذاتية، وتم تشكيل لجنة عرفت بلجنة «هيتشنز» (Hutchins Commission) عام ١٩٤٧ التي طلبت من الحكومة الأمريكية تعديل الدستور، وتحديد المهام الوظيفية لوسائل الإعلام، وحددت عدداً من المبادئ التي تنطوي عليها مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام ومنها:

- ضرورة التزام وسائل الإعلام بالتزامات أخلاقية تجاه المجتمع.
- تحديد ميثاق العمل المهني ومسؤولياته وحدوده.
- الالتزام بالصدق والموضوعية والدقة والتوازن.
- توفير المعلومات اليومية كاملة وإتاحتها للجميع، والتوازن بين المسؤوليات الاجتماعية وبين مسؤوليات هذه المؤسسات.

ومن ثم ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية، في إطار تحقيق التوازن بين واجبات ومصالح الفرد والمجتمع والدولة، وارتبط الاهتمام بهذه الوظائف مع التحليلات

---

(٢٤) محمود علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين**، ط ٢ (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٣.

السوسيولوجية عند إميل دوركهايم، الذي حدد العلاقة بين الفرد والمجتمع، وانعكس ذلك على الاهتمام بالمؤسسات النقابية والعمالية، وتحديد المسؤوليات لكل جهة، وانعكست هذه التحليلات على علماء الإعلام، كاليوت وميريل، والذين اهتموا بتحديد مجموعة من الوظائف والمسؤوليات التي ترتبط بوسائل الإعلام ومنها:

(١) الوظيفة السياسية.

(٢) الوظيفة التعليمية.

(٣) وظيفة المنفعة.

(٤) الوظيفة الثقافية[٢٥].

وقد حدد دينيس ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الجوانب التالية:

- أن تقبل وتنفذ وسائل الإعلام التزامات معينة تجاه المجتمع.

- يمكن تنفيذ هذه الالتزامات بتطبيق المعايير المهنية كالصدق والموضوعية والدقة والتوازن.

- لكي تنفذ الصحافة هذه الالتزامات يجب عليها أن تنظم نفسها بشكل ذاتي يتيح لها المرونة والحركة بدون حواجز أو عراقيل.

- يجب على الصحافة تجنب نشر ما يؤدي إلى العنف والجريمة والفوضى الاجتماعية أو توجيه النقد السلبي تجاه جماعات أو أقليات معينة.

- يجب على الصحافة أن تكون منفتحة ومتعددة ومتنوعة في طرح الآراء والأفكار وتلتزم بحق النشر والرد.

- أن تعي الصحافة أن عليها حقوقاً تجاه المجتمع، وأن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها[٢٦].

٤ - النظرية الشيوعية

نشأت هذه النظرية في ظل الحكم الشيوعي (Communist)، وسعت إلى أن تجعل ملكية وسائل الإعلام للدولة، تسيطر عليها وتوجهها حسبما تريد، وتهدف في المقام

---

(٢٥) عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام: النشأة التطويرية والاتجاهات الحديثة والدراسات الميدانية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ١٧١.

(٢٦) علم الدين، المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

الأول إلى نشر مبادئ الشيوعية، وترى هذه النظرية أن القرار يجب أن يكون بيد الدولة، وأن الشعب لا يستطيع أن يقوم بمهمة التوجيه، وعليه حينئذ أن يخضع لما توجه به الحكومة من خلال وسائل الإعلام، وأن وسائل الإعلام تعتبر أدوات للدولة وجزءاً من تركيبتها التنظيمية والسياسية، وتركز هذه النظرية على الدور الإيجابي لوسائل الإعلام في التحريض على إنجازات الثورة، وتتيح لوسائل الإعلام النقد الفاعل لتحقيق أهداف الدولة، ولا تسمح الدولة لأي شخص أو جهة بامتلاك أي من وسائل الإعلام، وإنما هي ملكية الدولة بكل أشكالها[٢٧].

٥ ـ نظرية المشارك الديمقراطي

ترى هذه النظرية (Democratic Participant) التي استحدثها دينيس ماكويل إتاحة الفرصة كاملة أمام الجماعات والفئات والأقليات في المجتمع ممارسة حقوقها في الإعلام، وتميل إلى التنوع والتعدد في وسائل الإعلام الصغيرة والمحدودة النفقات وانتشارها بعيداً من تدخل الدولة أو رقابتها، وتتمثل مبادئ هذه النظرية في ما يلي:

أ ـ يجب أن يكون الإعلام متاحاً لكل المواطنين، بمن فيهم الأقليات.

ب ـ عدم خضوع وسائل الإعلام ومحتواها للمركزية السياسية أو سيطرة الدولة.

ج ـ أن تعمل وسائل الإعلام في خدمة الجمهور بالدرجة الأولى.

د ـ إتاحة الفرصة للجماعات والتنظيمات في امتلاك وسائل إعلام خاصة بها.

هـ ـ التفاعل والمشاركة في إطار محدد أفضل من المجالات الواسعة التي تفتقر إلى التفاعل.

و ـ أهمية الاتصال يجب أن يشارك فيها الجمهور، وأن لا تترك للمهنيين وحدهم[٢٨].

إن الدور الذي يقوم به الإعلام يعتمد على العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي في أي بلد، فالإعلام يأتي غالباً تعبيراً عن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في السعي إلى تحقيق التنمية السياسية، على النحو التالي:

---

(٢٧) صالح خليل أبو إصبع، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، ط ٤ (عمّان: دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٩٥.

(٢٨) علم الدين، المصدر نفسه، ص ٢٦١.

- أن وسائل الإعلام من أهم المصادر التي يعتمد عليها الفرد في معلوماته السياسية.

- تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في التنشئة السياسية، فهي تعمل على تغيير الاتجاهات، وتشارك في تكوين القيم السياسية، ودفع الجماهير إلى الاهتمام بالسياسة وربطهم بالنخبة.

- تساعد وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، من خلال نشر أفكار النخبة الحاكمة والتأثير في الجمهور، واستخدامها كقنوات لطرح الحلول التوفيقية للصراع بين الجماعات.

- تخلق وسائل الإعلام شعوراً بالانتماء والولاء والوحدة القومية، وتعمل على خلق الترابط بين أجزاء الأمة الواحدة[٢٩].

إن وسائل الإعلام في صراع دائم مع بيئة الأحداث، فكثيراً ما تسعى وسائل الإعلام إلى رسم الواقع السياسي للجمهور من خلال التقاط متغيرات الصراع والمصالح التي تراها الدول، فسلطة الإعلام تستمد حضورها من وضع الأحداث والأخبار في سياقات لا تؤثر في اتجاهات الجمهور فحسب، وإنما في صناع القرار داخل المؤسسات السياسية. فالخطاب الإعلامي العربي يعتمد في رسمه خريطة الواقع السياسي على الدوافع الأيديولوجية التي توجه مضامينه في وسائل الإعلام العربية، لأن أغلب تلك الوسائل إما مملوكة أو تابعة بشكل غير مباشر، فأجندة المؤسسة السياسية هي التي تحدد أولويات جدول أعمال الصحفي تجاه الأحداث[٣٠].

ثانياً: علاقة التأثير والاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والسلطة السياسية

لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور العملية السياسية بدون العملية الإعلامية، فالعلاقة بين النظامين في أي مجتمع هي علاقة جوهرية، لا يمكن أن يستغني نظام عن النظام الآخر، لأن النظامين يتأثر ويؤثر كل منهما في الآخر، وفق المعطيات الاجتماعية

---

(٢٩) ثروت مكي، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية** (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥)، ص ٥٩.

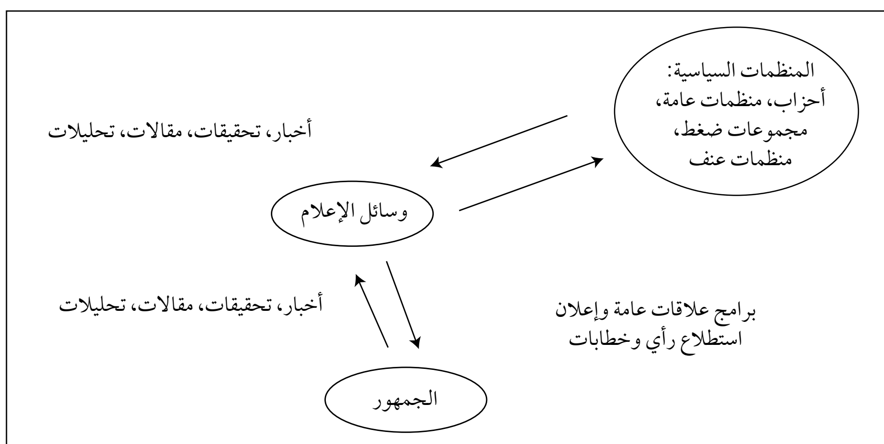
(٣٠) عبد الله الطويرقي، **صحافة المجتمع الجماهيري: سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير** (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧)، ص ٢٠٣.

والسياسية، فوسائل الإعلام غالباً تكون أداة مساعدة للعمل السياسي، والنظام السياسي يكون مصدراً مهماً من مصادر وسائل الإعلام، وليس بمقدور أي نظام سياسي أداء دوره بعيداً من وسائل الإعلام(٣١).

والعلاقة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام والجمهور تتمثل بنموذج براين مكنيار (Brian Mcnair) المتمثل بنموذج عناصر الاتصال السياسي (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ١)) حيث تتكون هذه العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام والجمهور وفق حاجات كل منهم للجانب الآخر.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

العلاقة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام والجمهور



١ ـ المنظمات السياسية

وهي تتكون من المنظمات السياسية الفاعلة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرارات، وتتمثل بما يلي:

أ ـ الأحزاب الرسمية: وهي تسعى من خلال وسائل الإعلام إلى تسويق برامجها وأهدافها، في محاولة لإقناع الجمهور بتلك البرامج.

(٣١) كمال الدين جعفر عباس، **الاتصال السياسي** (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ١٤٧.

ب ـ المنظمات العامة: وهي المؤسسات غير السياسية، وتسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بها، وتتمثل بالنقابات والاتحادات والمؤسسات المهنية والعمالية، وتستخدم الضغط على الحكومات من خلال التجمعات، ونشر رغباتها من خلال وسائل الإعلام.

ج ـ مجموعات الضغط: وهي مجموعات مستقلة غير رسمية وغير سياسية، وتقوم بالاحتجاجات على قرارات معينة، في محاولة لتعديلها، ولا تهدف إلى تحقيق مصالح خاصة، وإنما مصالح مجتمعية وبيئية وإنسانية.

د ـ منظمات عنف: وهي الجماعات التي تسعى إلى التأثير في القرارات السياسية من خلال العنف، كالاختطافات، والاغتيالات، وتعمل خارج نطاق القانون، وتستخدم وسائل الإعلام من خلال المؤتمرات والرسائل والتصريحات.

٢ ـ الجمهور

في العملية الاتصالية يعتبر الجمهور هو العنصر الهام والعامل المشترك بين المؤسسات السياسية ووسائل الإعلام، حيث تسعى كل جهة إلى استمالته، والتأثير فيه، وهناك علاقة اعتماد متبادلة بين الجمهور والنظام السياسي والإعلام. فالجمهور هو المعني بأي رسالة إعلامية صادرة عن النظام السياسي، فإن لم يجد مصلحة في التعرض للرسالة الإعلامية فإنه لن يتفاعل معها، وبالتالي لن تحقق الوسائل الإعلامية أهدافها بالتأثير فيه، ولن يستطيع النظام السياسي تحقيق أهدافه لدى الجمهور.

٣ ـ وسائل الإعلام

تخدم وسائل الإعلام النظام السياسي بطرق مختلفة، بشكل مباشر وغير مباشر، كما تساعد وسائل الإعلام الحكومات في تكوين رأي عام حول قضية من القضايا، وتسعى من خلال ما تقدمه من معلومات إلى توحيد الناس خلف الحكومة[٣٢].

وتزود وسائل الإعلام الجمهور إضافة إلى المعلومات السياسية، بمعلومات ثقافية عامة، تشكل رافداً للمعرفة بالحياة والسياسة والعالم المحيط به، وتزيد معارفه،

---

(٣٢) Brian McNair, *An Introduction to Political Communication*, 3rd ed. (London: Routledge, 2003).

وتدلُّه على المبادئ والقيم الإنسانية، وكيف يحقق طموحاته وأهدافه، وكيف يتعامل مع المجتمع والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تدور في بيئته(٣٣).

ثالثاً: وسائل الإعلام في خدمة النظام السياسي

تقوم وسائل الإعلام بخدمة الأنظمة السياسية بطرق مختلفة، وتستخدم السياسة الخارجية للدول وسائل الإعلام كمعاون لإيصال رسالتها بفعالية كبيرة، ويزعم صمويل بيكر أن لوسائل الإعلام أربع وظائف في خدمة النظام السياسي وهي:

١ ـ تسهيل التماسك الاجتماعي

يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم بشكل كبير في التماسك الاجتماعي، خاصة في أوقات الأزمات، حيث تساعد المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام في توحيد الناس وترابطهم وتحركهم خلف الحكومة، وربما تكون مؤيدة للقيم المجتمعية القائمة وتعمل على ترسيخها، وتكون في هذا السياق مؤيدة للبناء السياسي والاجتماعي القائم.

٢ ـ تفسير المجتمع لنفسه

إضافة إلى عملية التأييد للنظام في مواجهة التحديات، فإن وسائل الإعلام تعكس قيم المجتمع ومعتقداته وثقافته، من خلال ما تقدمه من مسلسلات، وأغانٍ، وأفلام، فهذه الأعمال تعبِّر عن الوعي الشعبي للمجتمع، ويمكن من خلالها دراسة المجتمع وفق هذه المعطيات.

٣ ـ خدمة النظام الاقتصادي

تقوم وسائل الإعلام بترسيخ الأوضاع الاقتصادية القائمة، والترويج للقيم الاقتصادية، والسعي لإثبات فعاليتها، وتخدم وسائل الإعلام النظام الاقتصادي من خلال البرامج الاقتصادية والثقافية والإخبارية، فضلاً عن الإعلانات التجارية التي هي جزء من رسالة وسائل الإعلام الاقتصادية، وبالتالي فإن وظيفة خدمة النظام الاقتصادي تعتبر وظيفة إيجابية تسعى وسائل الإعلام إلى تحقيقها.

---

(٣٣) Robert Hassan, *Media, Politics and the Network Society* (New York: Open University Press, 2004).

٤ ـ دمج السكان الجدد في المجتمع

تقدم وسائل الإعلام البرامج التي تعمل على تسريع عملية دمج السكان الجدد في المجتمع وتسهيلها، وتعمل على أن يتكيفوا مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة، كما تعمل على إحداث التكافل الاجتماعي بين السكان القدماء والسكان الجديد، حتى يسهموا في بناء المجتمع معاً[٣٤].

وتؤثر وسائل الإعلام في إدراك الفرد للسياسة وتصوره لها من حيث قبوله أو رفضه للنظام السياسي، وتسعى إلى تحقيق التأييد للنظام السياسي واستقراره. كذلك تقوم بوضع حاجات الأفراد والجماعات أمام صانعي القرارات، وتشارك النظام السياسي في طرح الأفكار. وتختلف وسائل الإعلام باختلاف النظم السياسية القائمة، ففي النظم الليبرالية تعبِّر وسائل الإعلام عن الآراء المتنافسة، ويتاح للفرد حرية التعبير والتأييد أو المعارضة، ويسمح بتدفق المعلومات، وتقوم وسائل الإعلام بمراقبة عمل السلطة؛ أما في النظم الشمولية فتحتكر الدولة وسائل الإعلام وتسيطر عليها، وتسعى إلى رقابة مضامينها وبرامجها، وتستخدمها لإضفاء الشرعية على النظام السياسي؛ وفي الدول النامية تتعدد أنظمة وسائل الإعلام، ومدى ارتباطها بالنظام السياسي من نظام إلى آخر حسب توجهات النظام وشكله؛ إلا أن الأنظمة السياسية في الدول النائمة تستخدم وسائل الإعلام بشكل عام كأداة للمساعدة في تحقيق وحدة المجتمع وتقوية نفوذ الدولة[٣٥].

٥ ـ دور وسائل الإعلام في السياسة الخارجية

تقوم وسائل الإعلام بدور بارز ومهم في السياسة الخارجية للدول، وتسعى إلى تأييد السياسة الخارجية للدولة، وقد حدد كوهين ثلاثة أدوار لوسائل الإعلام في السياسة الخارجية للدول وهي:

أ ـ دور المراقب

حيث تراقب السياسات الخارجية للدول، وتقوم بفضح قضايا الفساد السياسي في شتى بلدان العالم.

---

(٣٤) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الإتصال ونظرياته المعاصرة**، ط ٤ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ٧٦ ـ ٧٩.

(٣٥) مكي، **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، ص ١٢٧ ـ ١٢٩.

ب - دور المشارك

حيث تقوم بالمشاركة في السياسة الخارجية من خلال المساهمة مع السياسيين في صنع القرارات، وتقديم المعلومات لصناع القرار وتأثيرها في ذلك.

ج - دور المحفز

تقود وسائل الإعلام بمساعدة السياسيين في تغيير مفاهيم الناس بما يساعد في دعم السياسة الخارجية[٣٦].

إن ما تقدمه وسائل الإعلام يعطي صورة واضحة عن علاقة وسائل الإعلام بالسياسة، وعلاقة الجمهور بالأنظمة السياسية والإعلامية، وتأثير كل منهم في الآخر، وفق النظريات العلمية لهذه العلاقة ذات الثلاثة أضلاع: الجمهور ووسائل الإعلام والأنظمة السياسية.

رابعاً: الوظائف الاجتماعية للصحافة

تشكل وسائل الإعلام بمختلف أشكالها أهمية حيوية في حياة الإنسان المعاصر، حيث يستقي منها الكثير من المعارف والمهارات والأخبار والأحداث الجارية، وبناء على ذلك فإن لوسائل الإعلام وظائف اجتماعية حددها لازويل (Lasswel) والذي كان أول من لفت الانتباه إلى تلك الوظائف، وهذه الوظائف الاجتماعية تتمثل بما يلي:

١ - وظيفة مراقبة البيئة

حيث يعمل المراسلون الخارجيون على مراقبة البيئة الخارجية، والمراسلون الداخليون على مراقبة البيئة الداخلية، من خلال التقارير التي تتناول النشاطات الداخلية والخارجية للمجتمعات.

٢ - وظيفة تحقيق الترابط الاجتماعي

افترض لازويل أن رجال الإعلام هم المختصون بتحقيق الترابط الاجتماعي، من خلال تكوين رأي عام، وإحاطة الفئات الاجتماعية بكل الأحداث.

---

(٣٦) رهام أحمد محمد الحبيبي، «دور الصحافة المصرية في إمداد القرّاء بالمعلومات حول سياسات الدول الغربية تجاه القضايا العربية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٦٨.

٣ - وظيفة نقل الإرث الاجتماعي

يرى لازويل أن وسائل الإعلام تقوم بنقل الإرث الاجتماعي من جيل إلى الأجيال المتعاقبة، فهي تنشر معارف الأجيال السابقة وتحفظها من الضياع. لكن لازويل اشترط أن تؤدي وسائل الإعلام وظائفها بشكل دقيق، لأنها عندما تؤدي وظائفها بشكل خاطئ فإنها ستلحق الضرر بالمجتمع(٣٧).

وإذا كانت وظائف الإعلام تبني علاقة بين الفرد والمجتمع بما تحدثه من ترابط اجتماعي، فإن للفرد أهمية في عملية الاتصال تتحقق من خلال وسائل الإعلام، والتي تتبنى دور الفرد في العملية الاتصالية، ومن ثم دوره في المجتمع. وقد حدد علماء الاتصال أهمية الاتصال بالنسبة إلى الفرد في الآتي:

أ - يقوم البناء الاجتماعي داخل المجتمع على تحديد دور كل فرد في هذا البناء، وهو ما يجعل الفرد يشعر بذاته داخل المجتمع، ويدفعه للقيام بدور فاعل ومن ثم يتحقق التكامل الاجتماعي حسب وظيفة كل فرد، ولا يمكن القيام بهذه الوظائف إلا بالاتصال بمصادر المعلومات والمعرفة والتي تدعم المكانة الاجتماعية المرتبطة بهذا الدور.

ب - إن الاتصال بالآخرين يساعد على الاقتراب منهم والإحساس بالأمن والطمأنينة الناتجة من التماسك الاجتماعي وفك العزلة التي تؤدي إلى الخوف.

ج - تظهر أهمية الاتصال في حاجته إلى المعلومات والمعارف الثقافية والمهارات والتي بدورها تدعم ما يتبناه من أفكار وقيم ومعتقدات.

د - يكتسب الفرد من خلال الاتصال بالآخرين الخصائص والسمات والعقائد للمجتمع الذي ينتمي إليه فيتحقق التكيف الاجتماعي والتوافق مع معتقدات المجتمع وقيمه.

هـ - يحقق الاتصال بالآخرين «تخفيف عبء الواقع الاجتماعي اليومي والهروب من هذا الواقع إلى واقع آخر يرسمه الآخرون في كتاباتهم وأعمالهم التي تعرض في وسائل الإعلام مثل الصحف» بجانب وظائف أخرى منها أن الاتصال يدعم الاستقرار

(٣٧) Harold D. Lasswel, *The Structure and Function of Communiction in Societty in the Process and Effects of Mass Communicayion of Ideas*, edited by Lyman Bryson (New York: Harper and Row Publisher, 1948).

والأمن داخل المجتمع، ويحقق الترابط والتقارب بين أفراد المجتمع وعناصره، ويحقق المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع[٣٨].

كما أن الصحافة تؤدي عدة وظائف أخرى لعل من أهمها:

(١) الوظيفة السياسية، وتتمثل بإعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية.

(٢) الوظيفة التعليمية، من خلال عرض الأفكار والآراء ومناقشتها.

(٣) الوظيفة المعلوماتية.

(٤) الوظيفة الثقافية.

(٥) الوظيفة الاقتصادية.

(٦) الوظيفة التاريخية[٣٩].

إن إعادة تشكيل الأوضاع الاجتماعية والثقافية وقواعد وقوانين المجتمع والدور الذي يتوقعه كل فرد في المجتمع من قبل وسائل الإعلام تتركز في ثلاثة أسئلة محورية هي:

(أ) ما هو تأثير المجتمع في وسائل الإعـلام، وما هي الظروف السياسية التي جعلت وسائل الإعلام تمارس عملها بما هي عليه؟

(ب) هل يختلف الإعلام في المبدأ والجوهر أم في التفاصيل الخاصة بالاتصال المباشر بين الأفراد؟

(ج) هل تؤثر وسائل الإعلام في الناس نفسياً واجتماعياً وثقافياً؟

وتقود العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع والأفراد إلى افتراضات من أهمها:

ـ العمليات التي يحافظ المجتمع من خلالها على الاستقرار الاجتماعي.

ـ العمليات التي يتغير من خلالها المجتمع مع مرور الزمن.

ـ طبيعة الصراع بين طبقات المجتمع وأهدافه ومغزاه.

---

(٣٨) عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٣٩) محمد حسام الدين إسماعيل، **المسئولية الاجتماعية للصحافة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ٦٥.

ـ أنواع التعاملات بين الأفراد والتي يتم من خلالها المشاركة في المعاني[٤٠].

إن العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع هي علاقة تكامل وتأثر وتأثير، فكما أن لوسائل الإعلام وظائف اجتماعية تقوم بها لخدمة المجتمع، فإن المجتمع يقوم بالتأثير في وسائل الإعلام، من خلال دعمها والتفاعل مع أفكارها وآرائها.

---

(٤٠) ملفين ل. ديفلير وساندرا بول روكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمة كمال عبد الرؤوف، ط ٤ (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٦٢ ـ ٦٤.

الفصل الرابع

القوى الاجتماعية في السعودية
وعلاقتها بالسلطة

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

مقدمة

مرت السعودية بثلاث مراحل تاريخية، حيث كانت الدولة السعودية **الأولى** والتي استمرت من عام ١١٥٧هـ (١٧٤٤م) حتى عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م)؛ ثم الدولة السعودية **الثانية** والتي استمرت منذ ١٢٤٠هـ (١٨٢٤م) وحتى عام ١٣٠٩هـ (١٨٩١م)؛ ثم الدولة السعودية **الثالثة** التي أسسها الملك عبد العزيز في اليوم الخامس من شهر شوال عام ١٣١٩هـ الموافق الخامس عشر من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٠٢م حيث تمكن من الاستيلاء على الرياض، ليبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ الدولة السعودية. وقد شهد يوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ الموافق التاسع عشر من شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٢م صدور أمر ملكي أعلن فيه توحيد البلاد وتسميتها باسم «المملكة العربية السعودية» ابتداءً من يوم الخميس ٢١ جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ/ الموافق ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢م[1].

كان للعلاقة العميقة التي نشأت بين آل سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب في بداية تأسيس الدولة السعودية أهمية في تداخل الديني بالسياسي، ومثلت دعوة الشيخ نقطة تحول في تاريخ الجزيرة العربية الحديث، حيث إن هذه الحركة لم تكن دينية بحتة، بل كانت مزيجاً بين الديني والقومي، لأنها استطاعت ومن خلال كفاحها في هذين الإطارين أن تقيم دولة وإن بالمشاركة، كما استطاعت أن تقيم نظاماً مبنياً على الإسلام ضمن الإطار السلفي، فهي إذاً حركة إصلاح وتجديد في السياسة والدين، وذلك من خلال ترسيخ المنهج السلفي الديني، والسعي إلى الاستقلال القومي عن الدولة العثمانية[2].

---

(١) مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر** (عمَّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ١٣، ٦٠ و٢٢٠.

(٢) محمد بن صنيتان، **السعودية: الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٣١.

لقد اتصف الواقع الاجتماعي في السعودية في مختلف الجوانب العلمية والصحية والثقافية والمادية التي كانت سائدة، في بدايات القرن الرابع الهجري بالضعف العام، كما أن الطبيعة الجغرافية والعزلة التي عاشتها هذه المنطقة الفقيرة كان له الأثر في هذا الضعف وتلك العزلة(٣).

حين وحد الملك عبد العزيز آل سعود الجزيرة العربية تحت مظلة واحدة، انطلقت معها متغيرات حديثة في كل جوانب الحياة، دعمها في ذلك اكتشاف النفط الذي نقل منطقة الجزيرة العربية من منطقة صحراوية إلى منطقة حيوية واستراتيجية، كما كان لضم منطقة الحجاز التي تضم الحرمين الشريفين دور كبير في المكانة التي احتلتها الدولة الحديثة، وذلك لما لهما من أهمية قدسية لدى المسلمين كافة في كل دول العالم. وقد مرت الدولة السعودية الثالثة والتي أصبحت تحت مسمى المملكة العربية السعودية بثلاث مراحل وهي:

- مرحلة التوحيد.
- مرحلة التوطين.
- مرحلة اكتشاف النفط(٤).

وتبنت الدولة السعودية في جميع مراحلها النظام الملكي الذي يتبنى التوريث من الأب إلى الأبناء، الأكبر فالأكبر، وهو ما يسمى بالنظام الشمولي أو الحكم المطلق والذي تكون أمور الدولة كافة بيد الحاكم، من دون أن تكون هناك مرجعيات برلمانية أو دستور ينظم الحكم. فالسلطة السياسية هي من تشكل الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصاً أن النخبة الحاكمة تستفيد من مصدرين هامين لتشكيل الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية، **أولهما** النفط الذي يتيح للنخبة الحاكمة تكوين فئات اجتماعية واقتصادية تحيط بها وتنفذ سياساتها، و**الآخر** المصدر المعنوي المتمثل بالاستفادة من التيار الديني (التيار السلفي)، والاجتماعي (التيار القبلي)، وبالتالي لا يمكن إغفال أهمية هذين المصدرين للسلطة الحاكمة(٥).

---

(٣) عبد الله بن ناصر السدحان، **الترويح في المجتمع السعودي في عهد الملك عبد العزيز** (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧)، ص ٥٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.
(٥) ابن صنيتان، المصدر نفسه، ص ٥٢ و٩٨.

وتعاني السعودية تداخلاً كبيراً بين المجتمع والدولة، فالدولة (الحكومة) تتدخل في سائر مناحي الحياة سلباً وإيجاباً، بما في ذلك بطبيعة الحال الجوانب السياسية، فعند مقارنة التطور السياسي بالحراك الاجتماعي والاقتصاد فإن الحراك السياسي يعتبر الأكثر بطئاً والأكثر سكوناً، فالثقافة السياسية في المجتمع السعودي وبعد عدة عقود لم تتطور إلى طموحات شعبية تتطلع إلى مشاركة سياسية فاعلة وإلى أداة ضاغطة للتغيير[٦].

ولقد استمرت الدولة السعودية في إطار نظام ملكي لا يستند إلى مجالس تشريعية أو دستورية فترة طويلة من عمرها، لكن حدثت نقطة تحول في عهد الملك فهد بن عبد العزيز وهو الملك الخامس في سلسلة الحكام في الدولة السعودية الثالثة، حيث صدر عام ١٩٩٢م، أمر ملكي بإنشاء مجلس للشورى يكون بمنزلة الجهة الاستشارية للقرارات التي تتخذها الدولة. وقد جاء ذلك بعد حرب الخليج الثانية التي أحدثت تغييرات كثيرة في الاتجاهات السياسية الإقليمية والدولية. كما أصدر نظام الحكم، والذي تضمن كيفية تسيير الدولة، ونظام مجلس الوزراء، وأصدر نظام المناطق، وشكلت تلك القرارات منعطفاً تاريخياً في بلد ظل يُحكَم بشكل انفرادي، دون تدخل من هيئات اجتماعية أو منظمات أهلية، حتى وإن كانت تلك الهيئات مجرد مرجعيات استشارية.

في عام ٢٠٠٤م، أطلق الحوار الوطني رغبة في اجتماع الطوائف والمذاهب المختلفة، كاعتراف بالتعدد والتنوع، واجتمعت طوائف دينية مختلفة اختلافاً جوهرياً وللمرة الأولى تحت مظلة واحدة، حيث اجتمع سلفيون (وهابيون) وصوفيون وشيعة وإسماعيليون، وحدثت نقاشات جريئة ومفصلية، لكن سرعان ما تحول الحوار الوطني إلى لقاءات فكرية ليست معنية بالتغيير بقدر ما هي معنية بالحوار والاجتماع[٧].

واستكمالاً لمشاريع مدنية للتخفيف من الانتقادات الدولية والمحلية على حقوق الإنسان في السعودية، سارعت الحكومة في عام ٢٠٠٤م، إلى إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهي جمعية وطنية مستقلة وغير حكومية. وفي عام ٢٠٠٥م، صدر قرار بالموافقة على إنشاء هيئة حقوق الإنسان، وتكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً برئيس

---

(٦) عبد العزيز الخضر، **السعودية: سيرة دولة ومجتمع** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠)، ص ٣٠.

(٧) مي يماني، **هويات متغيرة: تحدي الجيل الجديد في السعودية**، ط ٢ (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٠)، ص ١٧.

مجلس الوزراء، والذي يتولى الملك رئاسته مباشرة، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر الوعي بها والإسهام في تطبيق ذلك، وتكون الجهة المخولة لإبداء الرأي في قضايا حقوق الإنسان في السعودية[٨].

ولعل السياسة الداخلية التي تبناها نظام الحكم في السعودية وكذلك السياسة الخارجية على جميع الأصعدة كانت تسير حسب توجه نظام الحكم للقضايا الداخلية والخارجية، ومدى أهميتها للمملكة وفق رؤية تنطلق من توجهات النظام الحاكم وعلاقاته الداخلية والخارجية ومصالحه التي تمكنه من الحفاظ على كيانه واستقراره، وتأمين استمراريته، ومحافظته على المكتسبات الوطنية التي تحققت على الأرض.

لقد أُنشئت مؤسسات الدولة تباعاً منذ توحيد البلاد على يد الملك عبد العزيز، ومن ذلك إنشاء الصحف والمجلات، وكانت البدايات الأولى للصحافة في العهد السعودي بإنشاء صحيفة **أم القرى** وهي الصحيفة الرسمية عام ١٣٤٣هـ الموافق لعام ١٩٢٤م، وذلك لنشر المراسيم الرسمية والبيانات الحكومية، وتصدر بشكل أسبوعي وتعد مرجعاً هاماً لتوثيق القرارات السياسية والأنظمة الحكومية، وهناك تسع صحف تصدر بشكل يومي من خمس مناطق وتخضع بشكل كامل لأنظمة المطبوعات والنشر، ونظام المؤسسات الصحفية، وتقع تحت مظلة وزارة الثقافة والإعلام، التي تشرف عليها بشكل مباشر.

لقد تشكلت الدولة السعودية الحديثة في بداية الأمر من قوى اجتماعية وتيارات فكرية ودينية متنوعة وقبائل متشعبة، حاول كل تيار أن يجد له موطئ قدم في أنظمة السلطة بعيداً من الاحتكاك المباشر مع نظام الحكم (الأسرة المالكة)؛ فكان التيار الديني مؤثراً في مسيرة الحكم السعودي، وجاء التيار الإصلاحي متصادماً في حين ومتوافقاً في حين آخر. كما جاء التيار القبلي متوافقاً مع السلطة إلى حد كبير، ولكل من هذه القوى الاجتماعية استراتيجية للتعامل أو التعاون مع نظام الحكم في السعودية، حيث تتركز السلطة والثروة في يد الأسرة الحاكمة على أساس الوراثة، ما يعطي السلطة المطلقة للملك الذي يمارس رئاسة الوزراء في الوقت ذاته، وتتمثل القوى الاجتماعية بما يلي:

---

(٨) ناصر محمد البقمي، **حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية** (الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٩هـ/ [٢٠٠٨م])، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

أولاً: الأسرة الحاكمة ونظام الحكم

يعود نسب أسرة آل سعود إلى الإمام محمد بن سعود المؤسس الأول للدولة السعودية في منطقة نجد، والحكم في السعودية حكم ملكي وراثي، يكون في أبناء مؤسس الدولة السعودية الثالثة، الملك عبد العزيز آل سعود، ويختار الملك ولي العهد، والملك هو رئيس مجلس الوزراء، وللملك الحق الكامل في حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه(٩).

ومن أهم الوظائف التي يقوم بها مجلس الوزراء تبعاً للمرسوم الملكي ١٩٥٣م هي صياغة السياسات الداخلية والخارجية للمملكة، وفي عام ١٩٩٢م أعاد مرسوم ملكي هيكلة الحكومة وصدر نظام الحكم، ونظام المناطق، حيث تم تقسيم المناطق الإدارية إلى ثلاث عشرة منطقة(١٠).

مر نظام الحكم السعودي بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: بدأت بوضع الملك عبد العزيز لبنة الدولة بتوحيد أجزائها وتسميتها وبسط نفوذه وحكمه عليها.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة إنشاء المؤسسات، والقيام بدورها السياسي والإداري والاجتماعي (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ١)).

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث تم التركيز على عملية المشاركة في مراحل صنع القرار من قبل القوى الوطنية، وتم التحول إلى تعدد قنوات صنع القرارات في الدولة.

وجاءت مرحلة تولي أبناء الملك عبد العزيز الحكم بدءاً بالملك سعود وعزله وتولي الملك فيصل الحكم ثم مقتله وتولي الملك خالد ووفاته وتولي الملك فهد الحكم عام ١٩٨٢م، حيث صدر في عهده نظام الحكم والمناطق ونظام مجلس الشورى

---

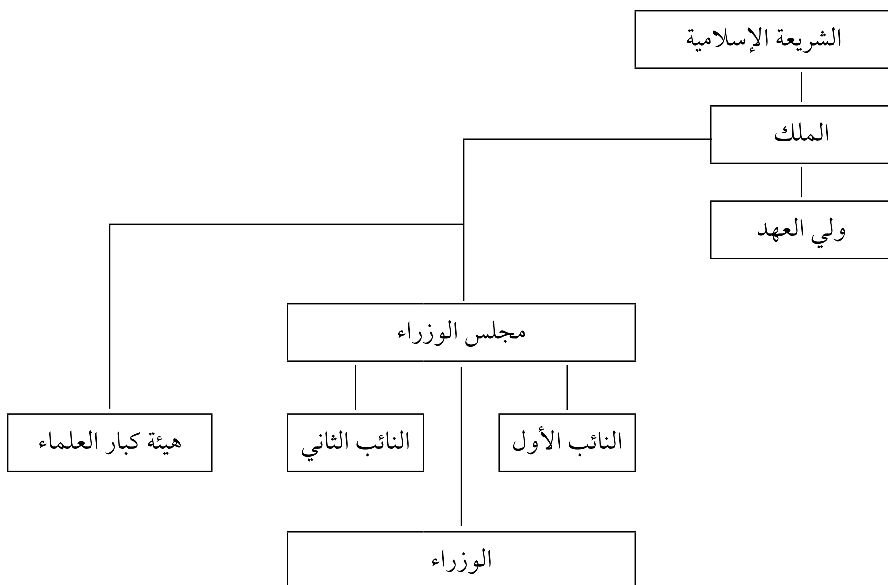
(٩) وسيم حسام الدين الأحمد، **النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠)، ص ٩٩.

(١٠) حمد الوردي، **البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي والتكافؤ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمخصصات المالية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٥٥.

عام ١٩٩٢م، والذي أسس لحقبة سياسية جديدة. وقد تضمن نظام الحكم العديد من الأنظمة والقوانين التي تتعلق بالنظام الأساسي للحكم وحقوق المواطنة والحريات العامة، إذ نصت المادة الخامسة من نظام الحكم على أن الحكم في السعودية... ملكي، ويكون في أبناء المؤسس، ويُبايَع الأصلحُ فيهم، ونصت المادة السابعة على أن الحكم يستمد سلطته من كتاب الله تعالى وسنَّة رسوله (ﷺ)، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة. ونصت المادة الثامنة على أن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، أما المادة الرابعة والأربعون فنصّت على أن سلطات الدولة تتكون من: سلطة قضائية، وسلطة تنفيذية، وسلطة تنظيمية أو تشريعية[١١].

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

النظام السياسي في السعودية



لقد نشأت وتطورت العربية السعودية استجابة لرغبة الملك عبد العزيز في استعادة حكم أجداده، وطموحه في تقوية مركز الدولة، والتقاء هذه الرغبة مع قبائل نجد في

(١١) وحيد حمزة هاشم، **نظام الحكم في المملكة العربية السعودية**، ط ٢ (جدّة: مكتبة دار جدّة، ٢٠٠٢)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

نبذ الخلافات بينها، والرغبة في التعايش السلمي، وإحياء الدين على مذهب أهل السنة والجماعة، وبدأ تحالف آل سعود مع التيار الديني والتيار القبلي وتم توحيد البلاد على أساس الشريعة الإسلامية[١٢]. والنظام السياسي الذي يحكم السعودية هو وراثي تتركز السلطة والثروة في يد أسرة واحدة على أساس الوراثة، ولا يخضع للمشاركة المجتمعية وهو ما يعني أنه لا يتساوى فيها جميع أبناء المجتمع، حيث يحتل أبناء الأسرة المالكة الدرجة الأولى، بينما يأتي أفراد المجتمع في الدرجة الثانية من حيث الامتيازات السياسية والاجتماعية والمالية، ما يؤدي ذلك إلى احتكار السلطة والمال في يد الأسرة الحاكمة دون غيرها من أبناء المجتمع[١٣].

ثانياً: هيئة كبار العلماء

يحتل علماء الدين في السعودية مكانة بارزة على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي، من خلال نشاطهم داخلياً وخارجياً، ويأتون في المرتبة الثانية بعد الأسرة الحاكمة في تركيبة النظام السياسي، حيث يساهمون في اتخاذ العديد من القرارات الهامة والمصيرية من خلال تفويضهم الشرعي للسلطة السياسية، والفتاوى التي يصدرونها وتتبناها السلطة السياسية، ويقوم العلماء بمبايعة الملك إماماً للأمة بعد تعيينه من قبل الأسرة المالكة، ويكتسب الصيغة الشرعية المستمدة من الدين الإسلامي، بحيث يكون مصدر الإفتاء كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، وتصدر الفتوى من هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء[١٤].

ويتم تشكيل مجلس هيئة كبار العلماء بمرسوم ملكي من الملك، الذي يحق له عزل وتعيين من يراه من العلماء دون الرجوع لهيئة كبار العلماء أو أي جهة رسمية، وقد كانت فتوى الاستعانة بقوات أجنبية في حرب تحرير الكويت أهم الفتاوى التي أصدرتها هيئة كبار العلماء، وأكثر الفتاوى إشكالية.

---

(١٢) محمد بن صنيتان، **السعودية.. السياسي والقبيلة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ١٠٠.

(١٣) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٩٦. [وصدر هذا الكتاب في ط٢ مزيدة عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠١٤].

(١٤) مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١**، ط ٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

ثالثاً: التيار الديني

يمثل الدين للجزيرة العربية منذ ظهور النبي محمد (ﷺ) هوية روحية وثقافية وفكرية واجتماعية؛ فهو لا يتمثل في العقائد والشعائر التي تراكمت على مر القرون، بل إنه التراث الروحي الذي يحتكمون إليه في معرفة الخير والشر، وفي تنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية، وللجزيرة العربية خصوصية مع الدين الإسلامي، لكونها الوعاء الجغرافي الذي انطلق منه واحتضنته، وعمل سكانها على نشره خارج الجزيرة العربية. وفي حالة كالسعودية مثل لها الدين الإسلامي رافداً رئيسياً في تكوينها وتأسيسها، عمّر الإسلام فضاءها الجغرافي، ورفدها روحياً وسياسياً، حتى تكونت دولة دينية بعد اتحاد ديني سياسي، فالذاكرة الحية تختزن مكة المكرمة بما تحمله من تاريخ روحي، وبالبعثة النبوية، وبقادة الفتوحات الإسلامية الذين انتشروا في كثير من العالم وأصبحوا رموزاً في كثير من الدول، وكذلك المدينة المنورة بما يحمله المكان من وعاء جغرافي وروحي. فالدين الإسلامي يتدخل في أدق تفاصيل الحياة الاجتماعية السعودية، حيث يتخذ هذا الالتصاق الديني بالاجتماعي في المجتمع السعودي شكلين رئيسين: **الشكل الرسمي**، والمتمثل بتبني الدولة للشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع في كل هيكلتها وأنظمتها ومواقفها، وكل ما يمس المجتمع؛ و**الشكل الجمعي**، وهو ما يتمثل بالضمير الجمعي لدى أفراد المجتمع، من خلال تمثله في كل أنماط حياتهم.

فالسعودية ينظر إليها العالم الإسلامي نظرة تقدير لوجود الحرمين الشريفين وبالتالي فإن أعراف المجتمع السعودي وعاداته وسائر الروابط المؤثرة في الضبط الاجتماعي، وكل قيم المجتمع السعودي تتأطر وفق المرجعية الإسلامية[١٥].

تتوزع المذاهب في السعودية على النحو التالي:

١ ـ المذهب الحنبلي

وتمثله السلطة الدينية، وينتشر في مختلف مناطق البلاد، ويعتبر المذهب الرسمي للدولة.

٢ ـ المذاهب السنية الأخرى الشافعية والمالكية والحنفية

وتوجد هذه المذاهب بشكل خفيف في بعض مناطق الجنوب والحجاز.

(١٥) ابن صنيتان، **السعودية.. السياسي والقبيلة**، ص ١٧ ـ ١٨.

٣ ـ المذهب الشيعي

ويتألف من الاثني عشرية والإسماعيلية، اللتين تتركزان في المنطقة الشرقية وبعض مناطق الحجاز ومنطقة نجران.

٤ ـ المذهب الصوفي

ويوجد في منطقة الحجاز بشكل خاص وإن لم يكن مؤثراً ومنتشراً[١٦].

وتتمثل العلاقة بين السلطة السياسية والدينية في السعودية في عدة محاور:

المحور الأول: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (المطاوعة والإخوان): في بداية تكوين الدولة السعودية الأولى حدث تزاوج ديني سياسي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب وبين الإمام محمد بن سعود، ما كان له الأثر المستقبلي في تأطير الحكم السعودي في إطار ديني، ومنذ الأيام الأولى لهذا التحالف كان العنصر الحاسم هو فرض دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتعاليمها الإسلامية بين السكان، وقدمت دفعة مهمة للمركزية السياسية.

وكان لرجال الدين في نجد والذين كانوا يسمون حينذاك بالمطاوعة دور في فرض تعاليم الإسلام المتعلقة بالولاية والحكم، الأمر الذي كان له أهمية في تكوين الدولة. وكان لهذا التحالف المقدس بين آل سعود والمطاوعة أهمية أيضاً لفهم أصول الكيان السياسي السعودي في القرن العشرين، حيث الإقرار بأن الطاعة لصاحب السلطة أياً كان واجبة دينياً، وجاءت هذه الفكرة الدينية عن الحكم والحاكم لدى ابن سعود لتكون إطاراً حاسماً لتوطيد أركان حكمه.

ونجحت الدولة السعودية في توطيد أركان السلطة على أساس القوة العسكرية والخطاب الديني، فقد تبنى المطاوعة نظرية الولاء لقائد الأمة واستطاعوا أن ينشروها موازية مع الدعوة السلفية بين أفراد القبائل الذين تكونت منهم مجموعة ما سمي بالإخوان، وهي مجموعة من أبناء القبائل التي دانت بالحكم لابن سعود وتبنت الدعوة (الوهابية) التي نشرها المطاوعة وتكونت من خلالها فرق عسكرية هدفها في المقام الأول نشر هذه الدعوة، ومن ثم مساندة الإمام الجديد. و«كان المطاوعة وراء تعزيز قوة

---

(١٦) إبراهيم شحبي، **السلطة والهوية: ملامح من تشكلات المجتمع السعودي** (لندن: طوى للنشر والإعلام، ٢٠١١)، ص ١٢١.

الإخوان القبلية التي غزا الملك عبد العزيز بها الجزيرة العربية، وكانت توجهاتهم بطاعة زعيم الأمة الإسلامية وتلبية دعوته... وفرت الظروف لبناء الدولة بقيادة سعودية»[١٧].

لقد حل النزاع بين الإخوان الذين رفضوا الحياة العصرية والمخترعات الحديثة، وانتقدوا الملك عبد العزيز على إدخالها البلاد، ومحاولته بناء أنظمة الدولة والإصلاح الإداري بإدخال المخترعات الغربية، وعارضوا مساعيه في ذلك وشقوا عصا الطاعة وشكلوا تهديداً للسلطة الجديدة، ما دفع الملك عبد العزيز إلى القضاء عليهم بشكل سريع، بينما اتجه الملك فيصل إلى العالم الإسلامي لتكوين جبهة إسلامية في مقابل التيارات الماركسية والقومية، ودعا رؤساء الدول الإسلامية لتحقيق التضامن الإسلامي، ووجدت دعوته ترحيباً كبيراً بين أوساط الإسلاميين، وتواصل الدعم السعودي للتيار الديني من خلال تبني بعض الحركات الإسلامية الخارجية ودعمها مادياً ومعنوياً[١٨].

واستمر التلاحم بين الجانبين الديني والسياسي في قيادة الدولة، وحتى في ظل تعاقب الملوك واختلاف منهجية كل منهم عن الآخر، إلا أن الجانب الديني ظل على مستواه من القوة والتأثير؛ ففي الثمانينيات زادت بشكل واضح ملامح الالتزام الديني، وظهرت ملامح أكثر راديكالية في الخطاب الديني، وأفرز انتشار التعليم العديد من مظاهر التزمُّت، من خلال تخريج مجموعات كبيرة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وقد أدى ذلك إلى ظهور حركة دينية ذات أهداف ثورية معارضة للحكم وإن بشكل مبطن، وتم استخدام الإسلام أيديولوجيا كشعار لمطالبهم، من خلال ما سمي حينذاك بالدعاة، والذين استطاعوا نشر أفكارهم عبر أشرطة الكاسيت ومن على منابر المساجد، والمحاضرات والندوات، رغبة منهم في أن يكونوا الصوت الأكثر حضوراً على المشهدين الديني والسياسي، ومرجعاً هاماً لكل القضايا التي تمس المجتمع والتي تتجاهلها الدولة[١٩].

المحور الثاني: الإخوان المسلمون: لقد عزز الانفتاح الذي تبنته خطط التنمية السعودية التي استطاعت أن تنقل الدولة من دولة بدائية تسيطر عليها الأمية والفقر إلى دولة حديثة ينتشر فيها التعليم بجميع مراحله، من خلال استغلال عائدات النفط،

---

(١٧) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ط ٣ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩)، ص ٨٠.

(١٨) أصدرت وزارة الداخلية السعودية قراراً في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٤ باعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية. انظر: الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٢٦٨.

(١٩) يماني، **هويات متغيرة: تحدي الجيل الجديد في السعودية**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

واستقطاب العديد من الأساتذة من مصر وسورية وبعض الأقطار العربية سعياً وراء نشر التعليم، فتح الآفاق لبعض الطروحات الدينية المتمثلة بالفكر الإخواني والتيارات الدينية الأخرى والتي وجدت لها أرضاً خصبة من خلال الأفكار السياسية التي كانت تبثها، وبخاصة في ظل تنامي قوة الإخوان المسلمين وانتشارهم في العديد من الأقطار العربية.

تمتد علاقة الإخوان المسلمين بالعربية السعودية إلى أوائل القرن العشرين، حينما قام مؤسسها حسن البنا بزيارات متواصلة إلى السعودية، واستطاع أن يعزز روابطه بالعديد من رموز الحجاز الذين مالوا إلى أفكاره، وأوصلوه إلى أصحاب القرار السياسي في السعودية، والتقى حينها بالملك عبد العزيز، وطلب منه السماح بفتح مقر لتنظيم الإخوان المسلمين في السعودية، لكن الملك عبد العزيز رد قائلاً: «كلنا إخوان مسلمين»، ولكن الدولة التي بدأت في التكوُّن البيروقراطي وخاصة في مجال التعليم استعانت بكثير من المعلمين المصريين والسوريين بشكل خاص ليعملوا في مهنة التدريس. وحينما اختلف عبد الناصر مع الإخوان وأودع عدداً منهم السجون عام ١٩٥٤، وجد الكثير من الإخوان المسلمين بلدان الخليج، وبخاصة السعودية ملاذاً، كما وجدوا فرصاً وظيفية عديدة بمميزات مالية ومعنوية كبيرة، وتجنبوا العمل السياسي في بداية الأمر، واضطلعوا في المراحل الأولى بالمشاركة في تأسيس نظام تعليمي حديث، وإعادة تشكيل النظام التعليمي وإعادة صياغة المناهج التعليمية[٢٠].

وحينما تولى الملك فيصل السلطة اتخذ موقفاً متشدداً من التيارات القومية والاشتراكية والشيوعية، مقابل دعمه غير المحدود للتيارات الإسلامية، حيث دعا إلى تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، واتجه إلى سياسة التضامن الإسلامي، كما سعى إلى دعم الحركات السياسية الإسلامية وتشجيعها، ودعا إلى مؤتمرات إسلامية ولقاءات بين شخصيات ومفكرين من جميع أنحاء العالم الإسلامي. كما فتح الجامعات السعودية لعدد كبير من الطلبة من أنحاء العالم الإسلامي. ولكن بالرغم من هذا الدعم لم تستطع السعودية كسب التيار الإسلامي بشكل كبير في صراعها مع التيار القومي، وكانت هناك خشية من السلطة السعودية من زيادة نفوذ التيار الإسلامي وانتشاره بشكل يمكنه من تهديد نظام الحكم في السعودية وبلدان الخليج، كما كان هناك خوف من إثارة مواجهة

---

(٢٠) ستيفان لاكروا، **زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية**، ترجمة وإشراف عبد الحق الزموري (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

بين السلطة والجماعات الإسلامية، وقد حدث ذلك حين احتلت جماعة جهيمان الحرم وهددت النظام الحاكم في السعودية، ما كان له تداعيات على علاقة السلطة بالجماعات الإسلامية[٢١].

أحدث الإخوان المسلمون في المسار التعليمي في السعودية نقلة نوعية كبيرة من منظور إسلامي لا يخلو من أيديولوجية تنظيمية سياسية؛ فبعد أن تمكن علماء الإخوان المسلمين البارزين من احتلال مناصب عالية في الجامعات السعودية، خاصة في كليات الشريعة والدراسات الإسلامية، وفي المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمنتشرة في أرجاء السعودية، سرعان ما بدأ النشاط اللامنهجي في المدارس والمعاهد والكليات، من خلال الأندية الطلابية، واللجان الثقافية، والمعسكرات الكشفية، واستخدام المسرح المدرسي كمنفذ لكثير من أفكار الإخوان المسلمين، وشهدت البلاد بعد ذلك موجة من الأفكار والممارسات غير المألوفة محلياً، وتم تأسيس منظمات كانت تعمل لخدمة هذه الأفكار، الأمر الذي أثر في جيل كبير من الطلبة الذين قادوا الحركة الإسلامية في السعودية سواء من تنظيم الإخوان المسلمين أو التنظيمات الدينية الأخرى أو تنظيم ما يسمى «الصحوة»[٢٢].

إلا أن السعودية ظلت على علاقة حذرة مع الإخوان المسلمين؛ علاقة ليست متصلة وليست منقطعة حتى جاء الربيع العربي وتغيرت معالم بعض الأنظمة العربية كتونس التي صعدت فيها حركة النهضة الإسلامية الإخوانية إلى سدة الحكم بعد أن كانت محظورة في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وفي مصر صعدت جماعة الإخوان إلى أعلى مناصب الحكم في جمهورية مصر العربية التي تعتبر الشريك الاستراتيجي للسعودية، ما يعني أن السعودية فقدت شريكاً كبيراً بعزل حسني مبارك، وتوجُّه حكومة الإخوان المسلمين التي جاءت في انتخابات وصفت بالنزيهة إلى إيران ودول لا تتفق وسياسة السعودية، ما حمل السعودية على الاعتراف مباشرة بالرئيس المؤقت الذي جاء بعد أن عزل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بمساندة التيارات الليبرالية الرئيس المنتخب محمد مرسي، ودعمت السعودية بشكل علني كل الخطوات التي اتخذت لإقصاء الاخوان من الحياة السياسية المصرية حتى تم انتخاب وزير الدفاع عبد الفتاح السياسي رئيساً لجمهورية مصر العربية. وقامت السعودية يوم

---

(٢١) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٢٢) لاكروا، المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٣.

الجمعة ٧/ ٣/ ٢٠١٤م بتصنيف جماعة الإخوان في مصر كجماعة إرهابية وحظرت جميع أنشطتها وكتبها، وحذرت من إعلان التعاطف معها من قبل المواطنين السعوديين. وبهذا القرار أقفلت السعودية باب جماعة الإخوان المسلمين التي ما زالت تشكل إحدى المنظومات الفكرية في المجتمع السعودي وإن بصوت خافت.

المحور الثالث: السلفيون: يتكئ مصطلح السلفية على عمق تاريخي يعود به إلى ما يسمى بالسلف الصالح الذي عاصر الرسول (ﷺ)، وأسس البنية الاجتماعية والدينية الإسلامية. لهذا يرى أنصار التيار السلفي أنه الأصلح من بين التيارات الدينية، وبالتالي تجذرت مشروعية التسمية عبر إطار مرجعي تاريخي له أبعاده المنهجية والفكرية والسلوكية، ليتشكل بعد ذلك العقلي الجمعي الذي بدوره يبلور مفرداته ورموزه اللغوية، ورؤيته للحياة، وقد اتصف الفكر السلفي بممارسات منهجية تتمثل بما يلي:

أ ـ ممارسة الفنائية النموذجية، وذلك من خلال اتكائه على نماذج سلفية محددة ومنتقاة، كأحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم والبخاري على سبيل المثال، ومصادرته أو معارضته لكثير من النماذج السلفية الأخرى، وتهميشهم لكثير من مدارس أهل الرأي والاجتهاد.

ب ـ يتصف الفكر السلفي بالفنائية الفكرية، من خلال اعتمادهم الكلي على إطار فكري شديد الانغلاق، والرجوع إليه في تنظيراتهم واستشهاداتهم، ومحاولة التهميش لكثير من مدارس أهل الرأي والاجتهاد.

ج ـ يصطبغ الفكر السلفي بنوع من الفنائية الثقافية، من خلال الإحجام عن الدخول في حوارات ونقاشات مباشرة مع التيارات الأخرى، ما عدا الردود على بعض الجزئيات الفرعية التي لا تمثل عمقاً فكرياً.

د ـ يتسم الفكر السلفي بالفنائية الجماعية، من خلال رؤيتهم الفردية بأنها الجماعة الحقة التي يجب الانتماء إليها، وما عدا ذلك فإنها لا تمثل السلفية الحقة، ما يعني القضاء على التعددية الفكرية والمنهجية، وما قد يتولد عن ذلك من صراعات مجتمعية وعداءات مع تيارات دينية أخرى.

هـ ـ يتسم الفكر السلفي بالفنائية التاريخية، حيث تقدم فكر وفقه السلف على

أنه الإطار التشريعي المطلق، فهو الماضي والحاضر والمستقبل، ما يعني فقد العقل الإسلامي الرؤية والتفكير والاجتهاد(٢٣).

وقد انعكس هذا التوجه للفكر السلفي على ممارسته الصراع مع التيارات الدينية الحديثة. ومع نشوء الدولة السعودية الحديثة كانت المرجعية الدينية هي التي تتحكم في المشهد الاجتماعي من خلال نشر احتكار الإفتاء والقضاء وإنشاء المعاهد والمدارس التي تبنت بشكل رئيسي منهج الدعوة (الوهابية) التي شغلت بآرائها الكثير من الممارسات والمعتقدات في العالم الإسلامي، ووجد لها أنصار وخصوم. فالأنصار تبنوا هذه الدعوة ونشروها وتعصبوا لها بشكل كبير، بينما بالغ الخصوم في نقدها وتشويهها، ولم تكن هذه الخصومة بمعزل عن النظام السياسي المتداخل أصلاً مع الديني، لكن كان لنجاح التجربة السياسية السعودية والتكيف مع المتغيرات، والعلاقات التي تربطها بالعالم الخارجي دور في تجميد الكثير من أطروحات الخطاب الديني. واستطاع الانفتاح السياسي على العالم الخارجي أن يتمرد على القيود التي وضعتها (الوهابية)، وانحصر حضورها على الجانب الاجتماعي الداخلي من خلال التعليم والمساجد والمناشط الاجتماعية المتعددة، وبعض مؤسسات الدولة الحديثة كالقضاء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمدارس والمعاهد، والمخيمات الدعوية. وقد التزمت الدولة في كل خطط التنمية بمبدأ أن الشريعة الإسلامية هي منطلق الأحكام والقوانين كافة، وكانت مصادر المعرفة محكومة وفق أجندة سياسية تقليدية، وخطاب ديني وعظي غير مسموح فيه بأي تعدد فقهي، أو اختلاف مذهبي(٢٤).

لقد تكوّن مفهوم الإسلام السياسي من خلال تياري السلفية والإخوان المسلمين بكل فروعها، فالعقل السياسي الإسلامي لا ينطلق من توجه أو شريحة واحدة بل من عدة مستويات، من أهمها:

أولاً: الفكر السلفي المتزمِّت، والذي تكاد تنعدم درجة استجابته للمؤثرات الحداثية والخارجية، بحيث يتبنى منظومة التراث، والنظرية السياسية الدينية ويدافع عنها كجزء من الدين، ونقطة الانطلاق في هذا الجانب هي الفقه التي يجب أن يحكم

(٢٣) مفهوم الْفَنَائِيَّة: كَوْن الشَّيْء فَانِياً أَو عُرْضَة لِلْمَوت. انظر: عبد الله البريدي، **السلفية والليبرالية: اغتيال الإبداع في ثقافتنا العربية** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨)، ص ٤٣ ـ ٥١.
(٢٤) الخضر، **السعودية.. سيرة دولة ومجتمع**، ص ٥٠ ـ ٥١.

السياسة والتاريخ، ويمثل هذا الفكر الخلفية التراثية الكامنة في جميع تيارات الفكر السياسي بدرجات متفاوتة.

ثانياً: التيار السياسي الحركي، وقد كانت انطلاقته من حيثيات معاصرة تتعلق بالتطورات الحديثة سياسياً واجتماعياً، مع خلفية تراثية غير مقيدة بمذهب واحد، وهو أكثر مرونة من التيار السلفي مع الحداثة المعاصرة، ربما بحكم احتكاكه الفعلي بأفكار القوى السياسية المعاصرة، ويمكن «الإشارة إلى الفكر السياسي الرجراج لجماعة الإخوان المسلمين، حيث حضور السياسة لا يقل أصالة عن حضور الفقة، وقد استوعبت على المستوى النظري معظم ألوان الطيف الإسلامية، وتقدِّم على صعيد الحركة أداءً سياسياً ذا حس براغماتي واضح». واستغرق هذا التنظيم في تفاصيل السياسة العملية، وفقد ثقة الفكر السلفي، كما لم يجد قبولاً لدى التيارات الحداثية المختلفة. وكانت السياسة هي نقطة البدء التي نشأ منها مفهوم منظومة السلفية الإسلامية، وولَّد الصراع حول السلطة السياسية فرقاً سياسية تحولت بفعل المقولات والاستشهادات الدينية إلى مذاهب إسلامية قائمة بفكرها وأيديولوجياتها، ومن خلال مفهوم النص وتأويلاته والاعتقاد الأيديولوجي والديني تشكلت الذهنية التي تتعامل مع الواقع والسلطة، كل مذهب وفق منظوره الفلسفي والأيديولوجي من خلال العقل الإسلامي بمذاهبه المختلفة: السني والشيعي والإباضي، وهي الثالوث الديني السياسي في التاريخ الإسلامي الحديث، وقد تبنت السلفية السنية نظريتها في الحكم على الإجماع بينما تبنت السلفية الشيعية نظريتها في الإمامة على النص، وبالتالي استندت أنظمة الحكم الإسلامية إلى رؤية السلفية السنية في تثبيت حكمها من خلال إجماع العلماء على شرعية تلك الأنظمة[٢٥].

وقد تفرعت السلفية في السعودية إلى أربعة فروع:

(١) سلفية دعوية سلطوية وتمثلها (الوهابية).

(٢) سلفية حركية تهتم بالفعل الحركي المنظم لأهداف سياسية ويمثلها جماعة الإخوان والسرورية.

(٣) سلفية جهادية، ويمثلها تنظيم القاعدة.

---

(٢٥) عبد الجواد ياسين، **السلطة في الإسلام: نقد النظرية السياسية** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص ١٤.

(٤) سلفية تبليغية دعوية، ويمثلها التيارات المنشقة عن جماعة الإخوان كالجامية وجماعة الدعوة والتبليغ[٢٦].

المحور الرابع: **السرورية**: تنتمي السرورية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الماضي إلى محمد سرور زين العابدين، الذي جاء إلى السعودية من سورية ليعمل في مجال التدريس، وكان ينتمي في الأساس إلى الإخوان المسلمين في سورية، وقد انتقد (الوهابية) ورأى أن علماءها لا يدركون مفهوم الإسلام الشامل، وحاول أن يدمج بين منهج (الوهابية) ومنهج القطبية المنتسبة إلى سيد قطب، حتى غدا منهج السرورية أهم مرجع لشباب الصحوة في السعودية، واشتهر مصطلح السرورية بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م، حينما بدأ الصراع الحركي والعقدي بين تيار الجامية وبعض تيارات الصحوة، وكان محمد سرور صاحب تأثير كبير في جيل كبير من الشباب الذين عاصروه وتأثروا بأفكاره من حيث التنظيم والحاكمية والسياسة، ويملك تيار السرورية رؤية دينية واضحة لكثير من الأمور الدينية والحياتية، بينما لا يملك رؤية فكرية سياسية واضحة رغم قوته المعارضة لكل ما يعتقد أنه لا يتسق مع رؤيته، ويشكل تيار السرورية الأكثر انتشاراً في السعودية[٢٧].

المحور الخامس: **جماعة التبليغ**: تعرف باسم جماعة «الدعوة والأحباب» وتعتمد على التعارف والتعايش، ويمارس أفراد هذه الجماعة الدعوة احتساباً، ولها مؤيديون داخل السعودية وخارجها، ويؤكد أتباعها بأن عملهم دعوي صرف ليس فيه أهداف سياسية أو جهادية، وقد تعرضت لكثير من التهم، سواء من قبل المؤسسة الدينية الرسمية أو من قبل التيارات الأخرى، بأنها جماعة مبتدعة[٢٨].

المحور السادس: **الجامية**: يرتبط هذا التيار بالشيخ محمد أمان الجامي، أحد المهاجرين من الحبشة إلى السعودية لتلقي العلم، ومن ثم الانخراط في المجال الديني في المدينة المنورة، حيث برز بشكل كبير مع التيار الذي أسسه مع ربيع المدخلي إبان غزو الكويت، وتبنى هذا التيار معارضة الكثير من علماء الصحوة ودعاتها، الذين كانوا ينتقدون الحكومة علناً حينما قررت الاستعانة بالقوات الأجنبية وخاصة الأمريكية لدحر

(٢٦) شحبي، **السلطة والهوية: ملامح من تشكلات المجتمع السعودي**، ص ١٢٣.
(٢٧) خالد المشوح، **التيارات الدينية في السعودية: من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينهما من تيارات**، ط ٢ (بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠١٢)، ص ١٠١ ـ ١١٠.
(٢٨) شحبي، المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

جيش صدام حسين وإخراجه من الكويت، وقد تبنت الهجوم على كثير من التيارات الدينية كالسرورية والإخوان والسلفيين، واعتمدت على التبديع والتفسيق حتى على دعاة الصحوة ومن يعارض رأي السلطة السياسية أو الدينية الرسمية. وترى الجامية أن نصيحة ولي الأمر لا بد من أن يكون أساسها السر، كما أن الانشغال بالسياسة ليس من الدين في شيء.

وقد وجد هذا التيار دعماً كبيراً من الدولة وبشكل خاص من وزارة الداخلية، حيث وفرت الموارد المالية والإدارية له، ما جعله جاذباً لكثير من طلبة العلم المهمشين والذين لم يجدوا منفذاً لإيصال أصواتهم، إضافة إلى طلبة العلم من غير السعوديين، والذين وجدوا في هذا التيار فرصة كبيرة لبروزهم والتقرب من الحكومة، وأصبح الانتماء إلى تيار الجامية عملية استراتيجية للارتقاء في الفضاء الاجتماعي والديني[٢٩].

المحور السابع: الشيعة: يتوزع أتباع المذهب الشيعي في ثلاث مناطق في السعودية، حيث يستوطن شيعة الاثني عشرية المنطقة الشرقية: القطيف والإحساء والمناطق المجاورة لها والمدينة المنورة، ثم الإسماعيلية في نجران، والكيسانية في ينبع والمناطق المجاورة لها[٣٠]. وكان موقف الشيعة في هذه المناطق موقفاً رافضاً للدعوة الجديدة في الجزيرة العربية، وأبدت الفرق الشيعية عداءً لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وبعد تأسيس الملك عبد العزيز للمملكة العربية السعودية تحت مظلة سياسية واحدة لم يجد الشيعة بداً من الانضواء تحت راية الحكم الجديد، حتى وإن تعارَض ذلك مع توجهات مذهبهم وتطلعاتهم السياسية. لكن غالبية التوجه الشيعي لا يخرج عن نطاقين: **الأول**، الخط التقليدي: وأصحابه يبتعدون عن الاشتغال بالسياسة، ويرفضون المواجهة مع الدولة، وهم المحافظون على الموروث الديني والاجتماعي؛ **الثاني**، التيار الحركي: وهم المشتغلون بالتنظيمات المعارضة، ويسعون إلى التغيير السياسي.

أما في ما يتعلق بالمذهب الإسماعيلي والذي يتمحور في منطقة في نجران بشكل كبير، فقد حدثت بعض حالات التوتر بينهم وبين الدولة السعودية، حتى استطاعت

---

(٢٩) لاكروا، **زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية**، ص ٢٨٢ ـ ٢٩٠.
(٣٠) محمود إسماعيل، **فرق الشيعة بين الدين والسياسة** (القاهرة: رؤية للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٧٨.

الدولة إيجاد تفاهمات مع أتباع الطائفة الإسماعيلية وبالتالي حققت هذه الطائفة الكثير من مطالبها الاجتماعية السياسية(٣١).

رابعاً: القبيلة

تعد القبيلة الوحدة السياسية الأهم في البنية الاجتماعية والسياسية العربية سواء قبل الإسلام أو بعده. وجاء القرآن الكريم ليؤكد بأن العلاقة بين المجتمعات تنطلق من القبيلة، يقول تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾(٣٢).

كانت القبيلة تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وكان شيخها هو الزعيم والقائد، وصاحب السلطة، يحكم ويفصل في شؤون الرعية، بمشاركة أعيان القبيلة وحكمائها، والشيخ هو المتصرف الوحيد في السلطة وقراره نافذ، حيث يستند في إدارة الحكم إلى سلطة عرفية في ظل غياب التشريع، ويساعده في ذلك علاقاته الأسرية والقبلية، وله معاهداته وتحالفاته وعلاقاته الاجتماعية والتجارية(٣٣).

إن القبيلة تنظيم متكامل يستند إلى نسب ولغة أو ثقافة وسلطة أو مشيخة، وأسس عائلية، ورزق رعوي، وتستمد قوتها من وحدة المجتمع، ومن الالتفاف حول شيخ القبيلة، وتعد القبيلة أحد مكونات المجتمع المدني في حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يتطور الولاء من القبيلة إلى الدولة، رغم أن القبيلة كانت تعارض قيام الدولة، أو الاندماج فيها للمحافظة على كيان المشيخة، ومعطياتها الاجتماعية والاقتصادية والسلطوية(٣٤). وتعتبر القبيلة «عائلة كبيرة تستند إلى سلالة متوارثة تمتد إلى جد واحد، وقد يكون الجد الخامس أو أكثر لكنه لا يكون أقل من ذلك... إن القبيلة هي في أصلها نظام معاشي يؤدي وظيفة ضرورية لأعضائه بما أنهم دولة أولى بتصور أولي ومرحلي مبكر لنظام الدولة»(٣٥).

---

(٣١) إبراهيم الهطلاني، **الشيعة السعوديون: قراءة تاريخية وسياسية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٩).

(٣٢) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(٣٣) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٤٥.

(٣٤) ابن صنيتان، **السعودية.. السياسي والقبيلة**، ص ٤٥ و٥٦.

(٣٥) عبد الله الغذامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، ط ٢ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص ١١٢.

اكتسبت القبيلة على مر العصور دوراً تاريخياً في البناء الاجتماعي للدول، حتى حينما جاء الإسلام ليكرس مفهوماً جديداً يتجاوز القبيلة والعصبية في محاولة لتوحيد الأمة والمكونات الاجتماعية تحت ظل الدين، إلا أن القبيلة وبما ارتبط بها من فكرة العصبية لم تتلاشَ، وظلت تؤدي دوراً كبيراً في التاريخ الإسلامي، وقد حدث تداخل بين القبيلة والدين، وساعدت القبيلة في نشر الدين، وأصبح الدين شرطاً مكملا للعصبية القبلية في الوصول إلى السلطة[٣٦].

وعلى الرغم من أن التنظيمات السياسية والعسكرية كانت موجودة في الوطن العربي وعبر مراحل تكوين الدولة فيه إلا أن هذه التنظيمات لم تكن إلا خدمة للسلطة بشكل مباشر، وليس خدمة المجتمع، وفي المقابل فإن التنظيمات القبلية كانت موجودة لحماية مصالح أعضائها وأبنائها من خلال عدة طرق ومنها:

١ ـ التحدي العسكري للسلطة، وإبعاد جيوشها بالقوة من أراضي القبيلة.

٢ ـ الهجرة إلى نواح أبعد من المناطق التابعة أو القريبة للدولة.

٣ ـ السيطرة على أجهزة الدولة وإخضاعه لخدمة القبيلة.

٤ ـ الدخول في خدمة الدولة، كما فعلت قبيلة آل مرة في الربع الخالي، والتي دخلت في تنظيمات عسكرية تابعة للسلطة في السعودية.

٥ ـ تدخل القبيلة لفرض سيطرتها على أماكن محددة لحماية أفرادها وانتزاع مقر لها، غالباً ما يكون مراعي للمواشي.

٦ ـ السعي إلى تأمين العيش لأعضائها بالدخول في المشروعات الكبرى للدولة.

ولكن في حالات كثيرة لا يمكن القول بأن القبيلة نافية أو معارضة للدولة والعكس كذلك، بل إن هناك نماذج لتلاحم القبيلة مع سلطة الدولة، حيث تسود في السعودية والمغرب على سبيل المثال تحالفات قبلية ودينية نشطة وواسعة[٣٧].

لقد رأى الباحثون بأن الحالة الحضارية التي يعيشها العالم ستعصف بالقبيلة تحت تأثير ثلاثة عناصر هي:

---

(٣٦) محمد بن موسى حسن، «القبيلة والدّين في الدراسات التاريخية والأنثروبولوجيّة،» **التسامح** (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عُمَان)، العدد ٢٢ (٢٠٠٨).

(٣٧) Philip Carl Salzman, *Culture and Conflict in the Middle East* (New York: Humanity Books, 2008).

أ ـ الاستعمار من خلال إدخال النظام الرأسمالي.

ب ـ الحروب العالمية والإقليمية وتأثيراتها في البناء الاجتماعي.

ج ـ اصطباغ العناصر الاقتصادية والثقافية بالمشروع الحداثي والعولمة.

لكن القبيلة ظلت صامدة أمام هذه التحديات، لأنها تعتبر العنصر الأكثر تأثيراً في المجتمعات العربية، ولأنها تعطي المجتمعات العربية سمة مميزة عن غيره من المجتمعات الأخرى، بل إنها أصبحت تشارك في الفعل السياسي والاجتماعي من خلال الانتخابات التي تجرى في بعض البلدان العربية(٣٨).

وتؤدي قوة الدولة وتسيُّد أنظمتها إلى إضعاف القبيلة وأعرافها، بينما يؤدي ضعف الدولة وتراخيها في تطبيق الأنظمة والقوانين إلى قوة القبيلة وفرض أعرافها التي يلجأ إليها الناس لضبط شؤونهم وتنظيمها، وبالتالي فإن من الصعب معرفة التأثيرات السلبية أو الإيجابية في حالة العمل بأعراف القبيلة، ففي حين أن السلطة وظفت الأعراف لخدمة مصالحها وبسط نفوذها وكان ذلك عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار، استغلت القبيلة الأعراف لتحقيق مصالحها والضغط على السلطة لتحقيق مكاسب معنوية ومادية(٣٩).

أدت القبيلة دوراً حاسماً في توحيد الجزيرة العربية في بداية الأمر، ودوراً هاماً في بنائها. وسلمت المواقع الحساسة للدولة، وانتفت الحاجة إليها، ما أدى إلى تحييدها بناء على أيديولوجية إقليمية. وكان التحالف الوثيق بين الحركة الدينية المتمثلة بالحركة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب وبين التجمعات القبلية لبنة في قيام الدولة السعودية وفي بنائها(٤٠).

خامساً: التيار الإصلاحي

تُعَد الحركات الاجتماعية، بكل أشكالها الدينية والسياسية، من أهم أدوات التغيير الاجتماعي. ويرتبط ظهورها بنشوء حالة من التبرم الاجتماعي بالحالة السياسية، والاقتصادية، وشعور بعض الجماعات بالقلق الاجتماعي والسياسي لأسباب دينية أو

---

(٣٨) العروسي العامري، «القبيلة: حجر الزاوية في فهم واقع المجتمع العربي راهناً ومستقبله القريب،» **التسامح**، العدد ٢٢ (٢٠٠٨).

(٣٩) همدان علي حسن، «العرف القبلي وأثره على الحياة السياسية في اليمن، ١٦٣٥ ـ ١٨٧٢م،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن، ٢٠٠٩).

(٤٠) ابن صنيتان، **السعودية.. السياسي والقبيلة**، ص ١٠٢.

اقتصادية أو أي أسباب تتعلق بالاستقرار والسلم الاجتماعي، وهذا القلق يدفع إلى محاولة تغيير الأنماط السائدة من خلال ظهور فعل جماعي يتبلور في ظهور الحركات الاجتماعية من خلال اشتراطات ترتبط بوجود تلك الحركات وتحدد طبيعتها وأهدافها، ومن هذه الشروط:

- أن الحركات الاجتماعية تعبر عن ظواهر جماعية تحتوي على معتقدات وأفعال يتم ترجمتها عن طريق أعضاء الجماعة.

- أن الحركات الاجتماعية عند نشأتها تصل بأعضاء الجماعة إلى الإدراك بوجود سلبيات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ينبغي أن تتغير.

- تكون للحركات الاجتماعية مطالب إصلاحية، وبإحداث تشريعات اجتماعية تقود إلى التغييرات.

- الفكرة الأساسية في نشاط هذه الحركات هو التغيير الذي يأتي من خلال عدم الرضا من الوضع القائم[41].

وقد ظهرت الحركات الاجتماعية بأشكالها المختلفة وبشكل علني أثناء أزمة الخليج وبعد انتهائها، حيث مرت السعودية خلال العقدين الماضيين بثلاثة تحولات كبيرة، تتمثل بغزو الكويت من قبل العراق، ثم استدعاء القوات الدولية ودخولها إلى الأراضي السعودية لتحرير الكويت، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وما تبع ذلك من اختلافات دينية وسياسية، خارجية وداخلية، من خلال الحركات الاجتماعية بشكليها الديني والسياسي، حيث كان لهذه الأحداث أثر في التغيير السياسي والديني، وتتمثل الحركات الإصلاحية في ما يلي:

١ ـ الإسلاميون: (دعاة الصحوة)

كان حدث غزو الكويت ودخول القوات الدولية، وخاصة الأمريكية، إلى الأراضي السعودية هو المشكلة التي واجهت الملك فهد حينها، حيث بدأت المعارضة الإسلامية في الظهور بشكل علني، وبدأت في التنامي، وكانت حرب الخليج الثانية عاملاً مساعداً استخدمته المعارضة للتعبير عن مواقفها من كثير من القضايا العامة. وكان الجدل حاداً بين فئات المجتمع، خاصة التيار الصحوي كما كان يطلق عليه. ولم تكن حرب الخليج

(٤١) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٩٥.

القضية التي يدور حولها الجدل فحسب، بل توسع الجدل إلى قضايا أخرى تتعلق بنظام الحكم ومؤسساته.

وكانت أشد الانتقادات تأتي من صفوف علماء الدين الشباب الذين استخدموا الأشرطة والخطب والمساجد والمحاضرات لإيصال أفكارهم. وكان سفر الحوالي وسلمان العودة وعائض القرني وناصر العمر من أشد الإسلاميين الذين أبدوا تذمرهم وشددوا انتقاداتهم للحكومة السعودية، وقد أدت حرب الخليج إلى استقطاب متزايد حول قضايا تتعلق بالتحديث والتطوير السياسي والاجتماعي، وقضية العلاقة مع الغرب وتعارض هذه العلاقة مع الإسلام[٤٢].

كانت أطروحات ما سمي بشيوخ الصحوة أو (الدعاة الشباب) غير ناضجة وتفتقر إلى المنهجية، وكان هذا التيار خليطاً من تيارات متداخلة، ومزيج من أفكار متنوعة، ما بين منهج محمد بن عبد الوهاب والإخوان، والتبليغ والجامية والسرورية، وتنقسم هذه التيارات إلى ثلاثة تيارات هي:

أ ـ تيار طهوري: وهو التيار الذي تمثله الجماعات الحركية كجماعة الإخوان المسلمين، التي ترى أنه يجب نشر الإسلام على نطاق واسع حتى وإن كان ذلك عن طريق السيف.

ب ـ تيار تلفيقي: وهذا التيار يسعى إلى الانتشار وكسب المجتمع إلى جانبه، وهو تيار لا يرى الجهاد إلا لرد العدوان، وحماية العقيدة وحرية الدعوة، لكنهم في المقابل يصادرون آراء التيارات الأخرى وأفكارهم، ويكنّون لهم العداوة ويكفِّرون معارضيهم، رغم أنهم لا يكفِّرون من نطق بالشهادتين.

ج ـ تيار واقعي: وهذا التيار يرى أن الخلافة خارج الدين، وأنها ليست من أحكامه، وليس هناك نهي أو أمر بها، وأن الإسلام بريء من تلك الخلافة، وأن ما هيَّأه العلماء من أحكام تحفظ للسلاطين والملوك مكانتهم، وأن طاعة ولي الأمر من طاعة الله، والخروج عليه خروج على الدين، ويتبنون الآراء العقلية، وما يؤدي إلى التغيير وفق معطيات العصر[٤٣].

---

(٤٢) الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

(٤٣) فالح شبيب العجمي، **الإنسان المسلم: وضعه القانوني والتاريخي وحقوقه** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٥.

لقد انبثقت الحركة الإسلامية للإصلاح من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التي تأسست بعد حرب الخليج، في أوائل التسعينيات، من قبل مجموعة من علماء الدين والقضاة والأكاديميين، وهدفت كما جاء في خطابها التعريفي إلى الدفاع عن حقوق المواطنين، وأعلنت أنها ليست حزباً سياسياً وإنما هيئة شرعية حقوقية، وكان من أبرز أعضائها عضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبد الله بن جبرين، وكانت تتبنى مبدأ النصيحة للحاكم، وتعتبره من الواجبات الشرعية، ولم تتطرق إلى شرعيته. لكن هيئة كبار العلماء أفتت بعدم شرعيتها، وأنها تخالف الشريعة الإسلامية في الخروج على ولي الأمر، وتراجع حينها الشيخ ابن جبرين، بينما خرج سعد الفقيه ومحمد المسعري إلى لندن عام ١٩٩٤م، لمواصلة نشاطهما السياسي، لكن سرعان ما انفصلا عن بعض بسبب خلافات أيديولوجية(٤٤).

ورغم نجاح الصحوة في التنظيم وإدارة المجتمع وتوجيهه حسب رؤيتها، ورغم اختراقها للمؤسسات الحكومية، إلا أنها كانت ضعيفة البنية في المجال السياسي، لكن في المقابل استخدمت سياسياً في ضبط المجتمع، لكنها لم تكن على وعي سياسي يمكنها من التأثير واستقطاب مؤيدين كثر يمكنها من أن تكون جبهة معارضة(٤٥).

٢ - الليبراليون

تسعى الليبرالية إلى ترسيخ الولاء للفرد والسعي إلى إقامة مجتمع يحقق للناس على حد سواء مصالحهم وحاجاتهم، كما تقضي بأن للفرد أن يتمتع بأقصى درجات الحرية بالتوافق مع حرية المجتمع الكلي، وقد شكلت الليبرالية قوة أيديولوجية في التقاليد السياسية الغربية التي سعت إلى احترام أطرها القانونية والاجتماعية والسياسية، حيث تتجسد الليبرالية في التزامها بقيم ومعتقدات من أهمها: الفرد؛ الحرية؛ العقل؛ العدالة؛ التسامح(٤٦).

إن مصطلح الليبرالية مفهوم غربي لا علاقة له بالعروبة والإسلام، كبقية المذاهب الفكرية والنظريات الوضعية. وقد عُرف المصطلح بأنه: مذهب فكري وسياسي ينادي

---

(٤٤) مضاوي الرشيد، **مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥)، ص ٦٧.

(٤٥) الخضر، **السعودية: سيرة دولة ومجتمع**، ص ٥٧٦.

(٤٦) أندرو هيود، **مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية**، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢)، ص ٣٩.

بالحرية المطلقة في كل الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويقوم على مبدأ الاستقلالية للأفراد والمجتمعات والدول، وتكريس الحريات ضمن عقد اجتماعي تتفق عليه الأغلبية بكل صورها المادية والمعنوية بين الدولة والمجتمع(٤٧).

تزامن ظهور التيار الليبرالي في الوطن العربي حين تدهورت الدولة العثمانية، ومن ثم جاء الغزو الاستعماري الغربي، ونمت حركة التحديث في مصر والعراق والشام، واستطاع أن يشكل فكراً أيديولوجياً دعا من خلاله إلى ضرورة إصلاح الثقافة العربية والفكر الإسلامي، وتحديث بنية المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والسعي إلى إقامة أنظمة دستورية ونقابات واتحادات، ومشاركة المواطن في الشأن العام، والانفتاح على الغرب. وانعكس الاستعمار الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨م، وما حملته مبادئ الثورة الفرنسية من الدعوة إلى الحرية والمساواة على المجتمع العربي(٤٨).

وانتشرت الأفكار الليبرالية الداعية إلى خلق مجتمع عصري، مع الاحتفاظ بالتقاليد العربية والإسلامية، وانضوى تحت هذا التيار اتجاهان: **الأول**، إصلاحي إسلامي؛ وقد تم تبنيه من قبل المفكرين العرب المسلمين الذين رأوا أن هناك قيماً في هذا التيار يجب أن يستفاد منها في إصلاح المجتمع العربي. وكان من أهم رموزه، جمال الدين الأفغاني ومحمد رشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد عبده، وعبد الله النديم وغيرهم، حيث رأوا ضرورة الاستفادة من الحضارة الحديثة وفقاً لمتطلبات الحياة، والتوفيق بين الدين والعلم، والراعي والرعية، والسلطة والمواطن، ودعوا إلى مواجهة الحكم المطلق ومحاربة الاستبداد، ومنح الشعب حق المشاركة في الشأن العام(٤٩).

الاتجاه **الثاني**، ليبرالي علماني؛ وقد رمى إلى إلغاء الخلافة، واستبدال الإيمان المطلق بالدين والعقلانية، والتحرر بدلاً من التقليدية، وشدد متبنو هذا الاتجاه على فكرة القومية، والسعي من أجل الوحدة على أساس اللغة والإقليم، وإحياء اللغة العربية، والإيمان بدور العقل والعلم، والإصلاح والبناء وفق التقاليد الليبرالية الغربية، وتحرير المرأة والإصلاح الاجتماعي والفصل بين السلطات والثورة من أجل الحرية والعدالة(٥٠).

---

(٤٧) شاكر النابلسي، **الليبراليون الجدد: جدل فكري** (برلين: منشورات الجمل، ٢٠٠٥)، ص ٤٣.

(٤٨) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٩٢.

(٤٩) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٥٠) الزيدي، المصدر نفسه، ص ٩٤.

لقد مثلت الحركة العمالية الأولى المتمثلة بإضراب عام ١٩٥٣ أولى الخطوات من أجل تحسين أوضاع وظروف العمال السعوديين في أرامكو، وقامت مجموعة من طبقة المتعلمين العاملين في شركة أرامكو بإنشاء لجنة سميت حينها «لجنة العمال» تتمثل مهمتها بالتفاهم مع الشركة من جانب ومع الحكومة من جانب آخر، وتم اعتقال اللجنة، ما دعا العمال إلى الإضراب حتى تم إخراج أعضاء اللجنة وإبعادهم عن أعمالهم، وتم تحسين أوضاع العمل بشكل بسيط، ثم كانت الحركة العمالية الثانية عام ١٩٥٦ والتي غيرت استراتيجية الحركة العمالية الأولى بحيث انتهجت نهجاً جماعياً، وقدم العمال عريضة إلى الشركة والحكومة، صاغوا فيها مطالبهم ووقعوها من عدد كبير من العمال، وتعاملت الحكومة مع هذه المطالب بشيء من البطء لتمييع قضيتهم ومطالبهم، وفي العام ذاته قام العمال بالاحتجاج أمام موكب الملك سعود أثناء زيارته للمنطقة الشرقية، ومن هنا بدأت الاعتقالات للنشطاء في الحركة العمالية، لكن شركة أرامكو أدركت أن العمال هم ركيزتها في تطويرها وأيقنت أن الركيزة الأولى في صلابة العمال وقوة موقفهم تكمن في وحدة حركتهم وتماسكهم، وبالتالي كان عليها أن تحسن من أوضاعهم وأن تعمل على تطويرهم علمياً وعملياً، وكانت الحركة العمالية في المنطقة الشرقية بداية لرؤية سياسية جديدة للمعارضة التي تكونت بعد ذلك وفق معتقدات وأيديولوجيات مختلفة، اشتراكية وشيوعية وقومية وبعثية وناصرية وعلمانية وليبرالية(٥١).

وقد استطاعت الليبرالية بشكل خاص أن تجد لها أنصاراً في منطقة الخليج، وخاصة في السعودية، من المثقفين والأكاديميين الذين درسوا في الغرب وتخرجوا في جامعاته. وإذا كانت السعودية قد عرفت خلال القرن العشرين أنواعاً مختلفة من المعارضة تبلورت مطالبها حول الإصلاح السياسي أو التغيير السياسي، تمثلت بالأمراء الأحرار الذين انشقوا عن الأسرة الحاكمة بقيادة الأمير طلال بن عبد العزيز وتنظيم «نجد الفتاة» إلى جانب تيارات قومية واشتراكية وبعثية ويسارية، وجميعها طالبت بملكية دستورية، وإصلاح سياسي، وحرية الرأي والعقيدة. إلا أن هذه الفعاليات السياسية انتهت إما بسجن أصحابها أو هروبهم خارج السعودية أو بتراجع بعضهم عن قناعاتهم الأيديولوجية(٥٢).

---

(٥١) سيد علي السيد باقر العوامي، **الحركة الوطنية السعودية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣**، ٢ ج (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢)، ص ٧٧.

(٥٢) الرشيد، **مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

انتاب المعارضة أو التيارات المختلفة الضعف والتشتت و«لم ينجح خطاب المعارضة بمختلف توجهاته ومراحله في تأسيس رؤى نقدية متماسكة وواضحة المعالم للقضايا المحلية، ورفع مساحة الوعي السياسي حتى لخصومها وأنصارها، ولم تسهم في رفع مستوى الجدل الفكري... ولم تحقق سمعة داخلية جيدة وتعاطفاً شعبياً»[٥٣].

إن أهم المطالب الشرعية التي سعت إليها الحركات الاجتماعية تتمثل بالتالي:

أ ـ التشريع لتحديد امتيازات وسلطات النخبة الحاكمة.

ب ـ إقامة الحكم الدستوري الديمقراطي.

ج ـ إخضاع الحكومات للسلطات الرقابية والتشريعية.

د ـ وقف إهدار الموارد المالية والطبيعية والبشرية للبلاد.

هـ ـ تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة[٥٤].

سادساً: العرائض (الخطابات الإصلاحية)

تعَدّ العرائض أو الخطابات التي يرفعها عدد من الناشطين السياسيين إلى الملك أسلوباً جديداً في منهج التيارات السياسية في السعودية، حيث حملت هذه العرائض أو الخطابات التي تم إرسالها إلى الملك الكثير من المطالب السياسية الإصلاحية.

وقد وجهت التيارات الدينية والسياسية والاجتماعية المختلفة عدة خطابات إلى الملك في محاولة منها للإصلاح أو التغيير، ومن ذلك:

١ ـ العريضة المدنية

رفعت هذه العريضة إلى الملك فهد أثناء حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، عام ١٩٩٠م، وقد حررها عبد الله مناع ومحمد سعيد طيب، ووقع عليها صفوة من مثقفي المجتمع، وطالبت بإصلاحات جذرية في بنية الدولة، وتبني الشورى، وإصلاح هياكل الدولة.

---

(٥٣) الخضر، **السعودية: سيرة دولة ومجتمع**، ص ٧٩٦.

(٥٤) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**، ط ٣، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٧٩.

٢ ـ عريضة «مذكرة النصيحة»

ربما جاءت هذه المذكرة التي رفعها عدد من الدعاة والإسلاميين من أساتذة الجامعات عام ١٩٩١م، رداً على خطاب (العريضة المدنية). وكان عبد الله التويجري ومحسن العواجي وسعد الفقيه من أهم الأسماء التي وقعت على هذه المذكرة، ومن أهم المطالب التي تضمنتها المذكرة، إنشاء مجلس للشورى، وتحقيق العدالة والمساواة، ومحاسبة المسؤولين، وإنشاء جيش قوي، وإعادة بناء الإعلام بوسائله كافة، وتطوير المؤسسات الدينية، وتوحيد مؤسسات القضاء ومنحه الاستقلال الفعلي[٥٥].

٣ ـ عريضة «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»

رفعت هذه العريضة إلى ولي العهد حينذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الملك عبد الله فيما بعد) مجموعة من الإصلاحيين من أهمهم عبد الله الحامد ومحمد سعيد طيب وعلي الدميني ومتروك الفالح ونجيب الخنيزي وسليمان الرشودي وغيرهم، وكان ذلك عام ٢٠٠٣م، وتبلورت رؤيتهم حول تشكيل مجلس شورى منتحب، وتشكيل مجالس المناطق بالانتخاب المباشر، والتشديد على استقلالية القضاء، وقيام مؤسسات المجتمع المدني، والتركيز على مبدأ العدالة وتوزيع الثروة، وترشيد الإنفاق، وتقوية التفاعل بين المجتمع وقيادته، وإعطاء المرأة حقوقها كاملة، وإعلان عفو عام عن المعتقلين السياسيين، والدعوة إلى مؤتمر حوار وطني، وتأكيد تضامن الموقعين مع القيادة في مواجهة الأخطار المحدقة بالبلاد.

٤ ـ عريضة «دفاعاً عن الوطن»

رفع هذا الخطاب عام ٢٠٠٣م من قبل مجموعة من المثقفين والأكاديميين، وذلك استنكاراً لكل أشكال التطرف والعنف المادي والرمزي، التي تسعى إلى اختطاف المجتمع، وتدمير مقومات وأسس الدولة (جاء هذا في ظل التفجيرات التي قام بها تنظيم القاعدة في السعودية)، وقد ذكّر الموقعون ولي العهد بالمطالب في الخطابات السابقة من قضية الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد.

---

(٥٥) الخضر، المصدر نفسه، ص ٨٤١ ـ ٨٤٢.

٥ ـ عريضة «نداء وطني إلى القيادة والشعب معاً ـ الإصلاح الدستوري أولاً»

رفع هذا الخطاب أو العريضة إلى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الملك فيما بعد)، ووقع عليه عدد من المثقفين والأكاديميين ورجال الأعمال، عام ٢٠٠٣م، وتضمنت المطالب السابقة في الخطابات السابقة والتذكير بما جاء فيها، والتشديد على التفاف الشعب حول قيادته، في إدانة العنف بكل أشكاله ومصادره.

٦ ـ عريضة «معاً على طريق الإصلاح»

وقّع على هذه العريضة عدد كبير من الموقعين على العرائض أو الخطابات السابقة، وقد رُفعت أيضا إلى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الملك فيما بعد) عام ٢٠٠٤م، وجاءت تعقيباً على خطاب ولي العهد الذي أكد فيه أن «الدولة ماضية في انتهاج الإصلاح» و«أن الحوار في المجتمع السعودي مفتوح للجميع، وأنه «لن يتم التعرض لحرية الرأي بمكروه» وأشاد الموقعون بمنهج ولي العهد وبحرصه على الإصلاح[٥٦].

٧ ـ مذكرة «شركاء في الوطن»

هذه العريضة كانت مختلفة المصدر، حيث إنها عريضة مرفوعة إلى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الملك فيما بعد) وذلك من قبل أبناء المذهب الشيعي، حيث طالبوا بوحدة المجتمع، وأن جميع أبنائه ومن سائر التيارات والمذاهب هم مواطنون يتطلعون إلى خدمة الوطن. وطالب الموقعون عليها بالإعلان الصريح عن احترام النظام لكل المذاهب الإسلامية، وتشجيع تواصل علماء الدين في السعودية مع سائر علماء المسلمين من المذاهب الأخرى، والتأكيد الصريح للمساواة بين المواطنين على اختلاف مناطقهم ومذاهبهم، وتشكيل لجنة وطنية ذات صلاحيات بمشاركة مؤهلة من الشيعة للنظر في واقع التمييز الطائفي ومعالجته بتمثيل المواطنين الشيعة في المناصب العليا للبلاد كمجلس الوزراء، ومشاركتهم في مجلس الشورى، واعتماد سياسة وطنية تثقيفية تبشر بالتسامح والاعتراف بالتعدد المذهبي، وتأكيد احترام حقوق الإنسان وكرامة المواطن وحريته الدينية والفكرية، وصدور إعلان صريح من القيادة يؤكد احترام حقوق الشيعة ومساواتهم مع بقية المواطنين.

(٥٦) أحمد عدنان، **السعودية البديلة: ملامح الدولة الرابعة** (بيروت: دار التنوير، ٢٠١٢)، ص ٢٢٦ ـ ٢٥٠.

٨ ـ خطاب «المطالبة بحق المرأة السعودية في قيادة السيارة»

وقد وقع على هذه العريضة مجموعة من الناشطين والناشطات، ورُفعت إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز، ٢٠٠٨م، وطالبوا من خلالها بالسماح للنساء بقيادة السيارة وإتاحة المجال لهن لممارسة حقهن في الحركة بحرية مثل أمهاتهن وجداتهن، من دون قيود أو ملاحقة.

٩ ـ خطاب إلى وزير الثقافة والإعلام

وجّه هذا الخطاب مجموعة من علماء ينصحون بإزالة الفساد المتفشي في وسائل الإعلام السعودي وذلك عام ١٤٣٠هـ، وأشاروا فيها إلى أنه تجذر في الوزارة الانحراف في وزارة الثقافة والإعلام في التلفاز والإذاعة والصحافة والأندية الأدبية ومعارض الكتاب، وتبني مشروع تغريب المرأة السعودية، ومخالفة النظام الأساسي للحكم، وطالبوا فيها بعدم ظهور أي امرأة تلقي نشرة الأخبار، وعدم ظهورها في التلفاز مطلقاً، ورأوا أن الوزارة خالفت أنظمة السياسة الإعلامية للمملكة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٤٠٢هـ، كما خالفت الوزارة السياسة الإعلامية في المطبوعات الداخلية والخارجية وفي بقية الوسائل المسموعة والمرئية(٥٧).

١٠ ـ خطابات عام ٢٠١١

شهد عام ٢٠١١م العديد من خطابات المطالبة بالمشاركة السياسية وإرساء دعائم دولة القانون، ومحاربة البطالة وتوزيع الثروة، والإفراج عن المساجين، والإصلاح السياسي، ومحاربة الفساد، وإصلاح القضاء، وانتخاب مجلس الشورى، ومراقبة المال العام، ومحاربة الفقر، ووقف المحسوبية والتمييز الطائفي والقبلي والمناطقي، والتمييز ضد المرأة، وإلغاء الوصاية الدينية ضد المجتمع، وتطوير نظام الحكم بحيث يصبح ملكياً دستورياً. وهذه الخطابات هي: خطاب «دولة الحقوق والمؤسسات»؛ خطاب «رسالة ٢٣ فبراير ٢٠١١م»؛ خطاب «إعلان وطني للإصلاح»؛ خطاب «مطالب الشباب من أجل مستقبل الوطن»(٥٨). وكان منهج الخطابات الإصلاحية تعويضاً من حرية الرأي

---

(٥٧) شحبي، **السلطة والهوية: ملامح من تشكلات المجتمع السعودي**، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٨.
(٥٨) عدنان، المصدر نفسه، ص ٢٧٠ ـ ٢٨٦.

في وسائل الإعلام، ومن أشكال المعارضة الداخلية التي عادة ما تتمثل بالتظاهرات، أو التجمعات أو الإضرابات، أو وجود الأحزاب والنقابات(٥٩).

ورغم أن العديد من المطالب التي تضمنتها تلك العرائض أو الخطابات القديمة منها والحديثة قد تحقق على أرض الواقع إلا هناك قضايا مفصلية لم يتم حسمها من قبل السلطة السياسية.

سابعاً: النفط

كان عام ١٩٣٣م، نقطة تحول في تاريخ السعودية، حيث منحت الحكومة امتيازاً ضخماً في المنطقة الشرقية للشركة الأمريكية (Standard Oil of California). وتضامنت الشركة مع مجموعة من الشركات الأخرى وكوّنت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)، وهو ما أدى إلى حصول الحكومة على سيولة مالية ساهمت في تغطية العجز في ميزانية الدولة الوليدة وسداد ديونها، كما ساهم في تنمية البلاد وبناء مؤسسات الدولة الحديثة(٦٠).

عززت عائدات النفط قوة الدولة وترابطها، ما أدى إلى نجاح السلطة في استقطاب البيوت التجارية والقبائل، وبناء منظومة إدارية مدعومة مالياً من خلال تلك العائدات، كما عززت الدور التوزيعي للسلطة المركزية في الجزيرة العربية، أتاحت عائدات النفط نشر التعليم، وإنشاء المدارس والمعاهد. وفي سبعينيات القرن الماضي بدأ المجتمع السعودي في حالة من النزعة الاستهلاكية، واستخدم النفط لأول مرة كسلاح حربي حينما قام الملك فيصل بقطع إمدادات النفط في حرب ١٩٧٣م تضامناً مع مصر في حربها ضد إسرائيل، وقد نجح سلاح النفط، وأصبح مثار جدل في العالم بأسره، وتحول من سلعة اقتصادية إلى وسيلة سياسية يُنظر إليها بعين الاهتمام(٦١).

ورغم أن النفط جاء لينقذ الدولة الوليدة من كثير من المشاكل الاقتصادية، إلا أنه تحول كسلطة في يد السلطة، ولم يحظَ المجتمع بالنصيب الكبير من عائدات النفط، ولم يدعم الإنفاق الحكومي الذي ترتب على عائدات النفط تعاظم قوة الدولة

---

(٥٩) الخضر، **السعودية: سيرة دولة ومجتمع**، ص ٨٤٨.

(٦٠) عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٤٤.

(٦١) الرشيد، **مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين**، ص ١٣١.

السياسية فحسب، بل ترتب عليه اختراق الدولة الكامل للاقتصاد، وتحكُّمها بالمصدر الأساسي للقوة المالية، وتوسع بشكل كبير تسلط الدولة. ولقد «أدت جهود الأسرة الحاكمة للاستئثار بالحكم والثروة إلى منع قيام قوى اجتماعية وسياسية مستقلة، معبرة عن مصالح وطموحات فئات السكان المختلفة، فمنعت قيام الأحزاب، ومنعت قيام الحركات الاجتماعية والسياسية...» وتم احتكار القوة والسلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع(٦٢).

أصبحت الدولة السعودية دولة ريعية، لاعتماد سياستها الاقتصادية على النفط وريعه بشكل خاص. والاقتصاد الوطني في الدولة الريعية يعتمد مباشرة على النفط في طريق الإنفاق العام من مداخيله المالية، وهذا يبرز مركزية الدولة، حيث هي المتحكمة في النفط من حيث بيعه واستلام مداخيله وإنفاقه حسب ما تراه متوافقاً مع سياستها. وقد أدى اعتماد الدولة على النفط كمصدر وحيد في دعم الميزانية إلى الهيمنة على الحياة الاقتصادية، وبالتالي أصبحت دولة ريعية، حيث استحوذت الأسرة الحاكمة على السلطة الاقتصادية والسياسية وتوجيه الحياة الاجتماعية وفق رؤيتها بما يضمن الاستقرار لها وللدولة التي ترسخت خلال ثمانية عقود منذ تأسيسها، ما يعني غياب المشاركة السياسية والرقابة الاقتصادية(٦٣).

ثامناً: الهيئات المدنية وعلاقتها بالقرار السياسي

رغم أن النظام السعودي هو نظام ملكي وراثي سلطوي، إلا أنه يستند في رسم سياساته الداخلية والخارجية إلى مؤسسات وهيئات مدنية وهي:

١ ـ مجلس الوزراء

تم إنشاء مجلس الوزراء بمرسوم ملكي رقم (٥/ ١٩/ ٤٢٨٨/ في ١/ ٢/ ١٣٧٣هـ) ليكون بمنزلة السلطة التنفيذية للدولة، وتم تحديد خمسة وظائف أساسية للمجلس هي: ١ ـ تنظيم المجلس؛ ٢ ـ سلطة المجلس؛ ٣ ـ سياق عمل المجلس؛ ٤ ـ سلطة رئيس المجلس؛ ٥ ـ أقسام المجلس (الوزارات). ونص المرسوم على أن الملك هو رئيس المجلس ويترأسه في حالة غياب الملك ولي العهد، وتم تعديل صلاحية المجلس عام

(٦٢) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**، ص ١٤٥.
(٦٣) ابن صنيتان، **السعودية: الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي**، ص ٥٢.

١٣٧٧هـ واستحداث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء. والمجلس بصفته السلطة التنفيذية المباشرة والمهيمنة بشكل تام على الشؤون التنفيذية يراقب تنفيذ اللوائح والقرارات، ومتابعة تنفيذ السياسات العامة، وتنفيذ خطط التنمية. كما يضطلع المجلس برسم سياسة الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية، والإشراف على تنفيذها، حيث يتولى رسم الخطط العامة للدولة وسياستها الاقتصادية والاجتماعية وسائر شؤون الدولة في الداخل، وفي المجال الخارجي يقوم برسم السياسات والأهداف العامة الخارجية للدولة وفقاً للأهداف الإقليمية والدولية. ويرسم مجلس الوزراء السياسات الداخلية والخارجية كما يلي:

أ ـ السياسة الداخلية

سعى نظام الحكم في السعودية ومنذ تأسيسها إلى رسم السياسة الداخلية وفق خطط خمسية تشمل تنمية مدن السعودية كافة، وشهدت المناطق السعودية مختلف أنواع التنمية والتطور وفي جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والتعليمية. ونتيجة لذلك تغير وجه البلاد من شكل تقليدي إلى مستوى حضاري متقدم مقارنة بالمحيط الجغرافي، وجاءت نتيجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، حسب الخطط التي تبناها مجلس الوزراء في رسم السياسات الداخلية[٦٤].

ب ـ السياسة الخارجية

تحدد المنطلقات الفكرية للقادة السياسيين طبيعة الدولة ومضمونها وتوجهاتها في سياستها الخارجية. وقد كانت وما زالت المنطلقات الفكرية الإسلامية لقادة السعودية هي الخط الذي يحكم سياستها الخارجية، فعلى المستوى العربي تؤدي السعودية دوراً مهماً في العلاقات العربية، وكانت من أوائل الدول التي ساهمت في إنشاء الجامعة العربية، وعلى مستوى العالم الإسلامي تمارس السعودية ثلاثة أدوار رئيسية هي: دور النموذج للمسلمين؛ دور المدافع عن استقلال العرب؛ دور الموحد للعرب والمسلمين.

وتسعى السياسة الخارجية للسعودية إلى ترسيخ مبادئ الاستقرار والسلم العالمي، وإلى التعاون ودعم الحوار لتحقيق المصالح المشتركة، وتساهم في استقرار الاقتصاد العالمي من خلال مكانتها الاقتصادية. كما أن دور السعودية على صعيد السياسة

---

(٦٤) هاشم، **نظام الحكم في المملكة العربية السعودية**، ص ١٥٧.

الاقتصادية العالمية يظل إيجابياً من خلال المحافظة على أسعار النفط عند الحدود المعقولة[٦٥].

٢ - مجلس الشورى

مر مجلس الشورى السعودي بعدة مراحل بدءاً بالمجلس الاستشاري عام ١٩٢٤م، ثم المجلس الأهلي، فمجلس شورى صدر نظامه عام ١٩٢٦م. وكانت للمجلس سلطة تنظيمية فاعلة، وحينما تشكل مجلس الوزراء عام ١٩٥٣م، في عهد الملك سعود بدأ بالتدريج في سحب صلاحيات مجلس الشورى، وتحول إلى كيان شبه صوري. وفي عهد الملك فهد صدر نظام الحكم متضمناً نظام مجلس الشورى، ونصت المادة الأولى من نظام الحكم على أن «يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية»، ونصت المادة (٦٨) من النظام الأساسي للحكم على إنشاء مجلس للشورى بأمر ملكي في ١٩٩٢م، «ينشأ مجلس الشورى، وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه، وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه»، ونصت المادة (٢٤) من نظام مجلس الوزراء على ما يلي: «مع مراعاة ما ورد في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى، يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها، وينظر في قرارات مجلس الشورى، وله السلطة التنفيذية، وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية» وإذا كانت الجهات القضائية تختص بالسلطة القضائية، فإن من المفترض أن يكون مجلس الشورى سلطة تنظيمية[٦٦].

٣ - منظمات حقوق الإنسان

يأتي اهتمام السعودية بقضايا حقوق الإنسان وفقاً لعملية الإصلاح التي تبنتها السلطة السياسية منذ تسعينيات القرن الفائت وإن بمسارات بطيئة ومتمهلة، وتنطلق من ثلاثة اعتبارات هي:

(٦٥) عبد العزيز حسين الصويغ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية** (الرياض: أوراق للنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٨.

(٦٦) زهير السباعي [وآخرون]، **مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثه**، تحرير عبد الرحمن الشبيلي (الرياض: توزيع مؤسسة الجريسي، ٢٠٠٨).

- تمسُّك الدولة بالشريعة الإسلامية كإطار يحكم مؤسسات الدولة وأجهزتها وأنظمتها.

- انضمام السعودية إلى المنظمات الدولية وبذْلها جهوداً لتحقيق النمو الحضاري والمحافظة على كرامة الإنسان.

- الموازنة بين الخصوصية الدينية للسعودية والانضمام إلى الأسرة الدولية عبر المعاهدات والاتفاقات والمواثيق والعهود الدولية، والعمل معها بشكل إيجابي[٦٧].

وقد سمحت السلطة السياسية في السعودية بإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان كهيئة حكومية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كهيئة مستقلة:

أ - هيئة حقوق الإنسان

أنشئت (هيئة حقوق الإنسان) عام ٢٠٠٥م، وهي هيئة حكومية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة في ما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال التام في ممارسة مهماتها المنصوص عليها في هذا التنظيم، وتسعى إلى التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية في ما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في البلاد والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن[٦٨].

ب - جمعية حقوق الإنسان

أنشئت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية في ٩/ ٣/ ٢٠٠٤م، وهي جمعية أهلية مستقلة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والدفاع عنه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وللنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية، الصادرة من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة

(٦٧) خالد عبد الله النامي، «معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحف وشبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٠)، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٦٨) الموقع الإلكتروني لهيئة حقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية)، <http://www.hrc.gov.sa>.

ووكالاتها ولجانها المختصة وبما لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وتسعى الجمعية إلى المساهمة في بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى التسامح ونبذ الظلم والتطرف، والوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب[٦٩].

ورغم ما قدمته الهيئة والجمعية على حد سواء من أعمال وجهود في الفترة الأولى لإنشائهما، إلا أن الصبغة الحكومية ما زالت تغلف أعمالهما. ولم تستطع الجمعية الوطنية الخروج على تعليمات الحكومة وتناول القضايا الحقوقية التي تكون الحكومة طرفاً فيها، فأصبحت وكأنها الرديف للهيئة التابعة للحكومة، حيث إن هناك قضايا إنسانية داخل السجون لم تستطع الهيئة ولا الجمعية الخوض فيها أو التحدث عنها أو بحثها إلا في إطار ضيِّق وحسب رؤية الحكومة وتوجهاتها.

٤ ـ الحوار الوطني

جاء إنشاء مركز الحوار الوطني متوافقاً مع المشروع الإصلاحي الذي تبناه الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ كان ولياً للعهد، حيث صدر قرار بإنشاء المركز عام ٢٠٠٣م، الذي «يسعى إلى توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين أفراد المجتمع كله بما يحقق المصلحة العامة، ويحافظ على الوحدة الوطنية المبنية على العقيدة الإسلامية»[٧٠].

وللحوار أهمية سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية تنطلق من عدة منطلقات منها:

١ ـ الحوار كحاجة إنسانية، حيث إن الإنسان يظل في حاجة دائمة إلى الاندماج في الجماعة، والتواصل مع الآخرين للحفاظ على وجوده، والحوار يحقق له التواصل مع الآخرين.

٢ ـ الحوار في مواجهة عوامل التخلف والجمود، حيث يحقق الحوار تصحيح الأفكار ومقاومة الاستبداد والتسلط، ونبذ التعصب والعنصرية، ويفتح

(٦٩) الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية)، <http://nshr.org.sa/>.

(٧٠) سحر بنت عبد الرحمن مفتي الصديقي، **مكانة الحوار ومعوقاته في تنشئة الأبناء في الأسرة السعودية: دراسة مسحية على طلاب المرحلة الثانوية وطالباتها بالمدينة المنورة** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠١١)، ص ١٩.

آفاق التعددية في الآراء، كما يهدف إلى نبذ العنف والإرهاب، والبعد عن اللامبالاة، والسلبية[٧١].

ويهدف الحوار إلى تحقيق مناخ صحي تتعايش فيه التيارات كافة ، ومن أهم أهداف الحوار ما يلي:

أ ـ إظهار الحقائق المدعمة بالبراهين، حيث يسعى الحوار الناجح إلى إظهار الحقائق من دون حمل الآخرين عليها بالقسر الفكري، أو ممارسة الفرض والإكراه على الأطراف الأخرى، وإنما إظهار الحق المدعم بالبراهين والأدلة.

ب ـ التفاهم والتعاون للخروج من مرحلة الأزمة، بحيث يحقق الحوار تعزيز الترابط والتفاهم، والتعايش، والتعارف بين شعوب العالم، فثقافة الحوار من أهم وسائل التعارف والتعايش.

ج ـ الترقي بالذات، فالحوار خطوة ضرورية لتخليص الأفراد والمجتمع من طوفان الاستبداد الفكري واحتكار الحقيقة، لهذا فإن الحوار من أهم وسائل بناء العلاقات بين الذات وغيرها، على أساس القبول والتعددية والاعتراف بمشروعية الاختلاف.

د ـ التلاقي الحضاري، فمن خلال الحوار يتم التعرف إلى حضارات المجتمعات الأخرى، وبالحوار يتم تلاقح الأفكار ويتم الاقتباس، والنقل والتبادل المعرفي.

هـ ـ تصحيح المفاهيم، حيث يحقق الحوار تصحيح المفاهيم المغلوطة والأفكار المنحرفة، وبالتالي يسهم في التقارب بين الشعوب والأمم، وإزالة الحواجز المتراكمة من سوء الفهم، ومن الأفكار المسبقة والمختزنة في ذاكرة الشعوب.

و ـ حل النزاعات والخلافات، حيث يحقق الحوار التفاهم حول القضايا محل النزاع والخلاف، سواء بين الأفراد أو بين الدول والشعوب[٧٢].

والحوار الوطني يحقق التقارب بين فئات المجتمع، ومذاهبه وتياراته المختلفة، ويصنع رؤية موحدة حول الوحدة والانتماء الوطني، وقد بدأ مركز الحوار

---

(٧١) إبراهيم بن عبد الله العبيد، **تعزيز ثقافة الحوار ومهاراته لدى طلاب المرحلة الثانوية: الدواعي والمبررات والأساليب** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠٠٩)، ص ٥٠ ـ ٥٢.

(٧٢) عبد القادر بن عبد الحافظ الشيخلي، **هندسة الحوار: التخطيط والتنظيم والأداء والتقويم** (الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠١١)، ص ١٧ ـ ٢١.

الوطني بداية قوية ومؤثرة باستقطاب كل التيارات الدينية والفكرية وفتح حوار جاد وشفاف حول مختلف القضايا الوطنية، إلا أنه تراجع كثيراً في منهجه وآلياته ولم يستطع تطوير أدواته وتبني قضايا وطنية مهمة، وأصبح الحوار فيه روتينياً، ولم يستطع أيضاً تنفيذ التوصيات التي يخرج بها في كل مرة، ويعود السبب إلى رتابة الطرح وعدم التنوع في القضايا وعدم مقدرته على تنفيذ التوصيات وتحويلها إلى فعل يشعر به المجتمع.

تاسعاً: السلطة السياسية والصحافة في السعودية

كانت الصحافة السعودية في بواكيرها الأولى صحافة نخبوية، بدءاً بقيادتها التحريرية والإدارية وانتهاءً بكتابها، حيث كانت أوضاعهم المعيشية تساعدهم على متابعة الصحف وقراءتها، خاصة في ما تطرحه من قضايا تهم شريحة محددة من المجتمع حينذاك، ولم تكن تهم شريحة كبيرة من المجتمع لعدم تواصلهم معرفياً مع ما تطرحه، ولم يصبح الاهتمام بها إلا حينما حدث التحول الاقتصادي وارتفعت نسبة المتعلمين، وشهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في التفكير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي أصبحت وسائل الإعلام مصدراً مهماً من مصادر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع السعودي[٧٣].

لقد جاء الاهتمام بتطوير الأداء الصحفي من قبل الحكومة لإصلاح المنظومة الصحفية وتطوير أدائها لتقوم بدورها الاجتماعي والإعلامي والثقافي، وهو ما يشير إلى الاهتمام المبكر من السلطة بقيمة الصحافة وأهمية دورها، ومع هذا الاهتمام الحكومي بالصحافة وتطويرها جاءت الأنظمة الإعلامية السعودية لتقيِّد حرية الصحافة، وهو أمر يتسق مع المنظومة السياسية للحكومة التي تمثل الحكم السلطوي الذي يجمع السلطات وامتيازاتها في يد الحاكم، ولا يسمح بتعددية سياسية، رغم إنشاء هيئة الصحفيين التي تعتبر الصوت المدافع عن الصحافة والصحفيين لدى السلطة، إلا أن هذه الهيئة لم تبتعد عن هيمنة الحكومة وسيطرتها عليها[٧٤].

---

(٧٣) عبد الله الطويرقي، **علم الاتصال المعاصر: دراسة في الأنماط والمفاهيم وعالم الوسيلة الإعلامية في المجتمع السعودي**، ط ٢ (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧)، ص ٢٦٠.

(٧٤) نرمين نبيل عبد العزيز الأزرق، «تطور تشريعات في سورية والسعودية وعلاقتها بتطور منظومة الإصلاح السياسي: دراسة تحليلية مقارنة،» **المجلة العلمية لبحوث الصحافة** (كلية الإعلام، جامعة القاهرة)، العددان ٣ ـ ٤ (٢٠١٠).

والنظام السياسي السعودي يمثل حالة خاصة من حيث إن الشريعة الإسلامية تمثل مصدر السلطات العليا له، وهي المرجعية الفكرية التي تمثل الإطار العام للسياسات داخل المجتمع. وقد اهتمت السلطات السعودية بوضع سياسة إعلامية تحدد الأطر العامة لعمل وسائل الإعلام، تنتهج من خلاله منهجاً ينسجم مع مضمون السياسة العامة للدولة، وفي ضوء هذه السياسات تعمل وسائل الإعلام السعودية على خدمة سياسة الدولة القائمة، وعرض هذه السياسة عرضاً موضوعياً مدعوماً بالوثائق ومؤيداً بالمواقف والحقائق، ومنحت السلطة المواطن ومن خلال السياسة الإعلامية حق التعبير عن رأيه بكل حرية في ظل ضوابط الشريعة الإسلامية، مع تأكيد احترام حقوق الآخرين أفراداً وجماعات ومؤسسات، وإشعارهم بمسؤوليتهم تجاه مجتمعهم[٧٥]. ورغم ما نصت عليه السياسة الإعلامية من احترام حرية الرأي للأفراد والجماعات فإن هذه المادة لم تنل حقها من التفعيل إلا في حدود ضيِّقة جعلت حرية الصحافة في أدنى مستوياتها.

١ ـ السياسة الإعلامية السعودية

تتطابق السياسات الإعلامية في الدول غير الديمقراطية مع التوجه السياسي العام للنظم الحاكمة، حيث تخدم السياسية الإعلامية سياسة النظام القائم وفقاً لرؤية النظام السياسي وتعامله مع الأحداث الداخلية والخارجية، وقد تمت صياغة السياسة الإعلامية السعودية كي يأتي منسجماً مع السياسة العامة للدولة. «فالسياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية قامت على تأكيد وتجسيد الأهداف والمبادئ التي يرتكز عليها ويتطلبها الإعلام السعودي، والسياسة الإعلامية هي الإطار العام الرسمي الذي يحدد أهداف الإعلام في المجتمع... وهي جزء من السياسة العامة التي تنتهجها الدولة»[٧٦].

ولعل أهم بنود السياسة الإعلامية للإعلام السعودي التي تكونت من ثلاثين بنداً جسدت الأهداف التي يرتكز عليها الإعلام السعودي والمتمثلة بالتالي:

أ ـ تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ومناهضة التيارات الهدامة.

ب ـ الولاء للوطن وتعزيز الاستقرار ودعم الوحدة الوطنية.

---

(٧٥) سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، «الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي: دراسة تحليلية ميدانية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، الرياض، ٢٠٠٦)، ص ٥.

(٧٦) مبارك بن واصل الحازمي، **وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية: دراسة تتبعية للنشأة والتطور** (جدّة: وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٢)، ص ١٧٧.

ج ـ الاهتمام بالآداب والفنون.

د ـ حماية الروابط الأسرية والاهتمام بالمرأة ودورها في المجتمع.

هـ ـ المساهمة في مبادئ السلم العالمي وحقوق الإنسان ومحاربة الظلم والتفرقة العنصرية.

و ـ التأكيد أن حرية التعبير مكفولة في إطار الأهداف والقيم الإسلامية.

ز ـ الالتزام بالموضوعية وعرض الحقائق والابتعاد عن المهاترات والمبالغات[٧٧].

ح ـ كما ناقشت العديد من بنود السياسة الإعلامية للإعلام السعودي علاقة الدولة بالمجتمع الخارجي، فعملت على التشديد على أن يقوم الإعلام السعودي بما يخدم أهداف الدولة والمجتمع، وركزت على الأسس الدينية والسياسية والاجتماعية، والعمل على محاور رئيسية تتمثل بالمحور العربي والإسلامي والدولي.

ط ـ أكدت الوجهة الإنسانية التي تقوم على احترام الإنسان بأن يعيش على أرضه بحرية، والوقوف إلى جانب الحق والعدل.

ي ـ تعتبر السياسة الإعلامية بأنها ليست قيداً على حرية الإعلام، بل هي الإطار التنظيمي الذي يسهم بدوره في حماية الوطن وصيانة الهوية الإسلامية والعربية[٧٨].

وفي ظل هذه المواد التشريعية يتضح أن الإعلام السعودي يعمل على الالتزام بالموضوعية، وتأكيد العلاقة الإيجابية بالمجتمع الخارجي، والتشديد على حرية التعبير وفق الأهداف التي تخدم الدولة والمجتمع، وأن هذه السياسة إطار تنظيمي للعملية الإعلامية بكل فروعها؛ وهذا يعني شبه الاستقلالية لعمل الإعلام السعودي. وانطلاقاً من هذه السياسية الإعلامية الشاملة صدرت تنظيمات وأنظمة أخرى معنية بالنشر والمطبوعات بشكل شامل، وأنظمة أخرى معنية بالمؤسسات الصحفية السعودية الصادرة داخل السعودية.

---

(٧٧) أمين ساعاتي، **السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية: دراسة علمية في النظرية والتطبيق** (القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص ٨٧.

(٧٨) مجموعة باحثين، **مسيرة الإعلام السعودي** (الرياض: وزارة الإعلام، أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ١٩٩٩)، ص ١٣٤.

٢ ـ نظام المطبوعات والنشر ونظام المؤسسات الصحفية

ركز نظام المطبوعات والنشر في السعودية الصادر عام ١٩٨١م على عدم الإساءة إلى كرامة رؤساء الدول والبعثات الدبلوماسية ومنع نشر ما يسيء إلى العلاقات مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية، وشدد على منع نشر ما يمس بكرامة المسؤولين في الدولة أو المؤسسات والهيئات المحلية العامة والخاصة، كما حظّر نشر المواد التي قد تؤدي إلى بث التفرقة بين المواطنين والقدح والتشهير، وحظّر نشر تبادل المطبوعات التي تتضمن الابتزاز أو التهديد.

وأكد النظام أنه لا يجوز لأي شخص إصدار صحيفة أو مجلة خارج نطاق المؤسسات الصحفية إلا بعد إذن من وزير الإعلام بعد موافقة مجلس الوزراء. بينما صدر نظام المؤسسات الصحفية عام ١٩٦٤م، كما صدر نظام المؤسسات الصحفية الجديد عام ٢٠٠١م، متضمناً تعديلات طفيفة ليست لها علاقة بحرية الصحافة أو حرية المؤسسات الصحفية، ونص النظام في نسختيه القديمة والجديدة على أن المؤسسة تتكون بقرار مجلس الوزراء الذي بدوره يمنح ترخيص امتياز إصدار صحيفة، وإعطاء الحق لوزير الإعلام الاعتراض على اسم المتقدمين بطلب إنشاء المؤسسة[٧٩].

وهذه البنود في نظام المطبوعات والنشر ونظام المؤسسات الصحفية، تؤكد أن مرجعية الصحافة السعودية تعود إلى نظام الحكم، وهو ما يعني غياب حرية التعبير والنشر، وغياب الصحف الصادرة خارج سلطة الدولة.

٣ ـ نشأة الصحافة السعودية ومراحلها

تعود نشأة الصحافة السعودية إلى بدايات توحيد البلاد على يد عبد العزيز آل سعود، إذا ما استثنينا تاريخ الصحافة في شبه الجزيرة العربية الذي بدأ قبل التوحيد، حيث يعتبر كثير من المؤرخين أن الصحافة السعودية هي امتداد للصحافة العثمانية التي أصدرت عام ١٩٠٨م الجريدة الرسمية **حجاز** في مكة المكرمة، ثم حكم الهاشميين الذي جاء بعد نهاية العهد العثماني وأصدروا عام ١٩١٦م عدداً من الصحف من أهمها **القبلة** و**الفلاح**. وحينما استولى الملك عبد العزيز على منطقة الحجاز وبدأ في

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٨٤.

بناء وتكوين المؤسسات التنظيمية والتنفيذية، قام بإصدار صحيفة **أم القرى** عام ١٩٢٤، والتي تعد البداية الحقيقية للصحافة السعودية[٨٠].

وقد مرت الصحافة السعودية بثلاث مراحل هي:

أ ـ صحافة الأفراد

امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٥٩، حيث كان حق إصدار صحيفة أو مجلة مشاعاً لكل مواطن، وقد صدرت حينذاك تسع عشرة صحيفة ومجلة متنوعة الصدور والتخصصات والاتجاهات.

ب ـ مرحلة دمج الصحف

امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٤، حيث رأت الحكومة أن أعداد الصحف قد تجاوز الحد الذي لا تستوعبه الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السعودية حينذاك، لأن عدد السكان محدود، والأمية لم تزل مرتفعة. وقد ذكرت بعض المصادر أن عدد المطبوعات الصحفية وصل إلى ما يقرب من أربعين صحيفة ومجلة، وتم عقد اجتماع عام ١٩٥٨ اقترح خلاله دمج بعض الصحف ببعضها لتكوين صحافة قوية ومؤثرة. وبعد دراسة هذه القضية تم تنفيذ عملية الدمج، فاندمجت بعض الصحف مع البعض الآخر تحت مسميات جديدة، وتوقفت صحف أخرى لم تستطع أن تجد لها آلية للدمج، وأصبح هناك عشر مطبوعات ما بين صحيفة ومجلة.

ج ـ مرحلة المؤسسات الصحفية

في عام ١٩٦٤ شكلت الحكومة لجنة عليا من خلال مجلس الوزراء لدراسة حالة الصحف بناء على مرئيات وزارة الإعلام، وقدمت هذه اللجنة دراسة إلى مجلس الوزراء، وبناء على هذه الدراسة صدر قرار ينص على تولي مؤسسات أهلية إصدار الصحف بدلاً من الأفراد، وفي عام ١٩٦٤م صدر نظام المؤسسات الصحفية الأهلية، وقد اختفت صحف ومجلات عديدة لم تستطع أن تصدر من خلال مؤسسة صحفية أهلية، وفي ظل النظام الجديد تم تأسيس عشر مؤسسات صحفية أهلية، سبع

(٨٠) انظر: الحازمي، **وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية: دراسة تتبعية للنشأة والتطور**، ص ١٦ و٢٦.

مؤسسات تصدر صحفاً يومية، بالإضافة إلى المؤسستين الجديدتين اللتين أُنشئتا لاحقاً وأصدرتا صحيفة **الوطن**، وصحيفة **الشرق**، مع تغيير مسمى صحيفة **الندوة** إلى صحيفة **مكة**، لتصبح تسع مؤسسات صحفية أهلية، ومؤسستان تصدران مجلة مستقلة، وهذه المؤسسات التي تصدر صحفاً يومية هي:

مؤسسة البلاد للصحافة والنشر: تصدر صحيفة **البلاد**.

مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر: تصدر صحيفة **الجزيرة**

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام: تصدر صحيفة **الندوة**(*).

مؤسسة المدينة للصحافة: تصدر صحيفة **المدينة**.

مؤسسة اليمامة: تصدر صحيفة **الرياض**.

مؤسسة عكاظ: تصدر صحيفة **عكاظ**.

مؤسسة دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر: تصدر صحيفة **اليوم**.

مؤسسة عسير: تصدر صحيفة **الوطن**(٨١).

مؤسسة الشرقية للطباعة والصحافة والإعلام: وتصدر صحيفة **الشرق** في الدمام(**).

وفي كل تلك المراحل تخضع الصحافة لسلطة مباشرة للحكومة، فاختيار رئيس التحرير ورئيس مجلس إدارة الصحيفة والمدير العام تتم الموافقة عليهم من قبل الحكومة بعد أن يتم ترشيح الأسماء من قبل أعضاء الجمعية العمومية للمؤسسة، ما يعني أن قرار التعيين أو الإقالة يكون مصدره الحكومة، وبالتالي خضوعهم في تعاطيهم مع سائر القضايا السياسية الداخلية والخارجية وفق رؤية الحكومة وأجنداتها.

(*) لم تخضع للدراسة لأنها صدرت عام ٢٠١١م، أي بعد اختيار عينة هذه الدراسة.

(٨١) ساعد العرابي الحارثي، **الإعلام السعودي: النشأة والتطور** (الرياض: القمم للإعلام، ١٩٩٨)، ص ٢١ ـ ٢١ و٢٦.

(**) لقد توقّفت الصحيفة عن الصدور نهائياً أوائل عام ٢٠١٣م وتمّ تغيير مسماها إلى صحيفة **مكة**.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

أولاً: الدراسة التحليلية

تعتمد هذه الدراسة على منهج «تحليل المضمون» للصحف السعودية اليومية، وهي ثماني صحف تصدر من مكة المكرمة والرياض وجدة والدمام وأبها، عن مؤسسات صحفية مستقلة. وجاءت نتائج الدراسة التحليلية كما يلي:

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

توزيع المادة الصحفية حسب الشكل الكتابي

الأشكال الصحفية	ك	النسبة المئوية
خبر	١٣٥٩٢	٥٧,٥
مقال	٨٠٨٦	٣٤,٣
حوار	٦٢٨	٢,٧
تحقيق	٥٨٤	٢,٥
تقرير	٥٧٧	٢,٤
ملف	١٣٤	٠,٦
الإجمالي	**٢٣٦٠١**	**١٠٠**

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ١) توزيع المادة الصحفية حسب الشكل الكتابي، حيث احتل الخبر المرتبة الأولى من بين الأشكال الكتابية بنسبة كبيرة بلغت (٥٧,٥ بالمئة)، وهو ما يؤكد أن الصحف السعودية صحافة خبرية، واحتل المقال في المرتبة الثانية بنسبة (٣٤,٣ بالمئة)، وجاء الحوار في المرتبة الثالثة بنسبة (٢,٧ بالمئة)، ثم التحقيق بنسبة (٢,٥ بالمئة)، فالتقرير الصحفي بنسبة (٢,٤ بالمئة)، واحتل الملف الصحفي المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة جداً بلغت (٠,٦ بالمئة)، من إجمالي المادة الصحفية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

توزيع المادة حسب الصور والرسومات

الصور والرسومات	ك	النسبة المئوية
الصور	٤٣٨٣	٨٩,٤
الرسومات	٥٢٠	١٠,٦
الإجمالي	**٤٩٠٣**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٢) إلى توزيع الصور والبيانات، حيث جاءت الصور في المرتبة الأولى بنسبة (٨٩,٤ بالمئة)، ثم الرسومات بنسبة (١٠,٦ بالمئة)، وهي بالتأكيد نسبة منخفضة في استخدام الصحف للرسومات التي تعد من أهم أدوات الدعم والإبراز للمادة الصحفية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)

توزيع المادة الصحفية حسب الإطار الجغرافي للحدث

الإطار الجغرافي للحدث	ك	النسبة المئوية
السعودية	١٣٠٠٣	٤٥,٦
دول عربية	٧٠٦٥	٢٤,٩
دول اجنبية	٤٠٨١	١٤,٣
منظمات	٢٢٤٤	٧,٨
أخرى تذكر	٢١١١	٧,٤
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ٣) توزيع المادة الصحفية حسب الإطار الجغرافي للحدث، حيث جاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة (٤٥,٦ بالمئة)، بينما جاءت البلدان العربية في المرتبة الثانية بنسبة (٢٤,٩ بالمئة)، واحتلت الدول الأجنبية المرتبة الثالثة بنسبة (١٤,٣ بالمئة)، وجاءت المنظمات في المرتبة الرابعة بنسبة ٧,٨ بالمئة، بينما جاءت الأحداث غير المصنفة بنسبة (٧,٤ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)

توزيع المادة الصحفية حسب طبيعة المادة العلمية

طبيعة المادة العلمية	ك	النسبة المئوية
رأي	٨٠٨٦	٢٨,٤
حدث	٦٤١٠	٢٢,٥
قضية	٣٨٣٦	١٣,٤
ظاهرة	٢٥٠٤	٨,٨
مشكلة	٢٧٦٥	٩,٧
أخرى تذكر	٤٩٠٣	١٧,٢
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	١٠٠

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤) إلى توزيع المادة الصحفية حسب طبيعة المادة العلمية، حيث جاء الرأي في المرتبة الأولى في القضايا التي نشرتها الصحافة السعودية بنسبة (٢٨,٤ بالمئة)، بينما احتل الحدث المرتبة الثانية بنسبة (٢٢,٥ بالمئة)، وتأتي المادة العلمية غير المصنفة بنسبة (١٧,٠ بالمئة)، بينما جاءت القضايا في المرتبة بنسبة (١٣,٤ بالمئة)، تليها الظواهر السياسية، في حين أعطت الصحف السعودية ما نسبته (٩,٧ بالمئة)، من اهتمامها بالمشكلات السياسية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٥)

توزيع المادة الصحفية حسب جنسية الشخصيات المحورية

الشخصيات المحورية	ك	النسبة المئوية
سعودية	١٩٤٠١	٥٣,٥
عربية	٩٨٩٢	٢٧,٣
أجنبية	٦٦٨٧	١٨,٥
أخرى	٢٧٨	٠,٧
الإجمالي	**٣٦٢٥٨**	١٠٠

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ٥) توزيع المادة الصحفية حسب الشخصيات المحورية، حيث اهتمت الصحف بالشخصيات السعودية المؤثرة وجاء ذلك الاهتمام في المرتبة الأولى بنسبة (٥٣,٥ بالمئة)، وهو ما يشير إلى أن الصحف السعودية تهتم بالشأن المحلي بشكل أكبر من اهتماماتها الخارجية، وقد جاءت الشخصيات العربية في المرتبة الثانية بنسبة (٢٧,٣ بالمئة)، والشخصيات الأجنبية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٨,٥ بالمئة)، بينما جاء اهتمامها بالشخصيات المنتمية إلى المنظمات الدولية في المرتبة الأخيرة بنسبة (٠,٧ بالمئة)، وهو اهتمام ضعيف يؤكد محلية الصحف السعودية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٦)

توزيع المادة الصحفية حسب وظيفة الشخصيات المحورية

وظيفة الشخصيات المحورية	ك	النسبة المئوية
ملك	٢١٢٨	٥,٩
رئيس دولة	٣٣٠٦	٩,١
أمير دولة	٩٣١	٢,٦
ولي عهد	١٨٣٩	٥,١
نائب رئيس دولة	٤٧٤	١,٣
رئيس وزراء	٣٦٢٢	١٠
أمير	٤١٤٢	١١,٤
وزير	٦١٥٣	١٧
سفير	١٧٤٨	٤,٨
مسؤول	٩٧٢٩	٢٦,٨
أدباء ومثقفون	١١٨٣	٣,٣
مواطن عادي	٧٢٥	٢
أخرى تذكر	٢٧٨	٠,٧
الإجمالي	**٣٦٢٥٨**	**١٠٠**

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٦) توزيع المادة الصحفية حسب الشخصيات المحورية، حيث جاءت شخصيات المسؤولين في الدولة في المرتبة الأولى بنسبة (٢٦,٨ بالمئة)، وهو أمر طبيعي في ظل وجود عدد كبير من المسؤولين في سائر القطاعات الحكومية في الدولة التي لها علاقة بالقضايا السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وينطبق الحال على الوزراء من حيث كونهم شخصيات متعددة ومسؤولة في الدولة، حيث احتلت شخصيات الوزراء المرتبة الثانية بنسبة (١٧ بالمئة)، تلا ذلك الأمراء بنسبة (١١,٤ بالمئة)، فرؤساء الوزارات بنسبة (١٠,٠ بالمئة)، ثم رؤساء الدول بنسبة (٩,١ بالمئة)، ثم الملك وولي العهد بنسبة متقاربة، وجاءت شخصيات تنتمي إلى منظمات دولية بنسبة (٠,٧ بالمئة) في المرتبة الأخيرة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٧)

توزيع المادة الصحفية حسب القائم بالاتصال

القائم بالاتصال	ك	النسبة المئوية
محرر	٥٨٩٨	٢٠,٧
مسؤول التحرير	٥٣٣	١,٩
وكالات الأنباء السعودية	٣١٤٣	١١
وكالة أنباء عربية	١٩٩٧	٧
وكالة أنباء أجنبية	٢٠٥٣	٧,٢
وسائل إعلام محلية	٧٠٦	٢,٥
وسائل إعلام أجنبية	٥٢٣	١,٨
إعلام جديد ـ إنترنت	٦٦٢	٢,٣
كاتب	٨٠٨٦	٢٨,٤
أخرى تذكر	٤٩٠٣	١٧,٢
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ٧) توزيع المادة الصحفية حسب القائم بالاتصال، حيث تشير النتائج إلى أن الكتّاب جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة (٢٨,٤ بالمئة)،

بينما جاء المحررون في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠,٧ بالمئة)، احتلت وسائل الإعلام الأجنبية المرتبة الأخيرة بنسبة (١,٨ بالمئة)، وفي ما يتعلق بوكالات الأنباء التي عادة ما تعتمد عليها الصحافة فقد جاءت وكالة الأنباء السعودية في مقدمة وكالات الأنباء، تليها وكالات الأنباء العالمية فوكالات الأنباء العربية، وتلا ذلك الوسائل الإعلامية الأخرى.

الجدول الرقم (٥ ـ ٨)

توزيع المادة الصحفية حسب جنسية القائم بالاتصال

جنسية القائم بالاتصال	ك	النسبة المئوية
سعودي	١٠٠٨٣	٣٥,٤
عربي	٢٧٢٧	٩,٦
أجنبي	١٣٨٥	٤,٨
أخرى تذكر	١٤٣٠٩	٥٠,٢
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

تشير بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٨) توزيع المادة الصحفية حسب جنسية القائم بالاتصال، حيث جاء السعوديون في المرتبة الأولى بنسبة (٣٥,٤ بالمئة)، تلاه في المرتبة الثانية الجنسية العربية بنسبة (٩,٦ بالمئة)، فالجنسية الأجنبية في المرتبة الأخيرة بنسبة (٤,٨ بالمئة)، بينما تركزت النسبة المتبقية (٥٠,٢ بالمئة)، في وسائل إعلام تقليدية وحديثة مستقلة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٩)

توزيع المادة الصحفية حسب اتجاه المعالجة

اتجاه المعالجة نحو السياسات الرسمية للمملكة	ك	النسبة المئوية
إيجابي	١٨٧٤٦	٦٥,٨
سلبي	٤٩٧٦	١٧,٥
محايد	٤٧٨٢	١٦,٧
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

تشير بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٩) إلى توزيع المادة الصحفية حسب اتجاه المعالجة نحو السياسات الرسمية السعودية، حيث جاء الاتجاه الإيجابي مرتفعاً وذلك بنسبة (٦٥,٨ بالمئة)، وجاء الاتجاه السلبي في المرتبة الثانية بنسبة (١٧,٥ بالمئة)، بينما احتل الاتجاه المحايد المرتبة الأخيرة بنسبة (١٦,٧ بالمئة)، وهذه النتيجة تشير إلى أن الصحافة السعودية تتوافق مع السياسات الحكومية بنسبة كبيرة.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٠)

توزيع المادة الصحفية حسب نوع القضايا

القضايا السياسية	ك	النسبة المئوية
قضايا السياسة الداخلية	٧١٧٤	٣٠,٤
قضايا السياسة الخارجية	٣٣٩٣	١٤,٤
قضايا الشأن العربي	٣٣٢٦	١٤,١
قضايا الشأن الإسلامي	٢٦٤٢	١١,٢
قضايا الديمقراطية	٢٧٤٧	١١,٦
قضايا حقوق الإنسان	٢٣٣٦	٩,٩
قضايا أحداث العالم	١٩٨٣	٨,٤
الإجمالي	**٢٣٦٠١**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ١٠) إلى توزيع المادة حسب القضايا السياسية في كل صحيفة، حيث جاءت المواد التي تتناول القضايا السياسية الداخلية في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠,٤ بالمئة)، ثم قضايا السياسة الخارجية في المرتبة الثانية بنسبة (١٤,٤ بالمئة)، ثم القضايا التي تتعلق بالشأن العربي بنسبة (١٤,١ بالمئة)، وجاءت القضايا التي تتعلق بالديمقراطية في المرتبة الثالثة بنسبة (١١,٦ بالمئة)، ثم القضايا التي تتعلق بشأن الدول الإسلامية في المرتبة الرابعة بنسبة (١١,٢ بالمئة)، تلاها القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان بنسبة (٩,٩ بالمئة)، وجاءت القضايا التي تتعلق بأحداث العالم في المرتبة الأخيرة بنسبة (٨,٤ بالمئة).

الجدول الرقم (٥ ـ ١١)

توزيع المادة الصحفية حسب القيم المتضمنة

القيم المتضمنة	ك	النسبة المئوية
تعاون	٢٦٤٤	٩,٣
تبادل مصالح	٢٥٩٣	٩,١
توثيق علاقات	٢٢٤٥	٧,٩
مساعدات	٦٩٤	٢,٤
أزمات سياسية	٢٧٣٥	٩,٦
محاربة فساد	٣٣٣٦	١١,٧
إصلاح	٣٥٤٣	١٢,٤
تنمية	٤٧٣٧	١٦,٦
دعوة إلى الحوار	١٠٧٤	٣,٨
أخرى تذكر	٤٩٠٣	١٧,٢
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ١١) إلى توزيع المادة الصحفية حسب القيم المتضمنة، حيث جاءت التنمية لتحتل أولوية في تناول الصحف السعودية بنسبة (١٦,٦ بالمئة)، بينما الدعوة إلى الإصلاح جاء في المرتبة الثانية بنسبة (١٢,٤ بالمئة)، تلا ذلك الدعوة إلى محاربة الفساد بنسبة (١١,٧ بالمئة)، وهذه القيم الثلاث ترتبط ببعضها لهذا احتلت المراتب الأولى من بين القيم الأخرى، وجاءت المساعدات الخارجية في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢,٤ بالمئة)، وهي نتيجة منطقية في ظل اهتمام الصحافة السعودية بالشأن الداخلي بشكل أكبر.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٢)

توزيع المادة الصحفية حسب مدى التوازن في الطرح

مدى التوازن في طرح جوانب المادة	ك	بالمئة
يعرض وجهة نظر واحدة	٩٦٢٦	٣٣,٨
يعرض أكثر من وجهة نظر	١١٩٠٤	٤١,٧
غير واضحة	٦٩٧٤	٢٤,٥
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ١٢) توزيع المادة الصحفية حسب مدى أو وجهة نظر واحدة توازن في الطرح، حيث جاء ما نسبته (٣٣,٨ بالمئة)، يعرض وجهة نظر واحدة، (٤١,٧ بالمئة)، من المادة الصحفية تعرض أكثر من وجهة نظر، وهو ما يعني أن (٧٥,٥ بالمئة)، تعرض وجهة نظر بينما ما نسبته (٢٤,٥ بالمئة)، غير واضحة في اتجاهها.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٣)

توزيع المادة الصحفية حسب «نوع» جنس الكاتب

جنس الكاتب	ك	النسبة المئوية
ذكر	١١٢٥٢	٣٩,٥
أنثى	٥٣٣٧	١٨,٧
أخرى تذكر	١١٩١٥	٤١,٨
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ١٣) توزيع المادة الصحفية حسب نوع جنس الكاتب، حيث جاءت نسبة الذكور (٣٩,٥ بالمئة)، في المرتبة الأولى، بينما كانت نسبة الإناث في الصحافة السعودية (١٨,٧ بالمئة)، وما تبقى من النسبة الإجمالية لا يتطابق مع متغيري نوع جنس الكاتب، حيث جاءت نسبة (٤١,٨ بالمئة)، تتضمن وكالات الأنباء ووسائل الإعلام التقليدية والجديدة والمصادر الأخرى غير البشرية كالمنظمات.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٤)

توزيع المادة الصحفية حسب مصادر المادة

مصدر المادة الصحفية	ك	النسبة المئوية
الملك	١٨٥٨	٦,٥
ولي العهد	١٥٨٣	٥,٥
مسؤول	٢٦٩٧	٩,٥
سفير	٥٣١	١,٨
مثقف	٧٢٦	٢,٥
مواطن عادى	٧٢٥	٢,٥
مؤسسات وهيئات حكومية محلية	٢٥٩٢	٩,١
منظمات مجتمع مدني محلية	٨٤٩	٣
مسؤول من دولة عربية	١٦٩٧	٦
مسؤول من دولة أجنبية	١٥٢٥	٥,٤
منظمات وهيئات دولية	٧٣٢	٢,٦
كاتب	٨٠٨٦	٢٨,٤
أخرى	٤٩٠٣	١٧,٢
الإجمالي	**٢٨٥٠٤**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ١٤) إلى توزيع المادة الصحفية حسب مصادر المادة، حيث حل المسؤولون السعوديون في المرتبة الأولى من حيث كونهم مصدراً للمادة الصحفية بنسبة (٩,٥ بالمئة)، تلا ذلك مؤسسات وهيئات حكومية محلية في المرتبة الثانية بنسبة (٩,١ بالمئة)، ثم جاءت المادة الصحفية المتعلقة بالملك في المرتبة الثالثة بنسبة (٦,٥ بالمئة)، يليه المسؤولون العرب بنسبة (٦,٠ بالمئة)، ويأتي السفراء كمصدر للمادة الصحفية بنسبة (١,٨ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة، علما بأن الكتاب كانوا مصدر المادة الصحفية من كتابة الرأي بنسبة (٢٨,٤ بالمئة)، والمصادر الأخرى بنسبة (١٧,٢ بالمئة)، وتقاربت النسب في ما يخص المثقفين والمواطن العادي والهيئات الدولية.

ثانياً: الدراسة الميدانية

اعتمد الباحث في دراسته الميدانية على الاستبانة التي قام بتوزيعها على جمهور الأندية الأدبية، وجاءت النتيجة كما يلي:

١ ـ السمات الديمغرافية لأفراد عيِّنة الدراسة

أ ـ النوع

الجدول الرقم (٥ ـ ١٥)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب «الجنس» النوع

النوع	ذكور	إناث	المجموع
ك	**١٩٨**	**٧١**	**٢٦٩**
النسبة المئوية	**٧٣,٦**	**٢٦,٤**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ١٥) إلى توزيع عيِّنة الدراسة حسب النوع «الجنس» حيث مثل الذكور نسبة (٧٣,٦ بالمئة)، بينما مثلت الإناث نسبة (٢٦,٤ بالمئة)، ويرى الباحث أن هذه النتائج طبيعية في ظل مجتمع ما زالت المرأة أقل حضوراً في المشهد الثقافي والسياسي.

ب ـ السن

الجدول الرقم (٥ ـ ١٦)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب أعمار المبحوثين

سن المبحوثين	ك	النسبة المئوية
من ١٨ إلى أقل من ٣٠ سنة	٥٢	١٩,٣
من ٣٠ إلى أقل من ٤٢ سنة	١٠١	٣٧,٥
من ٤٢ إلى أقل من ٥٤ سنة	٧٠	٢٦
أكثر من ٥٤ سنة	٤٦	١٧,١
المجموع	**٢٦٩**	**١٠٠**

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ١٦) توزيع العيِّنة وفقاً لسن المبحوثين، حيث جاءت الأعمار من (٣٠ إلى أقل من ٤٢ سنة)، في المرتبة الأولى بنسبة (٣٧,٥ بالمئة)، من العيِّنة، بينما جاءت العيِّنة من سن (٤٢ إلى ٥٤ سنة) في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦,٠ بالمئة)، والفئة العمرية من (١٨ إلى ٣٠ سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة (١٩,٣ بالمئة)، واحتلت الفئة العمرية التي تزيد على أكثر من (٥٤ سنة) بنسبة (١٧,١ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة، ويرى الباحث أن هذا التوزيع يتناسب وجمهور الأندية الأدبية محل الدراسة.

ج ـ الحالة العملية

الجدول الرقم (٥ ـ ١٧)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب الحالة العملية للمبحوثين

عمل المبحوثين	عمل حكومي	عمل خاص	أستاذ جامعي	طالب جامعي	المجموع
ك	١٦٥	٤٣	٤٢	١٩	٢٦٩
النسبة المئوية	٦١,٣	١٦	١٥,٦	٧,١	١٠٠

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ١٧) إلى توزيع عيِّنة الدراسة حسب الحالة العملية للمبحوثين، حيث احتل الموظفون في القطاع الحكومي المرتبة الأولى بنسبة (٦١,٣ بالمئة)، تلا ذلك أصحاب الأعمال الخاصة في الترتيب الثاني بنسبة (١٦,٠ بالمئة)، ثم أساتذة الجامعة في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٦ بالمئة)، وجاء طلبة الجامعة بنسبة (٧,١ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة.

د ـ الحالة الاجتماعية

الجدول الرقم (٥ ـ ١٨)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل	المجموع
ك	١٩٢	٤٣	٢٠	١٤	٢٦٩
النسبة المئوية	٧١,٤	١٦	٧,٤	٥,٢	١٠٠

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ١٨) الحالة الاجتماعية للمبحوثين، حيث جاءت نسبة المتزوجين من عيِّنة الدراسة مرتفعة محتلة الترتيب الأول بنسبة ٧١,٤ بالمئة، ثم العزاب في الترتيب الثاني بنسبة (١٦,٠ بالمئة)، تلا ذلك المطلّقين في الترتيب الثالث بنسبة (٧,٤ بالمئة)، وجاءت الأرامل بنسبة (٥,٢ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة.

٢ ـ نتائج عامة

الجدول الرقم (٥ ـ ١٩)

التوزيع طبقاً لمدى قراءة المبحوثين للصحافة السعودية اليومية وفقاً للنوع

معدل القراءة للصحف السعودية	النوع					
	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
نادراً	٢٢	١١,١	١٥	٢١,١	٣٧	١٣,٨
أحياناً	٩٦	٤٨,٥	٤٦	٦٤,٨	١٤٢	٥٢,٧
دائماً	٨٠	٤٠,٤	١٠	١٤,١	٩٠	٣٣,٥
الإجمالي	**١٩٨**	**١٠٠**	**٧١**	**١٠٠**	**٢٦٩**	**١٠٠**

قيمة كا^{٢} = ١٧,٢٦٣ درجة الحرية = ٢ معامل التوافق = ٠,٢٥٦ مستوى المعنوية = (٠,٠٠٠) دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ١٩) إلى مدى قارئية الصحف السعودية اليومية، حيث جاءت النتائج كما يلي:

أ ـ نتائج عامة

احتلت القراءة «أحياناً» بين المبحوثين المرتبة الأولى بنسبة، (٥٢,٧ بالمئة)، وجاءت القراءة «دائماً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٣,٥ بالمئة)، واحتلت القراءة «نادراً» المرتبة الأخيرة بنسبة (١٣,٨ بالمئة)، وهي نتيجة تشير إلى اهتمام الجمهور السعودي بالصحافة، وتتطابق مع نتيجة دراسة كريم: «الدوافع الاجتماعية للتعرض للصحف السعودية» والتي انتهت إلى أن القراء السعوديين أبدوا اهتماماً بالتعرض للصحف السعودية، كما تتفق مع دراسة: الحارثي وعاصي: «أطر استفادة الشباب في المملكة العربية السعودية من الجرائد والمجلات: بحث ميداني»؛ والتي تشير إلى أن الشباب السعودي كثير الاستخدام للصحافة المطبوعة المحلية منها والوافدة.

ب ـ نتائج حسب النوع

احتلت الأنثى المرتبة الأولى في ما يتعلق بالقراءة نادراً بنسبة (٢١,١ بالمئة)، بينما جاءت نسبة الذكور (١١,١ بالمئة)، وكذلك الحال بالنسبة إلى القراءة أحياناً حيث جاءت نسبة قراءة الإناث أحياناً (٦٤,٨ بالمئة)، والذكور (٤٨,٥ بالمئة)، أما القراءة الدائمة فقد جاء الذكور في المرتبة الأولى بنسبة (٤٠,٤ بالمئة)، والإناث (١٤,١ بالمئة)، وهو ما يشير إلى أن الذكور أكثر قراءة للصحف من الإناث.

ويشير الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقروئية الصحف السعودية اليومية وبين نوع «جنس» القراء ذكوراً وإناثاً، حيث جاءت قيمة كا^{2} = ١٧,٢٦٣، وبدرجة الحرية = ٢، ومعامل التوافق = ٠,٢٥٦، وبمستوى المعنوية = (٠,٠٠٠) دال إحصائياً.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٠)

مدى انتظام المبحوثين في قراءة الصحف اليومية السعودية

الصحيفة	مدى القارئية								
	نادراً		أحياناً		دائماً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية			
البلاد	١٧٣	٦٤,٣	٦٨	٢٥,٣	٢٨	١٠,٤	١,٤٦	٠,٦٧٧	٤٨,٧
الجزيرة	٦٥	٢٤,٢	١٣٠	٤٨,٣	٧٤	٢٧,٥	٢,٠٣	٠,٧١٩	٦٧,٧
الرياض	٤٣	١٦	١٢٥	٤٦,٥	١٠١	٣٧,٥	٢,٢٢	٠,٧٠٠	٧٤
عكاظ	٣٠	١١,٢	٩٦	٣٥,٧	١٤٣	٥٣,٢	٢,٤٢	٠,٦٨٤	٨٠,٧
المدينة	٦٠	٢٢,٣	١٢١	٤٥	٨٨	٣٢,٧	٢,١٠	٠,٧٣٦	٧٠
الندوة	١٨٩	٧٠,٣	٦١	٢٢,٧	١٩	٧,١	١,٣٧	٠,٦١٣	٤٥,٧
الوطن	٥١	١٩	١٢٧	٤٧,٢	٩١	٣٣,٨	٢,١٥	٠,٧١٣	٧١,٧
اليوم	١٢٩	٤٨	١٠٤	٣٨,٧	٣٦	١٣,٤	١,٦٥	٠,٧٠٤	٥٥
جملة من سئلوا	٢٦٩								

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٢٠) مدى انتظام الجمهور السعودي في قراءة الصحف السعودية اليومية، حيث جاءت صحيفة **عكاظ** في المرتبة الأولى في مقروئية الصحف السعودية لدى الجمهور السعودي، وذلك بوزن نسبي (٨٠,٧)، ومتوسط حسابي (٢,٤٢)، وبانحراف معياري (٠,٦٨٤)، ثم صحيفة **الرياض** بوزن نسبي (٧٤,٠)،

ومتوسط حسابي (٢,٢٢)، وبانحراف معياري (٠,٧٠٠)، فصحيفة **الوطن** في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٧١,٧)، ومتوسط حسابي (٢,١٥)، وبانحراف معياري (٠,٧١٣)، فصحيفة **المدينة** بوزن نسبي (٧٠,٠)، ومتوسط حسابي (٢,١٠)، وبانحراف معياري (٠,٧٣٦)، ثم صحيفة **الجزيرة** بوزن نسبي (٦٧,٧)، ومتوسط حسابي (٢,٠٣)، وبانحراف معياري (٠,٧١٩)، تلا ذلك صحيفة **اليوم** بوزن نسبي (٥٥,٠)، ومتوسط حسابي (١,٦٥)، وبانحراف معياري (٠,٧٠٤)، وصحيفة **البلاد** بوزن نسبي (٤٨,٧)، ومتوسط حسابي (١,٤٦)، وبانحراف معياري (٠,٦٧٧)، واحتلت صحيفة **الندوة** المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (٤٥,٧)، ومتوسط حسابي (١,٣٧)، وبانحراف معياري (٠,٦١٣)، وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة الشلهوب: «العوامل المؤثرة على مصداقية الصحف السعودية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية» حيث أوضحت نتائج الدراسة تمتُّع صحيفتي **الرياض** و**الجزيرة** بمقروئية عالية لدى أفراد العيِّنة من بين الصحف السعودية، بينما جاءت نتائج الجدول أن **عكاظ** و**الرياض** و**الوطن** أكثر مقروئية لدى أفراد العيِّنة، بينما اتفقت مع نتائج الدراسة ذاتها في ما يتعلق باحتلال صحيفة **البلاد** والندوة تباعاً المرتبة الأخيرة في مقروئية الصحف السعودية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢١)

مصادر حصول الجمهور السعودي على الصحف السعودية وفقاً للنوع

مصادر الحصول على الصحيفة	النوع							
	ذكور		إناث		الإجمالي		Z	مستوى المعنوية
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية		
عن طريق الشراء المباشر	١٣٤	٦٧,٧	٥٢	٧٣,٢	١٨٦	٦٩,١	٠,٨٩	٠,٣٧١ غير دالة
في المقهى	٣٥	١٧,٧	١٠	١٤,١	٤٥	١٦,٧	٠,٧٣	٠,٤٦٧ غير دالة
عن طريق الاشتراك	٥٤	٢٧,٣	١٦	٢٢,٥	٧٠	٢٦	٠,٨١	٠,٤٢١ غير دالة
من العمل	٨٩	٤٤,٩	٢٧	٣٨	١١٦	٤٣,١	١,٠٢	٠,٣٠٦ غير دالة
عن طريق أحد أفراد الأسرة	٢٤	١٢,١	١٧	٢٣,٩	٤١	١٥,٢	٢,١٢	٠,٠٣٤ دالة إحصائياً
في الأندية الأدبية	١٣	٦,٦	١	١,٤	١٤	٥,٢	٢,٢٩	٠,٠٢٢ دالة إحصائياً
من الأصدقاء	١١	٥,٦	٣	٤,٢	١٤	٥,٢	٠,٤٦	٠,٦٤٥ غير دالة
جملة من سئلوا	**١٩٨**		**٧١**		**٢٦٩**			

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٢١) مصادر حصول الجمهور السعودي على الصحف السعودية وفقاً للنوع (الجنس)، حيث جاء الإناث في المرتبة الأولى بالنسبة للحصول على الصحف عن طريق الشراء المباشر وبلغت قيمة Z (ـ ٠,٨٩)، وبمستوى معنوية (٠,٣٧١)، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الحصول على الصحف من خلال الشراء المباشر، وجاء الذكور في المرتبة الأولى بالنسبة للحصول على الصحف من المقهى حيث بلغت قيمة Z (٠,٧٣)، وبمستوى معنوية (٠,٤٦٧)، وهو ما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، أما الحصول على الصحف عن طريق الاشتراك فقد جاء الذكور أكثر حصولاً على الصحف من الإناث حيث بلغت قيمة Z (٠,٨١)، وبمستوى معنوية منخفضة (٠,٤٢١)، وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، كما جاء الذكور أكثر حصولاً على الصحف من الإناث عن طريق العمل وبلغت قيمة Z (١,٠٢)، وبمستوى معنوية منخفضة (٠,٣٠٦)، وبذلك يكون غير دال إحصائياً، أما الحصول على الصحف عن طريق أحد أفراد الأسرة فقد كان الذكور أكثر حصولاً من الإناث ولكن بمعدلات متقاربة حيث بلغت قيمة Z (٢,١٢)، وبمستوى معنوية (٠,٠٣٤)، وهو ما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الحصول على الصحف السعودية اليومية عن طريق أحد أفراد الأسرة، وحصل الذكور على الصحف من الأندية الأدبية بشكل أكثر من الإناث حيث بلغت قيمة Z (٢,٢٩)، وبمستوى معنوية بلغت (٠,٠٢٢)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، أما في ما يتعلق بحصول الصحف عن طريق الأصدقاء فجاءت النسبة منخفضة، وجاء حصول الذكور على الصحف أكثر من الإناث، حيث بلغت قيمة Z (٠,٤٦)، وبمستوى معنوية بلغت (٠,٦٤٥)، وهو ما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

يشير الجدول إلى أن حصول الجمهور السعودي ذكوراً ونساء على الصحف السعودية اليومية يأتي في المرتبة الأولى من خلال الشراء المباشر بنسبة (٦٩,١ بالمئة)، ثم عن طريق العمل بنسبة (٤٣,١ بالمئة)، وجاء الحصول على الصحف من الأندية الأدبية ومن الأصدقاء في المرتبة الأخيرة بنسبة (٥,٢ بالمئة)، لكل منهما، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة بيت المال والطياش «قارئية الصحافة السعودية اليومية» حيث أشارت دراستهما إلى أن الحصول على الصحيفة عن طريق الشراء جاء في الترتيب الأول.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٢)

توزيع الأشكال الكتابية التي يفضل الجمهور السعودي قراءتها وفقاً للنوع

الأشكال الصحفية	النوع							
	ذكور		إناث		الإجمالي		Z	مستوى المعنوية
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية		
الخبر	١٧٧	٨٩,٤	٦٢	٨٧,٣	٢٣٩	٨٨,٨	٠,٤٦	٠,٦٤٧ غير دالة
المقال	١٥٦	٧٨,٨	٥٧	٨٠,٣	٢١٣	٧٩,٢	٠,٢٧	٠,٧٨٨ غير دالة
التحقيق	٨٩	٤٤,٩	١٤	١٩,٧	١٠٣	٣٨,٣	٤,٢٨	٠,٠٠٠ دالة
الحوار	٩٣	٤٧	٣٤	٤٧,٩	١٢٧	٤٧,٢	٠,١٣	٠,٨٩٤ غير دالة
التقرير	٤٤	٢٢,٢	١٠	١٤,١	٥٤	٢٠,١	١,٦٠	٠,١٠٩ غير دالة
الرسوم الساخرة	٦٦	٣٣,٣	١٣	١٨,٣	٧٩	٢٩,٤	٢,٦٤	٠,٠٠٨ دالة
الصور الفوتوغرافية	٢٥	١٢,٦	٥	٧	٣٠	١١,٢	١,٤٥	٠,١٤٧ غير دالة
الرسوم والبيانات التوضيحية	٢٢	١١,١	٦	٨,٥	٢٨	١٠,٤	٠,٦٧	٠,٥٠٤ غير دالة
جملة من سئلوا	**١٩٨**		**٧١**		**٢٦٩**			

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٢٢) إلى الأشكال الكتابية التي يفضلها الجمهور السعودي حسب النوع «الجنس» حيث جاءت النتائج كما يلي:

١ ـ **الخبر**: تشير النتائج إلى تفضيل الذكور للخبر أكثر من الإناث بنسبة متقاربة، حيث بلغت النسبة للذكور (٨٩,٤ بالمئة)، والإناث (٨٧,٣ بالمئة)، وجاءت قيمة Z (٠,٤٦)، وبمستوى معنوية منخفضة بلغت (٠,٦٤٧)، ويعني ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

٢ ـ **المقال**: تشير النتائج إلى تفضيل الإناث للمقال أكثر من الذكور، حيث بلغت النسبة للإناث (٨٠,٣ بالمئة)، وللذكور (٧٨,٨ بالمئة)، وبلغت قيمة Z (٠,٢٧ ـ)، وبمستوى معنوية منخفضة بلغت (٠,٧٨٨)، ويعني ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

٣ ـ **التحقيق**: تشير النتائج إلى تفضيل الذكور للتحقيق أكثر من الإناث بنسبة متقاربة، حيث بلغت النسبة للذكور (٤٤,٩ بالمئة)، والإناث بنسبة (١٩,٧ بالمئة)، وجاءت قيمة Z (٤,٢٨)، وبمستوى معنوية مرتفعة بلغت (٠,٠٠٠)، ويعني ذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مرتفعة بين الذكور والإناث في ما يتعلق بالتحقيق الصحفي.

٤ ـ **الحوار**: تشير النتائج إلى تفضيل الإناث للحوار أكثر من الذكور وان كانت بنسبة متقاربة، حيث بلغت النسبة للإناث (٤٧,٩ بالمئة)، وللرجال (٤٧,٠ بالمئة)، وبلغت قيمة «Z» (٠,١٣-)، وبمستوى معنوية منخفضة بلغت (٠,٨٩٤)، ويعني ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

٥ ـ **التقرير الصحفي**: تشير النتائج إلى تفضيل الذكور للتقرير الصحفي أكثر من الإناث، حيث بلغت النسبة للذكور (٢٢,٢ بالمئة)، والإناث بنسبة (١٤,١ بالمئة)، وجاءت قيمة Z (١,٦٠)، وبمستوى معنوية منخفضة بلغت (٠,١٠٩)، ويعني ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

٦ ـ **الرسوم الساخرة**: تشير النتائج إلى تفضيل الذكور للتقرير الصحفي أكثر من الإناث، حيث بلغت النسبة للذكور (٣٣,٣ بالمئة)، والإناث بنسبة (١٨,٣ بالمئة)، وجاءت قيمة Z (٢,٦٤)، وبمستوى معنوية مرتفعة بلغت (٠,٠٠٨)، ويعني ذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

٧ ـ **الصور الفوتوغرافية**: تشير النتائج إلى تفضيل الذكور للصور الفوتوغرافية أكثر من الإناث، حيث بلغت النسبة للذكور (١٢,٦ بالمئة)، والإناث (٧,٠ بالمئة)، وجاءت قيمة Z (١,٤٥)، وبمستوى معنوية منخفضة بلغت (٠,١٤٧)، ويعني ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

٨ ـ **الرسوم والبيانات التوضيحية**: تشير النتائج إلى تفضيل الذكور للرسومات البيانية والتوضيحية أكثر من الإناث، حيث بلغت النسبة للذكور (١١,١ بالمئة)، والإناث (٨,٥ بالمئة)، وجاءت قيمة Z (٠,٦٧)، وبمستوى معنوية منخفضة بلغت (٠,٥٠٤)، ويعني ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٣)

ترتيب المصادر التي يعتمد عليها الجمهور السعودي في الحصول على المعلومات السياسية

الترتيب / المصادر	الترتيب الأول	الترتيب الثاني	الترتيب الثالث	الترتيب الرابع	الترتيب الخامس	الترتيب السادس	الترتيب السابع	الترتيب الثامن	الترتيب التاسع	الوزن المرجح		الترتيب
										النقاط	النسبة المئوية	
الصحافة السعودية	٣٠	٣٨	٦٩	٦٠	٤٣	١١	٧	٦	٥	١٧١٤	١١,٨	٣
التلفزيون السعودي	٢٠	٧٢	٥٠	٤٩	٢٨	١٩	١٣	١٤	٤	١٦٨٧	١١,٦	٤
الإذاعة السعودية	١١	١٥	٢٤	٣١	٤٤	٥٣	٤٠	٣٨	١٣	١٢١٤	٨,٤	٨
الصحف العربية	٢٦	٣٣	٣٢	٣٩	٣١	٦٥	٣٢	٢٤	١٧	١٥٣٢	١٠,٦	٥
الصحف الأجنبية	٤٩	٢٤	٣٢	٢٨	٢٧	٢٤	٢٧	٣٢	٢٦	١٤٢٧	٩,٨	٧
القنوات الفضائية العربية	١٩٣	٢٥	١٩	١٠	٩	٣	٤	٣	٣	٢٢٠٨	١٥,٢	١
القنوات الفضائية الأجنبية	٣٢	٤٤	٣٣	٣٢	٢٢	٢١	٢٣	٣٤	٢٨	١٤٢٢	٩,٨	٧
الإنترنت	٦٥	٦٣	٤٦	٤٠	٣٠	١١	٤	٥	٥	١٨٧٢	١٢,٩	٢
الاتصال الشخصي	٢٢	٣٤	٣٨	٣٧	٤٨	٢٣	٢٨	١٨	٢١	١٤٣١	٩,٩	٦
مجموع الأوزان										١٤٥٠٧	١٠٠	

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٢٣) إلى ترتيب المصادر التي يعتمد الجمهور السعودي عليها في الحصول على المعلومات السياسية، حيث جاءت القنوات الفضائية العربية في المرتبة الأولى بنسبة (١٥,٢ بالمئة)، فالإنترنت ثانياً بنسبة (١٢,٩ بالمئة)، ثم الصحافة السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة (١١,٨ بالمئة)، فالتلفزيون السعودي في المرتبة الرابعة بنسبة (١١,٦ بالمئة)، ثم الصحف العربية بنسبة (١٠,٦ بالمئة)، فالاتصال الشخصي في المرتبة السادسة بنسبة (٩,٩ بالمئة)، وفي المرتبة السابعة القنوات الفضائية الأجنبية والصحافة الأجنبية بنسبة (٩,٨ بالمئة)، لكل منهما، تليها الإذاعة السعودية في المرتبة الثامنة بنسبة (٨,٤ بالمئة).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الشلهوب «العوامل المؤثرة على مصداقية الصحف السعودية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية»: حيث أوضحت النتائج أن القنوات الفضائية العربية جاءت في المرتبة الأولى من حيث كونها المصدر الأولى لمعلوماته، والإنترنت في المرتبة الثانية، ثم الصحافة السعودية في المرتبة الثالثة، والمرتبة الرابعة التلفزيون السعودي، وهي النتائج نفسها التي توصلت إليها هذه الدراسة حسب الجدول السابق.

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٢٤) إلى مستوى درجة متابعة الجمهور السعودي للقضايا التي تتناولها الصحافة السعودية اليومية، حيث أشارت النتائج إلى أن خطابات الملك جاءت من حيث المتابعة في المرتبة الأولى حيث جاء المتوسط الحسابي (٤,٠٨)، وبانحراف معياري قدره (٠,٩٦٦)، ووزن نسبي (٨٠,٦)، ثم القضايا السياسية الداخلية بمتوسط حسابي (٤,٠٣)، وبانحراف معياري (٠,٩٠٨)، ووزن نسبي (٨٠,٦)، فقضايا السياسة الخارجية بمتوسط حسابي (٣,٧٨)، وبانحراف معياري (٠,٩٨٦)، ووزن نسبي (٧٥,٦)، تلا ذلك القضايا الثقافية متوسط حسابي (٣,٦٤)، وبانحراف معياري (١,١٥٩)، ووزن نسبي (٧٢,٨)، وجاءت القضايا المتعلقة بالمرأة بعد ذلك بمتوسط حسابي (٣,٣٩)، وبانحراف معياري (١,١٢٥)، ووزن نسبي (٦٧,٦)، واحتلت القضايا المتعلقة بالقضاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٢٨)، وبانحراف معياري (١,١٩٤)، ووزن نسبي (٤٥,٦)، وهذه النتائج تشير إلى اهتمام الجمهور السعودي بالقضايا السياسية الداخلية سواء ما يتعلق بخطابات الملك أو بالقضايا السياسية الداخلية الأخرى.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٤)

مستوى درجة متابعة الجمهور السعودي للقضايا التي تتناولها الصحافة السعودية اليومية

القضايا	درجة الموافقة													
	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا أهتم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية			
خطابات الملك	١٠٤	٣٨,٧	١١٠	٤٠,٩	٣٤	١٢,٦	١٥	٥,٦	٦	٢,٢	٤,٠٨	٠,٩٦٦	٨١,٦
تصريحات الوزراء	٢٤	٨,٩	٧٠	٢٦	١٠٣	٣٨,٣	٥٢	١٩,٣	٢٠	٧,٤	٣,١٠	١,٠٥٠	٦٢
المشاريع الحكومية	١٩	٧,١	٥٧	٢١,٢	٩٧	٣٦,١	٦٩	٢٥,٧	٢٧	١٠	٢,٩٠	١,٠٧٠	٥٨
المسؤولون الحكوميون	١٨	٦,٧	٤٤	١٦,٤	٩٠	٣٣,٥	٨١	٣٠,١	٣٦	١٣,٤	٢,٧٣	١,٠٩٥	٥٤,٦
الشأن الداخلي	٨٦	٣٢	١٢٦	٤٦,٨	٤١	١٥,٢	١٠	٣,٧	٦	٢,٢	٤,٠٣	٠,٩٠٨	٨٠,٦
الشأن الخارجي	٧٦	٢٨,٣	١١٤	٤٢,٤	٥٤	٢٠,١	١٨	٦,٧	٧	٢,٦	٣,٧٨	٠,٩٨٦	٧٥,٦
القضايا الدينية	٣٧	١٣,٨	٦٦	٢٤,٥	١١١	٤١,٣	٤٣	١٦	١٢	٤,٥	٣,٢٧	١,٠٣٢	٦٥,٤
القضايا الاقتصادية	٢١	٧,٨	٣٢	١١,٩	٨٥	٣١,٦	٧٣	٢٧,١	٥٨	٢١,٦	٢,٥٧	١,١٧٨	٥٤,٤
القضايا الاجتماعية	٢٥	٩,٣	٧١	٢٦,٤	٩٢	٣٤,٢	٦٨	٢٥,٣	١٣	٤,٨	٣,١٠	١,٠٣٧	٦٢
القضايا الثقافية	٨٠	٢٩,٧	٧١	٢٦,٤	٧١	٢٦,٤	٣٦	١٣,٤	١١	٤,١	٣,٦٤	١,١٥٩	٧٢,٨
الحوادث	٢٤	٨,٩	٣٦	١٣,٤	٨٣	٣٠,٩	٦٧	٢٤,٩	٥٩	٢١,٩	٢,٦٢	١,٢١٧	٥٤,٤
مقالات الكتاب	٥١	١٩	٦٢	٢٣	٩٠	٣٣,٥	٥٠	١٨,٦	١٦	٥,٩	٣,٣٠	١,١٥١	٦٦
آراء المثقفين	٥٢	١٩,٣	٦١	٢٢,٧	٩٢	٣٤,٢	٤٤	١٦,٤	٢٠	٧,٤	٣,٣٠	١,١٧٣	٦٦
حقوق الإنسان	٣٧	١٣,٨	٦٨	٢٥,٣	٩٩	٣٦,٨	٥١	١٩	١٤	٥,٢	٣,٢٣	١,٠٧٢	٦٤,٦
قضايا المرأة	٥١	١٩	٧٣	٢٧,١	٨٦	٣٢	٤٥	١٦,٧	١٤	٥,٢	٣,٣٨	١,١٢٥	٦٧,٦
قضايا بهيئة الأمر	٣١	١١,٥	٤٣	١٦	٩٤	٣٤,٩	٦٤	٢٣,٨	٣٧	١٣,٨	٢,٨٨	١,١٨٣	٥٧,٦
قضايا بالقضاء	٢٠	٧,٤	٢١	٧,٨	٥٦	٢٠,٨	٨٩	٣٣,١	٨٣	٣٠,٩	٢,٢٨	١,١٩٤	٤٥,٦
القضايا الفنية	٢٨	١٠,٤	٤٣	١٦	٨١	٣٠,١	٦٤	٢٣,٨	٥٣	١٩,٧	٢,٧٤	١,٢٤٠	٥٤,٨
الحوار الوطني	٢٣	٨,٦	٢٧	١٠	٨٥	٣١,٦	٨٠	٢٢,٥	٧٤	٢٧,٥	٢,٥٠	١,٢٣٣	٥٠
البطالة	٢٥	٩,٣	٣٩	١٤,٥	٦٦	٢٤,٥	٤٩	١٨,٢	٩٠	٣٣,٥	٢,٤٨	١,٣٣٢	٤٩,٦
قضايا الإرهاب	٤٧	١٧,٥	٤١	١٥,٢	٦٣	٢٣,٤	٣٩	١٤,٥	٧٩	٢٩,٤	٢,٧٧	١,٤٥٨	٥٥,٤
جملة من سئلوا	**٢٦٩**												

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٥)

أهم أسباب اعتماد الجمهور السعودي على الصحف للحصول على المعلومات السياسية حسب النوع

النوع / الأسباب	ذكور		إناث		الإجمالي		z	مستوى المعنوية
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية		
لمتابعة الأخبار والأحداث الجارية في السعودية	١٨٠	٩٠,٨	٦٦	٩٣	٢٤٦	٩١,٤	٠,٥٦	٠,٥٧٦ غير دالة
لمتابعة الأخبار والأحداث الجارية في العالم العربي	٩٩	٥٠	٢٧	٣٨	١٢٦	٤٦,٨	١,٧٧	٠,٠٧٧ غير دالة
لمتابعة الأحداث العالمية البارزة	٩٤	٤٧,٥	٢٦	٣٦,٦	١٢٠	٤٤,٦	١,٦١	٠,١٠٧ غير دالة
لمعرفة القضايا السياسية التي اهتم بمعرفتها ومتابعتها	٧٠	٣٥,٤	٢٠	٢٨,٢	٩٠	٣٣,٥	١,١٤	٠,٢٥٦ غير دالة
لاكتساب معلومات سياسية جديدة	٥٨	٢٩,٣	١٥	٢١,١	٧٣	٢٧,١	١,٤٠	٠,١٦١ غير دالة
لأنها تقدم لي تفسيرات وتحليلات للأحداث السياسية	٦٨	٣٤,٣	٢٤	٣٣,٨	٩٢	٣٤,٢	٠,٠٨	٠,٩٣٤ غير دالة
لأنني مهتم بالسياسية	٥٧	٢٨,٢	١١	١٥,٥	٦٨	٢٥,٣	٢,٤٨	٠,٠١٣ غير دالة
لمساعدتي في المشاركة السياسية	٧٠	٣٥,٤	١٨	٢٥,٤	٨٨	٣٢,٧	١,٦٢	٠,١٠٦ غير دالة
لقضاء وقت الفراغ	٦٠	٣٠,٣	١٣	١٨,٣	٧٣	٢٧,١	٢,١٣	٠,٠٣٣ دالة
لأنها تتسم بالتعددية والتنوع	٦٥	٣٢,٨	١٨	٢٥,٤	٨٣	٣٠,٩	١,٢٢	٠,٢٢٤ غير دالة
لأنها مصدر موثوق به	٥٤	٢٧,٣	٢١	٢٩,٦	٧٥	٢٧,٩	٠,٣٧	٠,٧١٣ غير دالة
لأنها تعبر عن وجهة نظر السياسة السعودي	٨٦	٤٣,٤	١٧	٢٣,٩	١٠٣	٣٨,٣	٣,١٦	٠,٠٠٢ دالة
لسهولة الحصول عليها	٦٠	٣٠,٣	٢٠	٢٨,٢	٨٠	٢٩,٧	٠,٣٤	٠,٧٣٣ غير دالة
جملة من سئلوا	**١٩٨**		**٧١**		**٢٦٩**			

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ٢٥) أهم أسباب اعتماد الجمهور السعودي على الصحف للحصول على المعلومات السياسية حسب النوع، حيث أشارت النتائج إلى أن الذكور جاءوا في المرتبة الأولى في كل الأسباب من حيث اعتمادهم على الصحافة

السعودية، وجاءت النتائج غير دالة إحصائياً في كل الأسباب المشار إليها عدا سببين، **الأول** «لقضاء وقت الفراغ»، حيث جاءت النتيجة لمصلحة الذكور بنسبة (٣٠,٣ بالمئة)، وللإناث (١٨,٣ بالمئة)، وقيمة Z (٢,١٣)، وذات دلالة إحصائية (٠,٠٣٣)، وثانياً جاء سبب «لأنها تعبر عن وجهة نظر السياسة السعودية» لمصلحة الذكور بنسبة (٤٣,٤ بالمئة)، وللإناث بنسبة (٢٣,٩)، وقيمة Z (٣,١٦)، وذات دلالة إحصائية (٠,٠٠٢)، وقد جاء سبب «لمتابعة الأخبار والأحداث الجارية في السعودية» في المرتبة الأولى كسبب لاعتماد الذكور والإناث للصحافة السعودية، وجاء سبب «متابعة الأخبار والأحداث الجارية في العالم العربي» في المرتبة الثانية، ثم «لمتابعة الأحداث العالمية البارزة» تلا ذلك «لأنها تعبر عن وجهة نظر السياسة السعودية» ثم «لأنها تقدم لي تفسيرات وتحليلات للأحداث السياسية» وجاء سبب «لأنني مهتم بالسياسة» في المرتبة الأخيرة.

الدوافع: أن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، هي نظرية عملية نفسية إدراكية، تزيد من احتمالية تأثر الفرد بمضامين وسائل الإعلام، حيث يتسم باختيار ما يرغب فيه القائم بالنشاط، وينتقي مضموناً معيناً، ويتوقع من خلال تعرضه لما قام باختياره أن يحقق أهدافه، المتمثلة بالفهم والتوجيه والتسلية، ويعتمد في توقعاته على تجربة أو خبرة سابقة، أو عن طريق علاقاته مع الأصدقاء، أو إشارات من وسائل الإعلام، وقد قام الباحث بتوزيع عيِّنة الدراسة وفقاً للنوع لتحقيق تلك الأهداف المتمثلة بالفهم والتوجيه والتسلية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٦)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب دوافع الفهم والنوع

النوع / دوافع الفهم	ذكور		إناث		الإجمالي		الترتيب
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	
لا يعتمد من أجل الفهم	١٢	٦,١	٣	٤,٢	١٥	٥,٦	٤
يعتمد من أجل الفهم بمستوى منخفض	٣١	١٥,٦	١٥	٢١,١	٤٦	١٧,١	٣
يعتمد من أجل الفهم بمستوى متوسط	٩٥	٤٨	٤٤	٦٢	١٣٩	٥١,٧	١
يعتمد من أجل الفهم بمستوى مرتفع	٦٠	٣٠,٣	٩	١٢,٧	٦٩	٢٥,٧	٢
الإجمالي	١٩٨	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٦٩	١٠٠	

قيمة كا^{2} =٩,٥٤١ درجة الحرية = ٣ معامل التوافق = ٠,١٨٥ مستوى المعنوية = ٠,٠٢٣ دال إحصائياً

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٢٦) توزيع عيِّنة الدراسة حسب دوافع الفهم وحسب النوع، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة (٦,١ بالمئة) من الذكور و(٤,٢ بالمئة) من الإناث لا يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل فهم القضايا السياسية، ونسبة (١٥,٦ بالمئة) من الذكور و(٢١,١ بالمئة) من الإناث يعتمدون من أجل الفهم بمستوى منخفض، وبنسبة (٤٨,٠ بالمئة) من الذكور و(٦٢,٠ بالمئة) من الإناث يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل الفهم بمستوى متوسط، ونسبة (٣٠,٠ بالمئة) من الذكور و(١٢,٧ بالمئة) من الإناث يعتمدون من أجل الفهم بمستوى مرتفع، وتشير النتائج حسب الجدول إلى أن (٥١,٧ بالمئة) من المبحوثين ذكوراً وإناثاً يعتمدون على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية من أجل الفهم بمستوى متوسط، وبنسبة (٢٥,٧ بالمئة) من أجل الفهم بمستوى مرتفع، وبنسبة (١٧,١ بالمئة) من أجل الفهم بمستوى منخفض، وبنسبة (٥,٦ بالمئة) لا يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل الفهم، وبما أن قيمة كا^{2} = ٩,٥٤١ وعند مستوى درجة الحرية = ٣، ومعامل التوافق = ٠,١٨٥، ومستوى المعنوية = ٠,٠٢٣ فإن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع «الجنس» وبين دوافع الفهم.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٧)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب دوافع التوجيه وحسب النوع

النوع / دافع التوجيه	ذكور		إناث		الإجمالي		الترتيب
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	
لا يعتمد من أجل التوجيه	٣٩	١٩,٧	٢٣	٣٢,٤	٦٢	٢٣	٣
يعتمد من أجل التوجيه بمستوى منخفض	٦٥	٣٢,٨	٢٢	٣١	٨٧	٣٢,٣	٢
يعتمد من أجل التوجيه بمستوى متوسط	٧٥	٣٧,٩	٢٣	٣٢,٤	٩٨	٣٦,٤	١
يعتمد من أجل التوجيه بمستوى مرتفع	١٩	٩,٦	٣	٤,٢	٢٢	٨,٢	٤
الإجمالي	١٩٨	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٦٩	١٠٠	

قيمة كا^{2} = ٥,٩٨٥ درجة الحرية = ٣ معامل التوافق = ٠,١٤٨ مستوى المعنوية = ٠,١١٢ غير دال إحصائياً

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٢٧) توزيع عيِّنة الدراسة حسب دوافع التوجيه وحسب النوع، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة (١٩,٧ بالمئة) من الذكور و(٣٢,٤ بالمئة) من الإناث لا يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل توجيههم، ونسبة (٣٢,٨ بالمئة) من الذكور و(٣١,٠ بالمئة) من الإناث يعتمدون من أجل التوجيه بمستوى منخفض، وبنسبة (٣٧,٩ بالمئة) من الذكور و(٣٢,٤ بالمئة) من الإناث يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل التوجيه بمستوى متوسط، ونسبة (٩,٦ بالمئة) من الذكور و(٤,٢ بالمئة) من الإناث يعتمدون من أجل التوجيه بمستوى مرتفع، وهو ما يعني أن الجمهور السعودي لا يعتمد على الصحافة السعودية من أجل التوجيه، كما تشير النتائج حسب الجدول إلى أن (٣٦,٤ بالمئة) من المبحوثين ذكوراً وإناثاً يعتمدون على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية من أجل التوجيه بمستوى متوسط، وبنسبة (٣٢,٣ بالمئة) من أجل التوجيه بمستوى منخفض، وبنسبة (٢٣,٠ بالمئة) لا يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل التوجيه، وبنسبة (٨,٢ بالمئة) من أجل التوجيه بمستوى مرتفع، وبما أن قيمة كا^2=٥,٩٨٥ وعند مستوى درجة الحرية = ٣، ومعامل التوافق = ١٤٨,٠، ومستوى المعنوية = ١١٢,٠ فإنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع «الجنس» وبين دوافع التوجيه.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٨)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب دوافع التسلية وحسب النوع

النوع / دافع التسلية	ذكور		إناث		الإجمالي		الترتيب
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	
لا يعتمد من أجل التسلية	٥٧	٢٨,٨	٢٨	٣٩,٤	٨٥	٣١,٦	٢
يعتمد من أجل التسلية بمستوى منخفض	٩٠	٤٥,٥	٣٥	٤٩,٣	١٢٥	٤٦,٥	١
يعتمد من أجل التسلية بمستوى متوسط	٤٣	٢١,٧	٨	١١,٣	٥١	١٩,٠	٣
يعتمد من أجل التسلية بمستوى مرتفع	٨	٤			٨	٣,٠	٤
الإجمالي	١٩٨	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٦٩	١٠٠	

قيمة كا^2 =٧,٩٢٠ درجة الحرية =٣ معامل التوافق =٠,١٦ مستوى المعنوية = ٠,٠٤٨ دال إحصائياً

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٢٨) توزيع عيِّنة الدراسة حسب دوافع التسلية وحسب النوع، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة (٢٨,٨ بالمئة) من الذكور و(٣٩,٤ بالمئة) من الإناث لا يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل التسلية، ونسبة (٤٥,٥ بالمئة) من الذكور و(٤٩,٣ بالمئة) من الإناث يعتمدون من أجل التسلية بمستوى منخفض، وبنسبة (٢١,٧ بالمئة) من الذكور و(١١,٣ بالمئة) من الإناث يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل التسلية بمستوى متوسط، ونسبة (٤,٠ بالمئة) من الذكور و(٠,٠ بالمئة) من الإناث يعتمدون من أجل التسلية بمستوى مرتفع، كما تشير النتائج حسب الجدول إلى أن (٤٦,٥ بالمئة) من المبحوثين ذكوراً وإناثاً يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل التسلية بمستوى منخفض، وبنسبة (٣١,٦ بالمئة) لا يعتمدون على الصحافة من أجل التسلية، وبنسبة (١٩,٠ بالمئة) يعتمدون على الصحافة السعودية من أجل التسلية بمستوى متوسط، وبنسبة (٣,٠ بالمئة) من أجل التسلية بمستوى مرتفع، وهذا يشير إلى أن الجمهور السعودي لا يعتمد على الصحافة السعودية اليومية من أجل التسلية، و حيث إن قيمة كا^2 = ٧,٩٢٠ وعند مستوى درجة الحرية = ٣، ومعامل التوافق = ٠,١٦٩، ومستوى المعنوية = ٠,٠٤٨ فإن هناك علاقة ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين النوع «الجنس» وبين دوافع التسلية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢٩)

ترتيب القضايا السياسية التي يهتم بها الجمهور السعودي في الصحافة السعودية

الترتيب القضايا السياسية	الأول الترتيب	الترتيب الثاني	الترتيب الثالث	الترتيب الرابع	الترتيب الخامس	الترتيب السادس	الترتيب السابع	الوزن المرجح النقاط	 النقاط	الترتيب
قضايا السياسية الداخلية	٢٣١	١٦	٧	٥	٣	٢	٥	١٧٨٦	٢١,١	١
قضايا السياسة الخارجية	٣٨	١٧٦	١٧	١٣	١٢	٨	٥	١٥١٦	١٧,٩	٢
قضايا الشأن العربي	٣٢	٢٥	١٤٥	٢٠	٢٢	١٧	٨	١٢٨٧	١٥,٢	٣
قضايا الدول الإسلامية	٣١	٢٤	٣٣	٦٥	٤٤	٣١	٤١	١٠٢١	١٢,١	٤
قضايا الديمقراطية	٢٦	٢١	٢٨	٢٨	٤١	٥٧	٦٨	٨٦٥	١٠,٢	٧
قضايا حقوق الإنسان	٢٩	٣٠	٣٣	٤٢	٤٤	٥٨	٣٣	٩٩٧	١١,٨	٥
قضايا أحداث العالم	٢٢	٢٣	٣١	٧٣	٤٩	٢٩	٤٢	٩٨٦	١١,٧	٦
مجموع الأوزان								٨٤٥٨	١٠٠	

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ٢٩) عن ترتيب القضايا السياسية التي يهتم بها الجمهور السعودي في الصحافة السعودية اليومية، حيث جاءت القضايا التي تتعلق بالسياسية الداخلية في المرتبة الأولى من اهتمامات الجمهور وبنسبة وزن مرجح (٢١,١ بالمئة)، وجاءت قضايا السياسة الخارجية في المرتبة الثانية بنسبة (١٧,٩ بالمئة)، ثم قضايا الشأن العربي في الترتيب الثالث بنسبة (١٥,٢ بالمئة)، فقضايا الدول الإسلامية في الترتيب الرابع بنسبة (١٢,١ بالمئة)، تلا ذلك قضايا حقوق الإنسان في الترتيب الخامس بنسبة (١١,٨ بالمئة)، فقضايا تتعلق بالحروب والمشكلات في العالم في المرتبة السادسة بنسبة (١١,٧ بالمئة)، وجاء اهتمام الجمهور السعودي بقضايا الديمقراطية في المرتبة السابعة بنسبة (١٠,٢٥). تشير هذه النتائج إلى التدرج في اهتمامات الجمهور السعودي بالقضايا السياسية من الداخلية التي تلامس حياته اليومية، إلى السياسات الخارجية التي يشارك من خلالها العالم ومشكلاته، وتتطابق هذه النتيجة مع الجدول الرقم (٥ ـ ٢٤) والذي يشير إلى أن القضايا السياسية الداخلية جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة إلى الجمهور السعودي.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٠)

التوزيع حسب مدى اتجاهات الجمهور السعودي نحو الصحافة السعودية اليومية

القضايا	درجة الموافق												
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية			
تمدني بالمعلومات السياسية	٦٥	٢٤,٢	٩٢	٣٤,٢	٥٧	٢١,٢	٣٤	١٢,٦	٢١	٧,٨	٣,٥٤	١,٢٠٧	٧٠,٨
تعالج الأحداث السياسية بواقعية وكفاءة	٧٢	٢٦,٨	٣٩	١٤,٥	٩٦	٣٥,٧	٣٩	١٤,٤	٢٣	٨,٦	٣,٣٦	١,٢٥٥	٦٧,٢
تعتمد على العديد من المصادر	٥٣	١٩,٧	٤٢	١٥,٦	٩٢	٣٤,٢	٥٤	٢٠,١	٢٨	١٠,٤	٣,١٤	١,٢٤٤	٦٢,٨
تحظى بثقة القراء	٧٠	٢٦	٤٢	١٥,٦	٩٨	٣٦,٤	٤٣	١٦	١٦	٥,٩	٣,٤٠	١,٢٠١	٦٨
تصل إلى القارئ بشكل سريع	٥٧	٢١,٢	٧٩	٢٩,٤	١٠٠	٣٧,٢	٢٣	٨,٦	١٠	٣,٧	٣,٥٦	١,٠٣٤	٧١,٢
تتمتع بإقبال عال من القراء	٥٦	٢٠,٨	٦٥	٢٤,٢	٩٨	٣٦,٤	٣٨	١٤,١	١٢	٤,٥	٣,٤٣	١,١٠٣	٦٨,٦

يتبع

تابع

لا أثـق فـي المعلومات السياسية التي تقدمها	١٨	٦,٧	٣٢	١١,٩	٥٥	٢٠,٤	٩٣	٣٤,٦	٧١	٢٦,٤	٢,٣٨	١,١٧٨	٤٧,٦
تعاني سوء التوزيع ولا تصل إلى القارئ بسهولة	١٤	٥,٢	١٧	٦,٣	٨٤	٣١,٢	٥٧	٢١,٢	٩٧	٣٦,١	٢,٢٣	١,١٥٩	٤٤,٦
تنقصها الجرأة في تناول القضايا السياسية	٤٥	١٦,٧	٧٥	٢٧,٩	٢٩	١٠,٨	٦٩	٢٥,٧	٥١	١٩	٢,٩٨	١,٤٠٣	٥٩,٦
لا تتمتع بالحرية	٢٥	٩,٣	٧٧	٢٨,٦	٥٥	٢٠,٤	٧٣	٢٧,١	٣٩	١٤,٥	٢,٩١	١,٢٢٨	٥٨,٢
لا تعبر عن القضايا السياسية بمصداقية	٢٤	٨,٩	١٧	٦,٣	٧٦	٢٨,٣	٥١	١٩	١٠١	٣٧,٥	٢,٣٠	١,٢٧٦	٤٦
غير قادرة على مواكبة الأحداث السياسية	٣٠	١١,٢	٢١	٧,٨	٤٦	١٧,١	٧٣	٢٧,١	٩٩	٣٦,٨	٢,٢٩	١,٣٣٢	٤٥,٨
تلتزم مسؤولياتها المهنية	٩٩	٣٦,٨	٦٦	٢٤,٥	٦٦	٢٤,٥	٢٢	٨,٢	١٦	٥,٩	٣,٧٨	١,١٩٧	٧٥,٦
تتسم بالجمود والنمطية	٢٧	١٠	٣٢	١١,٩	٦٧	٢٤,٩	٥٣	١٩,٧	٩٠	٣٣,٥	٢,٤٥	١,٣٢٨	٤٩
تفتقر إلى التنوع والابتكار	٣١	١١,٥	٤٥	١٦,٧	٦٢	٢٣	٤٨	١٧,٨	٨٣	٣٠,٩	٢,٦٠	١,٣٧٥	٥٢
تطورت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة	١٠٢	٣٧,٩	٥٥	٢٠,٤	٥٣	١٩,٧	٣٣	١٢,٣	٢٦	٩,٧	٣,٦٥	١,٣٤٩	٧٣
جملة من سئلوا	**٢٦٩**												

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٣٠) إلى توزيع بين مدى اتجاهات الجمهور السعودي نحو الصحافة السعودية اليومية، حيث جاءت النتائج كما يلي:

(١) **تمُدُّني بالمعلومات السياسية**: وجاءت الإجابة بـ «موافق» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٤,٣ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٣,٥٤)، وانحراف معياري (١,٢٠٧)، ووزن نسبي (٧٠,٨).

(٢) **تعالج الأحداث السياسية بواقعية وكفاءة**: وجاءت الإجابة بـ «محايد» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٥,٧ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٣,٣٦)، وانحراف معياري (١,٢٥٥)، ووزن نسبي (٦٧,٠).

(٣) **تعتمد على العديد من المصادر**: وجاءت الإجابة بـ «محايد» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٤,٢ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٣,١٤)، وانحراف معياري (١,٢٤٤)، ووزن نسبي (٦٢,٨).

(٤) **تحظى بثقة القراء**: وجاءت الإجابة بـ « محايد» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٦,٤ بالمئة)، وبمتوسط حسابي ٣,٤٠، وانحراف معياري (١,٢٠١)، ووزن نسبي (٦٨,٠).

(٥) **تصل الصحافة السعودية إلى القارئ بشكل سريع**: وجاءت الإجابة بـ « محايد» في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٢ بالمئة وبمتوسط حسابي ٣,٥٦، وانحراف معياري (١,٠٣٤)، ووزن نسبي (٧١,٢).

(٦) **الصحافة السعودية تتمتع بإقبال عال من القراء**: وجاءت الإجابة بـ «محايد» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٦,٤ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٣,٤٣)، وانحراف معياري (١,١٠٣)، ووزن نسبي (٦٨,٦).

(٧) **لا أثق في المعلومات السياسية التي تقدمها**: وجاءت الإجابة بـ «غير موافق» في المرتبة الأولى بنسبة ٣٤,٦ بالمئة وبمتوسط حسابي (٣,٣٨)، وانحراف معياري (١,١٧٨)، ووزن نسبي (٤٧,٦).

(٨) **تعاني سوء التوزيع ولا تصل للقارئ بسهولة**: وجاءت الإجابة بـ «غير موافق بشدة» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٦,١ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٣,٢٣)، وانحراف معياري (١,١٥٩)، ووزن نسبي (٤٤,٦).

(٩) **تنقصها الجرأة في تناول القضايا السياسية**: وجاءت الإجابة بـ «موافق» في المرتبة الأولى بنسبة (٢٧,٩ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٢,٩٨)، وانحراف معياري (١,٤٠٣)، ووزن نسبي (٥٩,٦).

(١٠) **لا تتمتع بالحرية**: وجاءت الإجابة بـ «موافق» في المرتبة الأولى بنسبة (٢٨,٦ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٢,٩١)، وانحراف معياري (١,٢٢٨)، ووزن نسبي (٥٨,٢).

(١١) **لا تعبر عن القضايا السياسية بمصداقية**: وجاءت الإجابة بـ «غير موافق بشدة» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٧,٥ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٢,٣٠)، وانحراف معياري (١,٢٧٦)، ووزن نسبي (٤٦,٠).

(١٢) **غير قادرة على مواكبة الأحداث السياسية**: وجاءت الإجابة بـ «غير موافق بشدة» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٦,٨ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٢,٢٩)، وانحراف معياري (١,٣٣٢)، ووزن نسبي (٤٥,٨).

(١٣) **تلتزم بحدود مسؤولياتها المهنية**: وجاءت الإجابة بـ «موافق بشدة» في المرتبة الأولى بنسبة ٣٦,٨ بالمئة وبمتوسط حسابي (٣,٧٨)، وانحراف معياري (١,١٩٧)، ووزن نسبي (٧٥,٦).

(١٤) **تتسم بالجمود والنمطية**: وجاءت الإجابة بـ «غير موافق بشدة» في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,٥ بالمئة وبمتوسط حسابي (٢,٤٥)، وانحراف معياري (١,٣٢٨)، ووزن نسبي (٤٩).

(١٥) **تفتقر إلى التنوع والابتكار**: وجاءت الإجابة بـ «غير موافق بشدة» في المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٩ بالمئة وبمتوسط حسابي (٢,٦٠)، وانحراف معياري (١,٣٧٥)، ووزن نسبي (٥٢,٠).

(١٦) **تطورت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة**: وجاءت الإجابة بـ «موافق بشدة» في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٩ بالمئة وبمتوسط حسابي (٣,٦٥)، وانحراف معياري (١,٣٤٩)، ووزن نسبي (٧٣,٠).

وهذه النتائج تشير إلى أن اتجاه الجمهور السعودي نحو الصحافة السعودية اتجاه إيجابي.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣١)

توزيع عيِّنة الدراسة وفقاً للنوع والاتجاهات

النوع / الاتجاه	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
اتجاه سلبي	٢٨	١٤,١	٨	١١,٣	٣٦	١٣,٤
اتجاه محايد	١٣٧	٦٩,٢	٥٤	٧٦,١	١٩١	٧١
اتجاه إيجابي	٣٣	١٦,٧	٩	١٢,٧	٤٢	١٥,٦
الإجمالي	**١٩٨**	**١٠٠**	**٧١**	**١٠٠**	**٢٦٩**	**١٠٠**

قيمة كا[2] =١,٢٠٢ درجة الحرية = ٢ معامل التوافق = ٠,٠٦٧ مستوى المعنوية = ٠,٥٤٨ غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٣١) إلى توزيع عيِّنة الدراسة حسب النوع والاتجاه نحو الصحافة السعودية اليومية، حيث كشفت النتائج أن (١٣,٤ بالمئة) من المبحوثين كانت اتجاهاتهم سلبية نحو الصحافة السعودية، بينما (٧١,٠ بالمئة) كان اتجاههم محايداً، و(١٥,٦ بالمئة) كان اتجاههم إيجابياً، وجاء اتجاه (١٤,٠ بالمئة) من الذكور سلبياً، و(٦٩,٢ بالمئة) محايداً، و(١٦,٧ بالمئة) إيجابياً، بينما جاء اتجاه (١١,٣ بالمئة) من الإناث سلبياً، و(٧٦,١ بالمئة) محايداً، و(١٢,٧ بالمئة) إيجابياً، و حيث إن قيمة كا^{٢} = ١,٢٠٢ عند مستوى درجة الحرية = ٢ ومعامل التوافق = ٠,٠٦٧و مستوي المعنوية = ٠,٥٤٨ فإنها غير دالة إحصائياً.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٢)

مناقشة الجمهور السعودي مع الآخرين القضايا السياسية التي تثيرها الصحافة السعودية اليومية

درجة الموافقة / العبارة		مناقشة الجمهور السعودي مع الآخرين القضايا السياسية
دائماً	ك	٤
	النسبة المئوية	٢,٥
غالباً	ك	٦٧
	النسبة المئوية	٢٤,٩
أحياناً	ك	٨٨
	النسبة المئوية	٣٢,٧
نادراً	ك	٧٤
	النسبة المئوية	٢٧,٥
لا أهتم	ك	٢٦
	النسبة المئوية	٩,٧
الإجمالي	**ك**	**٢٦٩**
	النسبة المئوية	**١٠٠**

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ٣٢) اتجاهات الجمهور السعودي نحو مناقشتهم للقضايا السياسية التي تثيرها الصحافة السعودية اليومية، حيث أظهرت النتائج أن (٣٢,٧ بالمئة) من الجمهور يناقشون القضايا مع الآخرين أحياناً، و(٢٧,٥ بالمئة) نادراً، و(٢٤,٩ بالمئة) غالباً، و(٩,٧ بالمئة) لا يهتمون، بينما من يناقشون دائماً بلغت نسبتهم ٥,٢ بالمئة، وهذه النتائج تشير إلى أن الجمهور السعودي لا يرغب في مناقشة القضايا السياسية التي تنشرها الصحافة مع الآخرين.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٣)

اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية

درجة الموافقة / العبارة		الاعتماد لمعرفة القضايا السياسية المحلية	الاعتماد لمعرفة القضايا السياسية الخارجية	الاعتماد لفهم موقف سياسي سعودي من قضية سياسية	جملة من سئلوا
دائماً	ك	١٣	١٤	٢٣	٢٦٩
	النسبة المئوية	٤,٨	٥,٢	٨,٦	
غالباً	ك	٨٠	٦٦	٨٥	
	النسبة المئوية	٢٩,٧	٢٤,٥	٣١,٦	
أحياناً	ك	١١٠	١٠٧	٩٤	
	النسبة المئوية	٤٠,٩	٣٩,٨	٣٤,٩	
نادراً	ك	٤٧	٥٨	٤٨	
	النسبة المئوية	١٧,٥	٢١,٦	١٧,٨	
لا أهتم	ك	١٩	٢٤	١٩	
	النسبة المئوية	٧,١	٨,٩	٧,١	
الإجمالي		**٢٦٩**	**٢٦٩**	**٢٦٩**	
النسبة المئوية		١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٣٣) إلى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية لمعرفته بالقضايا السياسية حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

(أ) الاعتماد على الصحافة السعودية اليومية للمعرفة بالقضايا السياسية الداخلية:

جاءت الإجابة «أحياناً» في المرتبة الأولى بنسبة (٤٠,٩ بالمئة)، ثم «غالباً» في المرتبة الثانية بنسبة (٢٩,٧ بالمئة)، وجاءت «نادراً» في المرتبة الثالثة بنسبة (١٧,٥ بالمئة)،

واحتلت «لا أهتم» المرتبة الرابعة بنسبة (٧,١ بالمئة)، وجاءت «دائماً» في المرتبة الأخيرة بنسبة (٤,٨ بالمئة)، وهذه النتيجة تكشف أن الجمهور السعودي يعتمد على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية المحلية.

(ب) **الاعتماد على الصحافة السعودية اليومية للمعرفة بالقضايا السياسية الخارجية:** تشير النتائج إلى أن إجابة الجمهور جاءت في المرتبة الأولى «أحياناً» بنسبة (٣٩,٨ بالمئة)، بينما جاءت «غالباً» في المرتبة الثانية بنسبة (٢٤,٥ بالمئة)، ثم نادراً بنسبة (٢١,٦ بالمئة) في المرتبة الثالثة، ثم جاءت «لا أهتم» في المرتبة الرابعة بنسبة (٨,٩ بالمئة)، واحتلت «دائماً» المرتبة الأخيرة بنسبة (٥,٢ بالمئة)، وهذه النتيجة تشير إلى أن الجمهور يعتمد أحياناً على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية الخارجية.

(ج) **الاعتماد على الصحافة السعودية اليومية لفهم موقف سياسي سعودي من قضية سياسية معيّنة:** تشير النتائج إلى أن ما نسبته (٣٤,٩ بالمئة) جاءت إجابتهم «أحياناً» في المرتبة الأولى، وجاءت في المرتبة الثانية «غالباً» بنسبة (٣١,٦ بالمئة)، ثم «نادراً» بنسبة (١٧,٨ بالمئة) في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة «دائماً» بنسبة (٨,٦ بالمئة)، واحتلت «لا أهتم» بنسبة (٧,١ بالمئة) المرتبة الأخيرة.

وتكشف هذه النتائج أن الجمهور لا يعتمد دائماً على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية، وإنما يعتمد عليها غالباً وأحياناً.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٤)

توزيع عيّنة الدراسة وفقاً للنوع ومدى الاعتماد

النوع / مدى الاعتماد	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
مستوى اعتماد منخفض	٤٤	٢٢,٢	٢١	٢٩,٦	٦٥	٢٤,٢
مستوى اعتماد متوسط	٩٢	٤٦,٥	٣٣	٤٦,٥	١٢٥	٤٦,٥
مستوى اعتماد مرتفع	٦٢	٣١,٣	١٧	٢٣,٩	٧٩	٢٩,٤
الإجمالي	**١٩٨**	**١٠٠**	**٧١**	**١٠٠**	**٢٦٩**	**١٠٠**

قيمة كا^2 = ٢,١٣٦ درجة الحرية = ٢ معامل التوافق = ٠,٠٨٩ مستوى المعنوية = ٠,٣٤٤ غير دال إحصائياً

يُظهر الجدول الرقم (٥ ـ ٣٤) مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية في معرفته بالقضايا السياسية وفقاً للنوع، حيث كان الاعتماد عند مستوى اعتماد متوسط بنسبة (٤٦,٥ بالمئة)، وعند مستوى اعتماد مرتفع بنسبة (٢٩,٤ بالمئة)، وعند مستوى اعتماد منخفض بنسبة (٢٤,٢ بالمئة)، وجاءت نسبة الذكور والإناث عند مستوى اعتماد متوسط متساوية بنسبة (٤٦,٥ بالمئة) لكل منهما، بينما جاءت نسبة الذكور عند مستوى اعتماد مرتفع (٣١,٣ بالمئة)، والإناث (٢٣,٩ بالمئة). وجاءت نسبة الذكور عند مستوى اعتماد منخفض (٢٢,٢ بالمئة)، بينما جاءت عند الإناث بنسبة (٢٩,٦ بالمئة)، وهو ما يشير إلى اعتماد الذكور على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية أكثر من لدى الإناث، و حيث إن قيمة كا^{٢} = ٢,١٣٦ عند مستوى درجة الحرية = ٢ معامل التوافق = ٠,٠٨٩ مستوى المعنوية = ٠,٣٤٤ فإنها ليست ذات دلالة إحصائية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٥)

المصادر التي يزداد تعرض الجمهور السعودي لها في حالة حدوث مشكلة سياسية تخص السعودية

درجة الموافقة / المصادر		يزداد التعرض للصحافة السعودية	يزداد التعرض لوسائل الإعلام الخارجية	يظل التعرض كما هو عليه	جملة من سئلوا
دائماً	ك	٦٧	٦١	٥٢	
	النسبة المئوية	٢٤,٩	٢٢,٧	١٩,٣	
غالباً	ك	٨٢	٧٩	٦١	
	النسبة المئوية	٣٠,٥	٢٩,٣	٢٢,٧	
أحياناً	ك	٦٨	٨٢	٧٤	
	النسبة المئوية	٢٥,٣	٣٠,٥	٢٧,٥	
نادراً	ك	٣٣	٢٩	٤٩	٢٦٩
	النسبة المئوية	١٢,٣	١٠,٨	١٨,٢	
لا اهتم	ك	١٩	١٨	٣٣	
	النسبة المئوية	٧	٦,٧	١٢,٣	
المتوسط الحسابي		٣,٥٤	٣,٥١	٣,١٩	
الانحراف المعياري		١,١٩٢	١,١٥١	١,٢٨٢	
الوزن النسبي		٧٠,٨	٧٠,٢	٦٣,٨	

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ٣٥) المصادر التي يزداد تعرض الجمهور السعودي لها في حالة حدوث مشكلة سياسية تخص السعودية، حيث أشارت النتائج إلى ما يأتي:

(١) جاء «يزداد التعرض للصحافة السعودية» غالباً في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠,٥ بالمئة)، وبمتوسط حسابي ٣,٥٤، وانحراف معياري (١,١٩٢)، ووزن نسبي (٧٠,٨)، ثم أحياناً بنسبة (٢٥,٣ بالمئة)، فدائماً بنسبة (٢٤,٩ بالمئة)، تلا ذلك نادراً بنسبة (١٢,٣ بالمئة)، واحتل لا أهتم المرتبة الأخيرة بنسبة (٧,٠ بالمئة).

(٢) بينما جاء «يزداد التعرض لوسائل الإعلام الخارجية في ذات المشكلة» أحياناً في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠,٥ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٣,٥١)، وانحراف معياري (١,١٥١)، ووزن نسبي (٧٠,٢)، ثم غالباً بنسبة ٢٩,٣ بالمئة، ودائماً بنسبة (٢٢,٧ بالمئة)، فنادراً بنسبة (١٠,٨ بالمئة)، وفي المرتبة الأخيرة لا أهتم بنسبة (٦,٧ بالمئة).

(٣) جاء «يظل التعرض كما هو عليه» أحياناً في المرتبة الأولى بنسبة (٢٧,٥ بالمئة)، وبمتوسط حسابي (٣,١٩)، وبانحراف معياري (١,٢٨٢)، ووزن نسبي (٦٣,٨)، وجاء في المرتبة الثانية غالباً بنسبة (٢٢,٧ بالمئة)، ثم دائماً بنسبة (١٩,٣ بالمئة)، ونادراً بنسبة (١٨,٢ بالمئة)، ولا أهتم بنسبة (١٢,٣ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة.

وتشير هذه النتائج إلى أن الجمهور السعودي يختلف في مدى تعرّضه للصحافة السعودية اليومية في حالة حدوث مشكلة سياسية تخص السعودية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٦)

مدى التوازن والإنصاف في التغطية الصحفية السعودية للأحداث السياسية

العبارة	درجة الموافقة											
	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا أهتم		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
الصحافة السعودية تقوم بتغطية متوازنة ومنصفة للأحداث السياسية	٤٩	١٨,٢	٨٣	٣٠,٩	٩١	٣٣,٨	٢٧	١٠	١٩	٧,١	٢٦٩	١٠٠

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ٣٦) مدى التوازن والإنصاف في التغطية الصحفية السعودية للأحداث السياسية، حيث جاءت الإجابة «أحياناً» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٣,٨ بالمئة)، ثم «غالباً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٠,٩ بالمئة)، ثم «دائماً» في المرتبة الثالثة بنسبة (١٨,٢ بالمئة)، وجاءت «نادراً» في المرتبة الرابعة بنسبة (١٠,٠ بالمئة)، وجاءت في المرتبة الأخيرة «لا أهتم» بنسبة (٧,١ بالمئة)، وهذه النتيجة تعطي دلالة على أن الجمهور السعودي كان محايداً في الحكم على مدى التوازن في طرح التغطية الصحفية التي تقوم بها الصحافة السعودية اليومية للأحداث السياسية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٧)

مدى تعمُّد الصحافة السعودية عدم تغطية بعض الأحداث السياسية المؤثرة

درجة الموافقة / العبارة		الصحافة السعودية تتعمد عدم تغطية بعض الأحداث السياسية المؤثرة
دائماً	ك	١٨
	النسبة المئوية	٦,٧
غالباً	ك	٢٨
	النسبة المئوية	١٠,٤
أحياناً	ك	٨٦
	النسبة المئوية	٣٢
نادراً	ك	٧٩
	النسبة المئوية	٢٩,٤
لا أهتم	ك	٥٨
	النسبة المئوية	٢١,٦
الإجمالي	**ك**	**٢٦٩**
	النسبة المئوية	**١٠٠**

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ٣٧) مدى تعمد الصحافة السعودية عدم تغطية بعض الأحداث السياسية المؤثرة، حيث جاءت الإجابة «أحياناً» في المرتبة الأولى بنسبة (٣٢,٠ بالمئة)، ثم «نادراً» في المرتبة الثانية بنسبة (٢٩,٤ بالمئة)، ثم «لا أهتم» في المرتبة الثالثة بنسبة (٢١,٦ بالمئة)، تلا ذلك «غالباً» في المرتبة الرابعة بنسبة (١٠,٤ بالمئة)، وفي المرتبة الأخيرة «دائماً» بنسبة (٦,٧ بالمئة)، وتكشف هذه النتيجة أن الجمهور السعودي لا يرى أن الصحافة السعودية حيادية في تغطياتها لكل القضايا على حد سواء.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٨)

الوسائل التي يلجأ إليها الجمهور السعودي في حالة تناقض الأحداث للتحقق من صحتها وفقاً للنوع

المصادر الإعلامية	النوع								
	ذكور		إناث		الإجمالي		Z	مستوى المعنوية	الترتيب
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية			
الاتصال الشخصي	٩١	٤٦	٢٤	٣٣,٨	١١٥	٤٢,٨	١,٨٣	٠,٠٦٧ غير دال	٦
الصحافة السعودية	١٢١	٦١,١	٤١	٥٧,٧	١٦٢	٦٠,٢	٠,٤٩	٠,٧٢١ غير دال	٥
الإذاعة السعودية	٢٧	١٣,٦	٦	٨,٥	٣٣	١٢,٣	١,٢٦	٠,٢٠٦ غير دال	٨
التليفزيون السعودي	١٢٦	٦٣,٦	٤٤	٦٢	١٧٠	٦٣,٢	٠,٢٥	٠,٨٠٤ غير دال	٤
القنوات الفضائية العربية	١٨٠	٩٠,٩	٦٤	٩٠,١	٢٤٤	٩٠,٧	٠,١٩	٠,٨٥١ غير دال	١
القنوات الفضائية الأجنبية	٤٠	٢٠,٢	١٠	١٤,١	٥٠	١٨,٦	١,٢٢	٠,٢٢٣ غير دال	٧
الصحف العربية	١٧٥	٨٨,٤	٦٤	٦٠,١	٢٣٩	٨٨,٨	٠,٤٢	٠,٦٧٦ غير دال	٢
الصحف الأجنبية	٢٠	١٠,١	٥	٧	٢٥	٩,٣	٠,٨٢	٠,٤١٠ غير دال	٩
الإنترنت	١٦٩	٨٥,٤	٦٣	٨٨,٧	٢٣٢	٨٦,٢	٠,٧٥	٠,٤٥٤ غير دال	٣
جملة من سئلوا	**١٩٨**		**٧١**		**٢٦٩**				

يُظهر الجدول الرقم (٥ ـ ٣٨) أن الوسائل التي يلجأ إليها الجمهور السعودي في حالة تناقض الأحداث للتحقق من صحتها وفقاً للنوع، حيث أشار الجدول إلى أن جميع النتائج ليست ذات دلالة إحصائية وجاءت جميعها لمصلحة الذكور عدا الإنترنت لمصلحة الإناث.

وقد جاءت القنوات الفضائية العربية في المرتبة الأولى بنسبة (٩٠,٧ بالمئة)، وقيمة Z (٠,١٩)، ومستوى معنوية (٠,٨٥١)، ثم في المرتبة الثانية الصحف العربية بنسبة (٨٨,٨ بالمئة)، وقيمة Z (٠,٤٢)، ومستوى معنوية (٠,٦٧٦)، فالإنترنت بنسبة (٨٦,٢ بالمئة)، وقيمة Z (-٠,٧٥)، ومستوى معنوية (٠,٤٥٤)، وفي المرتبة الرابعة التلفزيون السعودي بنسبة (٦٣,٢ بالمئة)، وقيمة Z (٠,٢٥)، ومستوى معنوية (٠,٨٠٤)، ثم الصحافة السعودية في المرتبة الخامسة بنسبة (٦٠,٢ بالمئة)، وقيمة Z (٠,٤٩)، ومستوى معنوية (٠,٧٢١)، تلا ذلك الاتصال الشخصي في المرتبة السادسة بنسبة (٤٢,٨ بالمئة)، وقيمة Z (١,٨٣)، ومستوى معنوية (٠,٠٦٧)، فالقنوات الأجنبية في المرتبة السابعة بنسبة (١٨,٦ بالمئة)، وقيمة Z (١,٢٢)، ومستوى معنوية (٠,٢٢٣)، وفي المرتبة الثامنة الإذاعة السعودية بنسبة (١٢,٣ بالمئة)، وقيمة Z (١,٢٦)، ومستوى معنوية (٠,٢٠٦)، وأخيراً الصحف الأجنبية بنسبة (٩,٣ بالمئة)، وقيمة Z (٠,٨٢)، ومستوى معنوية (٠,٤١٠)، محتلة بذلك المرتبة الأخيرة.

واتفقت هذه النتيجة مع الجدول الرقم (٥ ـ ٢٣) المتعلق بترتيب المصادر التي يعتمد الجمهور السعودي في الحصول على المعلومات السياسية بشكل عام في ما يتعلق بالقنوات الفضائية العربية التي جاءت في المرتبة الأولى، بينما اختلفت في ترتيب الصحافة السعودية والتي جاءت في نتائج ترتيب المصادر التي يعتمد عليها الجمهور السعودي في الحصول على المعلومات السياسية بشكل عام في المرتبة الثالثة، بينما جاءت من حيث اعتماده على صحة المعلومة في المرتبة الخامسة، وهو ما يشير إلى أن الجمهور السعودي لا يثق بصدقية الصحافة السعودية بقدر ثقته في وسائل الإعلام الأخرى.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣٩)

مدى تأثر الصحافة السعودية اليومية برأي الحكومة وعدم اهتمامها بالآراء المخالفة

العبارة	درجة الموافقة											
	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا اهتم		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
الصحافة تتأثر برأي الحكومة ولا تهتم بالآراء المخالفة	٩٩	٣٦,٨	١٣٢	٤٩,١	٢٨	١٠,٤	٦	٢,٢	٤	١,٥	٢٦٩	١٠٠

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٣٩) إلى مدى تأثر الصحافة السعودية اليومية برأي الحكومة وعدم اهتمامها بالآراء المخالفة، حيث جاءت الإجابة «غالباً» في المرتبة الأولى بنسبة (٤٩,١ بالمئة)، ثم «دائماً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٦,٨ بالمئة)، ثم «أحياناً» في المرتبة الثالثة بنسبة (١٠,٤ بالمئة)، تلا ذلك «نادراً» في المرتبة الرابعة بنسبة (٢,٢ بالمئة)، وفي المرتبة الأخيرة «لا أهتم» بنسبة (١,٥ بالمئة)، وتعكس هذه النتيجة رؤية الجمهور السعودي للصحافة السعودية وأنها تتأثر برأي الحكومة، دون النظر في آراء الجمهور الذي قد يختلف مع رؤية الحكومة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٠)

مدى إتاحة الصحافة السعودية الفرصة للجمهور لانتقاد القرارات التي تتخذها الحكومة

العبارة	درجة الموافقة											
	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا اهتم		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
تتيح الفرصة للجمهور لانتقاد القرارات التي تتخذها الحكومة	٣	١,١	٢٥	٩,٣	١٠٦	٣٩,٤	١١٧	٤٣,٥	١٨	٦,٧	٢٦٩	١٠٠

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤٠) إلى مدى إتاحة الصحافة السعودية الفرصة للجمهور لانتقاد القرارات التي تتخذها الحكومة، حيث جاءت الإجابة «نادراً» في المرتبة الأولى بنسبة (٤٣,٥ بالمئة)، ثم «أحياناً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٩,٤ بالمئة)، في حين

جاءت «غالباً» في المرتبة الثالثة بنسبة (٩,٣ بالمئة)، تلا ذلك «لا أهتم» في المرتبة الرابعة بنسبة (٦,٧ بالمئة)، وفي المرتبة الأخيرة «دائماً» بنسبة (١,١ بالمئة)، وهي نسبة ضعيفة تعكس اتجاه الجمهور السعودي نحو الصحافة السعودية في ما يتعلق بانتقاد القرارات الحكومية، وتشير هذه النتائج إلى أن الجمهور السعودي لا يرى أن الصحافة السعودية تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم تجاه قرارات الحكومة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤١)

مدى اقتصار دور الصحافة السعودية على الإشادة بما يصدر عن الحكومة

العبارة	درجة الموافقة											
	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا أهتم		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
يقتصر دورها على الإشادة بما يصدر عن الحكومة	٧٣	٢٧,١	١٥٧	٥٨,٤	٣١	١١,٥	٤	١,٥	٤	١,٥	٢٦٩	١٠٠

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ٤١) مدى اقتصار دور الصحافة السعودية على الإشادة بما يصدر عن الحكومة، حيث جاءت الإجابة «غالباً» في المرتبة الأولى بنسبة (٥٨,٤ بالمئة)، ثم «دائماً» في المرتبة الثانية بنسبة (٢٧,١ بالمئة)، ثم «أحياناً» في المرتبة الثالثة بنسبة (١١,٥ بالمئة)، تلا ذلك «نادراً» و«لا أهتم» في المرتبة الأخيرة بنسبة متساوية (١,٥ بالمئة)، وتشير نتائج الجدول إلى أن الجمهور السعودي يرى أن الصحافة منحازة بشكل كبير إلى الحكومة، ويقتصر دورها على الإشادة بما يصدر عن الحكومة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٢)

مدى اهتمام الصحافة السعودية بقضايا على حساب قضايا ذات أهمية أكبر

العبارة	درجة الموافقة											
	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا أهتم		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
تهتم بقضايا على حساب قضايا ذات أهمية اكبر	٢٥	٩,٣	١٣٢	٤٩,١	٨٣	٣٠,٩	١٤	٥,٢	١٥	٥,٦	٢٦٩	١٠٠

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٤٢) مدى اهتمام الصحافة السعودية بقضايا على حساب قضايا ذات أهمية اكبر، حيث جاءت الإجابة «غالباً» في المرتبة الأولى بنسبة (٤٩,١ بالمئة)، ثم «أحياناً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٠,٩ بالمئة)، ثم «دائماً» في المرتبة الثالثة بنسبة (٩,٣ بالمئة)، تلا ذلك «لا أهتم» في المرتبة الرابعة بنسبة (٥,٦ بالمئة)، و«نادراً» بنسبة (٥,٦ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة، وتشير هذه النتائج إلى أن الجمهور السعودي لا يرى أن الصحافة السعودية تهتم بقضايا على حساب قضايا ذات أهمية أكبر.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٣)

مدى انتقاد الصحافة السعودية لما يصدر عن الحكومة من قرارات

العبارة	درجة الموافقة											
	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا أهتم		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
تنتقد ما يصدر عن الحكومة من قرارات	٣	١,١	٢٣	٨,٦	١٢٧	٤٧,٢	٩٧	٣٦,١	١٩	٧,١	٢٦٩	١٠٠

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤٣) إلى مدى انتقاد الصحافة السعودية لما يصدر عن الحكومة من قرارات، حيث جاءت الإجابة «أحياناً» في المرتبة الأولى بنسبة (٤٧,٢ بالمئة)، ثم «نادراً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٦,١ بالمئة)، ثم «غالباً» في المرتبة الثالثة بنسبة (٨,٦ بالمئة)، و«لا أهتم» في المرتبة الرابعة بنسبة (٧,١ بالمئة)، و«دائماً» بنسبة (١,١ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة، وتشير هذه النتائج إلى أن الجمهور السعودي يرى أن الصحافة السعودية لا تنتقد ما يصدر عن الحكومة من قرارات.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٤)

مدى رضا الجمهور السعودي عن أداء الصحافة السعودية اليومية تجاه القضايا السياسية

العبارة	درجة الرضا											
	راضٍ تماماً		راضٍ		غير راضٍ		غير راضٍ تماماً		لا أهتم		الإجمالي	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
مدى الرضا عن أداء الصحافة السعودية تجاه القضايا السياسية	٦٩	٢٥,٧	٥٦	٢٠,٨	٧٣	٢٧,١	٢٩	١٠,٨	٤٢	١٥,٦	٢٦٩	١٠٠

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤٤) إلى مدى رضا الجمهور السعودي عن أداء الصحافة السعودية اليومية تجاه القضايا السياسية، حيث جاءت ما نسبته (٢٧,١ بالمئة)، غير راضٍ في المرتبة الأولى، ثم راضٍ تماماً في المرتبة الثانية بنسبة (٢٥,٧ بالمئة)، فراضٍ في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٠,٨ بالمئة)، وما نسبته (١٥,٦ بالمئة) لا أهتم، وجاءت ما نسبته (١٠,٨ بالمئة)، غير راضٍ تماماً، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك رضا من الجمهور السعودي على أداء الصحافة السعودية اليومية.

ثالثاً: نتائج اختبارات الفروض

١ ـ اختبار الفرض الأول

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الجمهور السعودي للصحف السعودية اليومية وترتيب أولويات القضايا السياسية.

استخدم الباحث معامل ارتباط سبيرمان لقياس العلاقة الارتباطية بين مدى قارئية الجمهور السعودي للصحف اليومية وترتيب أولويات القضايا السياسية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٥)

العلاقة بين مدى القارئية وترتيب أولويات القضايا السياسية

ترتيب القضايا السياسية	مدى قارئية الجمهور السعودي للصحف اليومية		
	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسة الداخلية	٠,٠٨٤	٠,١٧١	غير دال إحصائياً
٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسة الخارجية	٠,٠٦١	٠,٣١٧	غير دال إحصائياً
٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربى	٠,٠٤٥	٠,٤٦١	غير دال إحصائياً
٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٩٠٣	غير دال إحصائياً
٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,١٥٨	غير دال إحصائياً
٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٣١٧	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤٥) إلى نتائج الفرض الأول والتي جاءت كما يلي:

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين قارئية الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تهتم بقضايا السياسة الداخلية، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٨٤)، وبمستوى معنوية (٠,١٧١).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين قارئية الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تهتم بقضايا السياسة الخارجية، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٦١)، وبمستوى معنوية (٠,٣١٧).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين قارئية الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تهتم بالشأن العربي، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٤٥)، وبمستوى معنوية (٠,٤٦١).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين قارئية الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تهتم بالشأن الإسلامي، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٠٧)، وبمستوى معنوية (٠,٩٠٣).

• وجود علاقة ارتباطية بين قارئية الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تهتم بالديمقراطية، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤)، وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين قارئية الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تهتم بحقوق الإنسان حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٨٦)، وبمستوى معنوية (٠,١٥٨).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين قارئية الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تهتم بالأحداث العالمية، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٦١)، وبمستوى معنوية (٠,٣١٧).

وهذه النتائج تشير إلى صحة الفرض في جزئية العلاقة بين مقروئية الصحف السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تتعلق بقضايا الديمقراطية، بينما تشير إلى عدم صحة الفرض في الجزئيات الأخرى.

٢ ـ اختبار الفرض الثاني

تتأثر العلاقة بين مدى قارئية الجمهور السعودي للصحف اليومية، وترتيب أولويات القضايا السياسية لديه بتأثير متغيِّر أهم الصحف اليومية السعودية المفضلة لديه.

استخدم الباحث معامل الارتباط الجزئي (Partial Correlation Coefficient) لدراسة العلاقة الارتباطية بين متغيِّري مدى قارئية الجمهور السعودي للصحف اليومية وترتيب أولويات القضايا السياسية بتأثير متغير الصحيفة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٦)

صحيفة البلاد

تأثير متغيّر الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية		قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
صحيفة البلاد	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,١٢٠	٠,٠٤٩	**دال إحصائياً**
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠٢٤	٠,٧٠٠	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٥٧	٠,٣٥٠	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠٤٨	٠,٤٢٩	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٩٣	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٤٣	٠,٤٧٩	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٢٥	٠,٦٧٨	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤٦) إلى نتائج الفرض الثاني المتعلق بتأثير متغير صحيفة **البلاد** على العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئيتين وهما:

أ ـ ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالقضايا السياسية الداخلية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٠٨٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,١٢٠) وبمستوى معنوية (٠,٠٤٩).

ب ـ ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٩٣) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠).

وتبيّن أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **البلاد**.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٧)

صحيفة الجزيرة

تأثير متغير الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية		**قيمة ارتباط سبيرمان**	**قيمة الارتباط الجزئي**	**مستوى المعنوية**	**مستوى الدلالة**
صحيفة الجزيرة	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,٠٨٨	٠,١٥٢	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠١١	٠,٨٥٥	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٢٩	٠,٦٣٢	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠١٦	٠,٨٠٠	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٦٤	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٧٩	٠,١٩٨	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٣٦	٠,٥٥٨	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤٧) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئية ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٦٤) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **الجزيرة**.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٨)

صحيفة الرياض

تأثير متغير الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية		**قيمة ارتباط سبيرمان**	**قيمة الارتباط الجزئي**	**مستوى المعنوية**	**مستوى الدلالة**
صحيفة الرياض	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,٠٩٤	٠,١٢٣	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠١١	٠,٨٦٠	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٢٧	٠,٦٥٤	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠١٤	٠,٨١٧	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٦٦	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٩٣	٠,١٧٤	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٤٢	٠,٤٩٤	غير دال إحصائياً

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٤٨) نتائج تأثير متغير صحيفة **الرياض** على العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية، حيث كشفت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئية واحدة وهي ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٦٦) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **الرياض**.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤٩)

صحيفة عكاظ

	تأثير متغير الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية	قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
صحيفة عكاظ	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,٠٩٣	٠,١٣٠	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠١٠	٠,٨٧١	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٢٠	٠,٧٤١	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠٢٥	٠,٦٨٦	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٧٥	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٩١	٠,١٣٩	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٤٨	٠,٤٣١	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٤٩) إلى نتائج الفرض الثاني المتعلق بتأثير متغير صحيفة **عكاظ** على العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئية ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٧٥) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **عكاظ**.

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٠)

صحيفة المدينة

تأثير متغير الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية		قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
صحيفة المدينة	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,٠٩٦	٠,١١٨	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠٠٢	٠,٩٧٢	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٣٨	٠,٥٣٥	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠٢٢	٠,٧٢٠	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٦٦	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٦٧	٠,٢٧٦	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٣٠	٠,٢٦٣	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٥٠) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئية قضايا الديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٦٦) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **المدينة**.

الجدول الرقم (٥ ـ ٥١)

صحيفة الندوة

تأثير متغير الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية		قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
صحيفة الندوة	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,١١٨	٠,٠٥٣	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠٢٠	٠,٧٤٥	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٤٦١	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠٤٦	٠,٤٥٢	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٨٦	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٥٠	٠,٤١٣	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٣٢	٠,٥٩٨	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٥١) إلى نتائج الفرض الثاني المتعلق بتأثير متغير صحيفة **الندوة** في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئية واحدة وهي ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٨٦) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **الندوة**.

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٢)

صحيفة الوطن

تأثير متغير الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية		قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
صحيفة الوطن	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,٠٩١	٠,١٣٦	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠٠٥	٠,٩٣٩	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٢٤	٠,٦٩٢	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠٢٠	٠,٧٤١	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٦٤	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٨٣	٠,١٧٤	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٤٢	٠,٢٦٦	غير دال إحصائياً

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ٥٢) متغير صحيفة **الوطن** إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئية واحدة وهي ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٦٤) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **الوطن**.

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٣)

صحيفة اليوم

تأثير متغير الصحيفة المفضلة في العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية		**قيمة ارتباط سبيرمان**	**قيمة الارتباط الجزئي**	**مستوى المعنوية**	**مستوى الدلالة**
صحيفة اليوم	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠٨٤	٠,١٠١	٠,١٠٠	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٦١	٠,٠٠٣	٠,٩٥٨	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٤٥	٠,٠٢٨	٠,٦٥٣	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٧	٠,٠٢٨	٠,٦٤٥	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,٢٥٤	٠,٢٧٦	٠,٠٠٠	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,٠٨٦	٠,٠٨١	٠,١٨٧	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٦١	٠,٠٣٥	٠,٥٧٢	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٥٣) إلى نتائج الفرض الثاني المتعلق بتأثير متغير صحيفة **اليوم** على العلاقة بين مدى قارئية الصحف وترتيب القضايا السياسية، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في جزئية واحدة وهي ترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالديمقراطية، حيث إن قيمة ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤) وقيمة الارتباط الجزئي (٠,٢٧٦) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية الأخرى وبين مدى قارئية صحيفة **اليوم**.

وتشير نتائج اختبار هذا الفرض إلى صحته في جزأين، وعدم صحته في الجزئيات الأخرى، حيث تشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية وبين مدى قارئية صحيفة في ما يتعلق بقضايا الديمقراطية في كل الصحف السعودية، وترتيب

القضايا السياسية التي تتعلق بالقضايا السياسية الداخلية في صحيفة **البلاد**، وعدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب القضايا السياسية وبين مدى قارئية صحيفة في ما يتعلق بالقضايا الأخرى.

٣ ـ اختبار الفرض الثالث

هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الصحف السعودية اليومية بالمتغيرين التاليين: **الأول**، مستوى حرية معالجة الصحافة للقضايا السياسية. **الثاني**، مستويات الاتجاه نحو الصحافة السعودية.

استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين مدى قارئية الصحف السعودية اليومية وبين مستوى حرية معالجة الصحافة للقضايا السياسية والاتجاه نحو الصحافة السعودية.

أ ـ مستوى حرية معالجة الصحافة للقضايا السياسية

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٤)

مدى قارئية الصحف ومستوى حرية المعالجة

	مستوى حرية المعالجة		
	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
مدى قارئية الصحف السعودية	٠,٠٦٠	٠,٣٢٥	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٥٤) إلى عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الصحف السعودية اليومية ومستوى حرية معالجة الصحافة للقضايا السياسية، حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,٠٦٠) وبمستوى معنوية (٠,٣٢٥).

ب ـ مستويات الاتجاه نحو الصحافة السعودية

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٥)

مدى قارئية الصحف والاتجاه نحو الصحافة

	الاتجاه نحو الصحافة السعودية		
	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
مدى قارئية الصحف السعودية	٠,١٣٥	٠,٠٢٧	**دالة إحصائياً**

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ٥٥) وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الصحف السعودية اليومية والاتجاه نحو الصحافة السعودية، حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,١٣٥) ومستوى معنوية (٠,٠٢٧)، فكلما كان اتجاه الجمهور إيجابياً نحو الصحافة كلما زادت قراءته للصحف، بينما كلما كان اتجاهه سلبياً انخفضت قراءته للصحف.

٤ ـ اختبار الفرض الرابع

توجد علاقة ارتباط ذلات دلالة إحصائية بين مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أولويات القضايا السياسية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٦)

مدى الاعتماد على الصحف وترتيب أولويات القضايا السياسية

ترتيب القضايا السياسية	مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية		
	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠١٢	٠,٨٤٢	غير دال إحصائياً
٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٧٧	٠,٢٠٧	غير دال إحصائياً
٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٣١	٠,٦٠٩	غير دال إحصائياً
٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٨	٠,٨٩٧	غير دال إحصائياً
٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,١٥٧	٠,٠١٠	**دال إحصائياً**
٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,١٤٤	٠,٠١٨	**دال إحصائياً**
٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٥٦	٠,٣٦٤	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٥٦) إلى نتائج الفرض الثالث والتي جاءت كما يلي:

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وبين ترتيب القضايا السياسية التي تهتم بقضايا السياسة الداخلية، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠١٢)، وبمستوى معنوية (٠,٨٤٢).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وبين ترتيب القضايا السياسية التي تهتم بقضايا السياسة الخارجية، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٧٧)، وبمستوى معنوية (٠,٢٠٧).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وبين ترتيب القضايا السياسية التي تهتم بالشأن العربي، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٣١)، وبمستوى معنوية (٠,٦٠٩).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وبين ترتيب القضايا السياسية التي تهتم بالشأن الإسلامي، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٠٨)، وبمستوى معنوية (٠,٨٩٧).

• وجود علاقة ارتباطية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وبين ترتيب القضايا السياسية التي تهتم بالديمقراطية، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,١٥٧)، وبمستوى معنوية (٠,٠١٠).

• وجود علاقة ارتباطية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وبين ترتيب القضايا السياسية التي تهتم بحقوق الإنسان حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,١٤٤)، وبمستوى معنوية (٠,٠١٨).

• عدم وجود علاقة ارتباطية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية وبين ترتيب القضايا السياسية التي تهتم بحروب العالم، حيث إن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٠٥٦)، وبمستوى معنوية (٠,٣٦٤).

وهذه النتائج تشير إلى صحة الفرض في جزئيتين، هما العلاقة بين المواد الصحفية التي تتعلق بقضايا الديمقراطية، والقضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان بينما تشير إلى عدم صحة الفرض في الجزئيات الأخرى.

٥ ـ اختبار الفرض الخامس

هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب اوليات القضايا

السياسية وبين أهداف اعتماد الجمهور على الصحف السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية.

استخدم الباحث معامل ارتباط سبيرمان لقياس العلاقة الارتباطية بين مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أولويات القضايا السياسية وبين أهداف اعتماد الجمهور على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية.

أ ـ هدف الفهم

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٧)

الاعتماد على الصحف حسب الأهداف (هدف الفهم)

	دافع الفهم	القضايا السياسية			
		قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
أهداف الاعتماد ـ دافع الفهم	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠١٢	٠,٠٦٣	٠,٣٠٤	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٧٧	٠,١٢٤	٠,٠٢٤	**دال إحصائياً**
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٣١	٠,٠١٣	٠,٨٣٠	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٨	٠,٠٥٨	٠,٣٤٨	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,١٥٧	٠,١٣٦	٠,٠٢٦	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,١٤٤	٠,٠٤٧	٠,٤٤٣	غير دال إحصائياً
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٥٦	٠,٠١٨	٠,٧٦٦	غير دال إحصائياً

يكشف الجدول الرقم (٥ ـ ٥٧) عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أولويات القضايا السياسية بمتغير أهداف الاعتماد على الصحافة السعودية في ما يتعلق بهدف الفهم باستثناء قضايا الديمقراطية حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان (٠,١٥٧)، وبارتباط جزئي (٠,١٣٦)، وبمستوى معنوية (٠,٠٢٦)، وهو

ما يشير إلى وجود علاقة دالة بين الاعتماد على الصحافة السعودية اليومية في ترتيب أولويات القضايا السياسية وفهم القضايا المتعلقة بالديمقراطية.

ب ـ دافع التوجيه

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٨)

الاعتماد على الصحف حسب الأهداف (هدف دافع التوجيه)

دافع التوجيه		القضايا السياسية			
		قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
أهداف الاعتماد ـ دافع التوجيه	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠١٢	٠,٠١٦	٠,٧٩٣	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٧٧	٠,٠٨٦	٠,١٨١	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٣١	٠,٠٦٠	٠,٣٢٨	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٨	٠,٠٢٣	٠,٧١٠	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,١٥٧	٠,١٧١	٠,٠٠٥	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,١٤٤	٠,١٧٣	٠,٠٠٥	**دال إحصائياً**
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٥٦	٠,٠٦٦	٠,٢٨٥	غير دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٥٨) إلى عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أولويات القضايا السياسية بمتغير أهداف الاعتماد على الصحافة السعودية في ما يتعلق بهدف التوجيه باستثناء قضيتين هما:

- قضايا الديمقراطية: حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان (٠,١٥٧) وبارتباط جزئي (٠,١٧١) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٥) وهو ما يشير إلى وجود علاقة دالة بين الاعتماد

على الصحافة السعودية اليومية في ترتيب أولويات القضايا السياسية ودافع التوجيه نحو القضايا التي تهتم بالديمقراطية.

• قضايا حقوق الإنسان: حيث بلغت قيمة معامل سبيرمان (٠,١٤٤) وبارتباط جزئي (٠,١٧٣) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٥) وهو ما يشير إلى وجود علاقة دالة بين الاعتماد على الصحافة السعودية اليومية ودافع التوجيه نحو القضايا التي تهتم بحقوق الإنسان.

وتشير نتيجة اختبار هذا الفرض إلى عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب اوليات القضايا السياسية وبين أهداف اعتماد الجمهور على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية، في كل القضايا محل الدراسة باستثناء قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية وهو ما يشير إلى صحة الفرض في جزئية وعدم صحته في جزئية اخرى.

ج ـ دافع التسلية

الجدول الرقم (٥ ـ ٥٩)

الاعتماد على الصحف حسب الأهداف (هدف دافع التسلية)

دافع التسلية		القضايا السياسية			
		قيمة ارتباط سبيرمان	قيمة الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
أهداف الاعتماد ـ دافع التسلية	١ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الداخلية	٠,٠١٢	٠,٠٣٣	٠,٥٨٨	غير دال إحصائياً
	٢ ـ المواد التي تهتم بالقضايا السياسية الخارجية	٠,٠٧٧	٠,١١٠	٠,٠٧٢	غير دال إحصائياً
	٣ ـ المواد التي تهتم بالشأن العربي	٠,٠٣١	٠,٠٦٦	٠,٢٨٣	غير دال إحصائياً
	٤ ـ المواد التي تهتم بشأن الدول الإسلامية	٠,٠٠٨	٠,٠٢٩	٠,٦٣٨	غير دال إحصائياً
	٥ ـ المواد التي تهتم بالديمقراطية	٠,١٥٧	٠,١٧٨	٠,٠٠٣	**دال إحصائياً**
	٦ ـ المواد التي تهتم بحقوق الإنسان	٠,١٤٤	٠,١٤٣	٠,٠١٩	**دال إحصائياً**
	٧ ـ المواد التي تهتم بأحداث العالم	٠,٠٥٦	٠,٠٤١	٠,٥٠٧	غير دال إحصائياً

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٥٩) عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أولويات القضايا السياسية بمتغير أهداف الاعتماد على الصحافة السعودية في ما يتعلق بهدف التسلية باستثناء قضيتين هما:

١ ـ قضايا الديمقراطية: حيث بلغت معامل سبيرمان (٠,١٥٧) وبارتباط جزئي (٠,١٧٨) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٣) وهو ما يشير إلى وجود علاقة دالة بين الاعتماد على الصحافة السعودية اليومية في ترتيب أولويات القضايا السياسية ودافع التسلية نحو القضايا التي تهتم بالديمقراطية.

٢ ـ قضايا حقوق الإنسان: حيث بلغت معامل سبيرمان (٠,١٤٤) وبارتباط جزئي (٠,١٤٣) وبمستوى معنوية (٠,٠١٩) وهو ما يشير إلى وجود علاقة دالة بين الاعتماد على الصحافة السعودية اليومية ودافع التسلية نحو القضايا التي تهتم بحقوق الإنسان.

٦ ـ اختبار الفرض السادس

كلما زاد رضا القراء في ما تطرحه الصحافة السعودية كلما زاد اعتمادهم عليها في معرفتهم بالقضايا السياسية.

استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين رضا القراء في ما تطرحه الصحافة السعودية وبين اعتمادهم عليها في معرفتهم بالقضايا السياسية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٠)

العلاقة بين مستوى الرضا والاعتماد

رضا القراء	مستويات رضا القراء		
	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
مدى الاعتماد على الصحف السعودية في معرفتهم بالقضايا السياسية	٠,١٨١	٠,٠٠٣	دال إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٦٠) إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مرتفعة بين رضا القراء في ما تطرحه الصحافة السعودية وبين زيادة اعتمادهم عليها في

معرفتهم بالقضايا السياسية، حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,١٨١) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٣)، وهو ما يعني أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مرتفعة.

٧ ـ اختبار الفرض السابع

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية وبين ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي.

الجدول الرقم (٥ ـ ٦١)

ترتيب القضايا السياسية في الصحافة السعودية اليومية ولدى الجمهور السعودي

القضايا السياسية	ترتيب القضايا السياسية					
	ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية			ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي		
				الوزن المرجح		الترتيب
	ك	بالمئة	الترتيب	النقاط	النسبة	
١ ـ قضايا السياسة الداخلية	٧١٧٤	٣٠,٤	١	١٧٨٦	٢١,١	١
٢ ـ قضايا السياسة الخارجية	٣٣٩٣	١٤,١	٢	١٥١٦	١٧,٩	٢
٣ ـ قضايا الشأن العربي	٣٣٢٦	١٤,١	٣	١٢٨٧	١٥,٢	٣
٤ ـ قضايا الشأن الإسلامي	٢٦٤٢	١١,٢	٥	١٠٢١	١٢,١	٤
٥ ـ قضايا الديمقراطية	٢٧٤٧	١١,٦	٤	٨٦٥	١٠,٢	٧
٦ ـ قضايا حقوق الإنسان	٢٣٣٦	٩,٩	٦	٩٩٧	١١,٨	٥
٧ ـ قضايا أحداث العالم	١٩٨٣	٨,٤	٧	٩٨٦	١١,٧	٦
الاجمالي	٢٣٦٠١	١٠٠		٨٤٥٨	١٠٠	

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٦١) إلى ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية، ولدى الجمهور السعودي، وجاءت النتائج كما يلي:

أ ـ ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحافة السعودية

تصدرت القضايا السياسية الداخلية في المرتبة الأولى، وقضايا السياسة الخارجية في المرتبة الثانية، وقضايا الشأن العربي في المرتبة الثالثة، وقضايا الديمقراطية في المرتبة الرابعة، وقضايا الشأن الإسلامي في المرتبة الخامسة، وقضايا حقوق الإنسان في المرتبة السادسة، والقضايا التي تتعلق بأحداث العالم في المرتبة السابعة والأخيرة.

ب ـ ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي

اعتلت القضايا التي تهتم بالسياسة الداخلية المرتبة الأولى، وقضايا السياسة الخارجية في المرتبة الثانية، والقضايا التي تهتم بالشأن العربي في المرتبة الثالثة، والقضايا التي تهتم بالشأن الإسلامي في المرتبة الرابعة، والقضايا التي تهتم بحقوق الإنسان في المرتبة الخامسة، والقضايا التي تهتم بأحداث العالم في المرتبة السادسة، بينما قضايا الديمقراطية احتلت المرتبة الأخيرة.

ويلاحظ أن هناك اتفاقاً في ترتيب أولويات القضايا السياسية الداخلية والخارجية والشأن العربي بين الصحف السعودية اليومية وبين الجمهور السعودي، بينما هناك اختلاف في ترتيب القضايا السياسية الأخرى بينهما، والجدول الرقم (٥ ـ ٦٢) يشير إلى اختبار الفرض وفق معامل سبيرمان.

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٢)

ترتيب القضايا السياسية في الصحافة السعودية اليومية وحسب القراء

الصحيفة	القضايا السياسية حسب الصحيفة وحسب القراء		
	معامل سبيرمان	مستوى المعنوية	مستوى الدلالة
البلاد	٠,٦٠٧	٠,١٤٨	غير دالة إحصائياً
الجزيرة	٠,٨٥٧	٠,٠١٤	**دالة إحصائياً**
الرياض	٠,٧٨٦	٠,٠٣٦	**دالة إحصائياً**
عكاظ	٠,٩٦٤	٠,٠٠٠	**دالة إحصائياً**
المدينة	٠,٥٧١	٠,١٨٠	غير دالة إحصائياً
الندوة	٠,٨٥٧	٠,٠١٤	**دالة إحصائياً**
الوطن	٠,٦٤٣	٠,٠١٩	**دالة إحصائياً**
اليوم	٠,٧٥٠	٠,٥٢	غير دالة إحصائياً

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٦٢) إلى النتائج التالية:

١ ـ وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية وبين ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي في الصحف التالية حسب قوة الدلالة:

أ ـ صحيفة **عكاظ**: حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٩٦٤)، ومستوى معنوية (٠,٠٠٠).

ب ـ صحيفة **الجزيرة**: حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٨٥٧)، ومستوى معنوية (٠,٠١٤).

ت ـ صحيفة **الندوة**: حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٨٥٧)، ومستوى معنوية (٠,٠١٤).

ث ـ صحيفة **الوطن**: حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٦٤٣)، ومستوى معنوية (٠,٠١٩).

ج ـ صحيفة **الرياض**: حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٧٨٦)، ومستوى معنوية (٠,٠٣٦).

٢ ـ عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية وبين ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي في الصحف التالية حسب قوة الدلالة:

أ ـ صحيفة **اليوم**: عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٧٥٠)، ومستوى معنوية (٠,٠٥٢).

ب ـ صحيفة **البلاد**: عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٦٠٧)، ومستوى معنوية (٠,١٤٨).

ت ـ صحيفة **المدينة**: عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، حيث إن قيمة معامل سبيرمان (٠,٥٧١)، ومستوى معنوية (٠,١٨٠).

رابعاً: المقاييس التجميعية للدراسة الميدانية

اشتملت المقاييس التجميعية للدراسة الميدانية على ستة مقاييس جاءت كما يلي:

أ ـ مقياس كثافة التعرض.

ب ـ مقياس مدى الاعتماد.

ج ـ مقياس أهداف ودوافع الاعتماد.

د ـ مقياس مدى حرية المعالجة الصحفية

هـ ـ مقياس الاتجاه نحو الصحافة

و ـ مقياس المستوى الاقتصادي.

١ ـ كثافة تعرض الجمهور السعودي للصحف اليومية

حيث اشتمل هذا المقياس على السؤال الرقم (١) (هل تقرأ الصحف؟)، حيث تراوحت درجات هذا المقياس بين (١ ـ ٣) درجة حيث تم تصنيف المبحوثين إلى ثلاث فئات كما يلي:

أ ـ نادراً: (درجة واحدة).

ب ـ أحياناً: (درجتان).

ج ـ دائماً: (٣ درجات).

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٣)

توزيع إجابات المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة
طبقاً لمعدل كثافة التعرض للصحف السعودية اليومية

كثافة التعرض	ك	النسبة المئوية
١ ـ نادراً (مستوى منخفض)	٣٧	١٣,٨
٢ ـ أحياناً (مستوى متوسط)	١٤٢	٥٢,٧
٣ ـ دائماً (مستوى مرتفع)	٩٠	٣٣,٥
المجموع	**٢٦٩**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٦٣) إلى أن كثافة التعرض جاءت عند مستوى متوسط بنسبة (٥٢,٧ بالمئة)، ودائماً بنسبة (٣٣,٥)، ومنخفض بنسبة (١٣,٨ بالمئة).

٢ ـ مقياس مدى اعتماد المبحوثين على الصحف السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية

اشتمل هذا المقياس على السؤال (١٥) و(١٦) و(١٧) حيث تراوحت درجات مقياس مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية كمصدر للمعلومات السياسية من (٣ ـ ١٥).

أ ـ لا أهتم: (درجة واحدة).

ب ـ نادراً: (درجتان).

ج ـ أحياناً: (ثلاث درجات).

د ـ غالباً: (أربع درجات).

هـ ـ دائماً: (خمس درجات).

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٤)

توزيع إجابات المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة طبقاً لمدى اعتمادهم على الصحف السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية

مدى الاعتماد على الصحف اليومية السعودية	ك	النسبة المئوية
١ ـ مستوى اعتماد منخفض من ٣ ـ ٧	٦٥	٢٤,٢
٢ ـ مستوى اعتماد متوسط من ٨ ـ ١١	١٢٥	٤٦,٤
٣ ـ مستوى اعتماد مرتفع من ١٢ ـ ١٥	٧٩	٢٩,٤
المجموع	**٢٦٩**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٦٤) إلى مدى اعتماد المبحوثين على الصحف السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية، حيث جاء الاعتماد عند مستوى متوسط في المرتبة الأولى بنسبة (٤٦,٤ بالمئة)، وعند مستوى مرتفع في المرتبة الثانية بنسبة (٢٩,٤)، وعند مستوى منخفض في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢٤,٢ بالمئة).

٣ ـ مقياس أهداف أو دوافع اعتماد على المبحوثين على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية

اشتمل هذا المقياس على السؤال الرقم (٩) وتضمن قياس مجموعة من العبارات حول أهداف أو دوافع اعتماد المبحوثين على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وهي:

أ ـ دافع الفهم

حيث اشتمل هذا المقياس على ٥ عبارات تحمل أرقام ((١ و(٢) و(٣) و(١٠) و(١٤) وقدرت إجابات المبحوثين عن هذه العبارات (صفر ـ ١) حيث تم تجميع درجات هذا المقياس فتكون لدينا مقياس تتراوح درجاته من (صفر ـ ٥) حيث تم تقسيم المبحوثين إلى أربعة مستويات كالتالي:

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٥)

توزيع إجابات المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة طبقاً لأهداف الاعتماد على الصحف اليومية السعودية بدافع (الفهم)

دافع الفهم	ك	النسبة المئوية
١ ـ لا يعتمد من أجل الفهم (صفر)	١٥	٥,٦
٢ ـ يعتمد من أجل الفهم بمستوى منخفض من (١ ـ ٢) درجات	٤٦	١٧,١
٣ ـ يعتمد من أجل الفهم بمستوى متوسط من (٣) درجات	١٣٩	٥١,٧
٤ ـ يعتمد من أجل الفهم بمستوى مرتفع من (٤ ـ ٥) درجات	٦٩	٢٥,٦
المجموع	**٢٦٩**	**١٠٠**

ب ـ دافع التوجيه

اشتمل هذا المقياس على ٥ عبارات تحمل أرقام ((٤ و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) وقدرت إجابات المبحوثين عن هذه العبارات (صفر ـ ١) حيث تم تجميع درجات هذا المقياس فتكون لدينا مقياس تتراوح درجاته من (صفر ـ ٥) حيث تم تقسيم المبحوثين إلى أربعة مستويات كالتالي:

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٦)

توزيع إجابات المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة طبقاً لاهداف الاعتماد على الصحف اليومية السعودية بدافع (التوجيه)

دافع التوجيه	ك	النسبة المئوية
١ ـ لا يعتمد من أجل التوجية (صفر)	٦٢	٢٣,٠
٢ ـ يعتمد من أجل التوجيه بمستوى منخفض من (١ ـ ٢) درجات	٨٧	٣٢,٣
٣ ـ يعتمد من أجل التوجيه بمستوى متوسط من (٣) درجات	٩٨	٣٦,٥
٤ ـ يعتمد من أجل التوجيه بمستوى مرتفع من (٤ ـ ٥) درجات	٢٢	٨,٢
المجموع	**٢٦٩**	١٠٠

ج ـ دافع التسلية

اشتمل هذا المقياس على ٣ عبارات تحمل أرقام ((١٠ و(١٢) و(١٤) وقدرت إجابات المبحوثين عن هذه العبارات (صفر ـ ١) حيث تم تجميع درجات هذا المقياس فتكون لدينا مقياس تتراوح درجاته ما بين (صفر ـ ٣) حيث تم تقسيم المبحوثين إلى أربعة مستويات كالتالي:

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٧)

توزيع إجابات المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة طبقاً لأهداف الاعتماد على الصحف اليومية السعودية بدافع (التسلية)

دافع التسلية	ك	النسبة المئوية
١ ـ لا يعتمد من أجل التسلية (صفر)	٦٢	٢٣,٠
٢ ـ يعتمد من أجل التسلية بمستوى منخفض درجة واحدة	٨٧	٣٢,٣
٣ ـ يعتمد من أجل التسلية بمستوى متوسط درجة واحدة	٩٨	٣٦,٥
٤ ـ بعتمد من أجل التسلية بمستوى مرتفع درجة واحدة	٢٢	٨,٢
المجموع	**٢٦٩**	١٠٠

٤ ـ مقياس مدى حرية المعالجة الصحفية للقضايا السياسية التي تتناولها الصحافة السعودية اليومية من وجهة نظر قرائها

اشتمل هذا المقياس على السؤال (٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٦) والتي كانت إجاباتها كما يلي:

١ ـ لا أهتم: (درجة واحدة).

٢ ـ نادراً: (درجتان).

٣ ـ أحياناً: (ثلاثة درجات).

٤ ـ غالباً: (أربع درجات).

٥ ـ دائماً (خمس درجات).

وبتجميع درجات هذا المقياس تكوَّن لدينا مقياس لمدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية كمصدر للمعلومات السياسية والذي تتراوح درجاته ما بين (٥ ـ ٢٥) وتتوزع كالتالي:

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٨)

توزيع إجابات المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة طبقاً لمعدل حرية المعالجة

مدى حرية المعالجة الصحفية للقضايا السياسية التى تتناولها الصحافة السعودية اليومية	ك	النسبة المئوية
١ ـ مستوى حرية منخفض في المعالجة من ٥ إلى ١٢	٧	٢,٦
٢ ـ مستوى حرية متوسط في المعالجة من ١٣ إلى ١٨	٢٢١	٨٢,٢
٣ ـ مستوى حرية مرتفع في المعالجة من ١٩ إلى ٢٥	٤١	١٥,٢
المجموع	**٢٦٩**	**١٠٠**

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٦٨) إلى مدى حرية المعالجة الصحفية للقضايا السياسية التي تتناولها الصحافة السعودية، حيث أشارت النتائج إلى أن مستوى الحرية جاء في مستوى متوسط بنسبة (٨٢,٢ بالمئة)، ومستوى مرتفع بنسبة (١٥,٢)، ومنخفض بنسبة (٢,٦ بالمئة)، وهو ما يشير إلى أن الصحافة السعودية ليست لديها الحرية في معالجة القضايا السياسية.

٥ ـ مقياس الاتجاه نحو الصحافة السعودية اليومية

اشتمل هذا المقياس على السؤال (١٦) والذي كانت إجاباته كما يلي:

غير موافق بشدة (درجة واحدة).

أ ـ غير موافق (درجتان).

ب ـ محايد (ثلاث درجات).

ج ـ موافق (أربع درجات).

د ـ موافق بشدة (خمس درجات).

وبتجميع درجات هذا المقياس تكون لدينا مقياس مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية كمصدر للمعلومات السياسية تتراوح درجاته ما بين (١٦ ـ ٨٠)، وتتوزع كالتالي:

الجدول الرقم (٥ ـ ٦٩)

توزيع إجابات المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة طبقاً لاتجاههم نحو الصحافة السعودية

الاتجاه نحو الصحافة السعودية اليومية	ك	النسبة المئوية
١ ـ اتجاه سلبي من (١٦ ـ ٣٧)	٣٦	١٣,٤
٢ ـ اتجاه محايد من (٣٨ ـ ٥٩)	١٩١	٧١,٠
٣ ـ اتجاه إيجابي من (٦٠ ـ ٨٠)	٤٢	١٥,٦
المجموع	**٢٦٩**	**١٠٠**

يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٦٩) اتجاه المبحوثين نحو الصحافة السعودية اليومية، حيث جاء الاتجاه المحايد في المرتبة الأولى بنسبة (٧١,٠ بالمئة)، ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة (١٥,٦ بالمئة)، وأخيراً الاتجاه السلبي بنسبة (١٣,٤ بالمئة)، وهي نتيجة سلبية تجاه الصحافة السعودية.

٦ ـ مقياس المستوى الاقتصادي

وهدف هذا المقياس إلى معرفة المستوى الاقتصادي للمبحوثين، حيث تم تصنيف دخل المبحوثين إلى ثلاثة مستويات كالتالي:

١ ـ أقل من (٣٠٠٠ريال).

٢ ـ من (٣٠٠٠ ريال) إلى أقل من (٩٠٠٠ ريال).

٣ ـ أكثر من (٩٠٠١ ريال).

وبتجميع درجات هذا المقياس تكوَّن لدينا مقياس المستوى الاقتصادي والذي جاء موزعاً كالتالي:

الجدول الرقم (٥ ـ ٧٠)

توزيع المبحوثين بحسب عيِّنة الدراسة وفقاً للمستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	ك	النسبة المئوية
١ ـ مستوى دخل اقتصادي منخفض	٢١	٧,٨
٢ ـ مستوى دخل اقتصادي متوسط	٨٦	٣٢,٠
٣ ـ مستوى دخل اقتصادي مرتفع	١٦٢	٦٠,٢
المجموع	**٢٦٩**	١٠٠

يشير الجدول الرقم (٥ ـ ٧٠) إلى توزيع المبحوثين وفقاً للمستوى الاقتصادي، حيث احتل ذوو الدخل المرتفع المرتبة الأولى في العيِّنة بنسبة (٦٠,٢ بالمئة)، ثم المستوى المتوسط بنسبة (٣٢,٠ بالمئة)، وأخيراً ذوو المستوى الاقتصادي المنخفض في المرتبة الأخيرة بنسبة (٧,٨ بالمئة)، وهذه النتيجة تعد نتيجة طبيعية، حيث إن جمهور الأندية الأدبية غالباً يتكون من أساتذة الجامعات وموظفي الحكومة وبعض المنتمين للقطاع الخاص، وعدد من طلاب الجامعات الذين يمثلون نسبة الدخل المنخفض.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي من خلال الحالة السعودية. وعملت الدراسة على معرفة مدى التعرُّض للصحافة السعودية اليومية وعلاقته بترتيب أولويات الموضوعات السياسية لدى الجمهور السعودي، ومدى اعتماد الجمهور السعودي على وسائل الإعلام للتعرف إلى القضايا السياسية، واستُخدمت فيها نظريتا «ترتيب الأولويات والاعتماد على وسائل الإعلام»، حيث إن نموذج ترتيب الأولويات هو أحد التأثيرات الهامة لوسائل الإعلام بما يمثله من فرضية تفيد بأن هناك علاقة إيجابية بين أولويات وسائل الإعلام وأولويات اهتمامات الجمهور، ويهتم أيضاً بدراسة التبادلية بين الجمهور ووسائل الإعلام في تحديد أولويات القضايا السياسية التي تهم الجمهور، ويفترض أن وسائل الإعلام توجه الجمهور إلى الاهتمام بقضايا معيَّنة، كما أن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام تزيد احتمال تأثر الجمهور المتلقي بمحتويات معيَّنة لوسائل الإعلام، وحسب مساحة تعرض الجمهور لتلك الوسائل واعتمادهم عليها تكون عملية التأثر، حيث تكون التغيرات في شدة اعتمادهم عليها لمعرفة الأحداث، وفي اختلافات أهدافهم الشخصية، ووسطهم الاجتماعي، والفائدة المحتملة من المحتويات المطروحة، وسهولة الوصول إلى تلك المحتويات.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استمارة تحليل المضمون للصحف السعودية الصادرة عن مؤسسات صحفية داخل السعودية وهي: **البلاد، الجزيرة، الرياض، عكاظ، المدينة، الندوة، الوطن، اليوم**؛ واعتمدت العيِّنة على أسلوب الأسبوع

الصناعي لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، وبلغت ٨١٨ عدداً، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم صدور صحيفة **الندوة** يوم الجمعة.

كما اعتمد الباحث على الاستبانة لدراسة ترتيب أولويات الموضوعات السياسية لدى الجمهور السعودي، ومدى اعتمادهم على الصحافة السعودية اليوم، وتم تطبيق الاستبانة على جمهور الأندية الأدبية في السعودية وعددها ١٦ نادياً، ويتمثل جمهور الأندية الأدبية بالجنسين (ذكوراً وإناثاً) من المثقفين والأدباء والإعلاميين، وطلبة الجامعة، وهذه الفئة من الفئات القارئة نظراً إلى متابعتهم الأحداث وحضورهم ومشاركتهم في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات الثقافية والفكرية والإعلامية والفنية، وقد تم توزيع ٣٢٠ استبانة بواقع ٢٠ استبانة كل نادٍ من الأندية الموزعة على مدن السعودية، وقد تم الحصول على ٢٨٨ استبانة بينما ٣٢ استبانة لم تعد من قبل المبحوثين، وتم استبعاد ١٩ استبانة لعدم اكتمالها من قبل المبحوثين بشكل يستطيع الباحث اعتمادها، ليصبح عدد الاستبانات السليمة ٢٦٩ استبانة، تمثل جمهور الأندية الأدبية، مثَّل الذكور منها ما نسبته (٧٣,٦ بالمئة)، بينما مثَّل الإناث ما نسبته (٢٦,٤ بالمئة) من إجمالي المبحوثين، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التي تمكن الباحث من تحقيق صدقية مرتفعة في النتائج، وقد جاءت الدراسة في سبعة فصول تتمثل بما يلي:

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة التحليلية

١ ـ السنوات

احتلت سنة ٢٠٠٩م المرتبة الأولى بنسبة (٥٢,٥ بالمئة)، من إجمالي المادة الخاضعة للدراسة، وجاءت سنة ٢٠١٠ في المرتبة الثانية بنسبة (٤٧,٥ بالمئة)، من إجمالي المادة الصحفية.

٢ ـ الصحف

بلغت المادة الصحفية التي تم نشرها في كل الصحف السعودية اليومية في سنتي الدراسة ٢٨٥٠٤ مواد صحفية متنوعة، وقد جاءت صحيفة **الرياض** في المرتبة الأولى

من حيث عدد المواد الصحفية، تلتها صحيفة **الوطن** في المرتبة الثانية، ثم **عكاظ** في المرتبة الثالثة، فصحيفة **المدينة** في المرتبة الرابعة، ثم صحيفة **الجزيرة** في المرتبة الخامسة، فصحيفة **اليوم** في المرتبة السادسة، وصحيفة **الندوة** في المرتبة السابعة، وجاءت صحيفة **البلاد** في المرتبة الأخيرة.

٣ ـ الأشكال الكتابية (التحريرية)

أوضحت النتائج أن الخبر جاء في المرتبة الأولى من بين الأشكال الكتابية بنسبة كبيرة بلغت نحو (٥ ,٥٧ بالمئة)، وهو ما يؤكد أن الصحف السعودية صحافة خبرية في المقام الأول، واحتل المقال في المرتبة الثانية بنسبة (٣ ,٣٤ بالمئة)، وجاء الحوار في المرتبة الثالثة بنسبة (٧ ,٢ بالمئة)، ثم التحقيق بنسبة (٧ ,٢ بالمئة)، فالتقرير الصحفي بنسبة (٤ ,٢ بالمئة)، واحتل الملف الصحفي المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة جداً بلغت (٦ ,٠ بالمئة)، من إجمالي المادة الصحفية.

٤ ـ اتجاه المادة الصحفية نحو السياسات الرسمية للسعودية

تبيَّن أن اتجاه المعالجة نحو السياسات الرسمية للسعودية، جاءت مرتفعة في الاتجاه الإيجابي وذلك بنسبة (٨ ,٦٥ بالمئة)، وجاء الاتجاه السلبي في المرتبة الثانية بنسبة (٥ ,١٧ بالمئة)، بينما احتل الاتجاه المحايد المرتبة الأخيرة بنسبة (٧ ,١٦ بالمئة)، وهذه النتيجة تشير إلى أن الصحافة السعودية تتوافق مع السياسات الحكومية بنسبة كبيرة.

٥ ـ القضايا السياسية

توزعت المادة الصحفية حسب القضايا السياسية وبكل الأشكال الكتابية حيث حلّت المواد التي تتناول القضايا السياسية الداخلية في المرتبة الأولى بنسبة (٤ ,٣٠ بالمئة)، ثم قضايا السياسة الخارجية في المرتبة الثانية بنسبة (٤ ,١٤ بالمئة)، ثم القضايا التي تتعلق بالشأن العربي في المرتبة الثالثة بنسبة (١ ,١٤ بالمئة)، وجاءت القضايا التي تتعلق بالديمقراطية في المرتبة الرابعة بنسبة (٦ ,١١ بالمئة)، ثم القضايا التي تتعلق بشأن الدول الإسلامية في المرتبة الخامسة بنسبة (٢ ,١١ بالمئة)، تلتها القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان بنسبة (٩ ,٩ بالمئة)، وجاءت القضايا التي تتعلق بأحداث العالم بنسبة (٤ ,٨ بالمئة)، في المرتبة الأخيرة.

٦ ـ دلالة العلاقة بين الصحف ومتغيرات الدراسة التحليلية

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصحيفة والأشكال الكتابية، حيث جاءت قيمة كا^{2}=(٢٩٤,٠٧٥)، ومعامل التوافق= (٠,١٠١)، ومستوى معنوية (٠,٠٠٠)، دالة إحصائياً.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصحيفة واتجاه المعالجة الصحفية نحو السياسات الرسمية للسعودية، حيث بلغت قيمة كا^{2} = ٧٧٢,٠٨٠، ومعامل التوافق = ٠,١٦٢، ومستوى معنوية (٠,٠٠٠)، دالة إحصائياً.

كشفت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصحيفة والقائم بالاتصال، حيث إن قيمة كا^{2}= ٩٩٢,١٨٥، ومعامل التوافق = ٠,١٨٣، ومستوى معنوية (٠,٠٠٠)، دالة إحصائياً.

أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصحيفة ومدى التوازن في طرح المادة الصحفية، حيث إن قيمة كا^{2}= ٤,٤١٨، ومعامل التوافق = ٠,١٢٤ ومستوى المعنوية = (٠,٠٠٠)، دالة إحصائياً.

توصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عالية بين الصحيفة والقيم المتضمنة في القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية، حيث إن قيمة كا^{2} = ٣٠٨,٦٥٥، ومعامل التوافق = ٠,١٠٤، ومستوى معنوية (٠,٠٠٠).

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصحف السعودية اليومية والقضايا السياسية، حيث بلغت قيمة كا^{2} =٢٦٨,٧٨٧ ودرجة الحرية = ٤٢ ومعامل التوافق = ٠,١٠٦، ومستوي المعنوية (٠,٠٠٠)، وهو ما يعني أنها دالة إحصائياً.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية

١ ـ ترتيب الصحف المفضلة لدى الجمهور

بينت نتائج ترتيب الصحف السعودية اليومية، حسب تفضيل الجمهور السعودي، حلول صحيفة **عكاظ** في المرتبة الأولى بنسبة (١٧,٨ بالمئة)، فصحيفة **الرياض** في

الترتيب الثاني بنسبة (١٧,٠ بالمئة)، و**الوطن** في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦,٠ بالمئة)، فصحيفة **المدينة** في المرتبة الرابعة بنسبة (١٥,٠ بالمئة)، ثم صحيفة **الجزيرة** في المرتبة الخامسة بنسبة (١٤,٧ بالمئة)، وجاءت صحيفة **اليوم** في المرتبة السادسة بنسبة (١٠,٤ بالمئة)، ثم **البلاد** في الترتيب السابع بنسبة (٥,٤ بالمئة)، واحتلت صحيفة **الندوة** بنسبة (٣,٧ بالمئة)، المرتبة الثامنة والأخيرة.

٢ ـ مدى انتظام الجمهور السعودي في قراءة الصحف

بيَّن انتظام الجمهور السعودي في قراءة الصحف السعودية اليومية، تسنُّم صحيفة **عكاظ** في المرتبة الأولى في مقروئية الصحف السعودية لدى الجمهور السعودي، ثم صحيفة **الرياض**، فصحيفة **الوطن** في المرتبة الثالثة، ثم صحيفة **الجزيرة**، تلا ذلك صحيفة **اليوم**، ثم صحيفة **المدينة**، فصحيفة **البلاد**، واحتلت صحيفة **الندوة** المرتبة الأخيرة، وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة الشلهوب: «العوامل المؤثرة على مصداقية الصحف السعودية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية» حيث أوضحت نتائج الدراسة تمتُّع صحيفتي **الرياض** و**الجزيرة** بمقروئية عالية لدى أفراد العيِّنة من بين الصحف السعودية، بينما كشفت نتائج هذه الدراسة أن **عكاظ** و**الرياض** و**الوطن** أكثر مقروئية لدى أفراد العيِّنة، بينما اتفقت مع نتائج الدراسة ذاتها في ما يتعلق باحتلال صحيفتي **البلاد** و**الندوة** تباعاً المرتبة الأخيرة في مقروئية الصحف السعودية.

٣ ـ مدى قراءة الجمهور السعودي للصحف السعودية

احتلت القراءة «أحياناً» بين المبحوثين المرتبة الأولى بنسبة، (٥٢,٧ بالمئة)، وجاءت القراءة «دائماً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٣,٥ بالمئة)، واحتلت القراءة نادرة المرتبة الأخيرة بنسبة (١٣,٨ بالمئة)، وهي نتيجة تشير إلى اهتمام الجمهور السعودي بالصحافة، وتتطابق مع نتيجة دراسة كريم: «الدوافع الاجتماعية للتعرض للصحف السعودية» والتي انتهت إلى أن القراء السعوديين أبدوا اهتماماً بالتعرض للصحف السعودية، كما تتفق مع دراسة: الحارثي وعاصي: «أطر استفادة الشباب في المملكة العربية السعودية من الجرائد والمجلات: بحث ميداني»؛ والتي تشير إلى أن الشباب السعودي كثير الاستخدام للصحافة المطبوعة المحلية منها والوافدة.

٤ ـ ترتيب القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي

أظهرت النتائج أن القضايا التي تتعلق بالسياسة الداخلية جاءت في المرتبة الأولى من اهتمامات الجمهور، ثم قضايا السياسة الخارجية، فقضايا الشأن العربي في الترتيب الثالث، ثم قضايا الدول الإسلامية في الترتيب الرابع، تلا ذلك قضايا حقوق الإنسان في الترتيب الخامس، فقضايا تتعلق بأحداث العالم في المرتبة السادسة، وجاءت اهتمام الجمهور السعودي بقضايا الديمقراطية في المرتبة السابعة والأخيرة.

٥ ـ ترتيب مصادر المعلومات لدى الجمهور السعودي

أشارت نتائج الدراسة إلى أن القنوات الفضائية العربية جاءت في المرتبة الأولى من حيث مصادر المعلومات السياسية للجمهور السعودي، فالإنترنت ثانياً، ثم الصحافة السعودية في المرتبة الثالثة، فالتلفزيون السعودي في المرتبة الرابعة، ثم الصحف العربية، فالاتصال الشخصي في المرتبة السادسة، وفي المرتبة السابعة القنوات الفضائية الأجنبية والصحافة الأجنبية، يليها الإذاعة السعودية في المرتبة الثامنة والأخيرة. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الشلهوب «العوامل المؤثرة على مصداقية الصحف السعودية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية» حيث أوضحت النتائج أن القنوات الفضائية العربية جاءت في المرتبة الأولى من حيث كونها المصدر الأول لمعلوماته، والإنترنت في المرتبة الثانية، ثم الصحافة السعودية في المرتبة الثالثة، والمرتبة الرابعة التلفزيون السعودي، وهي النتائج نفسها التي توصلت لها هذه الدراسة.

٦ ـ اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية اليومية

بينت نتائج الدراسة مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحافة السعودية في معرفته بالقضايا السياسية وفقاً للنوع، حيث كان الاعتماد عند مستوى اعتماد متوسط بنسبة (٤٦,٥ بالمئة)، وعند مستوى اعتماد مرتفع بنسبة (٢٩,٤ بالمئة)، وعند مستوى اعتماد منخفض بنسبة (٢٤,٢ بالمئة)، وجاءت نسبة الذكور والإناث عند مستوى اعتماد متوسط متساوية بنسبة (٤٦,٥ بالمئة).

٧ ـ متابعة الجمهور للقضايا التي تنشرها الصحافة

تشير النتائج إلى أن مستوى درجة متابعة الجمهور السعودي للقضايا التي تتناولها الصحافة السعودية اليومية جاءت متوسطة في المجمل، حيث أشارت النتائج إلى أن خطابات الملك جاءت من حيث المتابعة في المرتبة الأولى، ثم القضايا السياسية الداخلية، فقضايا السياسة الخارجية، تلا ذلك القضايا الثقافية متوسط حسابي، وجاءت القضايا المتعلقة بالمرأة، واحتلت القضايا المتعلقة بالقضاء في المرتبة الأخيرة. وهذه النتائج تشير إلى اهتمام الجمهور السعودي بالقضايا السياسية الداخلية سواء ما يتعلق بخطابات الملك أو بالقضايا السياسية الداخلية الأخرى.

٨ ـ مصادر الحصول على الصحيفة

أظهرت النتائج أن حصول الجمهور السعودي ذكوراً ونساءً على الصحف السعودية اليومية يأتي في المرتبة الأولى من خلال الشراء المباشر بنسبة (٦٩,١ بالمئة)، ثم عن طريق العمل بنسبة (٤٣,١ بالمئة)، وجاء الحصول على الصحف من الأندية الأدبية ومن الأصدقاء في المرتبة الأخيرة بنسبة (٥,٢ بالمئة)، لكل منهما. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة «بيت المال والطياش: قارئية الصحافة السعودية اليومية» حيث أشارت دراستهما إلى أن الحصول على الصحيفة عن طريق الشراء جاء في الترتيب الأول.

٩ ـ مدى إتاحة الصحافة الفرصة للجمهور لنقد القرارات الحكومية

عن مدى إتاحة الصحافة السعودية الفرصة للجمهور لانتقاد القرارات التي تتخذها الحكومة، جاءت الإجابة (نادراً) في المرتبة الأولى بنسبة (٤٣,٥ بالمئة)، ثم (أحياناً) في المرتبة الثانية بنسبة (٣٩,٤ بالمئة)، في حين جاءت (غالباً) في المرتبة الثالثة بنسبة (٩,٣ بالمئة)، تلا ذلك (لا أهتم) في المرتبة الرابعة بنسبة (٦,٧ بالمئة)، وفي المرتبة الأخيرة (دائماً) بنسبة (١,١ بالمئة)، وهي نسبة ضعيفة تعكس اتجاه الجمهور السعودي نحو الصحافة السعودية في ما يتعلق بانتقاد القرارات الحكومية، وتشير هذه النتائج إلى أن الجمهور السعودي لا يرى أن الصحافة السعودية تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم تجاه قرارات الحكومة.

١٠ ـ اتجاه الجمهور نحو الصحافة السعودية

في الاتجاه نحو الصحافة السعودية اليومية، كشفت النتائج أن (١٣,٤ بالمئة) من المبحوثين كانت اتجاهاتهم سلبية، بينما (٧٠,٠ بالمئة) كان اتجاههم محايداً، و(١٥,٦ بالمئة) كان اتجاههم إيجابياً.

١١ ـ تأثر الصحافة السعودية برأي الحكومة

أظهرت النتائج مدى تأثر الصحافة السعودية اليومية برأي الحكومة وعدم اهتمامها بالآراء المخالفة، حيث جاءت الإجابة «غالباً» في المرتبة الأولى بنسبة (٤٩,١ بالمئة)، ثم «دائماً» في المرتبة الثانية بنسبة (٣٦,٨ بالمئة)، ثم «أحياناً» في المرتبة الثالثة بنسبة (١٠,٤ بالمئة)، تلا ذلك «نادراً» في المرتبة الرابعة بنسبة (٢,٢ بالمئة)، وفي المرتبة الأخيرة «لا أهتم» بنسبة (١,٥ بالمئة)، وتعكس هذه النتيجة رؤية الجمهور السعودي للصحافة السعودية وأنها تتأثر برأي الحكومة.

١٢ ـ مدى رضا الجمهور السعودي عن أداء الصحافة السعودية تجاه القضايا السياسية

كشفت نتائج الدراسة عن مدى رضا الجمهور السعودي عن أداء الصحافة السعودية اليومية تجاه القضايا السياسية، حيث جاءت ما نسبته (٢٧,١ بالمئة)، غير راضٍ في المرتبة الأولى، ثم راضٍ تماماً في المرتبة الثانية بنسبة (٢٥,٧ بالمئة)، فراضٍ في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٠,٨ بالمئة)، وما نسبته (١٥,٦ بالمئة)، لا أهتم، وجاءت ما نسبته (١٠,٨ بالمئة)، غير راضٍ تماماً، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك رضا من الجمهور السعودي على أداء الصحافة السعودية اليومية.

١٣ ـ العلاقة بين المبحوثين ومتغيرات الدراسة الميدانية

عن العلاقة بين المبحوثين ومتغيرات الدراسة الميدانية تبينت النتائج التالية:

ـ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقروئية الصحف السعودية اليومية وبين نوع (جنس) (ذكوراً وإناثاً)، حيث جاءت قيمة كا^{٢} = ١٧,٢٦٣، وبدرجة الحرية = ٢، ومعامل التوافق = ٠,٢٥٦، وبمستوى المعنوية = (٠,٠٠٠) دال إحصائياً.

ـ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع (الجنس) وبين دوافع الفهم، حيث إن قيمة كا٢=٩,٥٤١ وعند مستوى درجة الحرية = ٣، ومعامل التوافق = ٠,١٨٥، ومستوى المعنوية = (٠,٠٢٣).

ـ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع (الجنس) وبين دوافع التوجيه، حيث إن قيمة كا٢= ٥,٩٨٥ وعند مستوى درجة الحرية = ٣، ومعامل التوافق = ٠,١٤٨، ومستوى المعنوية = (٠,١١٢)، ليست دالة إحصائية.

ـ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في ما يتعلق بحصول الصحف عن طريق الأصدقاء، حيث جاء حصول الذكور على الصحف أكثر من الإناث، وبلغت قيمة Z (٠,٤٦)، وبمستوى معنوية بلغت (٠,٦٤٥).

ـ وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين النوع (الجنس) وبين دوافع التسلية، حيث إن قيمة كا٢ = ٧,٩٢٠ وعند مستوى درجة الحرية = ٣، ومعامل التوافق = ٠,١٦٩، ومستوى المعنوية = (٠,٠٤٨).

ـ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في ما يتعلق باعتماد النوع على الصحافة السعودية لمعرفة القضايا السياسية، وقد جاء الذكور أكثر من الإناث من حيث الاعتماد، وحيث إن قيمة كا٢ = ٢,١٣٦ عند مستوى درجة الحرية = ٢ معامل التوافق = ٠,٠٨٩ مستوى المعنوية = ٠,٣٤٤ فإنها ليست ذات دلالة إحصائية.

ـ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في ما يتعلق باتجاه المبحوثين نحو الصحافة السعودية اليومية، حسب النوع، حيث إن قيمة كا٢ = ١,٢٠٢ عند مستوى درجة الحرية = ٢ ومعامل التوافق = ٠,٠٦٧ ومستوى المعنوية = (٠,٥٤٨)، وبالتالي فهي غير دالة إحصائياً.

ثالثاً: ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية ولدى الجمهور السعودي

جاءت الأولويات كما يلي:

١ ـ ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحافة السعودية

تصدرت القضايا السياسية الداخلية المرتبة الأولى، وحلّت قضايا السياسة

الخارجية في المرتبة الثانية، وقضايا الشأن العربي في المرتبة الثالثة، وقضايا الديمقراطية في المرتبة الرابعة، وقضايا الشأن الإسلامي في المرتبة الخامسة، وقضايا حقوق الإنسان في المرتبة السادسة، والقضايا التي تتعلق بأحداث العالم في المرتبة السابعة والأخيرة.

٢ - ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي

اعتلت القضايا التي تهتم بالسياسة الداخلية المرتبة الأولى، وكانت قضايا السياسة الخارجية في المرتبة الثانية، والقضايا التي تهتم بالشأن العربي في المرتبة الثالثة، والقضايا التي تهتم بالشأن الإسلامي في المرتبة الرابعة، والقضايا التي تهتم بحقوق الإنسان في المرتبة الخامسة، والقضايا التي تهتم بأحداث العالم في المرتبة السادسة، بينما قضايا الديمقراطية احتلت المرتبة الأخيرة.

ويلاحَظ أن هناك اتفاقاً في ترتيب أولويات القضايا السياسية الداخلية والخارجية والشأن العربي بين الصحف السعودية اليومية وبين الجمهور السعودي، بينما هناك اختلاف في ترتيب القضايا السياسية الأخرى بينهما.

رابعاً: نتائج فروض الدراسة

١ - نتائج الفرض الأول

أشارت النتائج إلى صحة الفرض في جزئية العلاقة بين مقروئية الصحف السعودية اليومية وبين المواد الصحفية التي تتعلق بقضايا الديمقراطية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠,٢٥٤)، وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠)؛ لكنها في الجزئيات الأخرى أشارت إلى عدم صحة الفرض.

٢ - نتائج الفرض الثاني

أشارت نتائج اختبار هذا الفرض إلى صحته في جزأين، وعدم صحته في الجزئيات الأخرى، حيث تشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية وبين مدى قارئية صحيفة في ما يتعلق بقضايا الديمقراطية في كل الصحف السعودية، وترتيب القضايا السياسية التي تتعلق بالقضايا السياسية الداخلية في صحيفة **البلاد**، وعدم وجود

علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب القضايا السياسية وبين مدى قارئية صحيفة في ما يتعلق بالقضايا الأخرى.

٣ - نتائج الفرض الثالث

تشير نتائج اختبار هذا الفرض إلى ما يلي:

أ - مستوى حرية معالجة الصحافة للقضايا السياسية

عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الصحف السعودية اليومية ومستوى حرية معالجة الصحافة للقضايا السياسية، حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,٠٦٠) وبمستوى معنوية (٠,٣٢٥).

ب - مستويات الاتجاه نحو الصحافة السعودية

وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى قارئية الصحف السعودية اليومية والاتجاه نحو الصحافة السعودية، حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,١٣٥) ومستوى معنوية (٠,٠٢٧)، فكلما كان اتجاه الجمهور ايجابياً نحو الصحافة كلما زادت قراءته للصحف، بينما كلما كان اتجاهه سلبياً انخفضت قراءته للصحف.

٤ - نتائج الفرض الرابع

تشير نتائج اختبارات هذا الفرض إلى صحة الفرض في جزئيتين، حيث وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المواد الصحفية التي تتعلق بقضايا الديمقراطية، والقضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان، وعدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية في القضايا الأخرى، وهذا يشير إلى عدم صحة الفرض في الجزئيات الأخرى.

٥ - نتائج الفرض الخامس

وتشير نتيجة اختبار هذا الفرض إلى عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى اعتماد الجمهور السعودي على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية وترتيب أوليات القضايا السياسية وبين أهداف اعتماد الجمهور (الفهم، التوجيه، التسلية)، على الصحف اليومية السعودية كمصدر للمعلومات السياسية، في كل القضايا محل الدراسة باستثناء قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي أشارت

النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى صحة الفرض في جزئية وعدم صحته في جزئية أخرى.

٦ ـ نتائج الفرض السادس

أظهرت نتائج اختبار هذا الفرض وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مرتفعة بين رضا القراء في ما تطرحه الصحافة السعودية وبين زيادة اعتمادهم عليها فى معرفتهم بالقضايا السياسية.

٧ ـ نتائج الفرض السابع

تشير نتائج اختبارات هذا الفرض إلى:

- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية وبين ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي في الصحف التالية حسب قوة الدلالة: صحف **عكاظ**، **الجزيرة**، **الندوة**، **الوطن**، و**الرياض**.

- عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب أولويات القضايا السياسية في الصحف السعودية اليومية وبين ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور السعودي في الصحف الثلاث التالية: **اليوم**، **البلاد** و**المدينة**.

خامساً: اكتشافات الدراسة

كشفت الدراسة ما يلي:

أ ـ أن كثافة تعرض الجمهور السعودي للصحافة السعودية اليومية جاءت عند مستوى متوسط بنسبة (٧, ٥٢ بالمئة)، ودائماً بنسبة (٥, ٣٣)، ومنخفض بنسبة (٨, ١٣ بالمئة).

ب ـ أن مدى اعتماد المبحوثين على الصحف السعودية اليومية كمصدر للمعلومات السياسية، جاء الاعتماد عند مستوى متوسط في المرتبة الأولى بنسبة (٤, ٤٦ بالمئة)، وعند مستوى مرتفع في المرتبة الثانية بنسبة (٤, ٢٩)، وعند مستوى منخفض في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢, ٢٤ بالمئة).

ج - أن مدى حرية المعالجة الصحفية للقضايا السياسية التي تتناولها الصحافة السعودية، جاءت عند مستوى متوسط بنسبة (٨٢,٢ بالمئة)، ومستوى مرتفع بنسبة (١٥,٢)، ومنخفض بنسبة (٢,٦ بالمئة)، وهو ما يشير إلى أن الصحافة السعودية ليست لديها الحرية في معالجة القضايا السياسية.

رؤية

في ظل تحول العالم من قرية كونية الى «أيقونة كونية» يستطيع الإنسان من خلال هذه الأيقونة استحضار العالم بضغطة زر في جهاز الحاسب الآلي أو أجهزة الهواتف الذكية (Smart Phones) التي يصطحبها الإنسان في كل مكان، ويستطيع متابعة أخبار العالم أول بأول، بل المشاركة في صناعة الحدث والتفاعل معه. في ظل هذا التحول والانفتاح ووسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي والتفاعلي، تتعرض وسائل الإعلام التقليدية لضغوط كبيرة في المحافظة على مكانتها وتأثيرها في الجمهور، ذلك لأن وسائل الإعلام الجديد تنقل الحدث حالة حدوثه ويتفاعل معه الجمهور بشكل مباشر، بينما تحاول وسائل الإعلام التقليدية مجاراة الإعلام الجديد، لكن الأنظمة والقوانين وتبعية وسائل الإعلام التقليدية للأنظمة الحكومية أو خضوعها لرأس المال والمعلنين، يجعلها تقوم بدور أقل مما تقوم به وسائل الإعلام الحديثة.

ولعل أهم القضايا التي تتحفظ وسائل الإعلام التقليدية - خاصة تلك الوسائل التي ما زالت تخضع لملكية الدولة أو تقع تحت إشرافها أو رقابتها، أو تلك الوسائل الإعلامية التي هي جزء من منظومة الدولة المركزية أو الدول غير الديمقراطية - عن مشاركة الجمهور والتفاعل معه هي القضايا السياسية، لأن المتحكم في هذه القضايا هو الدولة والتي لا تسمح للشعب بالمشاركة السياسية فيها، وهي بالتالي تسعى إلى تركيز انتباه الجمهور نحو الاهتمام بموضوعات وأحداث وقضايا معيَّنة حسب توجه حكومي، ما يؤدي إلى اهتمام الجمهور بهذه القضايا، ومحاولة ترتيب رسالة معيَّنة من بين رسائل ومضامين مختلفة، ولهذا فإن وسائل الإعلام التقليدية، وبخاصة الصحافة، وفي ظل المنافسة الكبيرة من وسائل الإعلام الجديدة تتعرض لضغوط كبيرة للمحافظة على مكانتها وعدم فقدها للجمهور.

والصحافة السعودية وفي ظل التبعية شبه الكاملة للحكومة تعتمد اعتماداً كلياً على توجيه رسالتها بما يتفق ورؤية الحكومة وتوجهاتها، وهي بهذا التوجه وفي ظل وسائل

الإعلام الحديثة وارتفاع المستوى التعليمي لدى الجمهور السعودي واتساع المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي المتمثل بـ «تويتر والفيس بوك واليوتيوب» فإنها ستجد نفسها أمام تحدٍّ كبير للحفاظ على جمهورها. وبناء على ذلك فإن على السلطة السياسية أن تمنح مساحة أكبر للتعبير من خلال الصحافة عن قضايا الوطن وهموم المواطن، حتى تقوم الصحافة بدورها في التنمية الوطنية بكل أشكالها، وتحارب الفساد والظلم والمشاكل السياسية والاجتماعية.

توصيات الدراسة

من خلال معطيات الواقع الصحفي ومن خلال نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- على الباحثين دراسة القضايا السياسية التي تطرحها الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي ومقارنتها ببعض من حيث مشاركة الجمهور ومستوى الحرية في الطرح.

- دراسة المحتوى السياسي في وسائل الإعلام السعودية المرئية والمقروءة والمسموعة ومقارنتها بعضها ببعض لمعرفة الوسيلة الأكثر اهتماماً بآراء الجمهور ومشاركته.

- توسيع مشاركة القارئ في الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتناولها الصحافة السعودية حتى لا تفقد الجمهور المتلقي وبالتالي تفقد تأثيرها فيه.

- السماح للقراء بإبداء آرائهم حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصيرية حتى يشعر الجمهور أن له رأياً في قضايا بلده التي تطرحها الصحافة.

- تكثيف الموضوعات التي تتناول قضايا حقوق الإنسان وترسيخ مفهوم الحوار والانفتاح على الآخر.

- الاهتمام بالموضوعات التي ترسخ أهمية منظمات المجتمع المدني ومدى تأثيرها في بنية المجتمع والدفاع عن حقوق الفرد والجماعة.

- الاهتمام بالموضوعات التي تتعلق بالمرأة والطفل وحقوق العمال وتوسيع مشاركة المرأة في العمل الصحفي والكتابي.

- استقطاب الكفاءات الحقوقية والثقافية التي تمارس الكتابة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وعدم الاكتفاء بكتاب الرأي التقليديين.

- توسيع مساحة الحرية في طرح القضايا كافة وعدم الخضوع لسلطة الحكومة بشكل مبالغ فيه ما يؤدي إلى فقدان الصحافة صدقيتها وموضوعيتها.

وفي كل الحالات فإن الباحث يوصي بإعطاء الصحافة مساحة من الحرية في تناول قضايا الشأن العام، خاصة في ظل لجوء القارئ إلى مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية والصحف الأجنبية التي قد تحمل أفكاراً وأجندات مخالفة لثقافة وأجندات المجتمع، ولأن الصحافة بدون مساحة من الحرية ستفقد أهم مقومات استمراريتها، كما ستفقد صدقيتها وموضوعيتها وبالتالي ستفقد جمهورها.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

المراجع

١ - العربية

كتب

آل محمود، أحمد محمود. **البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق**. عمّان: دار الرازي، [د. ت.].

أبراش، إبراهيم. **علم الاجتماع السياسي**. عمَّان: دار الشروق، ١٩٩٨.

إبراهيم، موسى. **الفكر السياسي الحديث والمعاصر**. بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١١.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. تقديم وتحقيق إيهاب محمد إبراهيم. القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

ابن صنيتان، محمد. **السعودية: الدولة والمجتمع: محددات تكوّن الكيان السعودي**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨.

________. **السعودية.. السياسي والقبيلة**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨.

أبو إصبع، صالح خليل. **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**. ط ٤. عمّان: دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

أبو زيد، فاروق. **الإعلام والسلطة: إعلام السلطة وسلطة الإعلام**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٧.

أحمد، أحمد زكريا. **نظريات الإعلام: مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام والجمهور**. المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٩.

الأحمد، وسيم حسام الدين. **النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.

أديب، نشأت إدوار. **الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري: دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.

إرنبيرغ، جون. **المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين**. ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

إسماعيل، محمد حسام الدين. **المسئولية الاجتماعية للصحافة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

إسماعيل، محمود. **فرق الشيعة بين الدين والسياسة**. القاهرة: رؤية للنشر، ٢٠٠٥.

اشتي، شوكت. **علم الاجتماع السياسي: مقدمة توضيحية**. بيروت: دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

بركات، نظام، عثمان الرواف ومحمد الحلوة. **مبادئ علم السياسة**. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.

البريدي، عبد الله. **السلفية والليبرالية: اغتيال الإبداع في ثقافتنا العربية**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

البشر، محمد بن سعود. **مقدمة في الاتصال السياسي**. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧.

البقمي، ناصر محمد. **حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية**. الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٩هـ/ [٢٠٠٨م].

بلقزيز، عبد الإله. **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨.

الجمال، راسم محمد. **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

ـــــــــ وخيرت معوض عياد. **التسويق السياسي والإعلام: الإصلاح السياسي في مصر**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥.

الجمل، يحيى. **الأنظمة السياسية المعاصرة**. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

الحارثي، ساعد العرابي. **الإعلام السعودي: النشأة والتطور**. الرياض: القمم للإعلام، ١٩٩٨.

الحازمي، مبارك بن واصل. **وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية: دراسة تتبعية للنشأة والتطور**. جدّة: وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٢.

حماد، أحمد جلال. **حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية: بحث مقارن في الديمقراطية الغربية والإسلام**. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

حمادة، بسيوني إبراهيم. **الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٢.

الخضر، عبد العزيز. **السعودية: سيرة دولة ومجتمع**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠.

الخطيب، معتز (محرّر). **مأزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠.

الدبس، عصام علي. **النظم السياسية: الكتاب الأول: أسس التنظيم السياسي**. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

دونلي، جاك. **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق**. ترجمة مبارك علي عثمان. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨.

ديفلير، ملفين ل. وساندرا بول روكيتش. **نظريات وسائل الإعلام**. ترجمة كمال عبد الرؤوف. ط ٤. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

ديلو، ستيفين م. **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**. ترجمة فريال حسن خليفة. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨. ٣ ج.

ج ١: **المدخل الكلاسيكي والمسيحي المكيافللي**.

ج ٢: **الحداثة والمعاصرة: طريق المجتمع المدني**.

ج ٣: **نقد المجتمع المدني**.

الرشيد، مضاوي. **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**. ط ٣. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩.

ـــــــــــ. **مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥.

زغيب، شيماء ذو الفقار. **نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤.

الزيدي، مفيد. **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥)

ساعاتي، أمين. **السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية: دراسة علمية في النظرية والتطبيق**. القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٢.

السباعي، زهير [وآخرون]. **مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثه**. تحرير عبد الرحمن الشبيلي. الرياض: توزيع مؤسسة الجريسي، ٢٠٠٨.

السدحان، عبد الله بن ناصر. **الترويح في المجتمع السعودي في عهد الملك عبد العزيز**. الرياض: دار الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧.

سليمان، عاطف. **الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

السندك، أحمد بلحاج. **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات وطنية ودولية**. الرباط: بابل للطباعة والنشر، ١٩٩٦.

شاوي، برهان. **مدخل في الإتصال الجماهيري ونظرياته**. عمّان: دار الكندي، ٢٠٠٣.

شحبي، إبراهيم. **السلطة والهوية: ملامح من تشكلات المجتمع السعودي**. لندن: طوى للنشر والإعلام، ٢٠١١.

شحرور، محمد. **الدين والسلطة: قراءة معاصرة للحاكمية**. بيروت: دار الساقي، ٢٠١٤.

الشكري، علي يوسف. **حقوق الإنسان بين النص والتطبيق: دراسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م**. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

شهاب، أحمد. **المجتمع العربي والدولة المعاصرة**. بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠٠٧.

الشيخلي، عبد القادر بن عبد الحافظ. **هندسة الحوار: التخطيط والتنظيم والأداء والتقويم**. الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠١١.

الصاوي، صلاح. **التعددية السياسية في الدولة الإسلامية**. القاهرة: دار الإعلام الدولي، ١٩٩٢.

الصديقي، سحر بنت عبد الرحمن مفتي. **مكانة الحوار ومعوقاته في تنشئة الأبناء في الأسرة السعودية: دراسة مسحية على طلاب المرحلة الثانوية وطالباتها بالمدينة المنورة**. الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠١١.

الصويغ، عبد العزيز حسين. **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية**. الرياض: أوراق للنشر، ١٩٩٢.

الطويرقي، عبد الله. **صحافة المجتمع الجماهيري: سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير**. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧.

ـــــــــــــ. **علم الإتصال المعاصر: دراسة في الأنماط والمفاهيم وعالم الوسيلة الإعلامية في المجتمع السعودي**. ط ٢. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧.

الطيب، مولود زايد. **دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع**. عمّان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، ٢٠٠١.

عبد الله، ثناء فؤاد. **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

عبد الله، عبد الخالق. **حكاية السياسة**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦.

عباس، كمال الدين جعفر. **الاتصال السياسي**. بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٤.

عبد الباقي، عيسى. **الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب**. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

عبد الحميد، محمد. **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**. جدة: دار الشروق، ١٩٨٣.

ـــــــــــــ. **دراسة الجمهور في بحوث الإعلام**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣.

ـــــــــــــ. **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤.

عبد الرحمن، عبد الله محمد. **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام: النشأة التطويرية والاتجاهات الحديثة والدراسات الميدانية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥.

عبد الرحمن، عواطف. **قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧.

عبد الغفار، عادل. **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩.

عبد الفتاح، معتز بالله. **المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨.

عبد الوهاب، محمد رفعت. **مبادئ الأنظمة السياسية**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧.

العبيد، إبراهيم بن عبد الله. **تعزيز ثقافة الحوار ومهاراته لدى طلاب المرحلة الثانوية: الدواعي والمبررات والأساليب**. الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠٠٩.

عثمان، حسين عثمان محمد. **النظم السياسية**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.

العجمي، فالح شبيب. **الإنسان المسلم: وضعه القانوني والتاريخي وحقوقه**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٩.

عدنان، أحمد. **السعودية البديلة: ملامح الدولة الرابعة**. بيروت: دار التنوير، ٢٠١٢.

العساف، صالح بن حمد. **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣.

علم الدين، محمود. **أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين**. ط ٢. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.

ـــــــــــ وأشرف صالح. **مقدمة في الصحافة**. القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٤.

العوامي، سيد علي السيد باقر. **الحركة الوطنية السعودية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢. ٢ ج.

الغذامي، عبد الله. **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**. ط ٢. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.

غليون، برهان. **نقد السياسة: الدين والدولة**. ط ٤. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧.

ـــــــــــ [وآخرون]. **حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤١)

فورسايت، دافيد ب. **حقوق الإنسان والسياسة الدولية**. ترجمة محمد مصطفى غنيم. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣.

قدور، عمر أحمد. **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

القرني، علي أحمد شويل. **معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة**. الرياض: مركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود، ٢٠٠٦.

الكاتب، أحمد. **تطور الفكر السياسي السني: نحو خلافة ديمقراطية**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٨.

كريم، بدر أحمد. **الدوافع الاجتماعية للتعرض للصحف السعودية**. الرياض: مطبوعات مركز غزوة للدراسات والاستشارات الإعلامية، ٢٠٠٧.

لاكروا، ستيفان. **زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية**. ترجمة وإشراف عبد الحق الزموري. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢.

مالكي، أمحمد [وآخرون]. **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

متولي، محمود ولطفي عبد القادر. **الإعلام وحرية المجتمع في موكب التاريخ**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧.

مجموعة باحثين. **مسيرة الإعلام السعودي**. الرياض: وزارة الإعلام، أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ١٩٩٩.

محفوظ، مهدي. **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

المشروع النهضوي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

المشوح، خالد. **التيارات الدينية في السعودية: من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينهما من تيارات**. ط ٢. بيروت: دار الانتشار العربي، ٢٠١٢.

مكاوي، حسن عماد وليلى حسين السيد. **الإتصال ونظرياته المعاصرة**. ط ٤. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

مكي، ثروت. **الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥.

المنوفي، كمال. **نظريات النظم السياسية**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥.

موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين. تحرير تيرنس بول وريتشارد بيلامي؛ ترجمة مي مقلد؛ مراجعة طلعت الشايب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩. ٢ ج.

مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية: وقائع ورشة عمل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

النابلسي، شاكر. **الليبراليون الجدد: جدل فكري**. برلين: منشورات الجمل، ٢٠٠٥.

الناكوع، محمود محمد. **أزمة النخبة في الوطن العربي**. بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

هاشم، رباب عبد الرحمن. **الإعلام والإصلاح السياسي في مصر**. القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠٠١.

هاشم، وحيد حمزة. **نظام الحكم في المملكة العربية السعودية**. ط ٢. جدّة: مكتبة دار جدّة، ٢٠٠٢.

الهطلاني، إبراهيم. **الشيعة السعوديون: قراءة تاريخية وسياسية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٩.

هيود، أندرو. **مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية**. ترجمة محمد صفار. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢.

الوردي، حمد. **البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي والتكافؤ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمخصصات المالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٥)

ياسين، عبد الجواد. **السلطة في الإسلام: نقد النظرية السياسية**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.

يماني، مي. **هويات متغيرة: تحدي الجيل الجديد في السعودية**. ط ٢. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٠.

اليوسف، يوسف خليفة. **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

________. ط٢، مزيدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

دوريات

أبو يوسف، إيناس. «الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات: دراسة ميدانية.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام): السنة ٢، العدد ١، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠٠١.

أحمد، جمال عبد العظيم. «دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي: دراسة ميدانية.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**: السنة ٢، العدد ١، ٢٠٠٠.

الأزرق، نرمين نبيل عبد العزيز. «تطور تشريعات في سورية والسعودية وعلاقتها بتطور منظومة الإصلاح السياسي: دراسة تحليلية مقارنة.» **المجلة العلمية لبحوث الصحافة** (كلية الإعلام، جامعة القاهرة): العددان ٣ - ٤، ٢٠١٠.

إمام، سلوى. «الصدق والثبات في استمارتي الاستقصاء وتحليل المضمون.» **المجلة العلمية لكلية الإعلام** (جامعة القاهرة): العدد ١، تموز/ ١٩٨٩.

بركات، وليد فتح الله. «اعتماد الشباب الجامعي الكويتي على وسائل الإعلام في المعرفة بالقضايا العربية والدولية.» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام): العدد ١٨، ٢٠٠٣.

الحارثي، ساعد العرابي ومراد محمد عثمان عاصي. «أطر استفادة الشباب في المملكة العربية السعودية من الجرائد والمجلات: بحث ميداني.» **مجلة جامعة الملك سعود** (الرياض): العدد ٢، ١٩٩٠.

حسن، السيد بهنسي. «مدى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام المصرية أثناء الأزمات: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**: العدد ٤، ٢٠٠٠.

حسن، محمد بن موسى. «القبيلة والدّين في الدّراسات التاريخية والأنثروبولوجيّة.» **التسامح** (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عُمَان): العدد ٢٢، ٢٠٠٨.

الشلهوب، عبد الملك عبد العزيز. «العوامل المؤثرة على مصداقية الصحف السعودية لدى الشباب في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية.» **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**: العدد ٢٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

الطرابيشي، ميرفت محمد. «ترتيب أولويات القضايا السياحية لدى الجمهور المصري: دراسة تحليلية وميدانية.» **مجلة البحوث الإعلامية** (جامعة الأزهر ـ القاهرة): العدد ١١، ١٩٩٩.

العامري، العروسي. «القبيلة: حجر الزاوية في فهم واقع المجتمع العربي راهنا ومستقبله القريب.» **التسامح**: العدد ٢٢، ٢٠٠٨.

العباسي، أميرة محمد. «المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة.» **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**: السنة ٢، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠٠١.

عبده، سلام أحمد. «قراءة الصحف الحزبية والخاصة وعلاقتها باتجاهات القراء نحو الإصلاح الساسي: دراسة ميدانية.» **المجلة المصرية للدراسات المتخصصة** (كلية التربية النوعية، جامعة عين شمس، القاهرة): العدد ١، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

لكريني، إدريس. «النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية.» **الديمقراطية** (مؤسسة الأهرام، القاهرة): العدد ٢٥، ٢٠٠٧.

أطروحات ورسائل جامعية

آل سعود، سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز. «الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي: دراسة تحليلية ميدانية.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، الرياض، ٢٠٠٦).

أبو راس، عبد الله محمد سعد. «معالجة مواقع الإنترنت الإخبارية العربية لعملية الإصلاح السياسى فى المملكة العربية السعودية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٧).

الجبوري، عبد العزيز خلف خليل. «دور الصحافة العراقية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا السياسية لدى الشباب.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، القاهرة، ٢٠١٢).

الحبيبي، رهام أحمد محمد. «دور الصحافة المصرية في إمداد القرّاء بالمعلومات حول سياسات الدول الغربية تجاه القضايا العربية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٠٠٩).

حسن، همدان علي. «العرف القبلي وأثره على الحياة السياسية في اليمن، ١٦٣٥ ـ ١٨٧٢م.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن، ٢٠٠٩).

حمادة، بسيوني إبراهيم. «العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير في إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة في مصر.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٦).

راشد، عائشة عبد الله إبراهيم. «علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٤).

الصواعي، خالد بن سعيد. «دور الصحافة العمانية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا المحلية لدى الرأي العام.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٥).

طنطاوي، نسرين حسام الدين حسن. «الصحافة المصرية في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا القومية لدى قادة الرأي بالمجتمع المحلي بالتطبيق على محافظة المنيا.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، القاهرة، ٢٠٠٩).

طه، آمال كمال. «دور الصحافة في وضع أولويات اهتمام الشباب نحو القضايا القومية: دراسة تحليلية وميدانية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٧).

القمشع، محمد بن علي. «دور الصحافة في تحديد أولويات الشباب الجامعي نحو القضايا الوطنية: دراسة تطبيقية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٤).

محمد، هشام عطية عبد المقصود. «علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها في أنماط الأداء الصحفي في التسعينيات.» (أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٨).

المعشي، هيفاء أحمد. «دور الصحافة اليمنية في التنمية السياسية.» (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤).

النامي، خالد عبد الله. «معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحف وشبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٠).

نعمت، هدى باقر. «دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات القضايا العامة لدى الجمهور في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية ميدانية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠١).

ندوات ومؤتمرات

المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح: أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح: الإسكندرية ٢١ ـ ٢٢ يونيه/ حزيران ٢٠٠٤. تحرير ممدوح سالم. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤.

المنتدى الإعلامي السنوي الأول الذي أقامته الجمعية السعودية للإعلام والاتصال بالرياض عام ٢٠٠٣.

المؤتمر العلمي الأول: الأسرة والإعلام وتحديات العصر. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٩.

المؤتمر العلمي الدولي الرابع بعنوان «الإعلام بين الحرية والمسؤولية»، كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٨.

المؤتمر العلمي الرابع لشعبة علوم الإعلام «وسائل الإعلام الجديدة وآفاق المستقبل»، الذي أقامته الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام بالقاهرة عام ٢٠٠٨.

المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر «مستقبل وسائل الإعلام العربية»، كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٥.

المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، كلية الإعلام، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦.

المؤتمر العلمي الرابع لأكاديمية أخبار اليوم، الذي عُقِدَ في القاهرة أيام ٢٣ ـ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧.

المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان «مستقبل وسائل الإعلام العربية»، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أيار/ مايو ٢٠٠٥.

المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر بعنوان «الإعلام وتحديث المجتمعات العربية»، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أيار/ مايو ٢٠٠٦.

مواقع إلكترونية

الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية)، <http://nshr.org.sa/>.

الموقع الإلكتروني لهيئة حقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية)، <http://www.hrc.gov.sa>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell. *Comparative Politics: A Developmental Approach*. Boston, MA: Little, Brown and Company, 1966.

Bryant, Jennings and Susan Thompson. *Fundamentals of Media Effect*. New York: McGraw Hill, 2001.

Gould, Julius and William L. Kolb (eds.). *A Dictionary of the Social Sciences*. Compiled under the Auspices of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Paris: Tavistock Publications, 1964.

Hassan, Robert. *Media, Politics and the Network Society*. New York: Open University Press, 2004.

Hyman, Herbert Hiram. *Political Socialization: A Study in the Psychology of Political Behavior*. New York: Free Press, 1959.

Larson, Charles U. *Persuasions Reception and Responsibility*. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company, 1986.

Lasswel, Harold D. *The Structure and Function of Communiction in Societty in the Process and Effects of Mass Communicayion of Ideas*. Edited by Lyman Bryson. New York: Harper and Row Publisher, 1948.

Lipset, Seymour Martin. *Political Man: The Social Bases of Politics*. New York: The Johns Hopkins University Press, 1963.

McNair, Brian. *An Introduction to Political Communication*. 3rd ed. London: Routledge, 2003.

Rugh, William A. *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World*. New York: Syracuse University Press, 1979. (Contemporary Issues in the Middle East)

Salzman, Philip Carl. *Culture and Conflict in the Middle East*. New York: Humanity Books, 2008.

Periodicals

Allen, Gary [et al.]. «Children's Political Knowledge and Memory of Political News Stories.» *Child Study Journal*: vol. 27, no. 3, 1997.

Deutch, Karl. «Social Mobilisation and Political Development.» *Americain Political Science Review*: vol. 55, September 1961.

Iyengar, Shanto. «Television News and Issues Hypothesis.» *American Political Quarterly*: vol. 7, no. 4, October 1979.

Loges, William E. and Sandra J. Ball-Rokeach. «Dependency Relations and Newspaper Readership.» *Journalism Quarterly*: vol. 70, 1993.

McCombs, Maxwell and Donald Shaw. «The Agenda-Setting Function of Mass Media.» *Public Opinion Quarterly*: vol. 1, no. 4, October 1972.

Palmagreen, Philip. «Agenda-Setting with Local and National Issuse.» *Communication Research*: vol. 4, no. 4, 2007.

Rossler, Patrick and Michael Shenk. «Cognitive Bonding and the German Reunification Agenda Setting and Persuasion Effects of Mass Media.» *International Journal Public Research*: vol. 12, no. 1, 2000.

Salwen, Michael B. and Tony Atwater. «Media Agenda-Setting With the Environment Issues.» *Journalism Quarterly*: Summer 1985.

Walgrave, Stefaan and Peter Van Aelst. «The Contingency of the Mass Media's Political Agenda Setting Power: Toward a Preliminary Theory.» *Journal of Communication*: vol. 56, 2006.

Wanta, Wayne and Yu-Wei Hu. «Time Lag Differences in the Agenda-Setting Process: An Examination of Five News Media International.» *Journal of Public Opinion Research*: vol. 6, no. 3, 1994.

Weaver, David and Sung Kim. «Quality in Public Poll Reports.» *International Journal of Public Opinion Research*: vol. 14, 2002.

Conferences

The Annual Meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication 68th, Memphis, TN, 1985.

The Annual Meeting of the International Communication Association, Marriott Hotel, San Diego, 2003.

The Annual Meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal, Quebec, Canada, 2008.

The Annual Meeting of the International Communication Association, Marriott, Chicago, 2009.

The Annual Meeting of the International Communication Association, Dresden International Congress Centre, Dresden, Germany, 2009.

The Annual Meeting of the International Communication Association, Sheraton New York, New York City, 2009.

The Annual Meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Sheraton Boston, 2009.

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

العلاقة بين الإعلام والسلطة، تحمل دائماً سِمةً إشكاليّة، يطغى الصراع عليها في معظم الأحيان، ويسود التساكُنُ في أحيانٍ أخرى، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي الذي تتحرك فيه السلطة ، وبحسب تفاعل الإعلام معها على **المستويَيْن المعروفين في الحياة الإعلاميّة: النقل والنقد.**

الكتاب الذي بين أيدينا يدرس هذه الإشكاليّة، ويسلط الضوء على تفاصيلها العملية، وتعبيراتها الثقافية، من خلال نماذج تطبيقية، يغوص في أعماقها من أجل بلوغ استنتاجات عامة، يمكن الإفادة منها إعلامياً وثقافياً في الوطن العربي. ولا يخفى على الباحثين خاصة، وعلى القراء عامة، ما لمثل هذه الدراسات من أهميةٍ مميزة في عصر يحتلّ فيه الإعلام، بكلّ وسائله، مكانةً مؤثرة ورائدة في صناعة الرأي العام.

إن مركز دراسات الوحدة العربية، إذ يضع هذا الكتاب في متناول القراء العرب، يثق بأنه سيقدم إضافة نوعية في ميدانه، كونه ينماز بدقة عالية في رصد العلاقات التبادلية ضمن مثلث **السلطة والإعلام والجمهور.**

الدكتور أحمد قرّان الزهراني

- باحث وشاعر.
- أستاذ متعاون في كلية الاتصال والإعلام، جامعة الملك عبد العزيز في جدة.
- شارك في العديد من المؤتمرات والمهرجانات والندوات الثقافية والفكرية في الوطن العربي.
- أشرف على **أنطولوجيا الأدب السعودي** (٢٠١٢).
- من كتبه: **دماء الثلج** (١٩٩٨)؛ **إمرأة من حلم** (٢٠٠٠)؛ **بياض** (٢٠٠٣)؛ **لا تجرح الماء** ثلاث طبعات (٢٠٠٩)، (٢٠١٣)، و(٢٠١٤).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٥ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-703-2

